وزارة التـعليـــم العـالـــــي و البحـــــث العـلمـــي
المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية
-بـوزريعـة-

قسم اللغة العربية و آدابها

الآليات اللسانية لتحديد الوحدات النحوية في كتاب سيبويه
في ضوء اللسانيات الحديثة
- دراسة تحليلية -

مذكرة معدّة لنيل شهادة الماجستير في تخصص اللسانيات العربية

إعداد الطالبة :
- حكيمة طايل

السنة الجامعية : 2008 / 2009

وزارة التـعليـــم العـالـــــي و البحـــــث العـلمـــي
المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية
-بـوزريعـة-

قسم اللغة العربية و آدابها

الآليات اللسانية لتحديد الوحدات النحوية في كتاب سيبويه
في ضوء اللسانيات الحديثة
-دراسة تحليلية-

مذكرة معدّة لنيل شهادة الماجستير في تخصص اللسانيات العربية

تحت إشراف :

- د/ أحمد بلحوت

إعداد الطالبة :

- حكيمة طايل

لجنة المناقشة :	
1- الأستاذ الدكتور	رئيسا
2- الأستاذ الدكتور	مقررا
3- الأستاذ الدكتور	عضوا
4- الأستاذ الدكتور	عضوا

كلمة شكر

قال تعالى :

واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون [سورة النحل الآية : 114]

أشكر الرحمن تبارك و تعالى على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع، ثم أشكر أستاذي الفاضل الدكتور أحمد بلحوت الذي كان الموجه الأساسي الأول في مسيرة هذا البحث فلم يدخر جهدا في مساعدتي بنصائحه و توجيهاته القيمة .

و أتقدم بالشكر أيضا للأخ محمد خالد بن محمد الطامي – من المملكة العربية السعودية – و الأخ فؤاد حافظ إبراهيم – من مصر – و الأخت سليمة قراب، و كل من ساهم في إتمام و إنجاح هذا العمل المتواضع .

و مهما قلت فلن أفي حقهم من التقدير و الاحترام .

و ما توفيقي إلا بالله العلي العظيم .

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع :

- إلى من قال فيهما الله عزّ و جل :

  واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

- إلى مورد الحب الصادق و نبع الحنان الدافق حبيبتي أمي .
- إلى الرجل الذي تحمل مرارة التعب و قساوة الأيام من أجل إنارة دروب التعلم لأبنائه أبي العزيز.
- إلى شموع البيت و أنوارها إخوتي .
- إلى الصديقة الغالية : سهيلة قليعي .
- و إلى كل من يعشق لغة القرآن و يسعى لنصرتها في كل محفل لتكون في كل مسمع على مرّ الزمان آية الإعراب و البيان .

المقدمة

مقـــدمـــة

اللغة نظام من الرموز الصوتية وهي نسق من العلاقات تتحكم فيه قواعد نحوية، وباعتبارها نظاما فإنّ نحاة العربية ينظرون إليها نظرة تكشف عضويتها وشموليتها و تناسقها داخل ذاتها بأبعاد شمولية، و يعتمدون في هذه الشمولية والعضوية على بعدين :

- اللغة أداة تواصل .
- اللغة نظام متلاحم .

وكان الانطلاق في عملية تحليلها من مبدأين: خارجا اللغة باعتبار المحدث لها هو المتكلم وداخل اللغة باعتبارها نظاما من العلاقات الداخلية بين الوحدات في السياق، لذلك اهتموا بعمليتي الكلام والمتكلم، وحاولوا أن يجعلوا الوحدات النحوية وهي الوحدات المجردة التي تجري على جميع أصنافها أحداثا فعلية تستعمل في لغة الخطاب.

ومعالجة حدها في مدرجا الكلام ذو أهمية تمكن من إخراجها من العموم المشترك إلى الخصوص المعين، وتحديد وظيفتها ومميزاتها الخلافية عن باقي الوحدات .

و بمعرفة حد الوحدة النحوية يتمكن الدارس من تمييز أصنافها داخل التركيب، فننتهج بذلك طريقة علمية تعليمية تهتم باحتياجات المتعلمين لتحقيق السلامة اللغوية وتجاوزها إلى ملكة التبليغ حتى يكتسبوا مهارة التصرف في البنى الخطابية بما يقتضيه الخطاب، وليس إكسابا بعلم النحو فحسب.

والنحاة العرب وعلى رأسهم سيبويه لم يهتموا في تحديد الوحدات النحوية بتشخيصها بمواصفاتها السكونية و قيمها الخلافية عن باقي الوحدات في التركيب، بل بحثوا عن ضوابط ومقاييس إجرائية تضبط حدّ الوحدة، لأنّ الحد الإجرائي يتجاوز الحد بالجنس والفصل، وللوصول إلى المعرفة العملية للغة و الكشف عن نظامها و تحديد وحداتها اعتمدوا على الآليات اللسانية.

وللكشف عن هذه الوسائل التقنية التي استخدمها النحويون في دراستهم للغة اخترت أن يكون موضوع بحثي « الآليات اللسانية لتحديد الوحدات النحوية في كتاب سيبويه » .

و إنّ من أهم أسباب توقّف البحث على كتاب سيبويه - قرآن النحو- هو أنه كتاب موضوعه اللغة و يضمّ كل مستوياتها من أصوات وأبنية وتراكيب ودلالات، فقد تمكن هذا العالم النحوي من دراسة الظواهر اللغوية والتعمق في تحليلها والكشف عن أسرارها ليصل إلى أحكام علمية موضوعية تمثل غاية في النضج باعتماد آليات لسانية.

فما هي الآليات التي تسمح لنا شكليا أن نتوصل لنا حدود الوحدات النحوية في المتتالية اللغوية؟

ولتبيين هذه الميكانيزمات اعتمدت في تقسيم خطة معالجة الموضوع على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تناول منهج تحديد الوحدات النحوية في اللسانيات الحديثة، وشمل أهمّ المدارس اللسانية كالبنوية السوسورية، النسقية "الغلوسيماتيك"، التوزيعية، التحويلية التوليدية والوظيفية .

وقد بيّنت فيه مفاهيم تحديد الوحدة النحوية في مختلف المدارس اللغوية رغم اختلاف مناهج الكشف عنها .

والفصل الثاني : تطرقت فيه إلى أصناف الوحدات في التصنيف اللساني المتمثلة في : الوحدات اللغوية، الصرفية، المعجمية، الخطية، و النحوية، و باعتبار أن الوحدات النحوية هي موضوع بحثي خصصتها بالتفصيل في الدراسة بالاعتماد على كتاب سيبويه خاصة لتبيين خواصها التركيبية .

أمّا **الفصل الثالث :** وظفت فيه الآليات اللسانية التي اعتمدها سيبويه في تحديد حدود الوحدات النحوية و إبراز خواصها الوظيفية في الكلام، و تتمثل في : آلية العامل، الإعراب، الموضع والرتبة.

لأختم بحثي بجملة من النتائج ففهرس للمصادر و المراجع ثم فهرس البحث .

وللوصول إلى كل هذا اعتمدت المنهج التحليلي الذي يرصد الظاهرة اللغوية ويحللها تحليلا موضوعيا.

وكأي بحث فقد واجهتني مجموعة من الصعوبات منها حداثة الموضوع وعدم وجود الدراسات المتخصصة المتعمقة في اللسانيات العربية خاصة، و كذا صعوبة الإحاطة بكل المصادر خاصة المتعلقة بشرح كتاب سيبويه لأنه مصدر البحث و موضوعه .

وهذه الدراسة إسهام متواضع في تلك الجهود الدائبة الصابرة في تفسير الظواهر اللغوية علميا لتعريف القارئ العربي بالمنهج اللغوي الحديث.

فإن كنت قد قصرت في ذلك فإن الموضوع لا يزال بكرا والطموحات كثيرة، وإن كنت قد وفقت بعض التوفيق فالفضل لله تعالى ثم لأستاذي االفاضل " أحمد بلحوت " الذي دفعني إلى خوض غمار دراسة أسرار التراث العربي الأصيل، فقدم لي التوجيهات والنصائح التي مكنتني من الاعتماد على الجانب العلمي في التحليل فكان المصدر المعرفي لبحثي هذا لذا أقدم له جزيل الشكر .

والكمال لله وحده وحسبي الجهد الصادق و الله نسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والصواب.

الفصل الأول

الفصل الأول

تحديد الوحدات النحوية في اللسانيات الحديثة

- تحديد الوحدة في اللسانيات.
- العلامة في التصور البنوي السوسوري .
- النظرية النسقية (الغلوسيماتيك) .
- المدرسة التوزيعية.
- المدرسة التحويلية التوليدية .
- المدرسة الوظيفية .

1- تحديد الوحدة النحوية في اللسانيات :

يعد مصطلح "Linguistique" المصطلح الدولي المستعمل لعلم اللغة، اللسانيات أو الألسنية، هذا العلم التجريبي الذي يهتم بدراسة اللغة دراسة علمية موضوعية لذاتها وفي ذاتها.

و يطمح البحث اللغوي إلى ملحوظات دقيقة يمكن التحقق منها تجريبيا للوصول إلى نظرية لغوية عامة، لأن اللغة أداة تواصل بين أفراد المجتمع وفي الآن نفسه هي نظام من الأدلة والرموز ينبغي الكشف عنها و وصفها و تبيين العلاقات فيما بينها.

وتعالج اللغة من جانبين تاريخي و آني، وهذا الأخير يمكن من وصف الوحدات التي تدخل في علاقات فيما بينها داخل النظام .

ويختلف منهج تحديد الوحدات باختلاف المدارس اللسانية، فالبنوية مثلا تعتمد المنهج الوصفي في تحديد وحدات اللغة القابلة للملاحظة، بالاعتماد على قواعد شكلية و بالتركيز على مبدأ الهوية والتقابل .

ويفرق في علم اللغة العام بين سلسلة من النشاطات « التي تقابل جزءا من الحقيقة والبيئة المحيطة. و ليس الأبنية الفكرة و بشكل جزئي – في النصوص – الأحداث أو الأفكار التي صارت تاريخا. إنّ اللغة بوصفها لغة مفردة أو كلاما إنسانيا لا يمكن أن تدرك بشكل مناسب إلا في تبادل منجز بوعي بين تحليل البيانات والانعكاس النظري، و يمكن في ذلك أن يرجع النشاط التجريبي أو النشاط النظري و ذلك حسب كل عالم أو حسب الموقع التاريخي، فأحيانا تكون الظاهرة بأكملها شائكة و متعددة الجوانب...»[1].

و وضح ديتر بونتج رؤيته العامة للنشاطات اللغوية بالشكل التخطيطي الآتي :

[1] - كارل ديتر بونتج: المدخل إلى علم اللغة، تحقيق سعيد حسن البحيري، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة سنة2003، ص 17 .

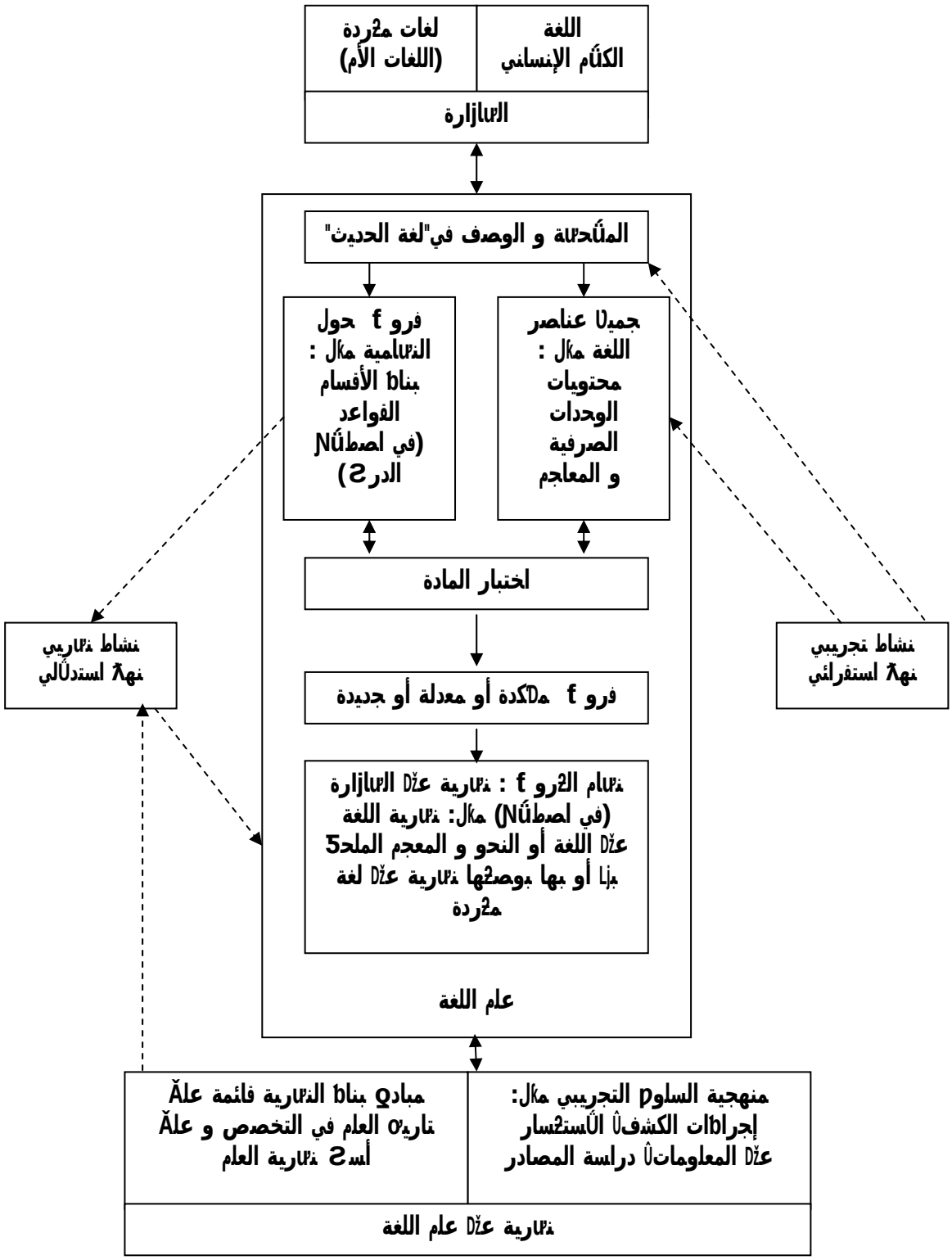

الشكل (1) : نظرة عامة حول النشاطات اللغوية[1]

1 - كارل ديتر بونتا: المدخل إلى علم اللغة، f 16 .

« تقدم القوالب ذات الحدود الغليظة الثلاثة المكونات الأساسية الثلاثة للجهد اللغوي- شأنها شأن العلوم الأخرى- وتدرس الظاهرة و تعرض في التخصص وفق مبادئ مؤسسة على نظرية العلم (نظرية علم اللغة) و يوضح السهمان ذا الاتجاهين (⟷) إلى أنّ المكونات يعتمد كل منها الآخر، ولا يستطيع المرء أن يصف الظاهرة دون انعكاسها على المناهج ودون البديهيات الأولية بوصفها محاور. ومن جهة أخرى لا يمكن أن تقام نظرية دون ربطها بمواد الظاهرة واختبارها، وتعد الدائرة الاستكشافية القائمة المشكلة للمعرفة مميزا للنهج العلمي، و لإيضاح مضمون القوالب المفردة تبين شكليا الخطوط المختلفة ذات الأسهم بإيجاز: إذ تلحق الخطوط المنقطة أشكال وصف النشاط المدونة في القوالب الجانبية بالنظرية (----◄) والخطوط ذات الشرط تحدد النشاطات المفردة و الخطوط البينية داخل القالب المركزي لعلم اللغة تعكس ترتيبا نمطيا –مع أوجه ربط عائدي- لمسار الدرس في علم تجريبي...» [1]

و يتضح من خلال هذا التحليل أنّ علم اللغة البنوي علم تجريبي يصف مجال الظاهرة الخاصة به حيث يلاحظ الوحدات اللغوية، و يبحث في العلاقات التي تربط بينها، ليكشف عن النظام الداخلي للغة.

و تعد العلامة اللسانية الوحدة الأساسية للبحث في الدراسات البنوية، و ترتبط ارتباطا شديدا بالنظام و البنية ، و تعرف العلامة بوجه عام : « بأنها ذلك الشيء المدرك الذي يؤدي إلى ظهور شيء آخر لا يمكن أن يظهر من دونه...» [2]

فاللغة مجموعة من العلامات لذلك ألحقها دي سوسير "De saussure" بعلم العلامات "Semeologie" « يسمى الشيء بوجه عام علامة شيء يحيل إلى شيء آخر أو شيء يقوم مقام شيء آخر كما حدّدها السكولاستيون* "a liquid stat pro aliquo" » [3] و يمكن توضيح معنى الإحالة في اللغة بالشكل الآتي:

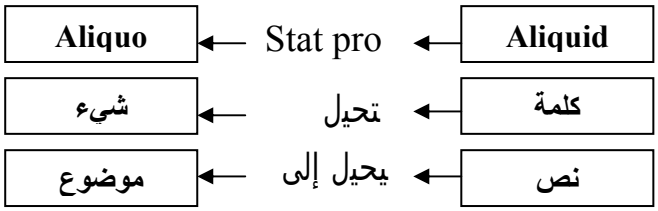

الشكل 2 : نموذج العلامة اللغوية [4]

1 - كارل ديتر بونتج : المدخل إلى علم اللغة ، f 15 .
2 - الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية، دراسة تحليلية ابستمولوجية، الأخواط، جويلية 2001، f 77 .
* نسبة إلى سكولاستية " scholasticism" الفلسفة النصرانية السائدة في القرون الوسطى وأوائل عصر النهضة و قد بنيت على منطق أرسطو ومفهومه لما وراء الطبيعة .
3 - كارل ديتر بونتج : المدخل إلى علم اللغة ، f 33.
4 - المرجع نفسه .

و العلامة هي إحالة الكلمة إلى شيء أو إحالة الن f اللغوي إلى موضوع« ففي النموذلا يفرق بوضوح بين العلامة من جهة و ما تحيل إليه، و هو ما أوجز هنا ابتداء تحت مصطلح موضوع»[1] .

و تتميز العلامة بجانبين :

1 - « العلامة ملموسة (مدركة)، إذ إنه لها جسد علاماتي. و العلامة اللغوية يمكن إدراكها على أنها تتابع صوتي أو تتابع من الحروف، فكلمة (شجرة) في شكل مكتوب تدرك مثلا على أنها تتابع من الحروف (ش + ل + ر + ة) »[2] .

2- للعلامة (معنى) « إن معنى العلامة ليس الواقعة التي تحيل إليها، فمن المؤكد أن كلمة (شجرة) ليست (شجرة) موجودة في الغابة. ويمكن أن يكون الأمر أكثر صعوبة مع المفاهيم المجردة ...فالمعنى شيء مجرد يمكن تعريفه بأنه إمكانية الإحالة في علامة ما التي تحددها ضمن ما تحدد علامات أخرى و معانيها أيضا .»[3]

ونجد تفاعلا بين معنى العلامة وجانبها المادي وكذلك الموضوع « فالجسد لعلاماتي (شجرة وليس جشرة أو رجشة) والمعنى يتبع كل منهما الآخر ويشكلان العلامة وتصور هذه الواقعة في الغالب في الزوايا السيميائية الثلاثة: ينقل العلامة بين جسد العلامة والموضوع»

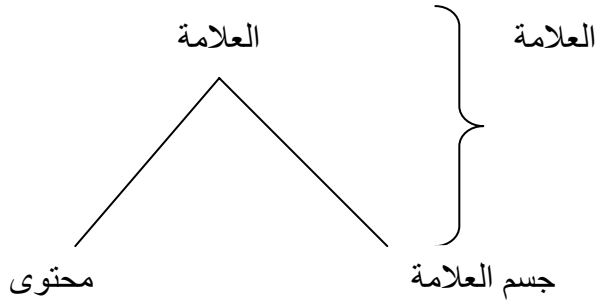

الشكل (3): نموذج للعلامة اللغوية "ذي الزوايا السيميائية الثلاثة" [4]

1 - كارل ديتر بونتلا : المدخل إلى علم اللغة ، f 34.
2 - المرجع نفسه .
3 - المرجع نفسه .
4 - المرجع نفسه.

1-2-العلامة في التصور البنوي السوسوري :

كان الإشكال موجودا منذ القدم في البحث عن ماهية الوحدات و عن كيفية تحديدها و الكشف عنها، لذلك خصصت لهذه القضية عدّة تحديدات و تصورات خاصة مع الدراسات اللسانية الحديثة حيث اعتبر علم اللغة علما مستقلا بذاته يخضع لنظامه الخاص ، واللغة شكل لا مادة.

وتتأسس ذلك مع رائد اللسانيات " فرديناند دي سوسير " من خلال كتابه " محاضرات في علم اللسان"، الذي أسس فيه مبادئ اللسانيات البنيوية (الكلية، النظام، التقابل، الداخلية والاستقلال) إلى جانب تبينه صعوبة تحديد الوحدات وحصرها في علم اللغة، ويتضح ذلك في قوله : «في معظم الميادين التي تتخذ موضوعات العلم تطرح مسألة الوحدات، الكيانات وتعطى دفعة واحدة، ولكنها موجودات مفترضة مثل علم الحيوان، علم الفلك، النجوم، والكيمياء، وعندما يوجد علم ولا تظهر فيه وحدات عينية تقتضي أن نتعرف عليها بكيفية مجردة مثل علم اللسان فيختص بنظام يتأسس كليا على تقابل وحداته العينية وتضادها...فاللسان يظهر الخاصية الغريبة يعرض الكيانات لأول وهلة وإن كنا لا نشك مع ذلك في وجودها و إنما يتأسس على معرفة كيفية عملها، وهنا تكمن الخاصية التي تميز اللسان عن سائر المؤسسات الدلالية.» (1)

وقد رفض دي سوسير تصنيفات علم اللغة التقليدي للوحدة لاعتماده على وسائل غير لغوية في تحديدها خارجا نظام اللغة ومن ذلك اعتبارهم الوحدات «هي أسماء، صفات، أفعال...لأنها تقوم على اعتبارات منطقية وفلسفية وتدعمها رؤى فلسفية عن الجوهر والشيء...وليس الواقع اللغوي نفسه وقد وجدت أشكال تجريد غير لغوية تسللت أمام اللغة.» (2)

ونجد تشابها بين النحاة الجدد ودي سوسير في رفضهم إدخال وسائل غير لغوية في دراسة اللغة « أما الفارق فليس سوى أنه بالنسبة لدي سوسير حتى الفصائل النفسية للغة غير مناسبة بينما أقر النحاة الجدد بأنّ اللغة ظاهرة نفسية» (3)

1 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق،1987 ص 135-136.

2 - كاتوش هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة، ترجمه و علق عليه سعيد حسن بحيري، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة: 2003، ص 31.

3 - المرجع نفسه ، ص 32.

كما رفض استخدام الكلمة كوحدة أساسية للدراسة العلمية لأنها لا تتطابق مع مفهوم العلامة التي تتضمن مفردات أو تصورات « إذ تعتقد كل الاتجاهات اللغوية أنها تنجز بشكل أفضل دون مفهوم الكلمة ويحل محلها في الغالب المورفيم الوحدة الصرفية الوظيفية بوصفة أصغر وحدة لغوية لها معنى، وهو في هذا الشكل ليس شيئا آخر غير علامة دي سوسير.» [1]

1-2-1- تحديد العلامات بناء على مادة العلامة :

تتحدد اللغة في أصوات محسوسة أو علامات كتابية « فهل يستطيع المرء أن يحدد وحدات اللغة على أساس هذه المواد الجواهر المتجلية في الكلام هذا غير ممكن لأن الأمر يدور فعلا مع استعمالات مختلفة للوحدة في الأفعال الكلامية المختلفة.» [2].

فالمادة الصوتية بمعزل عن التصور كتلة مبهمة و الأمر نفسه، بالنسبة للتصور، « فلا تتفرع الكتلتين غير الشكليتين إلا من خلال اللغة في ترابط الأجزاء المبهمة للتصور مع الأجزاء المبهمة للأصوات لتصير العلامات.» [3] .

وهذا ما وضحه دي سوسير، فمع ترابط التصورات والأصوات تتشكل العلامة اللغوية .

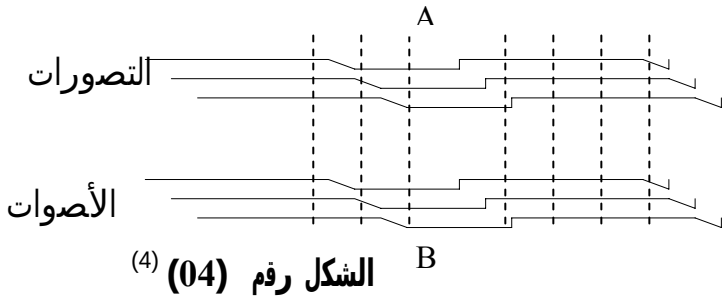

الشكل رقم (04) [4]

« والتصورات والأصوات أجزاء من علامات اللغة في مقابل لا شيء موجود من قبل»[5]، فاللغة عند دي سوسير شكل لا مادة.

والوحدات اللغوية لا يمكن تحديدها عبر مفاهيم لا صلة لها بالنظام مثل المفاهيم الفلسفية، بل تحدد حسبه انطلاقا من نظامها الخاص ، أي من خلال علاقاتها بعضها البعض.

1 - كلود هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة ، ص 32.
2 - المرجع نفسه.
3 - المرجع نفسه ، ص 33.
4 - FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale, 2eme Edition, Enag Edition, Alger, 1994, P : 180 .
5 - كلود هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة ، ص 34.

1-3-العلامة اللغوية عند دي سوسير :

العلامة اللغوية عند دي سوسير هي ترابط بين صورة سمعية "الدال" وتصور "المدلول" ويبين ذلك قوله : « إنها الجزء من تصويت يتكون من الدال لتصور ما بعد أن انتزع عنه الجزء ما سبق وما لحق من السلسلة المنطوقة»[1]

« فالعلامة اللغوية ذات طبيعة مركبة وهي توليفة من الشكل الصوتي الذي يشار إلى المعنى الدال والمعنى نفسه المدلول»[2] ، والتوليفة في الرياضيات هي الزوجا المرتب على شكل ثنائيات مثال (الدال والمدلول عند دي سوسير) .

فالعلامة اللغوية عند دي سوسير علاقة ذهنية لا تربط اسما بشيء كما اعتقد اللغويون قبل، بل تربط مفهوما بصورة سمعية ثم حدد المصطلحين لأمن اللبس "الدال" محل الصورة السمعية، و "المدلول" محل التصور، لفصلهما عن علم النفس و المنطق .

1-4-النظام المفهومي لدي دي سوسير للعلامة [3]:

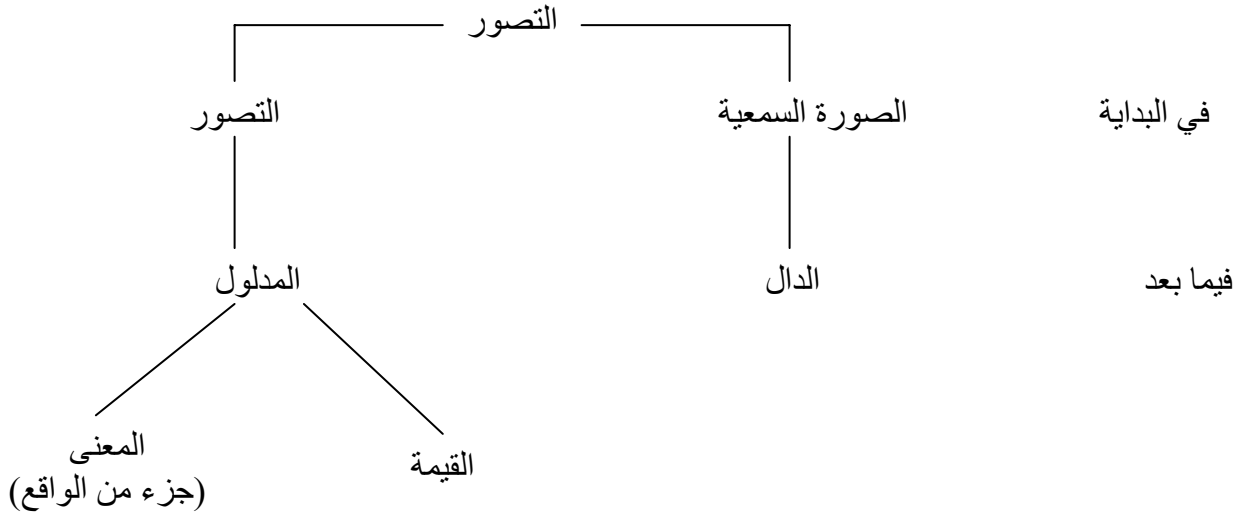

الشكل رقم (5)

1 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 132.
2 - ميلكا إفيتش : اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعيد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايز، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية، 1996، ص 216.
3 - جرهارد هلبش : تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمه و علق عليه سعيد حسن بحيري، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، سنة 2003، ص 73.

فالنظام اللغوي لدى دي سوسير هو نظام للعلامات يعني بالربط بين (التصور والصورة السمعية) أي الدال و المدلول، و العلاقة بينهما هي علاقة متبادلة و السهمان في نموذجا دي سوسير يوضحان ذلك[1]:

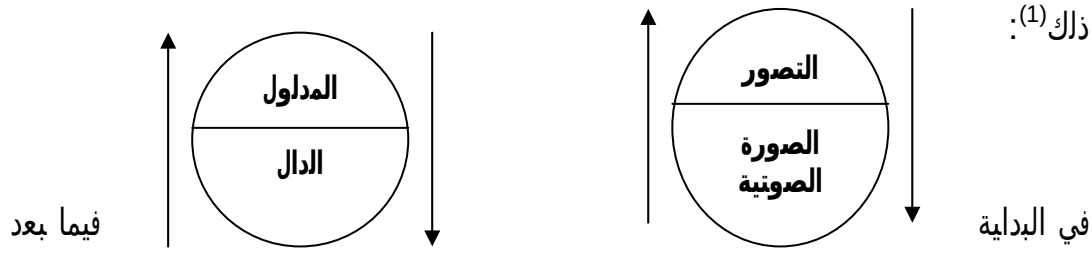

الشكل رقم (6): نموذج دي سوسير الثنائي للعلامة

وقد وجد دي سوسير إشكالا في تحديد ماهية العلامة اللغوية وتصنيفها لذلك نجده يسميها أحيانا "كيانات اللسان" أو "الوحدات" ويتضح ذلك بقوله: « ليست الدلالات التي يتكون منها اللسان أمورا تجريدية بل هي أشياء واقعية، فهذه الحقائق الواقعية والعلامات الموجودة بينها هي التي يدرسها علم اللسان، ونطلق عليها مصطلح الكيانات العينية، ولا يتصور وجود الكيان اللساني إلا باجتماع الدال والمدلول» [2].

وقد اختلف دي سوسير مع المفهوم القديم في نقطتين :

- «إن العلامة اللغوية لا علاقة لها بالصوت الحقيقي المعين المحسوس بوصفة واقعية فيزيائية ولا بالأشياء الحقيقية الواقعية، فصورة الصوت يبدوان أيضا شيئا فيزيائيا أي صور للصوت والأشياء في عقل الإنسان... [3]

- لا تتشكل العلامة إلا بالربط بين الدال و المدلول فكلاهما جزءا العلامة اللغوية بحيث إن العلامة لا تشير إلى شيء خارجا ذاتها ».

فوصف العلامة اللسانية وتحديدها ينبثق من شبكة العلاقات التي تدخل فيها العلامة مع باقي العلامات اللسانية، وتتحدد بشكل تقابلي .

وأضاف دي سوسير القيمة خلاف سابقيه فاللغة نظام من القيم، وتكمن أهمية الوحدة بتقابلها مع باقي الوحدات.

---

1 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 130

1-FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale, P : 183.

2 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 130 .

3 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة ، ص 28 .

1-5-خصائص العلامة اللغوية عند دي سوسير :

تتميز العلامة اللغوية عند دي سوسير بخاصتين أساسيتين هما :

1-5-1-الخطية (الأفقية) : يقول : « الخاصية الأولى للمادة الصوتية كونها طولية الخط... [1] فالعلامة اللغوية لها خاصية أفقية، لأنها تتحقق في الأساس في إشارات سمعية لها امتداد زمني وتدرك في بعد زمني، ويكون أكثر وضوحا في اللغة المكتوبة...، والعلامات الأخرى لا تتركب ترتيبا أفقيا ويبدو الترتيب الأفقي للعناصر في العلامات اللغوية أمرا عاديا، أن له أهمية أساسية للتصور اللغوي، فلا يترتب ترتيبا أفقيا محضا على الجسم اللغوي (الدال) بينما فلا تتركب ترتيبا أفقيا ويبدو القول بالترتيب الأفقي للعناصر في العلامات اللغوية أمرا عاديا... غير أنّ له أهمية أساسية للتصور اللغوي البنيوي...فلا يرتب ترتيبا أفقيا محضا إلا الجسم اللغوي "الدال" بينما لا تركب المضامين في الغالب بشكل أفقي ويصدق ذلك تماما على العلامات الأكبر، مثل الجمل التي تتألف من علامات أصغر مثل المفردات. » [2].

1-5-2-الجزافية (الاعتباطية) : العشوائية في العلاقات اللغوية أي العلاقة بين الدال والمدلول والجزافية هي الصفة الدائمة للعلامة اللغوية ولا توجد خاصية بصورة صوتية سببها خوا f التصور أو صورها... « فدي سوسير يعتقد اعتقادا مبدئيا أن العلامة تنشأ من علاقة اعتباطية بين دالها ومدلولها...و يقصد بذلك أن الدال لا توجد بينه وبين مدلوله علاقة معللة» [3].

والدليل على ذلك وجود عدة دوال لمدلول واحد فيقول: « وهكذا فإن فكرة "أخت" لا ترتبط بأية علاقة داخلية مع تتابع الأصوات أ، خ، ت، ثم يعطي الحجة على صحة هذا الاعتقاد وحجتنا في ذلك إنما هي الاختلافات القائمة بين اللغات ووجود اللغات المختلفة ذاته.» [4] .

ومن الممكن أن يستثني من ذلك: « الكلمات المحاكية لأصوات الطبيعة مثل : كوكوك، واو التي يقلد معها الجسم اللغوي (الصيغة) الشيء المعنى، فالمعنى يتعلق بمفردات تحيل إلى أصوات.»[5] .

---

1 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، f 131 .

1-FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale, P : .43

2 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة ، f 35-36 .

3 - الطيب دبه : مبادئ اللسانيات البنوية ، f 79 .

4 - المرجع نفسه، f 79.

5 - كارل ديتر بونتلا : المدخل إلى علم اللغة ، f 36 .

ويرى دي سوسير أن « الدوال التي ترتبط ومدلولاتها بالمحاكاة الصوتية مثل : سوط Fouet وجرس حزن glas...رغم ما تستحوذ به على السمع من جهورية إيحائية إلا أنها لا تملك هذه الصفة في بنيتها الأصلية، إذ هي مشتقة من أشكال صوتية لا توحي بمبدأ المحاكاة، فكلمة fouet مشتقة من fagus و كلمة glas مشتقة من "classicum"» [1] .

و هو بهذا يؤكد على مبدأ الاعتباطية في العلامة اللغوية القائم عنده على مبدأ المواضعة ويراد به « ذلك العقد الذي يتفق فيه أفراد المجتمع الناطق باللسان الواحد على ما يتم استعماله من وحدات وعبارات يتداولونها في تواصلهم اللغوي»[2].

والاعتباطية تساعد على ثبات اللغة فلا يمكن للفرد تغيير ما تواضع عليه أفراد المجتمع الواحد « و يتجلى أثر الاعتباطية على مستوى قيمة العلامة حيث تكون اللغة واسطة بين الصوت والفكر...إذ إن الخيار الذي يستدعي قطعة سمعية في مقابل فكرة ما يبدو اعتباطيا تماما. وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن مفهوم القيمة يفقد شيئا من خصوصيته لكونه في هذه الحالة يشتمل على عنصر مفروض عليه من الخارج. » [3].

أما فيما يخ f العلاقة بين المشير و المشار إليه فقد فرق "بيرس" المؤسس الحقيقي لنظرية العلامات الحديثة بين ثلاث إمكانيات لها :

-« للعلامة علاقة سببية بالمشار إليه (مثال ذلك: الحمى على المرض فالأخير سبب الأول) وتسمى هذه العلامات المؤشرات .

- العلامة تصور(تنقل) المشار إليه (مثال ذلك : تصور خريطة الشوارع الأوضاع الحقيقية للشوارع) و تسمى هذه العلامات الأيقونات .

- العلامة ترمز تبعا إلى العرف إلى المشار إليه، وهذا ما يطلق عليه دي سوسير الاعتباطية»[4].

فالوحدة تتمثل في ارتباط الدال بالمدلول فهي : « جزء من تصويت يتكون من الدال لتصور ما»[5]

والعلاقة الجامعة بين طرفيها اعتباطية ولا تحدد إلا بقيمها الخلافية في النظام.

1- الطيب دبه : مبادئ اللسانيات البنوية ، f 79 .
2- المرجع نفسه، f 81 .
3 - المرجع نفسه ، f 82 .
4 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة ، f 28 .
5 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، f 132.

و يبيّن هذا بقوله: « ولا يتحدد الكيان اللساني تحديدا كاملا إلا إذا تميز عن غيره وانفصل عن كل ما يحيط به في سلسلة التحليل الفونيطيقي المادة الفونيطيقية، فهذه الكيانات المحصورة و المتميزة عن غيرها أو هذه الوحدات هي التي تتقابل في عملية اللسان وآليته » [1] فالتحليل اللساني عنده لا علاقة له بما هو مادي .

1-6- منهج دي سوسير في تحديد أو حصر الوحدات :

إن منهج تحديد الوحدات عند دي سوسير يتم بواسطة سلسلتين متوازيتين يستحضرهما المتكلم:

أ – سلسلة التصورات Concepts .

ب- سلسلة الصور السماعية Images Acoustiques .

والتحديد الصحيح يقتضي أن تطبق التقسيمات و أنواع التجزئة في سلسلة الصور السمعية (أ، ب، د) على تلك التقسيمات المماثلة في سلسلة التصورات، و الشكل التالي يوضح ذلك :

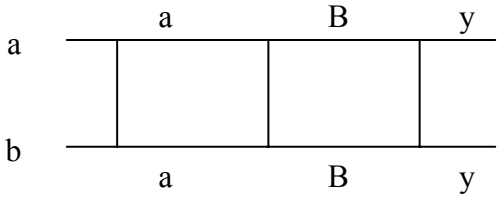

شكل رقم (7)

وهذه التجزئة التي يكون فيها التقسيم بالتوازي(بين سلسلة الصور السمعية والتصويرية) تأخذ المعنى بعين الاعتبار حتى يمكن أن يطلق على مقطع " وحدة حاملة للمعنى" [2] ، ويعطي مثالا على ذلك اللفظ sizlapra .

وتساءل عن كيفية ابتداء التقطيع من الحرف "L" وتكون الكتلة الصوتية sizl كما لو كانت وحدة، لكنه غيّر ذلك، لأن التقطيع يتوخى التصورات المندرجة في هذه العبارة، واستخدم التقسيم ذا المقاطع الأربعة si-z-l-apra تعلمها، وتبينت هذه التقسيمات باعتبار المعنى الذي يرتبط بهذه العبارات[3]* وإذا أردنا التحقيق من أننا توصلنا عن طريق التقطيع إلى وحدات حاملة للمعنى، فعلينا «مقارنة هذه العملية بسلسلة من العبارات التي تصادق نفس الوحدة ويجب أن نتمكن في كل حالة أن نفصل هذه الوحدة ذاتها عن سائر السياق» [4] .

1 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 131 .

2 - FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale, P :133.

3 *- فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 132-133 .

4 - المرجع نفسه، ص 133 .

و نلاحظ أن دي سوسير اعتمد المنهج البنوي الوصفي في تحديد الوحدات، وذلك بتقطيعها إلى أصغر الأجزاء (الوحدات) باعتماد التقابل كمبدأ أساسي مساعد في ذلك .

كما أن منهجه استند إلى فلسفة أرسطو ومبدأ الهوية في تحليله للوحدات و الكشف عنها.

و اعتمد مبدأ التقابل إذ أن كل وحدة تحدد قيمتها مع الوحدات الأخرى ضمن نظام تنتظم فيه جميع العناصر مع بعضها أي تدخل في علاقات تركيبية، وهذا ما أكده الدكتور "عبد الرحمن حاج صالح" حيث يرى أن: « المنهج اللساني لدي سوسير مما يبدو مستمدا من فلسفة أرسطو استناده على مبدأ الهوية في تحليله للوحدات وهو أساس النظرة التشخيصية réifiante التي ينظر أصحابها دائما إلى الأشياء كأشياء وكذوات حتى ولو كانت أحداثا وهي نظرة تقليدية محضة وهو ما نجده مثلا في تشخيصه الوحدات الصوتية (الفونيمات) على مستوى التحليل الفونولوجي وتحديده لهوياتها على أساس مبدأ التقابل opposition إذ أن كل عنصر يتحدد بتقابله مع العناصر الأخرى ضمن نظام صوتي تنتظم فيه جميع العناصر بعضها مع بعض باندراجها في مجموعة من الأجناس يتمايز بعضها عن بعض، بصفات معينة أو يتحدد سلبيا بما ليس له من الصفات، فكل هذا صادر عن رؤية تصورية لا تعرف من أنواع العلاقات إلا نوع الاندراج أو التضمن inclusion المستمد من مبدأ التحليل الأرسطي القائم على مفاهيم الجنس، الفصل والنوع...»[1].

1-7-الصعوبات العملية في تحديد أو حصر الوحدات:

طرح دي سوسير إشكالا في تحديد الوحدات اللغوية لأن مختلف العلوم تحدد وحدتها في البداية إلا علم اللسان، فيصعب على اللساني الكشف عن وحدات اللغة في نظامها الخاص بها.

وبين دي سوسير منهجه في تحديد الوحدات و ذلك باعتماده على مبدأ التقابل و القيم الخلافية حتى تميز الوحدة، ولكنه وجد إشكالا مرة أخرى في مدى تطبيق هذا المنهاج البسيط من الوجهة النظرية، فبحث عن الوحدات في الألفاظ.

1 - الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية ، ص 60 .

ويرجع إلى المثال السابق sizlapra الذي ينقسم إلى أربعة وحدات ووجد« أنها مكونة من كلمات أ.تعلم.ها غير أننا ما نلبث أن نفشل عندما يحتد الجدال حول طبيعة اللفظ، فإن تأملنا في الأمر قليلا تبين أن المقصود من ذلك مخالف متناقض لمفهومنا عن الوحدة الشخصية، ولو أردنا الاقتناع بما ندعي ينبغي أن نفكر فقط في لفظ الفرس cheval و جمعه chevaux ، فلا مجال للقول بأن هذه وحدة عينية فالمعنى واحد بعينه لكن مقطع التصويت مختلف...» [1].

وعند تطبيقه لمبدأ التقابل لتحديد قيمة الوحدة مع باقي الوحدات، يجد نفسه أمام قياس الإحراج وبذلك يصل إلى استبدال الوحدة في مكان اللفظ، وهذا الأخير في ذاته بالغ التعقيد مثال ذلك التركيب المزجي Porte Plume ، والكلمات المشتقة (التي تجمع بين الاسم و الصفة) Malheur.eux (الشقي) .

فاللفظ وحدة يصعب تحديدها لذلك يرى أن الوحدة تتمثل في الفونام أو المورفام و رفض إلحاق الجملة بالوحدات لأنها تنتمي للكلام، و تخضع لاختيار المتكلمين .

1-8-تحديد الوحدة في النظام :

أكد " دي سوسير" في كتابه بأنّ العلامة اللغوية (الوحدة) أو الحجر -حسب تمثيله لها بلعبة الشطرنج - لا قيمة له في ذاته أي في مادته وإنما قيمته في العلامات الصورية الشكلية التي بينه وبين سائر الأحجار ضمن وضعية ما في نقطة زمنية ما .

فقيمة كل وحدة بتقابلها مع وحدات لغوية مثلها ضمن النظام systéme الذي يعد: « مجموعة من الوحدات تتحدد كل منها في ضوء العلاقات التي تتبادلها مع بقية الوحدات ومع مجموع النظام أي أنه ليس مجرد مجموعة من الوحدات في ذاتها بل هو نظام من القيم أي ما تحمله تلك الوحدات من اختلافات معنوية ...» [2]

ومن الأسس المنهجية لمفهوم النظام اللساني حسب "روجي فان روفالد" :

- « يعد النظام مركب من مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تعكس مدى ما فيه من اختلاف في درجات التعقيد و التماثل و الثبات .

1 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 134 .
2 - الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية ، ص 87.

- انفتاح النظام و خضوعه لأبعاد الحركية يتطلب منه أن يكون مثبتا.
- دراسة الترابط الوظيفي بين الظواهر النظامية واجبة من داخل المجموع الكلي للمعطيات اللسانية .
- النظام ضمن عمله اللساني حصيلة الارتباط الأفقي والعمودي بين وحدات اللغة ويشكل شمولية تلك النظرة الكلية لتلك الوحدات في مرحلة معينة...
- النظر إلى العلامة اللسانية كوحدة مركزية للبحث في ظل اعتبار العلامة والنظام اللسانيين مفهومين يرتبط كل منهما بالآخر» [1]

ويؤكد الدكتور "عبد الرحمن حالل صالح":«بل ليس مجرد مجموعة من الوحدات المنتظمة والمتناسبة بل هو التناسق ذاته كعامل له تأثير في المجموعة أو أجزائه »[2].

إن نظام اللغة ليس مجرد نظام من الوحدات في ذاتها بل هو مجموع قيم خلافية تخضع لمبدأ التقابل الذي تؤسس عليه آلية اللغة « ...فالكلمة من حيث هي جزء من نظام لا تضطلع بدلالة فحسب بل تضطلع بقيمة على وجه الخصوص ...» [3] .

فالقيمة هي المظهر الأساسي للوحدة وتحدد « بأنها ما يمثل المعاني الخلافية التي تحدد معنى العلامة بالنسبة لغيرها من العلامات التي تشترك معها في النظام نفسه وتتقابل معها استبداليا (paradigmatiquement) وأما الدلالة فهي ذلك المعنى المعجمي الوصفي الذي ترتبط فيه العلامة بالواقع الخارجي عن المدلول اللغوي» [4].

وهذا ما بينه دي سوسير، فقيمة الوحدة تكون حسب علاقة الوحدات في النظام وأخذ مبدأ القيمة من الاقتصاد.

« فعندما نتحدث عن قيمة لفظ ما على وجه العموم، فإننا نفكر قبل كل شيء في الخاصية وفي الصفة التي يكون اللفظ ممثلا للمعنى، إذن المعنى هو الجزء المقابل للصورة السمعية فكل شيء يحدث بين الصور السمعية والتصور وذلك في مجال اللفظ الذي نعتبره كمن لو كان مجالا مغلقا موجودا في ذاتها» [5].

1 - الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية ، ص 49 .
2 - المرجع نفسه، ص 50 .
3 - المرجع نفسه ، ص 88 .
4 - المرجع نفسه.
5 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 146 .

ويوضح دي سوسير أن المعنى خا f بالصورة في اللفظ ذاته بالشكل التالي :

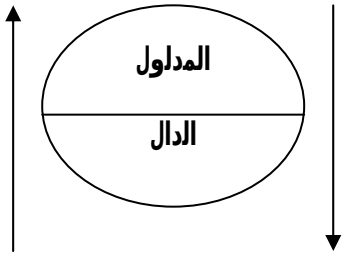

الشكل رقم (8)

السهمان يوضحان أن المجال مغلق و أن الوحدة لا علاقة لها بالوحدات الأخرى.

أما القيمة عنده فإنها تنتج و لا تتحدد إلا بوجود الوحدة في علاقات مع باقي الوحدات في النظام و الشكل التالي يوضح ذلك[1].

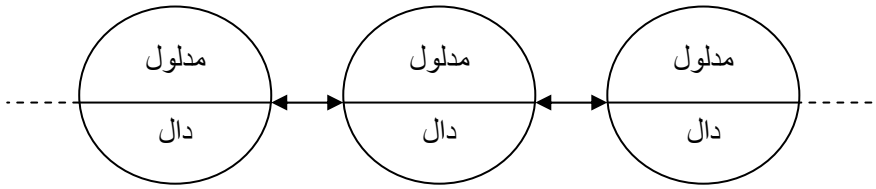

الشكل رقم (9)

و هذا الشكل بين أن القيمة تكون في سياق تتالي الوحدات و تقابلها، و مجال مفتوح حيث تدخل الوحدة في نظام العلاقات .

1-9-أسس القيم :

بين دي سوسير أسس القيم و كيف تخضع لمبدأين هما :

- « **التباين** : أي أن أي شيء متباين قابل لأن يعوض و أن يستبدل شيء آخر قيمته معلومة .
- **التشابه** : أشياء يمكن أن نقارنها مع ما تكون قيمته هي الشرط والعكس...» [2]، وهكذا يمكن حسب دي سوسير أن تحدد قيمة الوحدة بما يشابهها أو يقابلها والقيمة ليست ثابتة ، فيصل إلى أنه : « يمكن أن تحدد الوحدة من خلال قيم أخرى مماثلة وألفاظ أخرى مقابلة ولا تتحدد الوحدة تعيينا دقيقا إلا بتضافرها مع ما يوجد في السياق، فهي ليس لها معنى فقط، وهي لها قيمة على الأخ f لأنها جزء من النظام، ودي سوسير يؤكد أن التقابل هو الآلية التي تعطي قيمة الوحدة. » [3]

1- فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، f 146

1 -FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale, P :.183.

2 - المرجع نفسه، f 146.

3 - المرجع نفسه ، f 147.

ويعطي مثالا لذلك : « خشي في الفرنسية Redouer ، خاف Craindre، هاب Avoir peur، وليس لها قيمة خاصة لولا تقابلها . » [1]

و كذا الشأن بالنسبة للوحدات النحوية وأعطى مثالا عن الجمع في اللغة السنسكريتية والعربية اللتين تشملان ثلاثة أحوال للاسم (الإفراد، التثنية، الجمع)، خلافا للفرنسية، إذ هي خالية، من صبغة المثنى، فلا يمكن أن نعطي نفس القيمة للفرنسية والسنسكريتية « فقيمة "الجمع" تتعلق بالسياق وما يحيط به » [2]

وقد وضح دي سوسير قيمة الوحدة من خلال لعبة الشطرنج في قوله : « فما الذي جعل حصانا يكون كذلك مثلا، من الواضح أنه ليس مادته إذ يتساوى إذا كان الخشب أو العاج أو الصلصال أو الحديد...إلخ . وليس شكله المحدد أيضا إذا يضع في أثناء لعبة لأنه يمكن أن يحل محله زر من الأزرار مثلا في حال أخرى جزافية، و من المؤكد أنه ليس تصورات أيضا التي كل فرد من الناس عنه بل فقط علاقاته المحددة من نظام اللعبة بالأشكال الأخرى أي اعتباره أو قيمته والأمر نفسه للوحدة التي لا توجد إلا في نظامها الخا ص » [3]

ويؤكد دي سوسير أن السمة الأساسية لتحديد الوحدة هي أنها شيء مختلف عن الوحدات الأخرى فلا توجد في اللغة إلا وحدات مختلفة دون عناصر موجبة .

قال : « لا يوجد في اللسان إلا الفروق المميزة و فضلا عن ذلك يفترض، كل فارق مميز بوجه عام وجود حدود فيها أطراف إيجابية عليها ما يبني ذلك الفارق المميز، أما في اللسان فلا توجد فيه إلا فروق مميزة خالية من تلك الأطراف sans termes ، و لو أننا أخذنا الدال أو المدلول لتبين لنا أن اللسان لا يحمل أصواتا و لا معاني قد ندعي أنه سبق وجودها النظام اللساني بل هناك فقط فروق تصورية و فونيطيقية قد انحدرتا و نتجتا عن ذلك النظام...»[4] .

فنصل حسب دي سوسير إلى أن الآلية اللغوية تعمل وفق ما تحويه من تشابهات واختلافات، فلا يوجد في اللغة إلى الاختلافات و تحدد الوحدات بقيمها الخلافية .

1 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 147.
2 - المرجع نفسه ، ص 148 .
3 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة ، ص 34 .
4 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 153 .

« ويقدم مثالا لذلك بين : Pomme (تفاح) و Paume (راحة اليد) وبين Goutte (قطرة) و je goutte (أتذوق) ، لكي يبين أن الوحدات وإن كانت متشابهة صوتيا إلا أنها مختلفة من حيث الدلالة ومن الاختلاف تستمد العلامة قيمتها »[1].

فآلية اللسان وعملياته تدور على الهويات المتماثلة،و أنواع التضاد والاختلاف، فالهويات هي النقيض المقابل لضروب التغاير، فكل شيء في اللغة يرتد إلى التقابل والتضاد، ولا تعمل آليتا التشابه والاختلاف إلا بوجود مبدأ أساسي بني عليه دي سوسير ثنائياته، وهو المبدأ المساعد على تحديد الوحدات ويتمثل في التقابل opposition، فاللغة خاضعة لنظام من التقابلات ويؤكد دي سوسير على هذا المبدأ بقوله:« إن كل شيء في اللغة يرتد إلى التقابل والتضاد...فاللسان إن صح التعبير عبارة عن جبر جمع عباراته شديدة التعقيد، ومن بين أنواع التقابل التي يشمل عليه اللسان نجد أن بعضها أبلغ من بعض، فليست الوحدة ولا الحالة النحوية الإعرابية إلا أسماء مختلفة تدل بطرق متعددة على نفس الظاهرة العامة، فهي كيفية أنواع التقابل اللسانية... » [2]

وخلاصة إلى أن صعوبة تحديد الوحدات ترجع إلى عدم تبني مبدأ التقابل . «...ولم تكن الوحدة ولا الظواهر النحوية مثل الحالات الإعرابية لتخلط، لو كانت الدلالات اللسانية قد تأسست على الفروق المميزة لا على غيرها... » [3]

وأهم آلية حدد بها دي سوسير الوحدات هي التقابل التي تؤسس عليها باقي المبادئ في نظام اللغة فيكون بذلك اختلاف عن سابقيه في تحديد الوحدة بسماتها الخاصة بها في ذاتها دون تحديد علاقتها بباقي الوحدات في النظام، فاللغة بنية صورية، فهي شكل لا مادة ولا يوجد فيها إلا الاختلافات .

فيقول :« إن اللغة لا تتضمن أفكارا ولا أصواتا تسبق النظام بل اختلافات تصورية conceptuelles وأخرى صوتية مستمدة من هذا النظام، إن ما يوجد في علامة ما من فكرة معينة أو من مادة صوتية هو أقل أهمية مما يوجد حولها في العلامات الأخرى... » [4]

فلا تتحدد الوحدة من خلال خصائصها المادية بل من خلال تقابلها مع وحدات النظام الذي يتأسس على التقابل دون عناصر مفردة إيجابية .

1 - طيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية ، ص 84 – 85 .
2 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 154- 155 .
3 - المرجع نفسه، ص 155 .
4 - الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية ، ص 85.

و الوحدة تدخل في مجموع من العلاقات المستندة إلى :

- **التشابه** : وهذا ما طرحه دي سوسير في فكرة الهوية Identité حيث تحدث عن الهوية بصدد قطارين لكي يبين أن ما يحدد قطارا دون الآخر وإن تشابهت عرباته هو وقت ذهابه وخط سيره ومختلف الظروف، فكذلك الشأن بالنسبة للوحدة فما يميزها هو علاقاتها مع الوحدات اللغوية في النظام وليس الكيان المادي لها ، كما قدم مثالا آخر عن الثوب ووجه الخلاف بينه وبين بقية الأثواب.

- **التقابل** : فلا تحدد الوحدة إلا بتقابلها مع باقي الوحدات في النظام .

واكتشف دي سوسير في تحليله لنظام اللغة المبادئ الإجرائية التي تحدد العلامة وقيمتها والرسم البياني التالي يبين العلاقات الجدلية بين هذه المبادئ:

- التشابه ⟷ الاختلاف
- الاختلاف ⟷ التقابل
- التقابل ⟷ التمايز[1]

فقيمة الوحدة تتأسس على هذه المبادئ الإجرائية من خلال شبكة العلاقات في النظام، فتؤسس على التشابه أي على أشياء متشابهة يمكن أن نقارنها مع ما تكون قيمته هي الشرط أو العلة (مبدأ مستوحى من الاقتصاد)، مثلا : « قطعة من الفرنكات أو مع نقد من نظام مالي آخر الدولار...» [2]

ومثال ذلك: «التشابه في اشتراك علامتين في نفس التلفظ بين Pomme و Paume في نظام الفرنسي... وفي نظام اللسان العربي بين عين (الجارية) وعين (البصيرة) »[3] .

« ومبدأ التشابه وحدة لا يكفي فلا بد من مبدأ الاختلاف و قد سبق أن العلاقة بينهما جدلية، ولا يملك مفهوم الاختلاف صفة الإيجابية إلا إذا كان متجليا في صورة التقابل، لأن العلامات لا تكون في وضع سلبي إلا عندما تكون منعزلة عن نظامها، ومثال ذلك: الاختلاف التقابلي بين الوحدتين الصدق والكذب يسفر عن معنى وظيفي هو معنى التضاد في نظام اللغة العربية » [4] .

1 - الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية ، ص 85.
2 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 146 .
3 - الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية ، ص 85.
4 - المرجع نفسه ، ص 86.

وتعمل آلية اللغة بمبدأين آخرين لتحقيق القيمة الدلالية للوحدة وهما التقابل والتمايز، ويتجلى ذلك في قوله: « إن الاختلاف لا يكون إيجابيا فاعلا إلا إذا حقق بين العلامات صفة التقابل وهذا التقابل ينتهي إلى التمايز، لتحدد للعلامة قيمتها النسبية المتغيرة بتغير علاقاتها الخلافية إن علامتين تشمل كل دال و مدلول ليستا مختلفتين إنهما متمايزتان فحسب، وليس بينهما غير التقابل ...» [1]

فحدد دي سوسير نوعين لقيم الوحدة، قيمة سلبية لها عندما تكون في معزل عن السياق، وقيمة إيجابية للوحدة في السياق من حيث كونها مختلفة ومغايرة لباقي الوحدات في النظام،ويتحدد ذلك بمبدأ التقابل .

إن تحديد الوحدات القائم على علاقات اختلاف داخلية أي تحديد باطني ممكن أن يجري على محورين أساسيين يقوم عليهما مبدأ العلاقة بين العلامات، وهما محور العلاقات التركيبية R.Syntagmatique و العلاقات الاستبدالية R.Paradigmatique فيقول : « إن ضروب العلاقات وأنواع الفروق المميزة الحدود و الألفاظ اللسانية تقع في مجالين متباينين حيث يكون كل واحد من تلك الضروب و الأنواع مولدا و محدثا لأنماط معينة من القيم...و إن تقابل هذين الصنفين من العلاقات والفروق المميزة يجعلها ندرك صيغة كل منهما. » [2].

ويحدد محور العلاقات التركيبية بقوله : « فمن ناحية أولى نجد في كل قول استبدالي أن الألفاظ تعقد فيما بينها حسب ترتيبها في سلسلة ضروبا من العلاقات المبنية على الخاصية الخطية الطولية للسان وهي خاصية تستبعد وتنفي كل إمكانية للتلفظ بعنصرين اثنين معا وفي نفس الوقت، هذه العناصر تترتبل واحدة تلوة الأخرة في سلسلة الكلام وتلك صياغة بنيوية وطرح الترتيب هذه مزاوجات (Combinaisons) وهذه المزاوجات المعتمد على الامتداد المكاني يمكن أن نصطلح على تسميتها محور المركب التركيبي مثل : (contr.tous.relire) » [3] .

وتتمثل أهمية هذه العلاقات في كون الوحدة لا تكسب قيمتها إلا بتقابلها مع سبق وما لحق على هذا المحور أو كليهما معا، فعلاقة محور التركيب هي علاقة حضور وهي تقوم على لفظين أو أكثر .

1 - الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية ، ص 86 - 87.
2 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 156.
3 - المرجع نفسه ، ص 160 - 161.
3- FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale, P :201 - 202.

«أما العلاقات الاستبدالية فهي تلك العلاقات التي تحقق وظيفتها إدراك الترابط الذهني الحاصل بين العلاقة اللغوية و العلامات التي يمكن أن تحل محلها مما يمكن أن تقسم معه شيء مشترك وتترابط في الذاكرة مشكلة مجموعات تسودها علاقات مختلفة ومحل هذه الترابطات هو الدماغ وعلاقة محور الاستبدال ذي التداعي المترابط هي علاقة غياب مثل :

Enseigner، وأعلم Renseigner، وكذلك الزوجين من الألفاظ armement،chargement وكذلك التربية والتعلم éducation apprentissage، فإن لفظ التعليم يشير في الذهن بكيفية لا شعورية مجموعة من الألفاظ...» [1]

ويمكن توضيحها بالشكل التالي[2]:

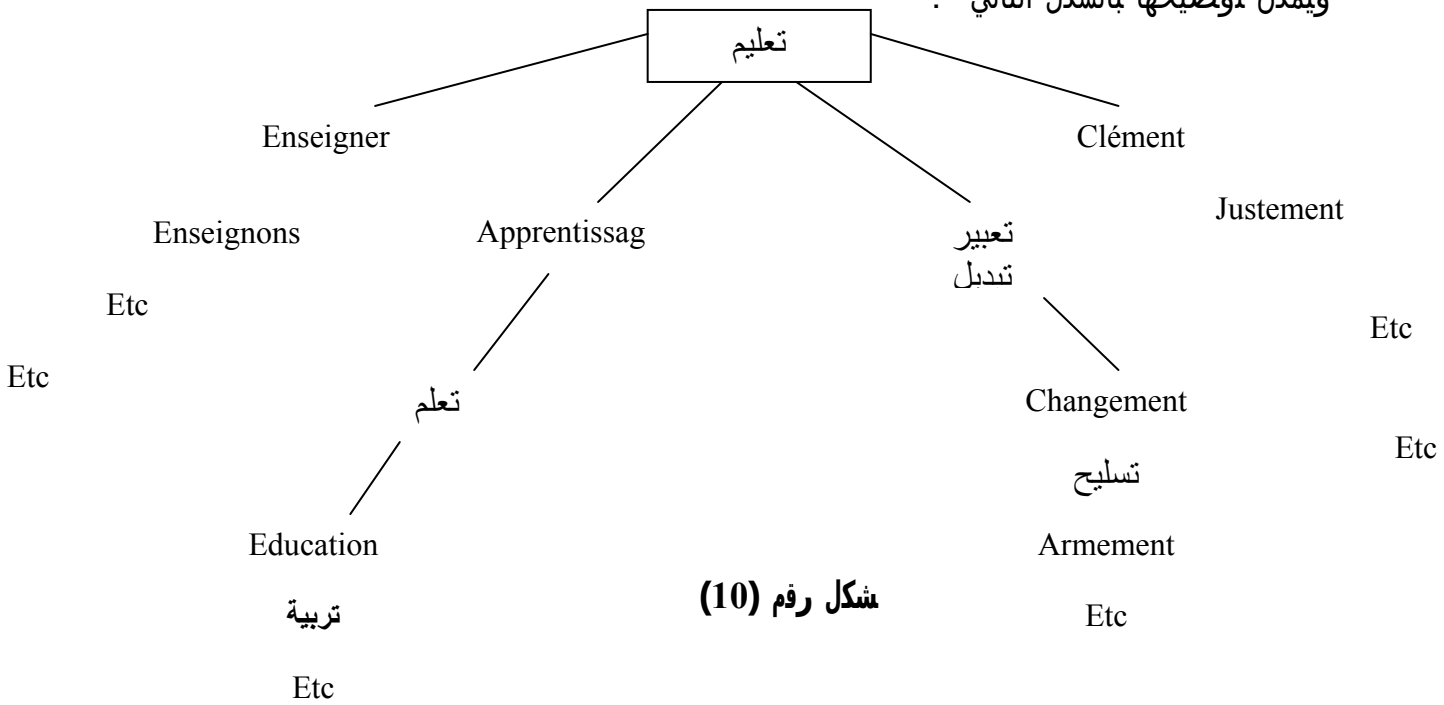

شكل رقم (10)

فهذا الشكل يوضح العلاقة بين وحدة موجودة في السياق و عدد آخر من الوحدات خارج السياق -حسب الترابطات في الدماغ- ولهذا يعتبرها علاقة غياب قائمة على التداعي والوحدات المستدعاة مع الوحدة المدروسة في الشكل أو المعنى .

أما النقاط في الخط الاستبدالي فتبين إمكانية زيادة وحدات لا متناهية مشابهة للوحدة السابقة على عكس وحدات المحور التركيبي، لأن علاقات هذا المحور بين الوحدات المتتابعة في السياق هي علاقة

1 - فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 160-161.
2 - المرجع نفسه، ص 161.
2- FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale, P : 202.

حضور تكون بين وحدتين أو أكثر في التتابع الخطي، و يظهر ذلك في الدال (signifier) الذي يتصف بالخطية ويمكن تقسيمه إلى أجزاء يأتي كل جزء منه عقب جزء آخر والمجال مغلق أي محدودية الوحدات، مثال ذلك:«(انحل de.faire) وهو فعل مركب موحد يمكن أن نمثله على شكل أفقي يقابل السلسلة المتلفظ بها، و ذلك على النحو التالي»[1] :

DE – Faire →
إن - حلّ

فالمحوران (التركيبي الترتيبي و الاستبدالي) يمثلان الجانب الإجرائي للنظام حسب دي سوسير ويمكن التوضيح بالشكل التالي :

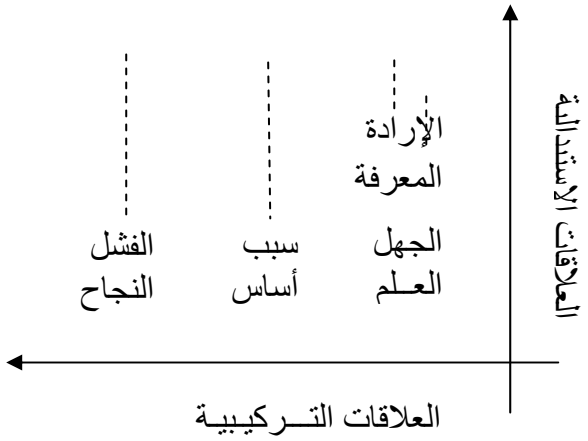

الشكل رقم (11)

نلاحظ أن مجال الوحدات في محور التراكيب مغلق، حيث تكون قيمة كل وحدة حسب ما قبلها وما بعدها من الوحدات، و لا يمكن أن نضيف وحدات لا تخضع لهذا النظام.

أما المحور الاستبدالي فالمجال مفتوح حيث يمكننا استبدال عدد لا متناهي من الوحدات التي تتواتر في موضع معيّن من التركيب، فالوحدة عند دي سوسير لا قيمت لها إلا في نظامها الخا ص بها.

1 - فرديناند دي سوسور: محاضرات في علم اللسان العام ، ص 164.
1-FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale ,P :205.

2- النظرية النسقية (الغلوسيماتيك) :

أدخل علماء كوبنهاجن مصطلح غلوسيماتيك " Glossématiques " المشتق من الكلمة اليونانية " Glossa " التي تعني اللغة، للتأكيد على فصل نظريتهم اللغوية عن الدراسات اللغوية السابقة المتأثرة بالأنثروبولوجيا و السيكولوجيا و غيرهم من الظواهر غير اللغوية التي لا تحاول إدراك اللغة كبنية مستقلة بذاتها لها قوانينها الخاصة بها.

و حاول علماء هذه المدرسة نقل المنهج الفونولوجي في وصف الفونيم إلى المنهج المضموني للغة وتأسست سنة 1933 على يد هيلمسليف Hjelmslev وبروندل Brondl، ومنذ سنة 1934 ظهرت حلقة كوبنهاجن اللغوية Travaux de cercle linguistique de copenhagen ودعت إلى إقامة لسانيات عملية مبنية على أسس رياضية و منطقية كلية universel تهتم بوصف الظواهر اللغوية وتحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية وخلق لغة عليا méta langue»[*1]واتسمت هذه النظرية بالتجريد وركزت على اعتبار اللغة شكلا لامادة و تدرس بنظامها الخا ص بها، وهي تهدف إلى إرساء منهج إجرائي يمكن من فهم كل النصو ص .

واعتمدت الغلوسيماتيك (النسقية) الوصفية الجديدة التي ترى أن المعرفة العلمية يجب أن تكون مباشرة يمكن تطبيقها، و المقولات العلمية تصاغ في لغة تفي بمتطلبات المنطق الشكلي.

« فالوضعية الجديدة = المنطق + التطبيق" »[2]

لذلك استخدم هيلمسليف في دراسته للغة التجريدات واعتبر الوحدات أشكالا لا تحدد قيمتها داخل نظام العلاقات، فاللغة عنده نظام من القيم فهي شكل لا مادة لذلك يبحث علم اللغة الشكل وحدة منفصلة عن المادة، ولا تهم المادة التي تتحقق فيها اللغة « فالوحدات تعرف بالأشكال " formes " وتحدد برموز عرفية مثال ذلك : الصائت يرمز له بـ vowel ù صامتc، جملة S (sentese).

والشكل هو كمية مجردة إنه يعين جميع التواليف الممكنة لعلامة لغوية معينة» [3] فالغلوسيماتيك (النسقية) تهتم بدراسة الغلوسيم (Glosséme) « و هو أصغر وحدة ذات معنى.» [4]

1* - ينظر جرهارد هلبج : تاريخ علم اللغة الحديث ، f 107 .
2 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في اللغة ، f 93 .
3 - ميلكا إفيتش :اتجاهات البحث اللساني ، f 332 .
4 - عبد الجليل عبد القادر: علم اللسانيات الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاء، سنة 2001، f 232 .

ويحدد في معجم ليفاندوفسكي: « إن مصطلح (غلوسيم) Glosséme مأخوذ من اليونانية، ويعني اللسان أو اللغة Glossa، أما عند هيلمسليف فهو أصغر الوحدات اللغوية، إنه عبارة عن العلاقة الفونولوجية بين (الكنيم) Kanem -مأخوذ من الكلمة اليونانية فارغ- في الجانب التعبيري وبليريم "plerem " واشتق من الإغريقية pleros بمعنى ممتلئ في الجانب الدلالي ويسمى مجموعها الغلوسيم... » [1]

فالوحدة النحوية " Glosseme" تتألف من قسمين :

- وحدة التعبير (كينيم) الذي يقابل الفونيم (رفض هيلمسليف الفونيم لأن فيه خوا f مادية للمادة).
- وحدات المضمون (Ploreme) ⟵ تقابل المونيم، المورفيم .

وتحدد الوحدة حسب موقعها في النظام، و تكمن قيمتها في علاقاتها مع باقي الوحدات، وذهب إلى أن القيم valeurs المجردة للعبارات هي وحدها التي لها وجود، وبذلك فإن اللغة نظام من القيم يميزها مبدأ المحايثة Limanence أي دراسة البنية الداخلية للغة .

واستبدل طرفي العلامة اللغوية "الدال والمدلول" عند دي سوسير بثنائية مستوى التعبير (expression plane) ومستوى المحتوى (contenants plane) ، وأكد أن اللغة تتكون من هذين المستويين، وكل مستوى يخضع بدوره إلى ثنائية أخرى هي ثنائية الشكل والمادة، وتنتج عن هذه التعالقات أربع طبقات منطقية .

1- مادة التعبير.

2- شكل التعبير.

3- مادة المضمون (المحتوى) .

4- شكل المضمون (المحتوى).

ويمكن تمثيل ذلك بمخطط الطبقات الأربع[2] :

مادة التعبير	شكل التعبير
مادة المضمون	شكل المضمون

1 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في اللغة ، ص 95 .
2 - المرجع نفسه، ص 97.

وبما أن اللغة شكل لا مادة فإن الشكل في مقابل المادة وجوده مسبق، وليس لعلم اللغة علاقة إلا بالمستطيلين القالبين الموجودين في الجهة اليسرى، وعبر عن ذلك هيلمسلف بقوله : « فمادة التعبير عنده هي (المادة الصوتية) وهي متماثلة في كل اللغات، وشكل التعبير (النظام الفونولوجي الخاص بكل لغة) ومادة المحتوى هي (وقائع العالم الخارجي ومظاهره، وهي متماثلة أيضا في كل اللغات، وشكل المحتوى و هو النحو الذي يقوم بتنظيم المادة و ترتيبها و تحديد العلاقات بينهما في كل لغة. »[1]

وقد صور هيلمسلف مخطط الطبقات الأربع في شكل مختلف ولكنه لا يختلف في مضمونه: [2]

مستوى التعبير		مستوى المحتوى	
مادة التعبير	شكل التعبير	شكل المحتوى	مادة المحتوى
الأصوات	الفونولوجيا	النحو	الدلالة

علم اللغة

الشكل رقم (12)

«فالشكل علامة على الجانب اللغوي والمادة علامة على الجانب غير اللغوي»[3] فلا يتبع علم اللغة إلا أبنية الفونولوجيا والنحو وعلاقتها ببعضها البعض، وعلم الأصوات وعلم الدلالة ليس إلا علمين مساعدين لعلم أبنية اللغة .

2-1-المبادئ العامة للغلوسيماتيك :

عمل هيلمسلف على تأسيس نظرية لسانية علمية وصفية معتمدا على مجموعة من المبادئ :

- مبدأ التجريبية " Empirical principe ": اعتمد فيه على الملاحظة والاختيار ويجمع بين ثلاثة معايير : - اللاتناقض non contradictions.

- الشمولية exhaustivity.

- التبسيط simplicity. [4]

وتكون هذه المعايير القاعدة الأساسية لكل التراكيب المنطقية، فلا بد أن يصف علم اللغة اللسان وصفا خاليا من التناقض و شاملا و بسيطا قدر الإمكان، و أضاف هيلمسلف مبدأ الإحكام والملاءمة لتكون النظرية اللسانية منطقية تلبي مقدماتها شروط التطبيق.

1 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في اللغة، ص 97.
2 - المرجع نفسه .
3 - المرجع نفسه.
4 - ينظر الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية، ص 120-121 .

2-2- إجراءات التحليل :

انطلق هيلمسليف في تحليله لنظام اللغة من اعتبارات ابستمولوجية (معرفية) أساسية مماثلة للغة حيث لاحظ أن في كل عملية يوجد نظام تراسل يمكن من خلاله أن تحلل عددا محدودا من العناصر وفيما يتعلق باللغة فإن العملية هي النص و النظام.

اللغة = النظام + النص = العملية [1]

فهكذا أدخلت ثنائيات دي سوسير اللغة الكلام، النظام والعملية، التعبير والمضمون، وغيرها من المصطلحات .

2-2-1- النظام و العملية :

استخدم هيلمسليف مصطلح تعالقات " corrélations" للدلالة على العلاقات الاستبدالية ومصطلح علاقات relations للدلالة على العلاقات الركنية الأفقية فإذا وقع عنصران في علاقة أفقية تركيبية فإنهما يشكلان وحدة نحوية "syntagma" « وإذا وقعا في تعاليق وارتباط بعضهما بعض corrétation فإنهما يشكلان وحدة صرفية paradigma، مثال ذلك: العناصر الأربعة v.a.s.e تترابط فيما بينها إلى وحدة نحوية vase (مزهرية) و لو وضع العنصر (b) بدلا من (v) فنحصل على الوحدة النحوية (base) (قاعدة)، و هكذا وجد اختيار استبدالي بين v أو b، و من ثمة يشكل من (v) و (b) في هذه الحالة وحدة صرفية »[2]، ونلاحظ أن تحديد الوحدة اللغوية كان تحديدا شكليا للغاية على محوري التركيب والاستبدال عند دي سوسير، فكل وحدة تتحدد بشكل نسبي حسب موقعها في السياق من خلال العلاقات، فطريقة التحديد في هذه النظرية شكلية محضة فيمكن أن تحدد الوحدات اللغوية على أساس العلاقات التي سماها وظائف ، والوظيفة عنده مفهوم شبه رياضي .

والانطلاق في التحليل يكون من الكل إلى الجزء، فالغلوسيماتيون يبدؤون بتحليل الوحدات الكبرى ثم الصغرى فالأصغر حتى يصلوا إلى الأصوات، فيتناولون النص الشامل سواء كان مكتوبا أو منطوقا وبعد ذلك التدرلا في تحليل النظام الذي يمثل التركيب والوظيفة معا، ولا تحدد الوحدة إلا بموقعها في النظام لذلك سميت هذه المدرسة النظامية systemology .

1 - كلود هيشن: القضايا الأساسية في اللغة، ص 92 .
2 - المرجع نفسه، ص 100 .

« ويمكن أن يكون النظام شكليا بمعنى تدرجا من الوحدات الصرفية، والنحو بمعنى تدرجا من الوحدات النحوية» [1] .

2-2-2- التعبير المضمون :

اعتمد هيلمسليف المنهج الشكلي في تحليله للنحو ، وهذا الأخير ينتج من جزأين التعبير والمضمون اللذين تربطهما وظيفة التضامن، وهما متلازمان مثل "الدال و المدلول " وشكلي التعبير والمضمون اللذين يشكلان العلامة اللغوية .

2-3- مفهوم الوظيفة و العلامة :

يؤدي مفهوم الوظيفة بوصفها علاقة في الغلوسيماتية دورا محوريا « فهي تبعية بين موظفين وللموظف على أنه قيمة لها وظيفة بالنظر إلى قيم أخرى » [2].

وتصنف العلامات اللغوية على أساس وظيفتها ولي على أساس معناها الدلالي "signification" وتحدد العلامة بالنسبة للنظاميين (الغلوسيماتيين) بوصفها وظيفة بين موظفين " شكل المضمون وشكل التعبير" « فهما تجريدان لغويان ولا يمكن أن يوصفا إلا في مفاهيم الوظيفة أو العلاقة ».[3]

وتصف النسقية البنية اللغوية التي تحدد بمعنها شبكة من الوظائف -أوجه التبعية وتحليل وحداتها اللغوية الشكلية- بالاعتماد على مبادئ الوصفية الجديدة (المنطق و التطبيق)، وهذا الوصف يتضمن دراسة النظام الداخلي للغة مستقلا عن الظواهر غير اللغوية، فهو يعتمد على دراسة اللغة دراسة كلية شمولية حيث يتم انتقاء العينة المراد التطبيق عليها، ثم يتم تحويلها إلى لغة جبرية بتعيين التواليف الممكنة لعلامة لغوية بعينها و في الأخير التحقق من النتائج بالاستناد إلى اختبار الإحلال الذي يراد مبدأ الاستبدال.

و اللغة عند النسقية شكل لا مادة لذلك اهتمت بالشكل اللغوي و اعتمدت على مبدأ الإحلال و هو: « ارتباط على المستوى الأول له علاقة بالارتباط على المستوى الثاني ويقع الإحلال إذن حين يطابق تغيير في شكل المحتوى تغييرا في شكل التعبير والعكس بالعكس...» [4] .

1 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في اللغة، ص 100.
2 - جرهارد هلبيج : تاريخ علم اللغة الحديث ، ص 112.
3 - المرجع نفسه ، ص 144.
4 - كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في اللغة ، ص 108.

ويظهر منهج الإحلال على الأكثر في التحديد الجدولي الصرفي، وترتبط عنده علاقات الاستبدال والتتابع بعضها ببعض من وجه التبادل على نحو ما جرى تأسيسه باستخدام اختيارات الإحلال تكمن من تحديد طبيعة الظواهر اللغوية ذاتها.. ، فباستخدام الإحلال يتمكن من تعيين الإمكانيات الفعلية للتواليف الممكنة للعلامة اللغوية بعينها، حيث تظهر العلامات التي يمكن أن تشغل موقعا في النظام وترتبط بباقي العلامات في علاقات متعددة، والتي لا تشغل الموقع لا علاقة لها بالنظام مثال ذلك :

- الطالب يراجع الدرس.
- الطالب ينتبه إلى الدرس.
- الطالب يعجبه الدرس.
- الطالب يمزح الدرس.

إن التواليف الأولى ممكنة أما الرابعة فغير ممكنة والتوليفة هي الزوللا المرتب في الرياضيات وهنا نجد ارتباط الوحدات في السياق دون إخلال بالمعنى من خلال إمكانية استبدالها.

والهدف يكمن في حصر إمكانات التأليف في اللغة، فاللغة توجد أولا ثم تتحقق بعد ذلك نا f ، وكل نا f يفترض بالضرورة وجود نظام لغوي سابق له موازاة مع مبدأ دي سوسير الذي اعتبر اللغة جوهر الدراسة اللسانية، فاللغة نظام مكتفي بذاته بنية مستقلة من العلاقات، لا تتحدد وحدتها بالكيانات الحسية و إنما من مجموعة من الوظائف .

وهدف هذه النظرية هو الوصول إلى قواعد كلية تجمع كل اللغات .

3- التوزيعية

3-1- فكرة النماذج اللسانية :

اعتمدت التوزيعية على دراسة اللغة دراسة آلية فيزيائية متبعة في ذلك رأي " بواز" القائل بأن « اللغات لها منطقها الداخلي الذي يجب الانقياد لتطبيق أي مبدأ منهجي عام ، وأن المادة اللغوية نفسها هي التي تفرض طريقة ما من طرق التحليل تكون ملائمة لها. »[1]

ويعد " سابير" المؤسس لفكرة النماذج اللسانية أي المخططات الأساسية الموجودة عند كل إنسان والتي تمكن من عملية التواصل ، ومثال ذلك تحديده للصوتيم :« بأنه مركب مؤلف من استدعاءات نفسية تنتمي في صوت مثالي أي في مفهوم مخصوص يمكن في شبه الوعي بوصفه نموذجا يتم على منواله تكوين أمثلة الأصوات المحسوسة »[2]، وأضاف لمفهوم الصوتيم وطريقة تحديده معيار التوزيع.

فالمنهج المعتمد هو تحديد توزيع الصوتيمات أو الوحدات اللغوية عامة بوصفها سلوكا لغويا يمكن ملاحظته ومن ثم وصفه في نظام لغة معينة والوحدات التي يمكن تواترها في نفس الموضوع تنتمي إلى فئة واحدة ويعد بلومفيلد وهاريس من رواد التوزيعية وتتمثل أساسها في الميكانيكية (الآلية الفيزيائية ، التجريبية)

ويركزون على الصياغة التالية : « أن المنطوق لا يكون علميا إلا حين يمكن أن يرجع وفق قانون ثابت من قواعد محدودة إلى منطوقات عبر وقائع يمكن ملاحظتها مباشرة »[3] .

والنموذج الذي اعتمده هو (S .R) المثير ورد الفعل

« فاللغة حسب بلومفيلد سلوك فيزيولوجي يتسبب في حدوثه مثير معين وعلى الرغم من أننا نستطيع مبدئيا أن نتنبأ إذا مكان مثير معين يمكن أن يدفع شخصا ما إلى أن يتكلم أو حتى إلى ما سيقوله بالضبط ، ففي الواقع إذا لايمكن أن نتنبأ إلا إذا عرفنا البنية الدقيقة في تلك اللحظة .. »[4] .

1- ميلكا افيتش : اتجاهات البحث اللساني ، ص 273 .
2- المرجع نفسه ، ص 276
3- كاتوس هيشن: القضايا الأساسية في اللغة ، ص 113 .
4- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، ص 185 .

ولتفسير الظاهرة الكلامية بسطها "بلومفيلد" بمثال جاك (jack) وجيل (jill) حيث قدم أحداث عملية سابقة للحدث الكلامي (كانا يتنزهان ، شعرت جيل بالجوع ، رأت تفاحة أصدرت صوتا) .

- الحدث الكلامي (أصدرت صوتا بحنجرتها ولسانها).
- أحداث عملية تابعة للحدث الكلامي (الاستجابة) .

s ----► **r** **S** ------► **R**

- الخطوط المتقطعة تمثل الحدث الكلامي الذي يملأ الفراغ جيم المتكلم والسامع ، وان المثير **« S »** يعادل الأحداث العملية السابقة للحدث الكلامي والاستجابة **« R »** تعادل أحداث العملية التابعة للحدث الكلامي ويدل الحرف « **r** » على الاستجابة البديلة والحرف« **s »** على المثير البديل» [1]

فاللغة تغيير سلوك يمكن الكشف عنه باعتبار كل مثير يتطلب رد فعل ، والوصف اللغوي حسبه يتمثل إلى اعتبار اللغة مجموعة من السلوكات يمكن ملاحظتها والكشف عنها وعن محيطات كل عنصر لغوي .

مواد المعلومات
↓
كم من الطرائق الشكلية (طرائق التصنيف).
↓
تمثيل منظم للمواد (الوصف اللغوي) [2].

3-2- مبادئ التحليل التوزيعي :

اعتمد التوزيعيون في الكشف عن الوحدات اللغوية وتصنيفها على أساس فيزيائي مادي من خلال تحديد المحيطات المحتملة واستبعاد المعنى .

ومنهج التوزيع يعتمد على إحلال وحدة موضع وحدة أخرى وإذا لم يحدث أي إخلال للمعنى تعتبر هذه الوحدة من نفس الفئة.

ويعد « **المورفيم** » الوحدة اللغوية الأساسية في البحث والتي تعرف : « الوحدة الصرفية اصغر وحدة ذات معنى في اللغة ويمكن أن تكون كلمة أو جزء من كلمة مثال ذلك كلمة Playing تتألف من Play و ing » [3]

1- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور ، ص 185.
2- المرجع نفسه.
3- ميلكا افيتش : اتجاهات البحث اللساني ، ص 273.

وتحدد أيضا « بأنها وحدات مجردة تابعة للنظام اللغوي تتحقق من خلال المورفيم أو من خلال بدائل الصيغ ». [1] ولعلم اللغة الوصفي مهمتان أساسيتان هما التجزئة (التقطيع) والتصنيف على أساس التوزيع ، فحسب "هاريس" توجد أمام اللغوي عند تحليله لأي مادة لغوية ثلاثة مهمات والتي تعد إجراءات الكشف :

« -**الإجراء الأول** : التجزئة : بادئ الأمر يجب استخراج اصغر الوحدات على مستوى البحث المعني (على المستوى الفونولوجي أو المورفولوجي) ويحدث ذلك من خلال تجزئة وتقطيع المادة اللغوية المختارة» [2].

« - **الإجراء الثاني** : الاستبدال والتوزيع :

وتعد الأجزاء الممكن تبادلها بدائل حرة ، فيجب أن يفرق بين الأجزاء التي أبرزت في فئات (أقسام معينة) للفونيمات أو المورفوييمات ويحدث ذلك من خلال التوزيع ، فإذا أمكن أن يكون لعنصرين محيطات ذاتها فإنهما يعنيان الفئة نفسها .

- الإجراء الثالث: أخيرا توصف العلاقات بين الفئات الموجودة من خلال التوزيع على كل مستوى»[3]، فتحقق التجزئة بمساعدة الاستبدال حيث تحدد الأقسام التي ترد في التوزيع ذاته .

3-3- العلاقات بين أصناف التوزيع :

يعد التوزيع المعتمد لتحديد الوحدات وتصنيفها ويفرق بين أنواع من التوزيعات حسب علاقات (التكافؤ، الاشتمال و التداخل) ،والشكل التالي يوضح العلاقات بين التوزيعات [4]:

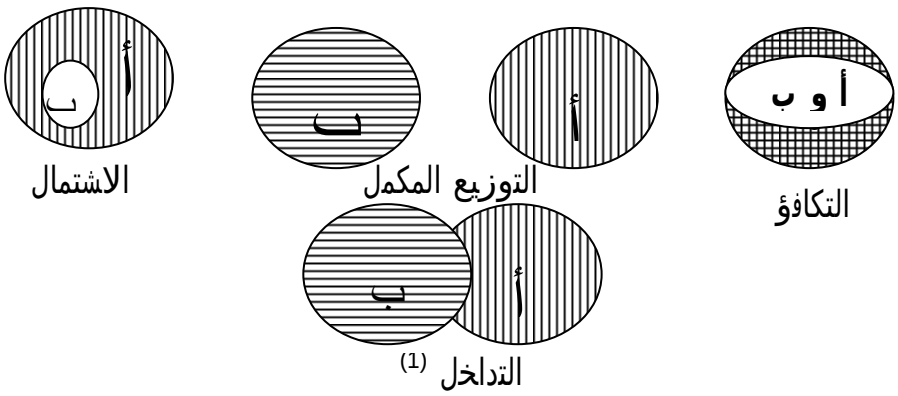

الشكل رقم (13) : العلاقات بين أصناف التوزيع

1- -كارل ديتر بونتنغ: المدخل إلى علم اللغة ، ص 110.
2- جرهارد هلبيغ : تاريخ علم اللغة الحديث، ص 128. .
3- المرجع نفسه.
4- كارل ديتر بونتنغ: المدخل إلى علم اللغة ، ص 144.

« يشير التكافؤ التوزيعي والاشتمال إلى العلاقات الجدولية التي لها محيطات مماثلة ويمكن التبادل فيها بينها في السياقات المتماثلة .

ويشير التوزيع المكمل إلى علاقات أفقية نحوية فلا ترد عناصر قسم معين في المحيط المماثل مثل عناصر القسم الأخر بل في جزء من المحيط فقط...»

إن تحليل البنية التركيبية عند التوزيعين يعتمد أساسا على المنهج التحليل إلى مكونات حيث يقسم كل منطوق إلى مكونين :

3-3-1- المكونات المباشرة : Les constituants immédiats : والذي أساسه هو اعتبار «الوحدة النحوية جزء من تركيب نحوي أكبر وهذا التركيب ينبني بشكل طبقي متدرجا وكل جزء من الكل يسمى مكونا ... » [1]. وهي قابلة للتحليل إلى مكونات أصغر .

3-3-2- المكونات النهائية: Les constituants terminaux: « وهي غير قابلة للتحليل إلى مكونات اصغر أي عناصر أولية من المورفيمات وحدات التحليل » [2].

فالتوزيعيون ركزوا على التحليل الشكلي لتحديد الوحدة وإقصاء المعنى واعتمدوا الاستبدال والتوزيع لهدف الوصول إلى نماذجا التي قالها من قبل "سابير" لبناء منطوقات خاصة بلغة معينة .

واستخدموا أشكالا متعددة منها (صندوق هوكيت) :

ل	ما	نافع	يـ	سعى	كل	لبيب
لما		نافع	يسعى		كل لبيب	
لما نافع			يسعى كل لبيب			
لما نافع يسعى كل لبيب						

فالتحليل يبدأ من العناصر الأولية النهائية وينتهي بالجملة القابلة للتحليل إلى مكونات مباشرة كما اعتمدوا على تمثيل أخر عن طريق الأقواس الذي أخذه "بلومفيلد" من الجبر مثال ذلك :

« لما» « نافع » « يسعى » « كل» « لبيب » .

2- كارل ديتر بونتلا: المدخل إلى علم اللغة ، f .144

3- المرجع نفسه.

وكذلك التشجير ابتداء من الجملة وتقسيمها إلى مركبين (اسمي وفعلي) وانتهاء بالمورفيمات .

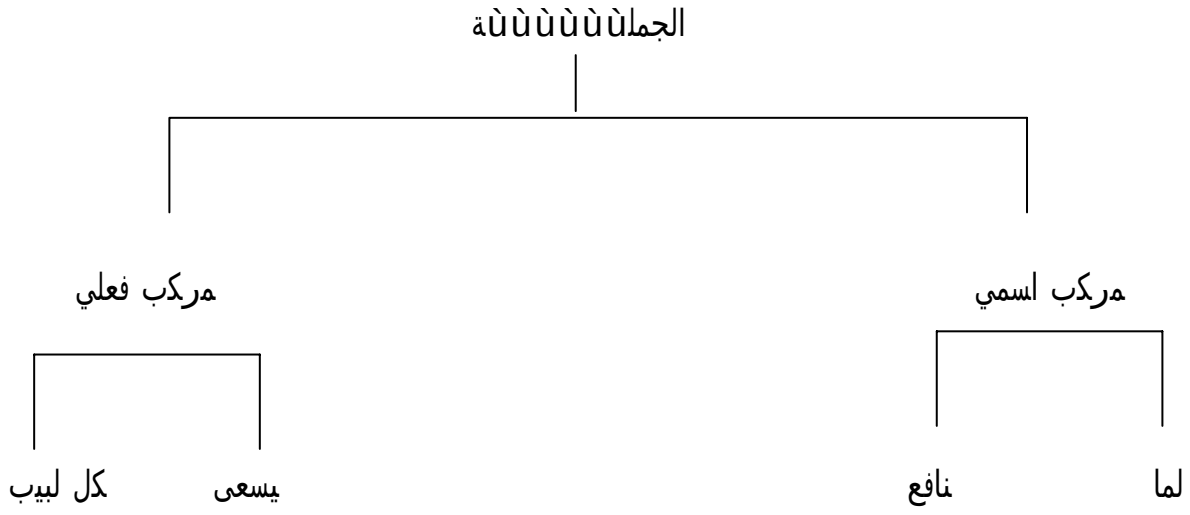

فالتوزيعيون يعتمدون على طريقة التجزئة في التحليل ، ويقصون المعنى والتصورات الذهنية وينطلقون في تصنيف الوحدات اللغوية من الصوت وصولا إلى التركيب مستخدمين الطريقة الآلية الفيزيائية .

4- المدرسـة التحويليـة التوليدية:

اهتم "تشومسكي" في دراسته بالتحليل النحوي لذلك سعى إلى إيجاد فرضية الكليات النحوية syntactic universel واعتبر اللغة « مجموعة من الوحدات المحددة تماما وان نضم في ألان نفسه عددا لا متناهيا من الأعضاء... » [1].

واعتمد على مجموعة من القواعد واعتبر الجملة آلية الإنتاللا .

فالقواعد النحوية عنده : « جهاز من نوع ما لإنتاللا الجملة في اللغة التي تقوم بدراستها وتحليلها والنحو التوليدي هو الذي يظهر اكبر مجموعة معينة من الجمل الأمتناهية ، وهذه المجموعة من الجمل تمثل اللغة التي تريد دراستها ووصفها ، وان من خصائ f القواعد النحوية أن تعكس الجانب الإبداعي للغة »[2].

وباعتبار أن الجملة الوحدة الأساسية والنواة حيث انطلق في التحليل من الوصف النحوي للوحدات الكبرى وصولا إلى الوحدات الصغرى (المورفيمات).

والجملة عنده تتمثل في مستويين هما :

« - **المستوى التركيبي :** syntactic level وهو عبارة عن تعاقب مجموعة من الكلمات.

- **المستوى الفونولوجي :** phonological level وهو عبارة عن تتابع مجموعة من الفونيمات[3].» واشترط السلامة النحوية لكل جملة أي تكون صحيحة .

وقد فرق تشو مسكي بين نوعين من العناصر:

«- **العناصر الدائمة** terminal elements التي تظهر في الجملة فهي مثل الكلمات على المستوى النحوي والفونيمات على المستوى الفونولوجي .

- **العناصر الإضافية (المساعدة)** auxilary elements التي تقوم بدور تكوين القواعد النحوية[4].

1- جيفري سامسون: مدارس لسانية، التسابق والتطور، ترجمة زيادكية، دون طبعة، جامعة الملك سعود الرياض f 136.

2- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة و تعليق حلمي خليل، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1995، f 83.

3- المرجع نفسه.

4 - المرجع نفسه، f 101-102.

4-1- تحديد الوحدة:

حدد" تشو مسكي" الوحدة بأنها : « كل كلمة تنتمي إلى طبقة معينة من الكلام كأن تكون اسما أو فعلا بمعنى أن تحدد نحويا حيث تخضع كل كلمة لفئة نحوية أو طبقات نحوية .. »[1].

4-2- النماذج النحوية عند تشو مسكي :

4-2-1- **نموذج القواعد النحوية المحدودة** finite state grammar: « وهي القادرة على توليد جمل لا متناهية بوساطة عدد متناه من القواعد، والمبدأ الأساسي هو اعتبار أن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات seriescef choices تبدأ من اليسار إلى اليمين » [2] أي عند اختيار العنصر الأول تتحدد العناصر الأخرى في المتتالية اللغوية .

وقدم كنموذجا الشكل التالي : [3]

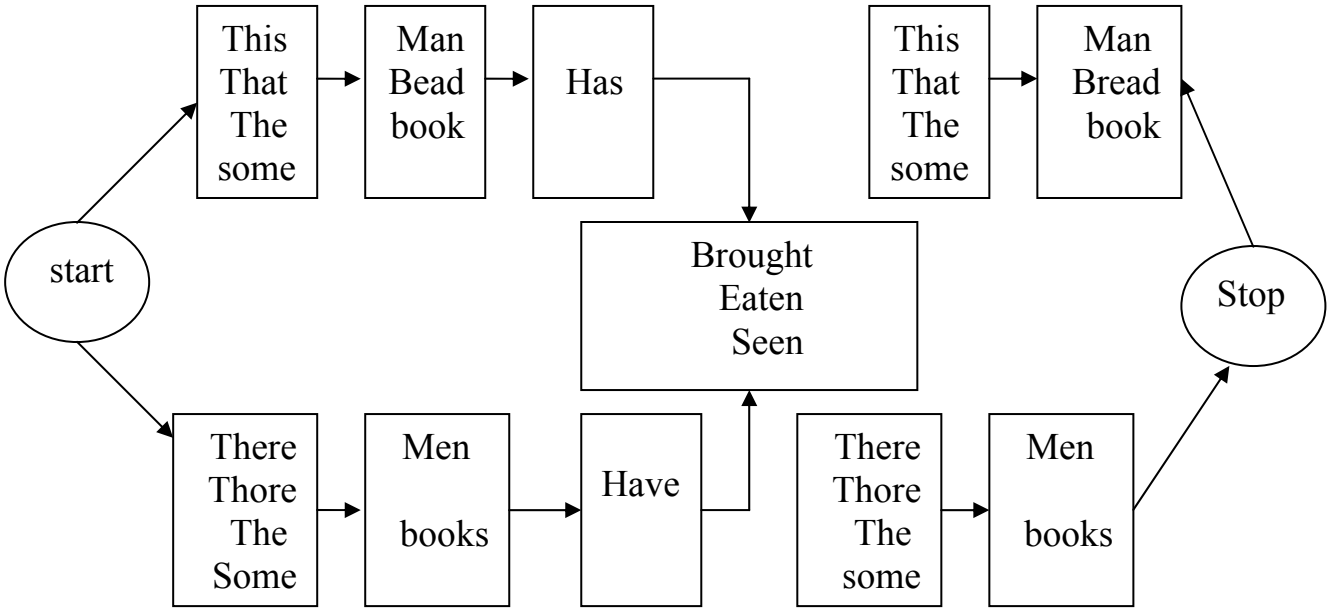

الشكل رقم (15)

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية ، f 102.
2- المرجع نفسه.
3 - المرجع نفسه.

فاختيار الوحدة الأولى يؤدي إلى اختيار باقي الوحدات بطريقة آلية ، وكذا الشأن بالنسبة للغة العربية فاختيار العامل مثلا يؤدي إلى اختيار الفاعل وباقي المكملات تبعا لحال الإفراد التثنية والجمع .

مثال ذلك : - حضّر الطالب المجتهد دروسه .

- حضّر الطالبان المجتهدان دروسهما .

- حضّر الطلبة المجتهدون دروسهم .

فاختيار الوحدة الأولى أدى إلى اختيار الثانية وهكذا وهذا ما يعرف بالتضام.

4-2-2- نموذج قواعد تركيب قواعد أركان الجملة :

وهو يشبه تحليل المكونات المباشرة ، وفكرة المكونات تتشابه عند المقارنة مع عمل الأقواس في الرياضيات وفي هذا يقول ليونز : « إن مفهوم البنية المركبة يشبه مفهوم الأقواس brackting في الرياضيات أو المنطق الرمزي ، فإذا كانت لدينا هذه الصيغة Σ+(ع× f) فإننا نعرف أن عملية الجمع تسبق عملية الضرب ، وهكذا فإن طريقة إجراء العمليات تؤدي إلى نتائج مختلفة وبالتوازي فإن الكثير من التراكيب اللغوية التي يكتنفها الغموض ، كما هو الحال بالنسبة لهذه الصيغة Σ×ع+ f ، لكن الرياضيين يبينون أن الضرب يبقى الجمع في غياب الأقواس ، ومثل "تشومسكي" بـ: old men and old women أي (old men and women) old… »[1]، فالرموز التي وضعها لهذا النموذج ملائمة للغات لأنها تتعلق بالسلامة النحوية والتأليف يكون على شكل التالي من الجملة وصولا إلى المورفيمات، وشكل القواعد كمايلي :

1- الجملة ⟵ مركب اسمي + مركب فعلي .

2- مركب اسمي ⟵ أداة تعريف + اسم .

3- مركب فعلي ⟵ فعل + مركب اسمي .

4- أداة تعريف ⟵ ال .

5- اسم ⟵ (رجل ، كرة) .

6- فعل ⟵ (قذف ، أخذ) .

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية ، f 149.

فهذا النموذج يستدعي استبدال كل رمز بمكون مباشر للوصول إلى البنية السطحية للجملة ويمثل لذلك عن طريق التشجير.

بعدها طور تشومسكي هذا النموذج بإدخال القواعد التوليدية التحويلية

والشكل الآتي يوضح ذلك[1]:

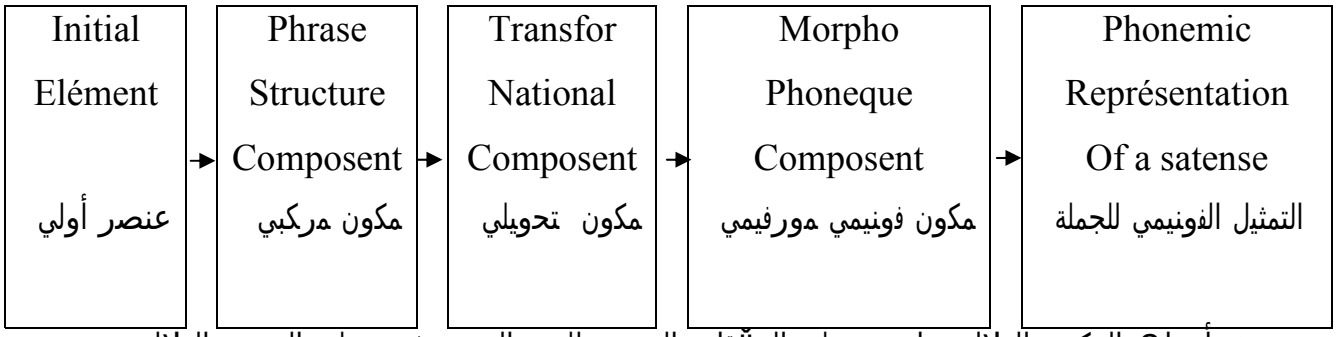

ثم أضاف المكون الدلالي واعتمد على العلاقات النحوية للبنية العميقة في عملية التفسير الدلالي

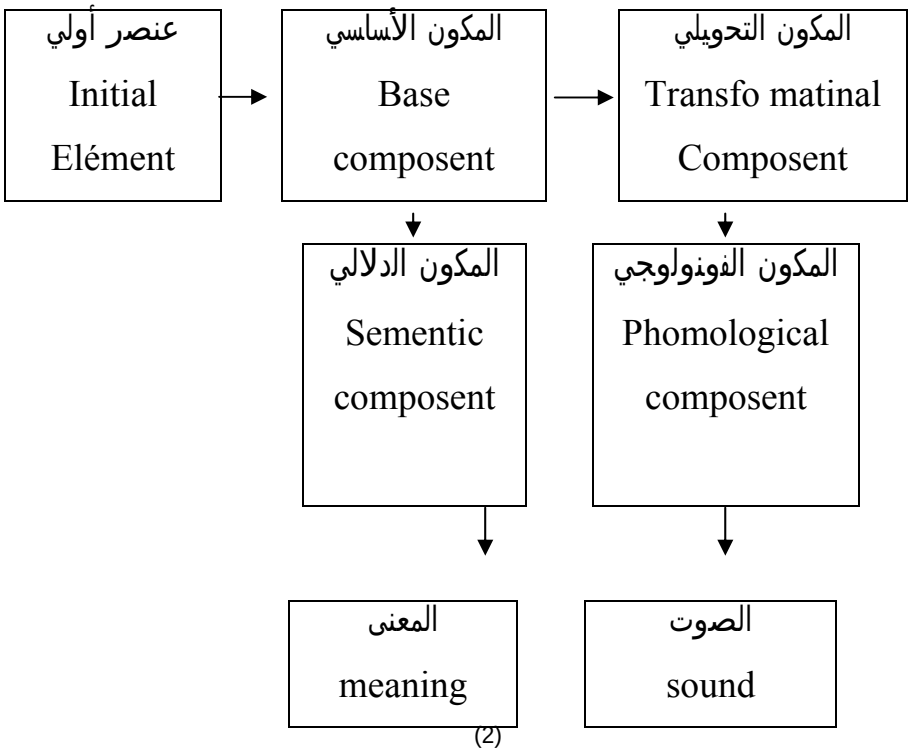

(2)

وقد وجه الكثير من النقد لتشومسكي لأنه اعتمد على مبدأ الحدس والاستبطان على عكس القول بالتحليل العلمي ، كما اعتمد على مجموعة من نماذج القواعد لكن دون تحديد للوحدة والكشف عن نظام اللغة بشكل علمي بل كان بحث عن القوانين التي تحكم نظام كل اللغات .

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ص 158.
2- المرجع نفسه .

5- الوظيفة:

إن الوظيفة هي جوهر للغة عند مارتني وتتمثل في تحقيق التواصل بين أفراد المجتمع اللغوي والخاصية الأساسية للغة البشرية كونها قابلة للتقطيع المزدوج ، وعملية التقطيع الأول هي التي تبلغ وفقها كل أحداث التجربة إلى الغير حيث تحال هذه التجربة إلى مونيمات التي تعرف بأنها «أصغر وحدة من وحدات التقطيع الأول تمثل الدال والمدلول »[1] أي الوحدات الدالة التي تقبل التحليل إلى وحدات أصغر عديمة الدلالة، والتقطيع الثاني يمس الفونيمات التي ليست لها دلالات في ذاتها وتعد وحدات تمييزية فارقة .

وفي هذا يقول " أندري مارتيني" : « اللسان أداة تبليغ وفقها يتم تحليل التجربة البشرية بكيفية مختلفة عن كل قوم إلى وحدات ذات محتوى دلالي ومركب صوتي وهي الكلمات وان المركب الصوتي يتقاطع بدوره إلى وحدات متمايزة هي الصوتيمات وتكون بعدد محدود في كل لسان إلا أن طبيعتها وعلاقاتها المتبادلة تختلف أيضا من لسان إلى آخر ...» [2]

واللغة هي موضوع اللسانيات، لكن اللساني يدرس الجانب المستعمل منها ألا وهو اللسان أي الكلام عند دي سوسير، ويبين هذا بقوله: «إنّ اللغة هي موضوع اللسانيات لا توجد إلا على شكل ألسن متنوعة، وإنّ أول اهتمام اللساني هو دراسة هذه الألسن هي قبل كل شيء أدوات للتبليغ.»[3].

5-1- التحليل الوظيفي ومبادئها:

اعتمدت المدرسة الوظيفية على التقطيع المزدوج الذي يمكن اللساني من تحليل اللغة إلى وحدات نهائية غير حاملة للمعنى هي الفونيمات ، أما الفونيمات فهي تحدد بأنفسها وحدات غير قابلة لأن تحلل إلى وحدات أصغر ذات معنى فلكل وحدة صورة ومعنى.

ويحددها مارتيني بأنها: «وحدة ذات وجهين، وجه مدلول وهو معناها أو قيمتها ووجه دال يبينها بصورة صوتية وهو مركب من وحدات التقطيع الثاني، هذه الوحدات تسمى الصويتات ...» [4].

---

1 - Georges Mounin, Dictionnaire de linguistique, 4 eme édition , Quadrige , presses universitaire de France , 2004 p : 218.

2- أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة سعدي زبير، دون طبعة ، دار الأفاق، الجزائر ، f 24.

2 - André Martinet, Elément de linguistique générale, 4ème édition, armand colin, Paris, 1998 P : 20-21.

3- أندري مارتيني : مبادئ في اللسانيات العامة ، f 31.

3- André Martinet, Elément de linguistique générale , p : 28.

4- المرجع نفسه ، f 20.

4- Ibid , p : 16.

فالتقطيع الأول يقوم على أنّ كل ظاهرة لغوية تحلل إلى مجموعة من الوحدات الحاملة للمعنى والثاني يجعل لكل وحدة دالة ما يناسبها من فونيمات.

وتحدد الوحدة الدالة (المونيم) عن طريق:

5-1-1- العلاقات القائمة بين الوحدات:

وتبرز أهمية هذا المبدأ في أنّ المونيم تحدد قيمته الدلالية من خلال صلته بالمونيمات الأخرى المجاورة له في السياق، أي من خلال العلاقات التركيبية والتي سماها "بعلاقة التباين" ومن خلال العلاقات الجدولية أي "علاقة التقابل" بين الوحدات التي تتواتر في نفس الموضع من السياق.

ويتجلى هذا في قوله: « الملاحظ أنّ الوحدات اللسانية سواء أكانت أدلة أم صويتات فهي في ما بينها في نوعين متمايزين من العلاقة من جهة توجد العلاقات داخل القول وتسمى العلاقات الإدراجية التركيبية وملاحظاتها تكون مباشرة... للإشارة لهذه العلاقات بمصطلح التباين، وتوجد من جهة أخرى العلاقات التي نتصورها بين الوحدات التي يمكن أن تظهر في نفس السياق ... وهي في علاقة تقابل... »[1] .

5-1-2- موضع الوحدات:

للموضع دور هام في التمييز بين وظائف الوحدات وتمكنها في التركيب وتحقيق التبليغ «تتوافق أيضا صفة الملاءمة في مواضع المونيمات Pierre bat paul» مع اقتصاد معين في الكلام إلا أن بعض الحرية في ترتيب المونيمات أو العلاقات الأكثر تعقيدا يقدم للمتكلم حسنات أكيدة إذ أنه يسمح بتحليل التجربة المطلوب إيصالها حسب نظام يتكيف مع ظروفه الخاصة... "Paul" في Pierre bat Paul سوف يكون في موضع سوى المعاملة (الضرب) بفعل موقعه بعد "bat" وفي موضع فاعل الضرب بفضل موقعه قبل" Paul bat Pierre "bat » [2]

فتغيير موضع الوحدة يؤدي إلى تغيير معناها، وتوجد وحدات تغير موضعها لا يغير المعنى مثل: الأمس، البارحة، غدا ...

1- أندري مارتيني : مبادئ في اللسانيات العامة ، ص 30.

1- André Martinet, Elément de linguistique générale, P : 27

2- أندري مارتيني: مبادئ ألسنية عامة، ترجمة ريمون رزق الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1990 ص 126، 127.

2- Ibid .P :36

5-1-3- المحتوى الدلالي للوحدة:

خالف مارتيني التوزيعيين الذي أقصوا المعنى في دراستهم، فكل وحدة لها معناها الخاص بها، فإنه ينصح باستعمال طريقة تتجاهل تماما معنى الوحدات الدالة ...» [1].

كما أن السياق الذي تردد فيه الوحدات يلعب دورا هاما في تحديد معناها بعدما كانت وحدة معجمية ذات معنى واسع، فتتنوع قيمة "الوحدة" "المونيم" حسب السياق وكذلك المقام، لأنها قد نجد مونيمات متشابهة في الشكل والسياق الدالي هو الذي يحدد معانيها المختلفة، ويبيّن هذا بقوله:«أما مدلول المونيم فوضعه مختلف، تتنوع قيمته بتنوع السياقات أو المواقع مثل عملية تحقيق الفاونيم لنقارن بين il court après l'autobus (يركض وراء البا) il court après la fortune (سعى وراء الثورة ...» [2].

فالوحدة عند مارتيني لا قيمة لها إلا في السياق أو المقام.

«إنّ العنصر اللساني ليس له في الواقع معنى إلا في سياق ومقام معينين» [3].

كما يركز على اختيار المتكلم لوحدة معينة لتحقيق التبليغ، فالغاية من اللغة هي التواصل: «إنّ العناصر الوجيهة حقا في اللسانيات هي التي تحمل أخبارا» [4].

وهناك ثلاث طرائق للدلالة على علاقات المونيم: مركزا دائما على وظيفة التبليغ.

1- الوجود الفعلي.

2- المكان الذي يقع فيه الحدث.

3- الزمن أي المرحلة التي يوضع فيها الحدث.

وقد مثل لها بقوله: «... البارحة كانت هناك حفلة في القرية»، أستطيع تصور لغة قد تصل فيها هذه المعلومة أو الخبر إلى الآخرين من خلال ثلاث مونيمات موضوعة في نظام معين، يحدد الأول لوحدة ليس فقط مفهوم الوحدة وإنما الوجود الفعلي للحفلة، ويشير الثاني ليس فقط إلى القرية وإنما إلى القرية كمكان يقع فيه حدث ما، ويدل الثالث المراد الدقيق Hier البارحة على اليوم

1- أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة ، ص 36.

1- André Martinet, Elément de linguistique générale, P : 34

2 - أندري مارتيني: مبادئ ألسنية عامة ، ص 123

2- Ibid .P :107.

3 - أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة ، ص 37

3- Ibid .P :36 .

4 - المرجع نفسه، ص 34

4- Ibid .P :32.

الذي يسبق اليوم الذي تنتقل فيه المرسلة (ليس اليوم بحد ذاته وإنما كمرحلة يعتاد وضع الحادث فيها...)[1] .

« وقد وضع مارتيني ثلاثة مقاييس لتحديد العلاقات التركيبية داخل الجملة وهي:

- مفهوم الاستقلال التركيبي.
- الوحدات الوظيفية.
- موقع الكلمة في التركيب » [2] .

كما ركز على التركيب الإسنادي الذي يعد النواة الأساسية في الجملة «الذي يتكون من عنصرين هامين هما المسند وهو نواة الخطاب (الحكم) والمسند إليه الذي تكتمل به الجملة (المحكوم عليه)...وهو تركيب مستقل لأنه يدل بنفسه على وظيفته، أما بقية العناصر الأخرى فمتعلقة به وهي فضلات تضاف لتحديد الزمان والمكان أو لتخصيص أحد عناصر الإسناد، فإذا حذفناها لا تختل الجملة...» [3].

5-2- أصناف الوحدات:

تصنف الوحدات الزائدة على النواة "التركيب الإسنادي" والتي لا يختل المعنى بحذفها ويبقى التركيب تاما، في أحد هذه الأصناف:

5-2-1- المونيمات المستقلة les monème autonomes: هي الوحدات غير التابعة للوحدات الأخرى وتتميز بحرية حركتها في التركيب مثل: أمس «Hier» التي تتضمن ليس فقط إحالة إلى عنصر تجربة وإنما أيضا علاقة محددة مع عناصر التجربة المراد إيصالها ....» [4].

فهي وحدة مستقلة لأنها تقع في مواقع مختلفة في التركيب.

5-2-2- المونيمات الوظيفية les monème fonctionnels: هي التي تستعمل للدلالة على وظيفة مونيم آخر» [5].

---

1 - أندري مارتيني : مبادئ ألسنية عامة ، f 126

1- André Martinet, Elément de linguistique générale, P : 109-110 .

2 - خولة طالب: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، f 101.

3 - المرجع نفسه.

4 - أندري مارتيني: مبادئ ألسنية عامة ، f 127، 128.

4- André Martinet, Elément de linguistique générale, P : 111

5 - أندري مارتيني: مبادئ ألسنية عامة ، f 129 .

5-2-3-**الوحدات غير المستقلة أو التابعة:** «وهي التي تكون دائما تابعة لوحدات أخرى خاصة منها التركيب الإسنادي وكثيرا ما تحدد وظيفتها بواسطة وحدات أخرى تربطها بباقي أجزاء الجملة...» [1].
ويمكن توضيح مفاهيم النحو التركيبي بالشكل التالي [2]:

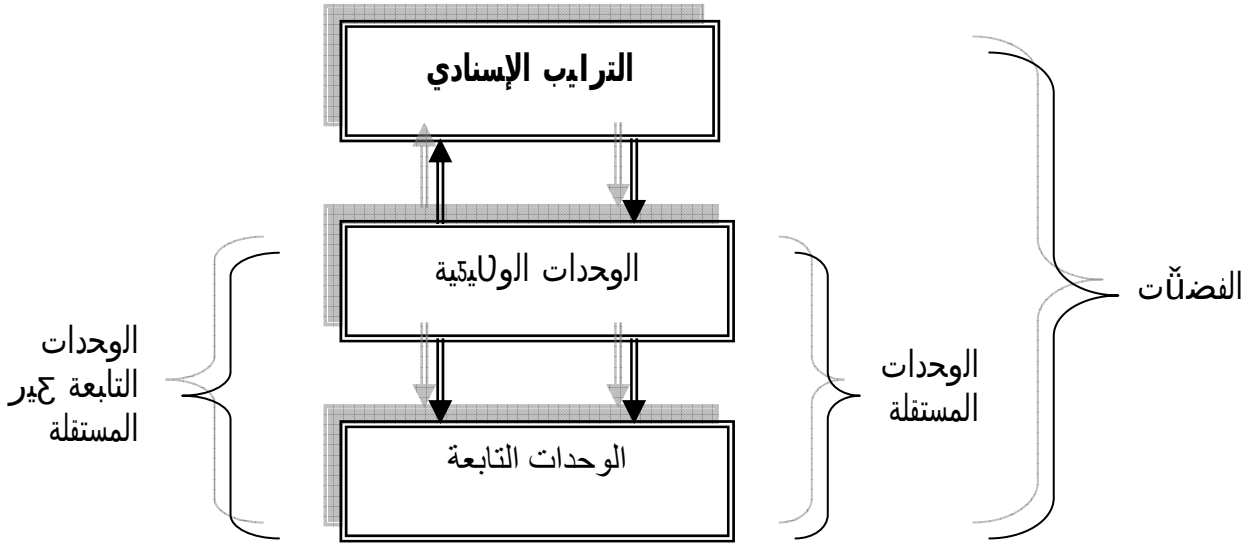

فاللغة عند مارتيني أداة تواصل ونظام وظيفي يرمي إلى تمكين الفرد من التعبير والتبليغ لأنه يحوي على وحدات لغوية تحمل شحنات إعلامية .

1 - خولة طالب : مبادئ في اللسانيات ، ص 102.
2 - المرجع نفسه: ص 103.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

أصناف الوحدات في التصنيف اللساني

- **مفهوم الوحدة.**
- **أصناف الوحدات في التصنيف اللساني:**
  - الوحدات اللغوية
  - الوحدات الصرفية
  - الوحدات المعجمية
  - الوحدات الخطية
  - الوحدات النحوية

1- أصناف الوحدات في التصنيف اللساني :

1-1- مفهوم الوحدة :

« الوحدة اللغوية عنصر قابل للعزل في مستوى معيّن من خلال العلاقات التي يربطها مع غيره من العناصر، هناك وحدات دنيا دالة هي الصرفيات في مقابل الوحدات غير الدالة و هي الصوتيات كما يمكن عرض بعض الوحدات كالتالي : وحدة نبرية وحدة مشتقة ووحدة نحوية.»[1]

1-2- أصناف الوحدات في التصنيف اللساني :

1-2-1- الوحدات اللغوية :

اللغة نظام من الأدلة و الرموز الصوتية وهي نسق من العلاقات، وهذا النسق أو النظام تتحكم فيه قواعد، و باعتبارها نظاما فإن نحاة العربية أمثال الخليل و سيبويه ينظرون إليها نظرة تكشف عضويتها و تناسقها داخل ذاتها بأبعاد شمولية، و يعتمدون في هذه الشمولية و العضوية على بعدين :

- اللغة أداة تواصل .
- اللغة نظام متلاحم .

وهذان البعدان أنتجا مقاييس عملية في تحليل الظاهرة اللغوية، وسيبويه يحلل الظاهرة اللغوية ضمن قانون الكلام و الوظائف التي تستهدف هدف عملية التحكم وهي عنده تتعالق في دوائر ثلاث كبرى تظهر في التصميم التالي : [2]

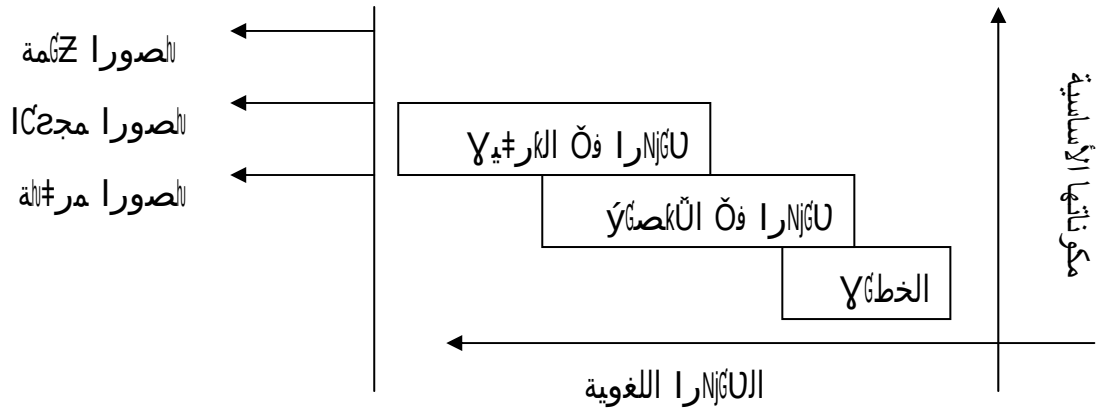

الشكل رقم (16)

1- المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي-فرنسي-عربي)، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2002، ص 159.

2 - أحمد بلحوت: تدريس النحو العربي في الجزائر، (رسالة ماجيستير)، جامعة الجزائر، فيفري 2002، ص 19.

و هذا البيان يظهر النظرة الكونية للظاهرة اللغوية عند سيبويه فهو في الكتاب انطلاق من قاعدة أساسية، و هي الأصل في الكلام تتمثل في المعنى، و قسم الكلام باعتبار-المعنى- إلى اسم و فعل "في باب علم ما الكلم من العربية"، و هذا التقسيم الثلاثي للكلم هو تقسيم لغوي يرتبط بعمق النظرية النحوية، و ليس كما اعتقد بعض الباحثين[1] فافترضوا تقسيم الكلم إلى ثمانية أقسام، فالوحدات اللغوية إذن هي اسم و فعل و حرف.

1-2-1-1 الاسم :

يقول سيبويه: « فالاسم رجل و فرس »[2] و هذا التحديد يقدّم لنا الاسم بوضوح دون تحديد بالتعريف بل اكتفى بالتمثيل «رجل و فرس» و اختار هذا لأن أخف الأسماء الثلاثية و أخفها : ما كان نكرة للجنس .

ويشرح ابن يعيش في قوله : « قد أكثر الناس في حد الاسم، فأمّا سيبويه فلم يحدّده بحدّ ينفصل به من غيره، بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل و فرس و كذلك لم يحدّ الفعل و الحرف تميّز عنده الاسم. »[3] .

أمّا الرمّاني فيعرفه بقوله : « كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان»[4]

و هذا التعريف يضع شروطا لتحقيق مفهوم الاسمية :

- هو كلمة .
- دلالة على معنى .
- عدم اختصاصه بزمان.

فالاسم يمتاز على جميع أنواع الكلم بقوله يدل على مسمّى، والمسمّى هو المعنى الذي وضع الاسم بإزائه، و التسمية هي وضع الاسم للمعنى.

---

1 - ينظر : تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها مبناها".

2- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، الكتاب، تحقيق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص 40 .

3- ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، ج1، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص 22.

4- الرماني: علي بن عيسى، الحدود في كتاب رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، دار الفكر عمان، 1984، ص 38.

1-2-1-2- الفعل :

يحدّ سيبويه الفعل في الكتاب بقوله : « وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون و لم يقع وما هو كائن لم ينقطع...»[1].

فالفعل ما دلّ على حدث مقترن بزمن مقيّد، وهذه سمة خلافية يتميز بها الفعل عن قسيميه، ودلالته على الحدث هي دلالة تضمن لأن الفعل يتضمن اسم الحدث خلافا لاسم الحدث الذي يدل على الحادث دلالة مطابقة، وبهذا الاعتبار فإنّ الدلالة على الحدث والزمان هي الفرق القائم بين الفعل وأقسام الكلام الأخرى وهو ينقسم من حيث الدلالة على الزمان إلى ثلاثة أقسام.

- الفعل الماضي : وهو ما دلّ على حدث مقترن بالزمن الماضي، مثل : كتب و هو أصل الأفعال .

- الفعل المضارع : وهو ما دلّ على حدث مقترن بالزمن الحاضر أو المستقبل، و سمي بالمضارع لمضارعته أسماء الفاعلين في المعنى مثل : إن عبد الله ليفعل بمعنى لفاعل، و تلحاق الإلام الفعال المضارع كما تلحق الاسم .

- الفعل الأمر : وهو ما يدلّ على طلب إحداث فعل في المستقبل مثل : اكتب و قد يحوّل السياق معناه من الأمر إلى الدعاء وأغراض أخرى .

1-2-1-3- الحرف :

إنّ القسم الثالث من أقسام الكلم هو الحرف وجاء تحديده في الكتاب، «...وأمّا ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو، ثم، سوف و واو القسم و لام الإضافة، ونحو هذا.»[2] .

وتصنيف سيبويه للحرف على هذا الوجه، إنّما القصد منه إبرازه كحروف المعاني وهي تلك الكلمات النحويّة المتّميزة وظيفيّا عن الاسم والفعل، فالحرف عنصر أساسي في تأليف الكلام باعتبار دلالته اللغوية ، و يقول الزجاجي في الإيضاح : « و أمّا حدّ حروف المعاني، و هو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو "من" و "إلى" و "ثم" وما أشبهه ذلك، وشرحه أن "من" تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا تبعيض نفسها...و كذلك سائر حروف المعاني. »[3] .

1- سيبويه: الكتاب، الإ، f 40 .

2- المصدر نفسه.

3- الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الرابعة، دار النفائس بيروت، 1982، f 54 .

و الحرف ذو افتقار متصل للسياق، يؤدي معاني خاصة سياقية أي: وظيفية لا معجميّة فهو يربط أجزاء الجملة بعضها ببعض و يدل على مختلف العلاقات الداخلية بينهما، لذلك أراد النحاة أن يعبروا عمّا فهموه بوضوح من افتقار الحروف إلى الضمائر، قالوا : بقلقه ما دل على معنى في غيره وليس يفهم العرب من الحروف ذلك المعنى، أي أن معناه متوقف على تضامن مع كلمة أو كلمات أخرى بعكس الأسماء و الأفعال التي تدل على معاني في نفسها .

والحروف ثلاثة أنواع :

- حرف يختص بالاسم : واو القسم، لام الإضافة، أحرف الجرّ إن وأخواتها.
- حروف يختص بالفعل : كجوازم الفعل المضارع و نواصبه .
- حرف مشترك : يدخل على الأسماء والأفعال كحرف الاستفهام وأحرف العطف.
- إنّ هذا التقسيم للكلام هو تقسيم لغوي يشمل جميع اللغات كما صرّح به المبرد في قوله : «الكلام كله اسم و فعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام –عربيا كان أو أعجميا- من هذه الثلاثة »[1] .

و أكّد الزجاجي على هذا التقسيم الثلاثي في قوله : «...و قد اعتبرنا ذلك في عدّة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك، لا ينفك كلامهم كله من اسم و فعل و حرف، و لا يكاد يوجد فيه معنى رابع و لا أكثر منه، و إن كان ليس له ترتيب العربي و نظمه و حسن تأليفه... »[2] .

1-2-2- الوحدات الصرفية :

الصرف هو العلم بأحكام أبنية الكلم وهيئتها والتغيرات التي تطرأ عليها ويحتوي مجموعة قواعد كلّية تعرف به منها :

- حال بناء الكلمة باعتبار هيئات عن مواضع السكنات والحركات الطارئة عليها و باعتبار تغيّر بعض الحروف .
- تحويل الأصل : أمثلة مختلفة الأبنية معنى مقصود .
- تغيير الأصل : أمثلة الأبنية لطارئ.

1- المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق حسن حامد، مراجعة إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، 1999، ج1، ص 51 .
2- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ، ص 45.

ومادة علم الصرف هي الوحدات الصرفية فهي : « صيغة لغوية لا تحمل شبها صوتيا جزئيا بنائي صيغة »[1]، كل ما يكون مهيّأ لقبول الوزن والصيغة من الأفعال المتصرّفة و الأسماء المتمكنة المعربة، وأما الحروف وشبهها من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة فإنّ تقبل هذا الاختصاص فالوحدات الصرفية تتمثل إذن في الاسم و الفعل .

1-2-2-1-الاسم :

يحدد الاسم صرفيا بالنظر إلى ثلاثة جوانب:

- تصريف الاسم، صيغته و لواحقه و لواصقه، بالإضافة إلى الخصائص الصرفية التي يتميز بها.
- فالاسم ذو بنية لفظية لا تزيد مكوناتها على خمسة أحرف أصلية إلى جانب الحركات الداخلية عليها والتي هي أصوات علة قصيرة مثل : فرزدق.

وقد يكون من أربعة أحرف : برقع، أو من ثلاثة مثل : رجل ، وهناك أسماء ثنائية مثال " يد وأخ ولكنها تتحول إلى ثلاثية عند تصريفها كأن نثني أو تجمع، " إخوة " .

- ونعني بتصريف الاسم قبوله التثنية، الجمع، التنوين، التأنيث والتصغير والنسب وهذا يشمل الأسماء المتمكنة المعربة.

أمّا صيغته فهي البنية التي تجري عليها المادة، و قد أحصى القدماء أبنية الأسماء المجردة والمزيدة.

أمّا المبهمات فلم يبحثوا فيها لجمودها إلا ما قالوه في أصول الموصلات و أسماء الإشارة .

ولاسم لواحق ولاصقة واحدة وواسطة واحدة فقط فأمّا لواحقه فهي :

- ياء النسب : مثل : عربيّ، جزائريّ .
- ألف ونون التثنية في حالة الرفع : شاعران .
- ياء ونون التثنية في حالتي النصب والجر .
- تاء التأنيث : التي تصيرها عند الوقف : قائمة، كريمة .

1- محمد عبد العزيز عبد الديم: النظرية اللغوية في التراث العربي، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة2006 ، ص 105 .

- واو ونون الجمع في حالة الرفع : قائمون .
- ياء ونون الجمع في حالتي النصب والجر .
- ألف التأنيث المقصورة : ليلى، كبرى .
- ألف التأنيث الممدودة : صحراء .

والنّاصقة هي التي تتصل بأول الاسم وهي "الـ" وتفيد تعريفه أو تفيد معنى أخاص كتعريف الجنس وقد تكون موصولة، وأمّا الواسطة فهي ياء التصغير مثل : قصيّر، كتيّب [1*] .

1-2-2-2- الفعل :

يحدد الفعل صرفيا بأنه مثال يدل يدلّ على الحدث، بحسب بنيته و بنائه و الذي يارتبط بأحاد الأزمنة التالية : الماضي و الأمر و الحال و الاستقبال، والمثال الذي هو "فعل"، إنما هو صورة مجردة تجري عليه الصيغ الأخرى .

أمّا البنية فهي الصيغة الصرفية التي تجري عليها المادة، والبناء هو حادوث تغييار طاراء على هذه البنية، والهيئة حالة تعرض الكلمة بسبب الحركات «و التصريف علم بأصول يعارف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب »[2] ، وجميع ما يخرلا عن البنية الأصلية يرد إلى الفرع منها والفعل ما دل بهيئته وضعا على أحد الأزمنة الثّلاثة يقول سيبويه : « وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى و لما يكون و لم يقع و ما هو كائن ولم ينقطع...»[3]

و الفعل عنده يحد بأنه مثال والذي بكونه بنية، وهذا المثال هو بناء عن أحداث الأسماء التاي بنيات للأزمة التالية : الماضي، الأمر والحال والاستقبال :

- فأبنية ما مضى : فعل، فعّل، فعّال، فعل .
- أبنية الأمر : افعل، افعّال وافعّل .
- أبنية الحال و الاستقبال : ينفعل، يفعّل ويفعال .

1- ينظر محمد خير حلواني: النحو الميّسر، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، بيروت، 1997، ص 10.
2- جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر: الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، و يليها الوافية في نظم الشافية للنيساري ، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة الملكية السعودية، سنة 1995، ص 06.
3- سيبويه: الكتاب ، الجزء الأول، ص 40 .

وبنية "الماضي" هي الأصل لأن الزيادة أو حذف تتم في هذه المادة وقد تلحق هذه الأبنية الزوائد في أولها أو في وسطها أو فيهما .

1-2-3- الوحدات النحوية :

1-2-3-1- مفهوم النحو :

النحو لغة كما تحدثت المعاجم اللغوية وبعض المصادر والمراجع مثل معجم لسان العرب معناه : «القصد والطريق " يقال : نحوت نحوك، أي قصدت قصدك، و بلغنا أن أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية وقال للناس أنحو نحوه، فسمى نحوا، وقال ابن السكيت : نحا إذ قصده، ونحا الشيء بنحوه إذا حرّفه، ومنه سمي النحوي لأنه يعرف الكلام إلى وجوه الإعراب. »[1] .

ومن تعريفات النحاة للنحو ما عرّفه ابن جني في الخصائص : « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منها، وإنّ شذ بعضهم عنها ردّ بها إليها. »[2]، معنى ذلك أن النحو يمكن من محاربة اللحن ويمكن الأعاجم من إجادة العربية .

والنحو كذلك كما قال السيوطي في الاقتراح : « اعلم أن إنكار القياس فاش النحاة لا يحقق لأن النحو كله قياس، والنحو كذلك : علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ومادته لغة العرب و كلامها»[3] .

ومن مجموع هذه التعاريف نخلص إلى القول : إنّ النحو هو تلك الأصول والأحكام والضوابط والقواعد المطردة التي استنبطها علماء اللغة عن طريق استقراء كلام العرب لتعصم الألسنة من اللحن والنحو كعلم منفصل ينقسم إلى مبادئ ومسائل، فأمّا مبادئه هي :

«- الحدود .

- مصطلحاتها .

1- ابن منظور: لسان العرب، مجلد 13، دار صادر، بيروت، ص 309-310 .

2- ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة، بيروت، دون تاريخ، ج1، ص 36 .

3- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت 1988، ص 59 .

- تبرير العلاقات بين مجموعة القوانين التي تكون العلم .
- القوانين وتفسيرها .
- عناصر القانون .

ومسائله هي : حالات وخوا f الوحدة فلي داخلل العلاقلة المركبلة فلي التركيلب.» [1]

وهذه العلاقات التي تربط بين الوحدات النحوية تقوم بتحديد الوظيفة مثال : يكتب الطالبلان الللدرΣ في دفتر المحاضرات، فالطالبان في حالة الرفع لأنها موقع الفاعلية، والدرΣ " فلي حالللة النصلب لأنه في موقع المفعولية، و"دفتر" في حالة الجر لأنه مسبوق بحرƷ جر، و"المحاضرات" في حالة الجرّ أيضا لأنها مضاƷ إليه .

ولا شك أنّ السياق النحوي هو الذي يكشƷ لنا عن المعللاني الوظيفيلة للوحللدات النحويلة ويعرّƷ بأنه شبكة من العلاقات القواعدية التي تحكم بناƆ الوحدات اللغوية داخل التركيب .

1-2-3-2- مƷهوم الوحدة النحوية : Unité Grammaticale

أ – عند اللسانييƆ :

يتعدد مفهوم الوحدة النحوية في اللسانيات الحديثة بتعدد المدارΣ اللسانية كما ذكللرت سللابقا فالمدرسة الأمريكية تستعمل مصطلƆ "المورفيم Morphem"، وهو « الوحدة الدالة الصللغرǎ. » [2] أي جميع الوحدات الصوتية الدالة والتي يمكن أن تحدد وتحللل وتصللنƷ باسللتعمال مفهللوم هللذا المصطلƆ، وأصبƆ هو الوحدة التي تصنƷ على ضوئها، المورفيمات لأنها تعد الوحدة اللدنيا الداللة التي لا تحلل إلى أدنى منها مع إمكانية اعتبارها كمفردة من مجموعة مورفيمات مختلفة .

وقد استعمل مارتيني " Martinet "، مصطلƆ المونيم مقابلل المللورفيم، عللى أسللاΣ أن المللونيم هو وحدة صوتية شكلية، والمورفيم ليΣ حالة صوتية و ليΣ حالة دلاليلة، و لكلن المللونيم يظهلر من خلل اختيار المتكلم للوحدات الصوتية التي تشكل معجم اللغة، وكذلك طبيعة الخطاب فلي أثنلاƆ عملية التحدث، و يتم تعيين الوحدات في داخل المتتالية بحسب الوظائƷ التي تقوم بها نحويا و دلاليا .

1- أحمد بلحوت:تدريΣ النحو العربي في الجزائر (رسالة الماجيستير)، f 105 .

2 - Jacques Moeschler Antoine Auchin, Introduction a la Linguistique contemporaine , 1 ere Edition, Armand Colin , Paris2000 , P : 54.

أمّا بلومفيلد"BloomField " فيعرّف الوحدة النحوية : « بأنها أصغر صيغة حرة أي أنها ذات معنى مستقل »[1] ، بمعنى أنها ما يمكن أن يتكلم بها منعزلة .

و هذه التعريفات التي ذكرتها ما هي إلا محاولات حاول من خلالها اللسانيون تقريب مفهوم الوحدة النحوية من خلال المناهج المعتمدة في تحليلها .

ب – عند النحاة العرب :

لم يستخدم النحاة العرب مصطلح الوحدة النحوية، ولكن مفهومها موجود عندهم بشكل موسّع يتمثل في مصطلح اللفظة، وهي مجموعة من الكلمات تجري مجرى الكلمة الواحدة، وتجري مجرى الاسمين أو أكثر كالمضاف والمضاف إليه، الصفة والموصوف ولا النافية للجنس واسمها...و غيرها من الوحدات.

وقد عبّر سيبويه عن هذا المفهوم في أماكن عديدة من الكتاب بعبارة كالاسم الواحد أو بمنزلة الاسم الواحد، و أكتفي بذكر غيرها و من ذلك قوله عند التعّرض لموضوع النعت : « فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : " مررت برجل ظريف"، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد »[2] .

وفي موضع آخر من الكتاب : «مررت برجل مسلم وثلاثة رجال مسلمين لم يحسن فيه إلا الجرّ لأنك جعلت الكلام اسما واحدا حتى صار كقولك قلت : مررت بقائم برجال مسلمين »[3] .

و قال أيضا : « فقولك : " هذا الرجل منطلق " فـ"الرجل" صفة لهذا و هما بمنزلة اسم واحد كقولك قلت : " هذا منطلق" »[4] .

و مثال ذلك أيضا قوله: «...يا أيها الرجل، و يا أيها الرجلان، و يا أيها المرأتان و "أي" ههنا فيما زعم الخليل –رحمه الله- كقولك: "يا هذا" و الرجل وصف كما يكون وصفا لـ"هذا"، و إنّما صار صفة لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول : " يا أي، و لا " يا أيها" لأنه مبهم و يلزمه التفسير، فصار هو و الرجل بمنزلة اسم واحد كقولك قلت : "يا رجل" ...»[5]

1- Giulio Clpschy, La Linguistique Structurale, petite bibliothéque, payot, Paris, P157.
2- سيبويه: الكتاب، ج1، f 488 .
3- المصدر نفسه .
4- المصدر نفسه ، ج2، f 83 .
5- المصدر نفسه ، ج2، f 190 .

و قال في موضع آخر: « يا ابن أمّ و يا ابن عمّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد...»[1]

و قال في موضع آخر: « و تقول : " لا غلام و جارية فيها " لأنّ "لا " إنّما تجعل و ما تعمل فيه اسم واحدا ...»[2]

فاللفظة عند سيبويه هي الاسم المفرد ومما ينزل منزلته، ولا تحدد إلا فني مدرلا الكلام فهي الوحدة الوظيفية نحويا الدالة في الخطاب علىى مدلول معنين، و لا يسمّيها سيبويه هكذا –أي اللفظة- بل يقصد الكلمة المفردة وما بمنزلتها، ويعتبر الرضي الاستبراباذي أوّل مدن استخدم مصطلح اللفظة في الكافيّة معبرا بها عن الكلمات التي تجري مجرى الكلمة الواحدة.

يقول : « إن قيل: إنّ في قولك : "مسلمان" و "بصري" وجميع الأفعال المضارعة جزء كل واحد منها يدل على جزء معناه...فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزالا ككلمة واحدة فتعرب المركب إعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية، وبمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة..»[3] .

فاللفظة عبارة عن تركيب أحد أنواع الكلم مع ما يدخل عليه من علامات، «فلفظة "كتاب" كلمة والألف في " الزيدان خرجا" كلمة، ولكن الهمزة في "اكتب" والتاء في "اكتتب" والميم في "مكتب" ليست كلما لأنها حروف بنيت عليها الكلمة ولا تنفصل، فالكلمة هي العنصر المنفصل إمّا بالتمام أو جزئيا كالحروف التي تدخل وتخرلا إذا اقترنت بكلمة أخرى ولم تبن عليها هذه الأخيرة...فالتنوين على هذا الأساس كلمة وحتى الحركات الإعرابية كما لاحظ الرضي »[4] .

فاللفظة عند النحويين العرب هني التي تجري مجرى الاسمين أو أكثر كالصفة والموصوف...و قد تكون أدنى وحدة نحوية دالة ذات علاقة وصل بغيرها من الوحدات كالحركات "الل" والتنوين التي تتعاقب على الوحدة النحوية الاسم، وحتى الموضع الذي تأخذه الوحدة هو وحدة نحوية في حد ذاته فالوحدة النحوية إذن هي « هي الوحدة المجردة التي تجري على جميع أصنافها»[5]

1- سيبويه: الكتاب ، لا2، f 217 .
2- المصدر نفسه ، لا2، f 294 .
3- الرضي الاستراباذي:رضي الدين محمد الحسن شرح الرضي على الكافية، الطبعة الأولى، لا1، دار المتب العملية بيروت، 1988، f 25.
4- عبد الرحمن حالا صالح: دراسات و بحوث في اللسانيات العربية، f 228.
5- تعريف الأستاذ بلحوت .

وسنحاول تخصيص كل وحدة نحوية بالدراسة في مبحث خاص ، باعتبارها موضوع دراستي.

1-2-4- الوحدة المعجمية:

يعدّ المعجم وعاء اللغة ويحوي وحدات معجمية تتمثل في قوائم الأسماء والأفعال اللامتناهية العدد في كل لغة، ويقول عنها مارتيني : « أنها ذات قائمة مفتوحة »[1] .

والوحدة المعجمية تعدّ مجردة تتخذ أشكالا مختلفة حسب تصريفها و تختلف من لغة إلى أخرى لأن كل لغة معجمها الخاص المتواضع عليه، ففي العربية مثلا نجد "كتب" وحدة معجمية تتخذ أشكالا كتب ، كتبا، أكتب، نكتب...حسب التصريف و كاتب وحدة معجمية أخرى لها أشكال : كاتبان، كتاب كاتبة، فهذه الوحدات إذن تنتمي إلى قائمة مفتوحة قابلة للتكاثر كالجذور، الأسماء و الأفعال .

1-2-5-الوحدات الخطية :

إنّ تمظهر الكلمة في الخط أملى على اللسانيين أن يعتمدوا البياض كتقنية في تحديد الكلمة وعرّفوها بأنها : « الحرف أو مجموعة أحرف محددة بواسطة بياضين تمثل الصوت»[2] .

وهذه ليست وحدة لغوية دالة بل هي وحدة خطية دالة على وحدة لغوية دالة لأن التغاير القائم بين الرسم الصوتي و الصوت أدى إلى الاختلاف في نظام الكتابة عن نظام الشبكة الصوتية في اللغة .

1-3- الوحدة النحوية الاسم :

إن هذه الوحدة النحوية التي هي الاسم تعددت أشكال حدّه و تحديد مفهومه، ولا نجد في كتاب سيبويه ما ينبئ عن تعريف الاسم بل يقول : « فالاسم رجل و فرس»[3] فهو منا دلّ على مسمى استنتاجا من هذا النص ، إلا أن الكتاب يقدّم لنا نصا آخر : « فالأسماء المحدّث عنها والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء»[4] .

فيحدده هنا بمقابلة أساس التركيب بصورة المعنى المخبر عنه والمخبر به في مجال طريقة التوصيل والتخاطب، وهنا لا تتميز خصوصياته النحوية لأنه اعتمد المعنى الوظيفي في النص الثاني والتعريف بذكر المثال في النص الأول .

1 - André Martinet de linguistique générale, Armand , colin, Paris, 1980, P 19 .

2- أندري مارتيني: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراللا، الصيغة الأولى، دراسة المنتخب العربي، بيروت لبنان، 1996، ص 211. .

3- سيبويه: الكتاب، للا، ص 40.

4- المصدر نفسه ، ص 67.

ويعرفه أبو بكر بن السراج في الأصول: « الاسم ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخ f ، فالشخ f نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر، وأما ما كان غير شخ f فنحو الضرب والأكل والظن والعلم و الليلة والساعة...فالاسم تخصّه أشياء يعبّر بها منها أن يقال : أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك : عمرو منطلق و قام بكر»[1] .

ولنّاسم في هذا التحديد بعض الخوا f المميزة له في مستوǎ التركيب وهي : الدلالة، المعنى المفرد، المعنى المشخ f وغير المشخ f ، فهو معنى مفرد من أنه لفظ لا يقترن بوحدة أخرǎ كقرينة لتدل على اسميته بل بمعناه وصيغته وهذا تحديد نحوي لنّاسم.

أما ابن الحاجب فيعرفه بقوله : « ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بحد الأزمنة الثلّثة»[2]، أي أنه يدل على معنى في نفسه غير مقترن بالأزمة الثلّثة : الماضي والحال والمستقبل وهذا التعريǢ يدور في دائرة المعنى الذي يستفاد من الكلمة بحسب القرائن التي تدل على اسميتها وابن الحاجب في هذا الحدّ يخرج بمفهوم جديد لنّاسم من حيث كونه وحدة نحوية، غير أن الرضي الاستراباذي في شرح الكافية يعترض في انحياز بعض الوحدات النحوية عن الحد الذي ذكره ابن الحاجب، وهي على سبيل المثال أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وضمير الغائب والأسماء الموصولة وكاǢ التشبيه.

لأنّ هذه الأسماء خارجة عن حدّ الاسم لاشتراط الدلالة على المعنى في نفسه مع عدم اقترانه بحد الأزمنة الثلّثة، و الرضي يجيب على هذا الطرح بأن الضمير و الأسماء الموصولة تحتاج إلى الصلة لكشǢ إبهامها لأنها تدل في نفسها دلالة مبهمة عن الشيء في حال عدم اقترانها : « إنّ الضمير المذكور والأسماء الموصولة وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر لكن لا يفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشǢ ذلك الإبهام...وكذا ضمير الغائب»[3] .

1- ابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، ج1، مؤسسة الرسالة بيروت،1999، f 36-37 .
2- الرضي الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية ، ج1، f 12 .
3- المصدر نفسه .

والرضي حقق في انفصال الوحدة اللغوية عن الوحدة النحوية فهي شرح الكافية حيث يرى أن الدلالة لا توجد في نفس اللفظ بل ما تضمنه اللفظ من الوضع النحوي أو اللغوي، لأن الألفاظ من حيث هي لا معنى لها .

وقد حدّ ابن الصفار الاسم اتباعا لأبي علي الشلوبين بقوله : « الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسه و لا يفهم من بنيتها ماض أو ليس ماضيا...»[1] .

وقد وضّح بأنّ بعض الوحدات اللغوية تنتمي إلى صنف الاسم حتى و إن لم تجتمع فيها كل الخواص قال : « ولا يعترض علينا بالموصولات و أشباهها فإنّ الموصولات لا تدل على معنى في غيرها بل تدل على معنى في نفسها لكل مع غيرها و الدليل على أنّ الموصولات لا تدل على معنى في غيرها أنها لا تغير معنى ما تدخل عليه.

ألا ترى أنك تقول : زيد أبوه قائم ثم تقول : زيد الذي أبوه قائم فمعنى الجملة التي هي أبوه قائم بعد دخول الذي كمعناها قبل دخول الذي بخاصة الحرف»[2].

وقد كان النحاة واعين في تصنيفهم للوحدات النحوية بأن خصائص الأسماء مثلا لا يمكن أن تتوفر في جميع الوحدات اللغوية، فقال الزجاجي عن حدّ المبرد للاسم : «إنّ حدّ أبي العباس هذا في قوله: تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها غير فاسد، لأنّ الشيء قد يكون له مجتمع عليه ثم يخرج منه بعض لعله عليه، فلا يكون ذلك ناقصا للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حالته»[3] . وهذا ما يعرف بالدرس الحديث الانحراف التدريجي لقبول الأسماء لعلامات الاسمية.

« وتعني الانحراف التدريجي Gradience أنه لا يمكن لأفراد أي صنف أن يحملوا بشكل متساوٍ جميع سمات هذا الصنف وإنما تتفاوت أفراد أي صنف فيما بينها في قبول السمات التي تكون لهذا الصنف[4] .

1- ابن الصفار: أبو الفضل قاسم بن علي عليه بن محمد البطليوسي، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، حققه وعلق عليه معيض بن مساعد العوفي: الطبعة الأولى، دار المآثر النبوية، سنة 1998،ط1، ص 219 .

2 -المصدر نفسه، ص 219 .

3- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ، ص 51.

4- محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة 2006 ص 214.

و يمكن التوضيح بالشكل التالي» [1] :

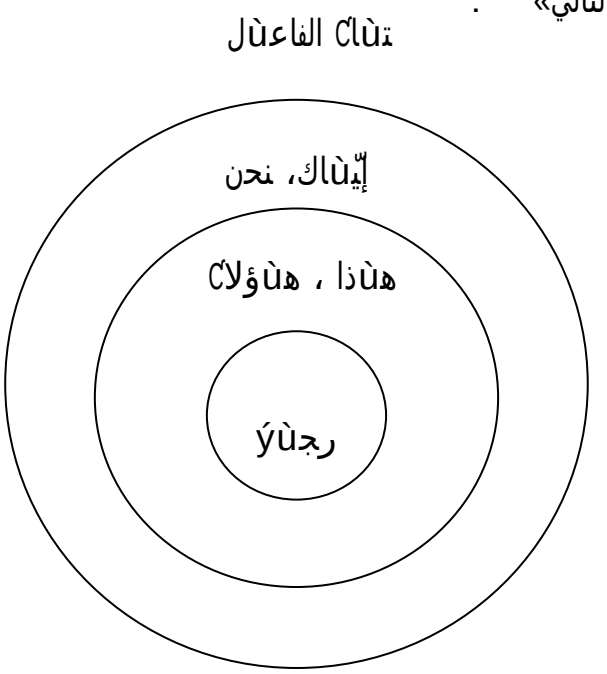

الانحراف التدريجي لقبول الأسماء لعلامات الاسمية
الشكل رقم (17)

ونلاحظ في الرسم السابق ما يلي :

« أنّ ما ورد في قلب الدائرة يحمل أكبر عدد من العلامات فرجل منون يقبل أل والجر والنداء.

أنه كلما ابتعدت الأسماء عن مركز الدائرة وجدناها أقل حملا لعلامات الاسمية فهذا و هؤلاء ونحوهما لا يقبل التنوين ولا "ألل" ثم نحن وإياك ونحوهما لا يقبل التنوين ولا "أل" ولا الجر، ثم تلك الفاعل لا تحمل التنوين ولا تقبل "أل" ولا النداء ولا الجر، وإنما تقبل من علامات الاسلام الإسلناد فحسلب، وأكثر من ذلك أين وكيف...لا تحملان من الاسم أية علامة إلا دلالته »[2]، فالأصل في تصنيف الاسم أن يحمل دلالة الذات المادية أو المعنوية .

1-3-1-تحديد الاسم عند سيبويه :

تكلم سيبويه في الكتاب عن أوضاع الاسم ومواصفاته النحوية وخصائصه، فقسمه بحسب تلك الأوضاع إلى أقسام، كما اعتمد في تحديد أنواعه الجانب التركيبي في الكلام العربي، فلاسم وظائف نحوية متعددة و هي الحالات التي يظهر فيها الاسم بحسب الوظيفة التي تكون له في الكلام و هاي كالتالي :

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 214.
2- المرجع نفسه، ص 215-216 .

الاسم	الحالة (1)	الحالة (2)
	- الابتداء	
	- الخبر	
	- الفاعل	
	- المفعول به	
	- ظرف المكان	
	- الحال	
	- الاستثناء	- المستثنى
	- المنادى	- النداء
	- الاستغاثة	- المستغاث به و المستغاث منه
	- الندبة	
	- الترخيم	
	- التوكيد	
	- التمييز	
	- البدل	- المبدل منه
	- العطف	- المعطوف والمعطوف عليه
	- النعت	
	- الصفة المشبهة	
	- الإضافة	
	- المضاف	المضاف إليه
	- القسم	محلوفا به محلوفا عليه
	- النسبة	
	- التصغير	
	- المفعول لأجله	
	- المفعول المطلق[1] .	

1- أحمد بلحوت: تدريس النحو العربي في الجزائر (رسالة ماجيستير)، ص 211 .

وهذه الأحوال العامة للأسماء فيما يمكن أن تكون له من وظائف داخل التركيب وعلى هذا الأساس عولجت الأبواب النحوية في كتاب سيبويه .

كما حدد لنا بعض النحاة اعتمادا على الهيئة التركيبية التي يقع فيها الاسم ابتداءً بتصنيفه على حسب خواصه الإعرابية والتركيبية قال : « وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين »[1]، هذا ما يبرز خاصية إعرابية فيه وهي التمكن.

ويبيّن السيرافي معنى التمكن بقوله: « المتمكن هو وجوده متصرفا في أكثر من حركة، إذا كان اللفظ يتصرف ففي حركتين ولفظ آخر يتصرف في أكثر من ثلاث حركات وتنوين، فالذي يتصرف في ثلاث حركات وتنوين أثر تمكنا لأنه أكثر تصرفا...»[2] .

ويسمي سيبويه الاسم المتصرف المتمكن الأمكن فما ينصرف أمكن لاستيفائه الحركات والتنوين « لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا... »[3]، و يتميز الاسم بالإعراب لأنه أصل فيه« والنصب في الأسماء رأيت زيدا، والجر مررت بزيد و الرفع: هذا زيد...»[4] .

ويشرح أيضا خاصية التنوين في الاسم بقوله: « وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين...»[5]

وهذه الخاصية تبرز من خلال حركية الكلام في الاحتفاء والظهور لأحدهما والتنوين يدل على تمام الاسم واستقلاله عما بعده والذي يقابل الإضافة التي تحل محله وتدل على اتصال الوحدة بما بعدها فهما متعاقبان و كلاهما زيادة في الاسم، فيقول : « فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما يلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة... »[6] ، و قوله : « لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في الأفعال...»[7] .

فسيبويه اتخذ من الوظيفة النحوية "الإضافة" مقياسا لتحديد الاسم من خلال علاقته التركيبية مع باقي الوحدات النحوية .

1- سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 41.
2- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م، ج 2، ص 44 .
3- سيبويه: الكتاب ، م1، ج 1، ص 46 .
4- المصدر نفسه، م1، ج 1، ص 42 .
5- المصدر نفسه .
6- المصدر نفسه .
7- المصدر نفسه .

فالتعاقب يحدث بين التنوين والتعريف "الـ والإضافة" فظهور التنوين يؤدي إلى اختفاء التعريف في صورة من الصور، وهذه الخواص الكلية إنما تخص الاسم المتمكن الذي يقبل جميع الحركات والتنوين.

و يمكن توضيح تعاقب التنوين و التعريف "بالـ" أو "الإضافة" بالشكل التالي[1] :

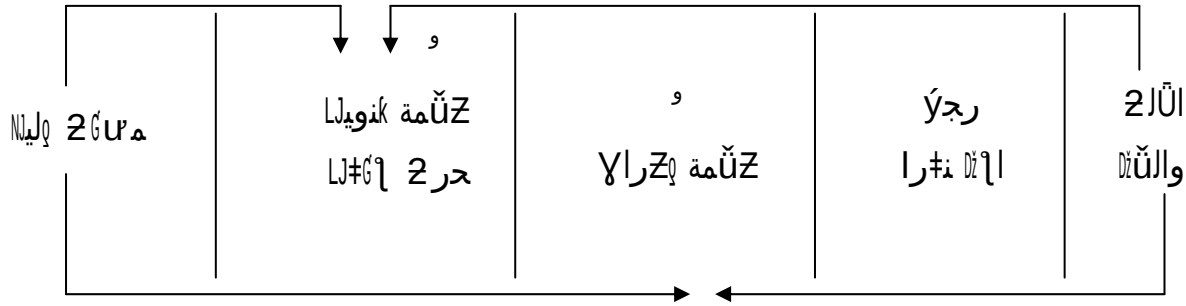

الجدول رقم (18) : حالات المعاقبة في الاسم

وشرح ابن الصفار علة عدم الجمع بين التنوين و الإضافة بقوله : «...فلم يحتمل الاسم زيادتين متناقضتين، ألا ترى أنه شبهها بالألف واللام مع التنوين وذلك أن التنوين يدل على كمال الاسم و انفصاله عمّا بعده، والإضافة تدل على اتصاله فالتناقض الذي بينهما لم يجز الجمع بينهما...»[2] .

فالوحدة النحوية الاسم لا تحمل زيادتين متناقضتين مثل المضاف إليه والتنوين أو الألف واللام والتنوين فهما متعاقبان، ولا يحمل أيضا زيادتين متشابهتين مثل : الألف واللام والإضافة فلا يجتمع تعريفان على اسم واحد .

الموضع الذي يعدّ إحدى الخواص الأساسية في تعيين الاسم لأنه يتميز بحركة حرة في التركيب فيشغل عدة مواضع كالفاعلية، المفعولية والإضافة...و يتجلى هذا في قول سيبويه : « ويبيّن لك أنها ليست بأقسام أنك لوضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت : " إن يضرب يأتينا"، وأشباه هذا لم يكن كلاما... »[3] .

1- عبد السلام العيساوي: التفريق النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، الطبعة الأولى، دار سحر بمعية كلية الآداب منوبة، تونس، 2004، ص 81 .
2- ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، م1، ص 277 .
3- سيبويه: الكتاب ، م1، ص 42 .

عدم التمكن لكون الأسماء تتميز بخاصية إعرابية في التركيب «فالفتح في الأسماء قولهم : حيثُ وأينَ وكيفَ والكسر فيها نحو : أولاءِ وحذارِ وبدادِ ، والضم نحو : حيثُ وقبلُ وبعدُ، والوقف نحو : منْ، و لمْ و قطْ و إذْ... »[1] .

وقابل سيبويه بين الجرّ والجزم : «لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجرّ نصيب »[2] .

التعبير عن الاسم بالإضمار يقول سيبويه : « و لم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار في قول من قال : أكلوني البراغيث وبمنزلة التاء في قالت...»[3] .

مبدأ الاستغناء و اقتران الاسم مع غيره ليكون كلاما و هي خصوصية يتميز بها الاسم بصورة عامة « الاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: " الله إلهنا" و "عبد الله أخونا"... »[4] .

التصرف لاسم في النكرة « فإن كان اسما كان أخف عليهم وذلك نحو أفكل وأكلب يتصرفان في النكرة...» [5]، والتنكير والتعريف من خصائص الاسم « واعلم أنّ النكرة أخف عليهم من المعرفة لأنّ النكرة أول ثم يدخل عليهم ما تعرف به... »[6].

وقد بيّن السيرافي أنّ النكرة تجعل الاسم أكثر تصرفا يقوله:«...النكرة أخف من المعرفة وهي أشد تمكنا منها، لأنها لخفتها محتملة ما لا تحمله المعرفة واحتمالها لا تحمله المعرفة أنها تحمل التنوين في الموضع الذي توجد فيه الأسماء المعارف فيه غير متصرفة نحو : أحمد، طلحة، عمر ابراهيم، إذا نكرت انصرفت فاحتملت حين خفت بتنكيرها ما لا تحمله حين عرفت... »[7].

عدم التصرف فيما يخالف جمعه مفرده « واعلم أنّ الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأول ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح...» [8] .

1- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 42.
2- المصدر نفسه، ج1، ص 45 .
3- المصدر نفسه.
4- المصدر نفسه، ج1، ص 46 .
5- المصدر نفسه .
6- المصدر نفسه، ص 47.
7- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص 44 .
8- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 47 .

ومن خصوصيات الاسم الذي لا يتصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ « لأنهما أسماء أدخل عليها ما يدخل على المتصرف وأدخل فيها الجرّ كما يدخل في المنصرف...وأمنوا التنوين... »[1] .

التذكير والتأنيث « واعلم أنّ المذكر أخف عليهم من المؤنث لأنّ المذكر أول وهو أشد تمكنا وإنما يخرجا التذكير من التأنيث... »[2] ، ومن الخصائص التركيبية أنه هو المسند إليه في الجملة الاسمية أو الفعلية قال سيبويه: «...فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك...فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن لاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء... »[3] .

«وإنما تختص الاسم كونه مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه مخبر عنه إمّا في الحال أو في الأصل ولا يخبر إلا عن اللفظ دال على ذات في نفسه مطابقة...»[4] .

كما يختص الاسم في علاقته السياقية مع باقي الوحدات بالنداء و ما يحمل عليه من (ندبة، ترخيم واستغاثة...) قال : « واعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك وإظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب...» [5].

وتلحق الاسم وحدات صرفية لمعنى معين كالندب والتفجع وقد تحذف منه بعض الحروف في آخره تخفيفا لأجل ترخيمه و مثال ذلك قولك : « اعلم أنّ المندوب مدعوّ و لكنه متفجع عليه فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، و إن شئت لم تلحق كما تلحق في النداء » [6].

أمّا الترخيم« فهو حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا كما حذفوا في غير ذلك من كلامهم تخفيفا...» [7].

ومن خصائص الاسم أيضا التصغير :« اعلم أنّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أضرب فعيل وفعيعل وفعيعيل...وذلك نحو : [illegible] وجميل... »[8]

1- سيبويه : الكتاب ، ط1، ج 47.
2- المصدر نفسه.
3- المصدر نفسه، ط1، ج 48 .
4- الاستراباذي: رضى الدين محمد بن حسن ، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم المكرم، الطبعة الأولى عالم الكتب، القاهرة ، ط1، ج 184 .
5- سيبويه : الكتاب، ط2، ج 184 .
6- المصدر نفسه، ط2، ج 225 .
7- المصدر نفسه، ط2، ج 247 .
8- المصدر نفسه، ط3، ج 460 .

فالاسم في التركيب يتميز بخوا f نحوية تميّزه عن باقي الوحدات في السياق .

وقد ذكر الرضي في شرح الكافية خوا f الاسم : « اخت f التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والندا بالاسم..» [1] .

كما يمكن توضيح خصائ f الاسم من خلال الشكل التالي[2] :

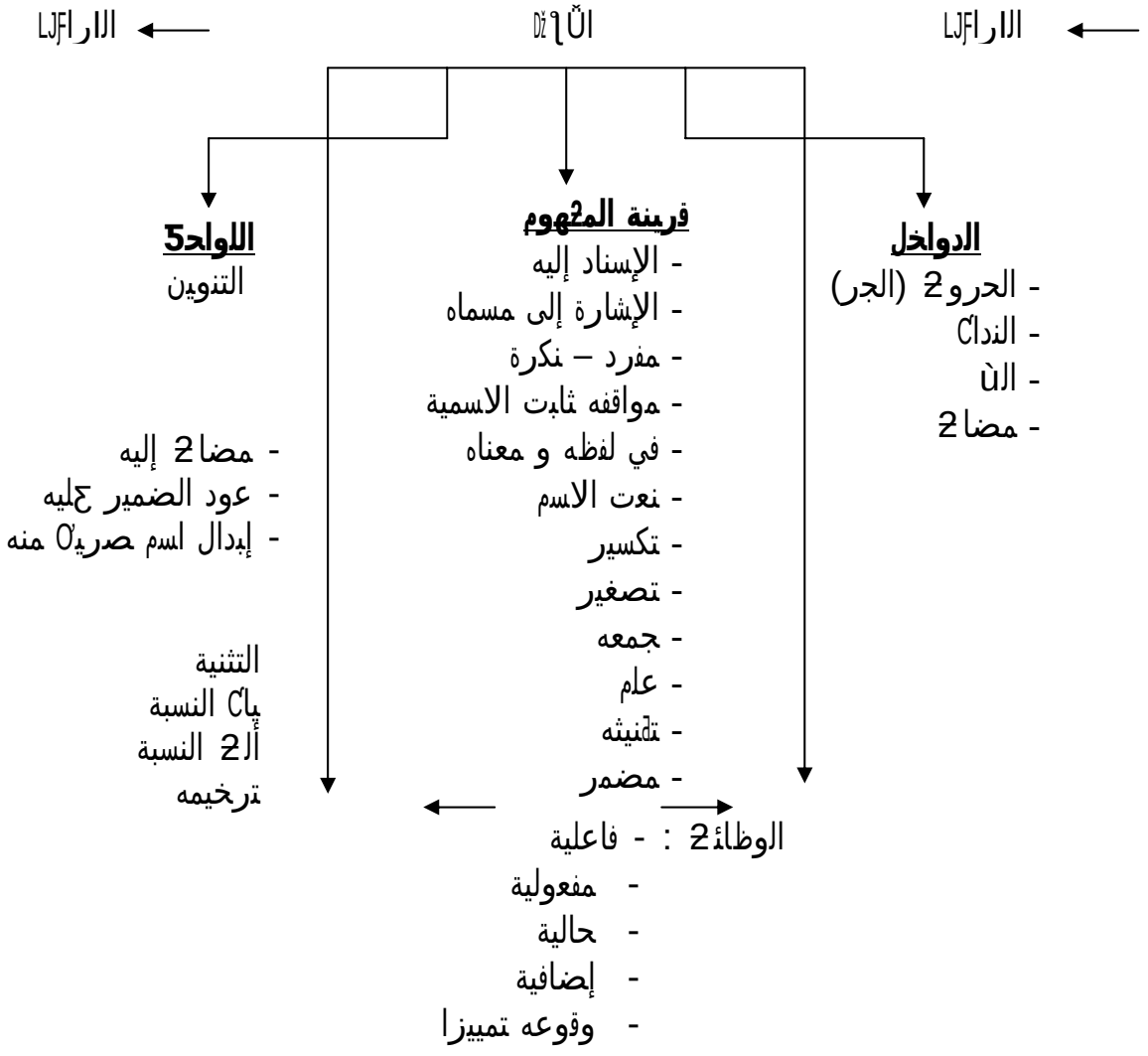

الشكل رقم (19)

1- الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب ، للا، f 36 .

2- أحمد بلحوت: تدريس النحو العربي في الجزائر (رسالة ماجيستير)، f 215 .

1-4- الوحدة النحوية الفعل :

1-4-1- تحديد الفعل عند النحويين :

اهتم النحاة العرب بدراسة الفعل لما لهذه الوحدة النحوية من قيمة فعلية في التركيب في عملية إنشائه المتتالية اللغوية، فأفردوا لها أبوابا ومؤلفات حاولوا من خلالها تحديدها وشرحها. فأبو علي الفارسي يحدد الفعل من الناحية التركيبية من خلال علاقته مع الوحدات في السياق قال : « وأمّا الفعل فما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء مثال ذلك : خرج عبد الله وينطلق بكر وأذهب ولا تضرب...» [1]، وحدده أيضا من خلال اقترانه بالزمان: « والفعل ينقسم بأقسام الزمان: ماض وحاضر ومستقبل. » [2].

واعتبر ابن السراج معيار الزمان هو الفرق بين الفعل و الاسم لأن هذا الأخير يدل على معنى فقط، قال عن حد الفعل: «ما دل على معنى و زمان و ذلك الزمان إمّا ماضي وإمّا حاضر وإمّا مستقبل»[3].

وأضاف النحويون دلالة الحدث في الفعل «الفعل في أوضاع النحويين، ما دل على حادث وزمان ماض أو مستقبل » [4]، كما اعتبروا الفعل « هو ما كان صفة غير موصوفا نحو قولك: هذا رجل يقول : فيقوم صفة للرجل...فالأفعال على الحقيقة هي الشيء يوصف بها... » [5].

وقد حدّه أبو النصر الفرابي باعتباره وحدة نحوية بقوله : « إنه لفظ دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده فيدل بنية لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى...» [6].

فنفهم من هذا القول أن الفعل عنده هو :

- لفظ دال على معنى .
- إمكانية فهمه وحده بنفسه دون قرينة.
- الدلالة على الزمانية ببنيته وهي التي تميزه .
- حصول المعنى في ذلك الزمن.

1- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية،ط1، دار العلوم 1998، f 53 .
2- المصدر نفسه، f 54 .
3- ابن السراج: الأصول في النحو ، f 38 .
4- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ، f 52 .
5- المصدر نفسه، f 53 .
6- أحمد بلحوت، تدريس النحو العربي في الجزائر (رسالة ماجيستير)، f 184 .

أمّا ابن الحاجب في الأمالي النحوية فقد حدّده تحديد نحويا باعتباره أنه يخبر بنه : « الكلمنة لا تخرلا عن الاسم والفعل والحرz لا يخلو إمّا أن يخبر به أو عنه أو لا، فنتن كنان فهنم الاسنم وإن لم يخبر به ولا عنه فنتّ يخلنو أن ينتفينا جميعنا فهنو الحنرz و إمّنا أن ينتفني أحنادهما و هو الفعل...»[1].

ويؤكد أيضا أن الفعل يتميز عن قسيميه بدلالته قال: « ودلالة قسم المتعرض للزمنان وكوننه يخبنر به لا عنه ليΣ هو دلالته إنما هو حكم بعد معرفة دلالته فكان حدّه باعتبار دلالته أولى... » [2].

أمّا العكبري فالاختيار عنده بنّ الفعل ما أسند إلى غيره لأنّ الإسناد أعم من الإخبار، قنال : «حدّ الفعل ما أسند إلى غيره عليه وذكر إسناده ههنا أولى من الإخبنار لأنّ الإسننناد أعنم إذ كنان على الاستفهام والأمر وغيرها و ليΣ الإخبار كذلك بل هو مخصو f بما صO أن يقابنل بالتصنديق والتذكير فكل إخبار إسناد و ليΣ كل إسناد إخبار » [3].

وقد تبع الشوكاني العكبري فيما ذهب إليه وذكر عتّمات الفعل التني تخصصنه عنن بناقي الوحدات «...دخول قد والسين وسوz وتناC الضنمير والغائنب وواوه، وتناC التنينث السناكنة وحرz الجزم فكل كلمة تصلO أن تدخل عليها أو على ما هو في معناها واحدة منن هنذه العتّمنات فهي الفعل... » [4]،و هذا ما ذكره الجرجاني نقتّ عن أحمد حساني : « والفعل ما دخله قنْد وسنوz والسين نحو: قد قام، وقد يقوم وسيقوم وسوz يقوم، وتناC الضنمير وألفنه وواوه ونحنو: أكرمنه وأكرما وأكرموا وتاC التنينث الساكنة نحو: نعمت وبئست وحرz الجزم لما يضرب... » [5].

فالفعل تلحق سوابق وهي ما سبق الفعل منن أدوات وحنروz، وهنذه الأدوات والحنروz منها ما يتصل ومنها ما ينفصل، ومنها ما هو مؤثر وما ليΣ بمؤثر، وأما اللواحق فهي ما يلحق الفعل من زوائد تخصه دون غيره، فالماضي تلحقه لاحقتان تميزانه عن غيره هما تاC التنينث الساكنة وتناC الفاعل وهناك لواحق مشتركة بينه وبين غيره من الأفعال كالواو في الجماعة ونون النسوة ونون الجمع

1- ابن الحاجب: عمرو بن عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قرارة، الطبعة الأولى دار الجيل، بيروت 1989، للا1، f 35 .
2- المصدر نفسه .
3- العكبري: أبو البقاC عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناC والإعراب، الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، سنة 1995، الإعادة سنة 2001، للا1، f 48 .
4- ركن الدين جمال الإستّام : أبو محمد بن أبو الحسن الخاوراني الشوكاني، كتاب القواعد والفوائد في الإعراب تحقيق عبد الله بن حمد الخثران، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1993، f 38 .
5- أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، مقاربة لسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، f 07 .

للمتكلم "نا" الدالة على الفاعلين، والفعل المضارع تلحقه أل2 الاثنين، يلي المخاطبة، واو الجماعة ونون النسوة ونونا التوكيد الثقيلة والخفيفة .

وأمّا الأمر فليست له لواحق خاصة إذا كلها مشتركة مثل " أكتبي، أكتبا، أكتبوا، أكتبن ويمكن تمثيل الواحق واللواحق التي تدخل على أبنية الفعل بالشكل التالي :

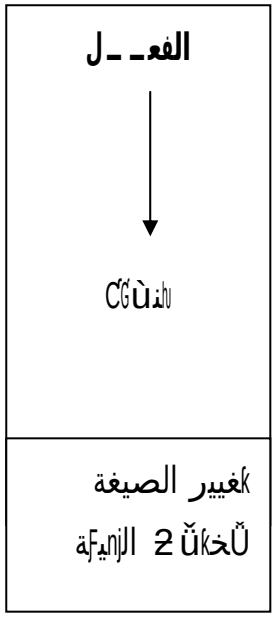

اللواحق
- ضمائر الرفع
- (التنوين)
- ياء (الضمائر)
- نون الوقاية (الفاصلة الخفيفة)
- نون النسوة
- ياء المخاطبة

الدوالق
- قد
- س
- لو
- لو
- النواصب
- الجوازم
- حرف المضارعة

الشكل رقم (20)

أمّا صاحب الإظهار عبد الله الأيوبي فيحدد الفعل أيضا نحويا بقوله : « وأمّا الفعل فمركب من ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل وما وهو من حيث دلالته على الأولين مستقل ومن حيث دلالته على النسبة غير مستقل، ولما كان الخبر يستدعي الإسناد جاز ووقع الفعل خبر بالنسبة إلى المعنيين الأوليين ولمّا كان المبتدأ أو الفاعل يستدعيان الاستقرار وهذا لا يوجد في الفعل لم يكن مبتدأ أو لا فاعل. »[1].

1- أحمد بلحوت: تدريس النحو العربي في الجزائر (رسالة ماجيستير)، ص 221 .

و الفعل عنده مستقل من جهة دلالة على الحدث والزمان وغير مستقل في التركيب لأنه لا يحمل عليه في كونه خبرا بالنسبة يحكم أو صفة ويمكن تمثيل هذا المفهوم بالشكل التالي[1] :

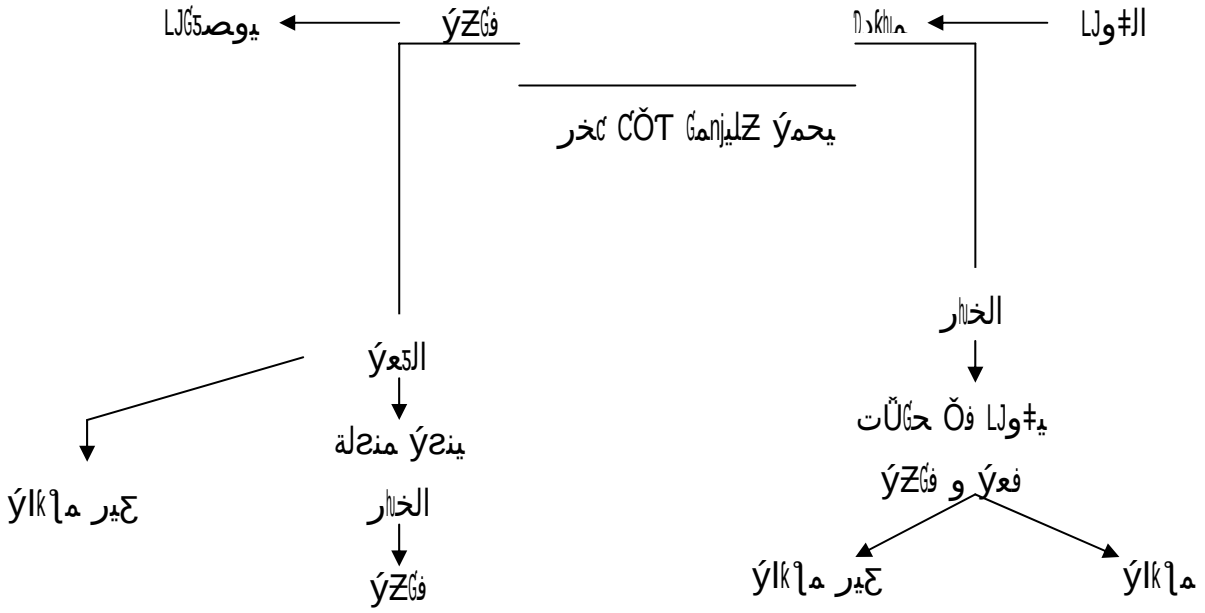

الشكل رقم (21)

1-4-2- تحديد الفعل عند سيبويه :

حدّد سيبويه الوحدة النحوية الفعل في مستوى التركيب من خلال ثلاث مستويات : المستوى الصرفي، المستوى التركيبي، وصولا إلى المستوى الإعرابي .

فالأول يتمثل في تحديده للفعل مورفولوجيا (صرفيا) بأنه مثال يدل على الحدث بحسب بنيته وهيئته والذي يرتبط بأخذ الأزمنة التالية: الماضي، والأمر والحال والاستقبال قال : « وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأمثلة بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأمّا بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب و مخبرا: يذهب و يضرب و يُقتل و يُضرب . و كذلك بناء ما لم ينقطع و هو كائن إذا أخبرت .

فهذه الأمثلة التي من لفظ أحداث الأسماء ولها بنية كثيرة والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل» [2].

فيحدد سيبويه الفعل بأنه مثال والذي يتميز بكونه بنية وهذا المثال هو بناء عن أحداث الأسماء يضبط لنا صورتين للفعل من حيث كونه بنية متميزة ومن حيث هو بناء .

1- أحمد بلحوت: تدريس النحو العربي في الجزائر (رسالة ماجيستير)، ص 221.
2- سيبويه: الكتاب، الجزء 1، ص 40 .

أما البنية فهي الصيغة التي تجري عليها المادة و البناء هو حدث تغيير طارئ على البنية.

وأكد السيرافي على أنّ « الفعل كل ما دلّ لفظه على حدث مقترن بزمان ماض أو مستقبل أو مشابهم في الاستقبال والحال لينماز ممّا لقبوه بالاسم والحرف...» [1].

وقال أيضا« وقوله أمثلة أراد به أبنية لأنّ أبنية الأفعال مختلفة فمنها على فعّل نحو ضارّب ومنها على فعّل نحو علّم وفعّال نحو ظرّاف وغير ذلك من الأبنية...» [2].

فالفعل إذن يحدد من الناحية الصرفية بأنه مثال يدل على الحدث بحسب بنيته ، والذي يرتبط بأحد الأزمنة التالية : الماضي والأمر والحال والاستقبال .

وإلى هذا ذهب الفارسي « وأمّا الفعل فما دلّ على معنى وزمان وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الاسم...» [3].

فسيبويه يحدد لنا خواص الفعل بحسب أقسامه ثم حدده في المستوى التركيبي و الإعرابي منطلقا من فكرة العامل «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأ فرق بينما يدخلها ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل و ليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين...» [4]، فالفعل يتميز في التركيب بالعاملية وتقول «ضربت زيدا هو الحد لأنك تريد أن تعمله...» [5]، فالإعراب و البناء في الأفعال خاصية نحوية فهو يرى أنّ الفعل المضارع له قابلية الإعراب فيرتفع لوقوعه موقع الاسم «... ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»[6] وكذلك ينصب إذا دخلت عليه أدوات النصب و يجزم أيضا بأدوات الجزم.

والجزم يختص بالفعل لا يجاوزه و جزمت الأفعال لثقلها قال : « واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى و هي أشد تمكنا فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم و السكون» [7].

1- السيرافي: أبو سعيد عبد الله: شرح كتاب سيبويه، حققه و قدم له و علق عليه: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي ومحمود هاشم عبد الدايم، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986،، الج1، ص 54 .

2- المصدر نفسه .

3- الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق م تعليق عوض بن حمد الفوزي، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانة القاهرة، 1990، الج1، ص 16 .

4- سيبويه: الكتاب ، الج1، ص 41 .

5- المصدر نفسه، الج1، ص 133 .

6- المصدر نفسه ، الج3، ص 10 .

7- المصدر نفسه، الج1، ص 46.

قد أورد الزجاجي رأي الفراء في جزم الفعل المضارع قال : « وإنّما جزمت الأفعال لثقلها فخففت بالجزم لأنه حذف ولأنّ الأسماء أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل وإلزام بعض الثقيل للخفيف» [1]، فمن خواص الوحدة النحوية الفعل لحاق الجزم بها الذي يقابل الجر في الاسم قال : « والنصب في المضارع من الأفعال لن يفعل، والرفع سيفعل والجزم لم يفعل...» [2].

ويختص بدخول لام التوكيد عليه ودخول السين وسوف و مثال ذلك قوله: «...و تقول سيفعل ذلك و سوف يفعل ذلك فتلحقها هذا الحرفين لمعنى...» [3].

و قد يبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة أو نونا التوكيد «...كما فعلت ذلك في فعل حين قلت : فعلتا و فعلنا...و ذلك قولك هنّ يفعلن و لن يفعلن و لم يفعلن...فالنون هاهنا في يفعلن بمنزلتها في فعلن...» [4].

فحمل الفعل المضارع على الفعل الماضي في البناء لأنّ الأصل في الوحدة النحوية الفعل وأمّا البناء فهو خاص بالفعل الماضي مما كان وزنه فعل : «والفتح في الثاني لئلا تجري مجرى المضارعة قولهم : ضربا وكذلك كل بناء كان معناه فعل...» [5]، وعلة بناء الماضي على الحركة لأن فيه بعض ما في المضارعة وذلك قوله: «ولم يسكنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة تقول هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة ...» [6].

فالفعل يجوز أن يكون وصفا لنكرة بخلاف الاسم و يتجلى هذا في قوله : «وأمّا يشكر فتنه لا يكون صفة و هم اسم و إنما يكون صفة و هو فعل...» [7]، هذه الخواص في انفرد الفعل في هيئته أمّا في الوصل فهو يتميز بإسناده إلى الفاعل فهما يشكلان وحدة نحوية «ألا ترى أنّ الفعل لا بد له من الاسم و إلا لم يكن كلاما و الاسم قد يستغنى عن الفعل...» [8].

فالفعل مستقل بدلالته على الحدث و الزمان و غير مستقل كما ذكرنا فهي إسناده ونسبته إلى الفاعل قال : « ومثال : يذهب زيد فلا بد للفعل من الاسم...» [9].

1- الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص 102-106 .
2- سيبويه: عمرو بن قنبر،الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخليل القاهرة،الجزء 1، ص 14.
3- المصدر نفسه، الجزء 1، ص 14 .
4- المصدر نفسه، الجزء 1، ص 20 .
5- المصدر نفسه ، الجزء 1، ص 16 .
6- المصدر نفسه.
7- المصدر نفسه، الجزء 1، ص 22 .
8- المصدر نفسه، الجزء 1، ص 21 .
9- المصدر نفسه ، الجزء 1، ص 22.

و حق الكلام وحده أن يستوفي كل فعل فاعله ولا يمكن الاستغناء عنه ويؤكد على هذا فني باب التنازع، « وإذا قلت : ضربوني وضربتهم قومك : جعلت القوم بدلا منني لأن الفعل لا بد له من فاعل، و الفاعل هنا ضمير الجماعة الواو...»[1].

ومن خصائص الفعل وتمكنه في باب العاملية في التركيب خاصية التعدية « واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه إنما يذكر ليدل على الحدث ألا ترى أنّ قولك:قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب...» [2]، فالعامل هو المتحكم في تضام المعمولات وقد تتوسع فئة التعدية إلى أكثر من مفعول حسب المعنى المراد المستقل لدى المتكلم .

أمّا الوقع فهو خاص بالأمر يقول سيبويه : « والوقع قولهم : اضرب في الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصل بها ولا تقع موقع المضارعة...وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل...» [3].

فالوحدة نحوية الفعل عند دخولها في التركيب تختص بمعاني نحوية لا تصلح إلا لها مثل سياق الأمر النهي والجزاء .

فالأصل في الأمر والنهي للفعل فقال : «... والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل و ذلك قولك : زيدا اضربه...و أمّا خالد فلا تشتم أباه.» [4].

ويجوز في سياقات أخرى مثل الاستفهام والجزاء وإن كانت هذه المعاني لا تحدث إلا بحروف لكنّ الاختيار أن يليها الفعل.

ومن خواصه أيضا اتصاله بعلامات دالة على التثنية والجمع التي تلحقه لأنه لا يثنى ولا يجمع يقول سيبويه : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة لفاعلين لحقتها ألف و نون، و لم تكن الألف حرف الإعراب لأنه لم ترد أن تثنى "يفعل" هذا البناء فتضم إليه "يفعل" آخر ولكنك إنما ألحقتاه هذه العلامة للفاعلين و لم تكن منونة و لا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم و السكون، فيكون الأول حرف الإعراب و الآخر كالتنوين» [5].

1- سيبويه: الكتاب ، الجزء، ص 131 .
2- المصدر نفسه، الجزء، ص 68-69 .
3- المصدر نفسه ، الجزء، ص 43 .
4- المصدر نفسه، الجزء، ص 192 .
5- المصدر نفسه، الجزء، ص 45 .

وهناك حالات تمثل تغيرات طارئة في الحروف التي تجري على حركات الإعراب،والتي تمثل خواصا للحروف النائبة عن الحركات، والفعل تلحقه علامة الجمع وعلامة التأنيث في المخاطبة وجمع المؤنث وهذه العلامات تتعاقب في الظهور والاختفاء في التركيب، كما أنّ الفعل لا يمكن أن يستغنى عنه دون أي تغيير فيه إذا دخلت عليه "هل" ومتميز بعدم تنوينه وظهور الجزم والسكون في آخره وأيضا الفعل لا يستغني عن الجزم وغيرها من الخواص التركيبية التي تميزه عن باقي الوحدات النحوية في السياق فتحديد الفعل عند سيبويه باعتباره خواصه انطلاق من ثلاث مستويات وهي :

أولا : المستوى المورفولوجي للكلمة وذلك بحساب نوعية التغير الطارئ على الكلمة .

ثانيا : المستوى التركيبي للوحدة النحوية الفعل والتي لها مميزات معينة وخواص محددة عن ظهورها في التركيب .

ثالثا : المستوى الإعرابي للفعل عندما يتصل في الدلالة بالتعبير عن معاني أصلية في الكلام .

وهذه الميكانيزمات الثلاثة هي تقنيات عملية التي يمكن أن تحدد الفعل في مستوى التركيب .

1-5- الوحدة النحوية الحرف :

1-5-1- تحديد الحرف عند النحويين :

إنّ هذا الصنف من أصناف الوحدات النحوية الذي الحرف، قد اختلف النحاة في تعريفه وتحديد مفهومه وسنحاول أن أتعرض لأهم التعريفات التي استعملت لتحديد معنى الحرف وخواصه المميزة له .

فابن السراج قد حدده كالآتي : «فقد بين أنّ الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه و لا يكون خبرا» [1].ففي تحديده هذا يعتمد الوظيفة الإخبارية للحرف في الكلام فإنه لا يخبر عنه بعكس الاسم « الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ألا ترى أنك لا تقول : إلا منطلق كما تقول : الرجل منطلق و لا عن ذاهب كما تقول : زيد ذاهب و لا يجوز أن يكون خبرا لا تقول عمرو إلا و لا بكر عنه...» [2]، و هنا يذكر لنا المواضع التي يكون فيها الحرف و لا يتألف منه الكلام .

1- ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 40 .
2- المصدر نفسه .

والزجاجي في الإيضاح يعتمد على التقسيم الشكلي والوظيفي لتحديد مفهوم الحرف فيقول : « حدّ الحرف التي أبعاض الكلم فالبعض حدّ منسوب إلى ما هو أكثر منه، كما أن لكل منسوب إلى ما هو أصغر منه، وأمّا حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقابل الحرف مما دل على معنى في غيره نحو من و إلى و ثم و ما أشبه ذلك...» [1].

فالحرف هنا له مفهومان :

1- الذي هو حرف الكلم الذي لا يدل على معنى أي الوحدة الصوتية غير الدالة .

2- الحرف الدال على معنى في غيره، الذي هو "كلمة" و إنّ هذا المبدأ في إقرار معنوية الحرف في غيره يدل على إفراغه من محتوى المعنى، و لكن للحروف معنى قبل دخولها التركيب.

أمّا ابن جني فيعتبر الحرف « حدّ منقطع الصوت وغايته وطرفه كحرف الجبل ونحوه ويجوز أن تكون سميت حروفا لأنها جهات الكلم ونواح كحرف الشيء وجهاته المحدقة به، ومن هذا سمى أهل العربية أدوات المعاني حروفا نحو : من وقد وفي وهل وبل وذلك لأنها تقع في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر فصارت كالحروف والحدود له...» [2].

ويعرفه الزمخشري : «ما دل على معنى في غيره ...» [3].

يرى ابن يعيش أنّ دلالة الحرف على معنى في غيره ميزة تفصله عن الاسم و الفعل لأنهما مستقلان بالفهم، و الحرف غير مستقل بالفهم « ألا تراك إذا قلت الغلام فهم منه معرفة و لو قلت "ال" مفردة لم يفهم منه معنى فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف...» [4].

ويحدده الخوارزمي بقوله: «... الكلمة متى دلت على معنى لا تخلو إمّا تدل على معنى في نفسه أو لا فإن دلت عليه لا في نفسه فهو الحرف...» [5].

فالحرف ما دل على معنى في غيره.

وحصر ابن الحاجب الحرف بقوله:«...الثاني الحرف أعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسه. »[1].

1- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ، ص 54 .
2- ابن جني : أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، قدم له فتحي عبد الرحمن حجازي حققه أحمد بدوي أحمد دون طبعة، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، ص 26 .
3- ابن يعيش : شرح المفصل ، د.ط، ص 82 .
4- المصدر نفسه، د.ط، ص 83.
5- الخوارزمي: صدر الأفاضل القاسم بن حسن، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، سنة2000،د.ط، ص 157 .

كما أنّ هناك أسماء تحمل دلالة الاسمية ودلالة الحرف بظهور مميزات تدل على كلّ منهما كالأسماء الاستفهام وأسماء الجزاء لتعليق التركيب بعدها عليه، إنّ هذه الأسماء دلّت على معنى في نفسها بحكم الاسمية.«...وأمّا دلالتها على الاستفهام و الجزاء فعلى تقدير حرفهما، فهما شيئان دالا على شيئين فالاسم على مسماه والحرف أفاد في غيره معناه » [2].

فهذه الأسماء ليست بحروف لأنها تؤدي وظائف نحوية كالمبتدأ أو الخبر عكس الحرف، لذلك أخرلا مفهوم تلك الأسماء عن الحرفية ، و يحدد ابن الحاجب الحرف أيضا بدلالة معناه باعتبار السياق الذي يرد فيه عكس الاسم و الفعل، فالحرف بهذا التصور : «كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها»[3].

ويرى الاستراباذي أنّ « الأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي إلا أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن، كما كان لفظ البيت متضمن لمعنى الجدار و دال عليه، بل الدال على المضمون فيما لحن لفظ آخر مقترن بالتضمن فرجل في قولك : الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللّزم المقترن به.» [4]، فمعنى هذا أنّ الوحدة النحوية الحرف لا دلالة لها عن مضمون المعنى الذي يحدث بعد دخولها التركيب .

1-5-2- تحديد الـ ـحرف عند سيبويه :

عرّف سيبويه الحرف في الكتاب انطلاقا من دوره فالحرف عنده : « وأمّا جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو : ثم و سوف وواو القسم ولا الإضافة، و نحوهذا...» [5]، ولم يرتكز سيبويه في تحديد للحرف على عمله، لأنه قصد منه إبرازه كحروف المعاني وهي الكلمات الدالة المقابلة للّسم و الفعل.

وقد ذكر الشنتمري ثلّثة أوجه لمعنى الحرف : «و الجواب الأول أنه أراد لمعنى في الاسم و الفعل وإنما تجيء من المعاني و الأسماء والأفعال معانيها في أنفسها...و وجه آخر أي لمعنى ذلك المعنى

1- ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان النحوي المالكي، الكافية في النحو ، شرح الرضي الدين محمد بن الحسين الاستراباذي، دون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، سنة1995، ج1، ص 07 .
2- المصدر نفسه، ج1، ص 09 - 10 .
3- الاستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ، ج1، ص 09 .
4- المصدر نفسه ، ج1، ص 09-10 .
5- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 40 .

ليس باسم أي ليس بدلا عليه الاسم ولا فعل ليس يدل عليه الفعل...و وجهه ثالث : أنّ الحروف على ضربين : حروف معان كالى...و حروف لا معنى لها و هي حروف الهجاء...»[1].

وقد شرح السيرافي معنى قول سيبويه « ما جاء لمعنى ليس باسم و لا بفعل بقوله : «فإن جملة الحروف تجيء لمعان أنا أذكرها: فأولها : لإشراك اسمين أو فعلين و ذلك حروف العطف التي تدخل الثاني في إعراب لفظ الأول و معناه و هي الواو و الفاء و ثم و غيرها و الثاني : أن تكون لتعيين اسم أو فعل..." وتجيء بتأكيد الاسم والفعل...وتدخل لإخراج الكلام عن الواجب إلى غيره مثل حروف الاستفهام كقولك : هل زيد قائم ؟ و تدخل أيضا لعقد الجملة كقولك :إن يقم أقم...» [2].

فللوحدة النحوية الحرف معاني متعددة في السياق.

أمّا ابن الصفار في شرحه للكتاب فقد ذكر أن للحرف معنيين فقد يدل على حروف المعاني أو على الكلمة قال في تعريف سيبويه للحرف :« ... تخليصه من الحرف الذي لم يجيء لمعنى وهو حرف الهجاء الزاي من زيد و العين من عمرو...و أنّ الحرف قد أطلقه سيبويه على الاسم والفعل...» [3].

فالمعنى الأول للحرف هو أنه من حروف المعاني، و الثاني و الذي يقصد الكلمة التي تشمل الاسم والفعل وذلك في قوله: «و لم يسكنوا آخر فعل لأن فيه بعض ما في المضارعة ...» [4]،و يقصد بالحرف هنا الفعل الماضي .

أمّا إطلاقه على الاسم فقوله : «لا مرحبا و لا أهلا و لا تغير الشيء عن حاله...فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد. » [5]، فلا و ما بعدها بمنزلة حرف واحد أي اسم واحد.

فالحرف عند سيبويه وحدة أساسية في تأليف الوحدات النحوية داخل التركيب لذلك حدّده مبين خلال وظائفه في التركيب من إشراك، إضافة، تعيين، توكيد...في باب "عدة ما الكلم من العربية " قال : «أما ما يكون قبل الحرف الذي يجاء به له فالواو التي في قولك : مررت بعمرو و زيد...»[6].

1- الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، قرأه وضبطه يحي مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،سنة 2005، ج1، ص 14-15 .
2- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 60-61 .
3- ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 215 .
4- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 43 .
5- المصدر نفسه، ج3، ص 77 .
6- المصدر نفسه، ج4، ص 216-218 .

و أكد ابن الصفار على أنّ سيبويه عرّف الحرف بالعدّ «فالصحيح أنّ سيبويه رحمه الله – لم يعرّف الحرف بالجرّ و إنّما عرفه بالعدّ في باب عدّة ما يكون عليه الكلام...» [1].

فالحرف وحدة نحوية متميزة عن الاسم و الفعل و لها وظيفتها الدلالية في التركيب، قال سيبويه : «فأمّا الذي ليس باسم و لا ظرف فقولك : مررت بعبد الله و هذا لعبد الله و ما أنت كذلك...و تالله لا أفعل ذلك، ومن و فاي و مذ و عن و ربّ و مذا أشبه ذلك و كذلك أخذتاه عن زيد وزيد...»[2].فسيبويه يبيّن في نصه هذا أنّ للحرف معاني سياقية متصلة به في التركيب مثال معنى الإضافة ، الحال ... وغيرها من المعاني قال :«وإذا قلت:مررت بزيد فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء...» [3].

و مفهوم الحرف يتميز بخاصيتين :

- إيصال الوحدات فيما بينها في مستوى المعنى.

- الوظيفة النحوية والمتمثلة في القيمة التركيبية له في المستوى الجملة باعتباره يتصل أو ينفصل بوظائف خاصة .

واعتمد سيبويه في تصنيفه للحروف تصنيفا واحدا على مبدأ التشابه الوظيفي (الاشتراك) أو الاختلاف في التركيب، و من ذلك تصنيفه لحروف العطف في فئة واحدة رغم اختلاف معانيها داخل السياق، قال: «فالحروف التي تنشرك الواو والفاء وثم و أو ...» [4]، فهذه الحروف تشترك في الوظيفة " الإشراك والربط" ولكن ودلالاتها مختلفة رغم انتمائها إلى صنف واحد أي حروف العطف ويبيّن بقوله : « واعلم أنّ الواو و إن جرت هذا المجرى فإنّ معناها ومعنى الفاء مختلفان...»[5].

وكذلك بيّن في باب الاستفهام الفرق بين حرفي الاستفهام "هل" والهمزة التي تخرجا أحيانا عن أصلها إلى معنى آخر كالتقرير والتوبيخ ومن ذلك قولك : « وهل ليست بمنزلة ألف الاستفهام لأنك إذا قلت : هل تضرب زيدا ؟ فإنّ يكون أن تدعى أن الضرب واقع وقد تقول: أتضرب زيدا ؟

1- ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 243 .
2- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 419-420.
3- المصدر نفسه، ج1، ص 421 .
4- المصدر نفسه، ج3، ص 52 .
5- المصدر نفسه، ج3، ص 41 .

وأنت تدعي أنّ الضرب واقع و مما يدلك على أنّ أداة الاستفهام ليست بمنزلة هل أفلا تقول للرجل أطربا و أنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه وتقرر ولا تقول هذا بعد هل...» [1]، و استخدم سيبويه إجراء الاستبدال حتى يصف الوحدات و بيّن خصائصها الوظيفية و التركيبية «لأن استبدال مكان نحاوي بآخر داخل التركيب وسيلة تصنيفية للتحليل النحوي، و الكشف عن الوظيفة الدلالية للمكونات داخل البناء»[2].

وقد يستخدم الحرف في التركيب لتقوية المعنى وتأكيده ومثال ذلك قول سيبويه : «مثلا أتاني من أحد إلا زيد والأصل ما أتاني أحد إلا زيد قال : لأن معنى ما أتاني احد وما أتاني من احد واحد ولكن من دخلت هنا توكيدا...» [3]، فالحرف " من" عند زيادته فاني التركيب أدّى وظيفة دلالية هي التوكيد وليس الربط فقط بين الوحدات، ومن ذلك أيضا قوله : «كفى بك فارسا وإنما يريد كفيت فارسا ودخلته هذه الباء توكيدا...» [4].

وقد يستخدم الحرف في التمييز بين دلالات الجمل، ومن ذلك قوله : «و إن شاء قال : الذي يأتيني فله درهمان كما تقول عبد الله له درهمان غير أنه إنما ادخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال : له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك الإتيان فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان بسبب ذلك...» [5].

و قد بيّن السامرائي دلالة الجملتين بدخول الحرف أو عدم دخوله في التركيب «فالجملة بغير الفاء احتمالية لأن العطية ليست مترتبة على الإتيان بل هو مستحقها قبل ذلك كما يحمل أن يكون الاسم الموصول هنا مشبها بالشرط، فالعطية مترتبة على الإتيان فكل من يأتي يستحق العطية، أمّا الجملة مع الفاء فذات دلالة قطعية لأن فيها معنى الشرط و الجزاء و هذه الفاء الواقعة في جواب "الذي" كما تقع في جواب الشرط أي العطية مترتبة على الإتيان...» [6].

وتتبع سيبويه الوحدة النحوية الحرف ولاحظ دورها الوظيفي والدلالي في السياق و من ذلك اهتمامه بفكرة الإتباع الإعرابي في العطف على المحل أو اللفظ، قال : «و ذلك قولك : ليس زيد

1- سيبويه: الكتاب ، ج3، ص 175-176 .
2- نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، الطبعة الأولى منشورات جامعة قاريونس بنغازي سنة1996، ص 276 .
3- سيبويه: الكتاب ، ج2، ص 316 .
4- المصدر نفسه .
5- المصدر نفسه، ج3، ص 102 .
6- نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، ص 289.

بجبان ولا بخيلٌ وما زيد بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجرّ لأنك تريد أن تشارك بين الخبارين وليس ينقض إجراؤه على المعنى...»[1]،

فوظيفة حرف العطف عنده الإشراك سواء حمل ما بعده عليه في اللفظ أو المعنى، ولكن يختلف المعنى إذا جررت لفظا أو حملته على الموضع قال :«...ما عمرو كخالد و لا مفلحا...النصب في هذا جيد، لأنك إنما تريد : ما هو مثل فلان ولا مفلحا هذا معنى الكلام، فإن أردت أن تقاول، ولا بمنزلة من يشبهه، جررت»[2].

و قد بيّن هذا حديثا الدكتور فاضل السامرائي فإن هناك فرقا في المعنى بين الإتيان لفظا أو محلا : «إنّ ثمة فرقا بين في المعنى بين العطف على اللفظ والعطف على المحل، فإذا قلت : ما محمد بكاتب و لا شاعرٍ كان المعطوف مؤكدا وإذا قلت : ما محمد بكاتب ولا شاعرا كان المعطوف غير مؤكد، لأنه ليس على إرادة الباء فيكون المعطوف عليه آكد في النفي من المعطوف ...» [3].

و للحرف الربط التي تعد قرينة لفظية تربط بين أجزاء الكلام في السياق و مثال ذلك قوله : «...أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو فاء...و أمّا الجواب بالفاء فقولك : إن تأتني فأنا صاحبك...» [4]، فيكون الربط إلزاميا في الجملة الاسمية الواقعة جوابا للشارط و لا يجاوز حذفها إلا في الشعر .

و اختار سيبويه الفاء الرابطة لجواب الشرط في الجملة الاسمية دون غيرها من الحاروف قال: «وأمّا الجواب بالفاء فقولك : إن تأتني فأنا صاحبك و لا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو و لا يتم ألا ترى أنّ الرجل يقول: افعل كذا و كذا فتقول : فإذن يكون كذا و كذا و يقول : لم أغث أمس فيقول : فقد أتاك الغوث اليوم و لو أدخلت الواو و ثم في هذا الموضع تريد الجواب لم يجزم»[5] فالربط عنصر أساسي يحقق من خلاله التماسك الشكلي للكلام .

ويتميز الحرف بثبات موضعه و هو في الآن نفسه وحدة مساعدة في تحديد مواضع الفعل أو الاسم ، و مما لا يليه إلا الفعل لقد و سوف و لما و تمثل ذلك قوله : « و لو قلت : سوف زيدا أضرب لم يحسن أو قد زيدا لقيت لم يحسن.» [6].

1- سيبويه: الكتاب ، الجزء1، ص 113.
2- المصدر نفسه ، الجزء1، ص 116.
3- نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 290.
4- سيبويه: الكتاب، الجزء1، ص 184 .
5- المصدر نفسه .
6- المصدر نفسه ، الجزء1، ص 98

فبعد سوء، قد موضع الفعل، و من الحروف المختصة بالسم "ال" و ذلك قوله: « و الحاء الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم و الرجل و الناس...»[1]، و لا يفصل بين الحرف و ما يختص به .

و قد يتناول المعنى في الحرف و يخرلا عن معناه الأصلي فمثال ذلك إذنى الأصل فيها أنها حرف و جواب و جزاء و نصب و استقبال «و ذلك قولك إذن أجيئك و إذن آتيك...»[2].

و قد تخرلا في سياق آخر عن هذا المعنى الأصلي الذي وضعت له وتصبح بمعنى "هل" و"إنما" قال : «و تقول إذن عبد الله يقول ذاك لا يكون إلا هذا من قبل أنّ إذن الآن بمنزلة إنما و هل كقنك قلت : إنما عبد الله يقول ذاك و لو جعلت إذن ها هنا بمنزلة كي و أن لا يحسن، من قبل أنه لا يجوز ذلك أن تقول : كي زيد يقول ذاك و لا أن زيد يقول ذاك فلما قبح ذلك جعلت بمنزلة هل و كقنما وأشباهها...»[3].

وقد ذكر الزجاجي معاني إذن : «إذن جواب و جزاء كقولك : سقصدك غدا فيقال : إذن أكرمك وقال سيبويه معناها الجواب و الجزاء، فقال الشلوبين فاي كال موضاع و قال الفارسي في الأكثر، وقد تتمخض للجواب من دون جزاء بدليل أنه يقال : أحبك ، فيقول : إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا...»[4].

وقد يحمل حرف على حرف آخر في المعنى و من ذلك حمل لن و كي و إذا علاى أن لأنها الأصل في حروف النصب لذلك تعمل مظهرة و مضمرة و من ذلك قوله : «...تكلام حتاى أجيابكم فإنما انتصب هذا باا "أن" وأن ههنا مضمرة و لو لم تضمرها لكان الكاام محالا. »[5]، فكلما كاان الحرف عاملا ومختصا كان أكثر تصرفا .

والأصل في الحرف أن يدل على المعنى الذي وضع له، ومن ذلك حروف الجر أو حروف الإضافة حسب - الكوفيين- التي تجر معاني الأفعال إلاى الأسامااء وتعمال الجارّ، ولا يجاوز أن تناوب عن بعضها البعض، و إذا انحرف عن الأصل فقد اعتبر سيبويه هذا ضربا من التوسع .

1- سيبويه : الكتاب ، ااا4، ص 174 .
2- المصدر نفسه، ااا3، ص 11 .
3- المصدر نفسه ، ااا3، ص 14 .
4- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب حروف المعاني و الصفات، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دون طبعة، دار العلوم، الرياض، سنة 1982، ص 21.
5- سيبويه: الكتاب ، ااا3، ص 04 .

ومن ذلك قوله عن معناها الأصلي : «وباء الجر إنما هي للإلزاق و الاختلاط ذلك قولك : خرجت بزيد، زو دخلت به وضربته بالسوط ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع ومن هذا الكلام فهذا أصله...» [1]، فلحرف الجرّ "الباء" معنى لا يفارقه هو الإلصاق ومعنى مجازي مثل : مررت بزيد فمعناه التصق مروري بموضع يقترن منه « وتعد النيابة الحروف عن بعضها ضربا من ضروب التوسع والمجاز وإن كانت النيابة موطن خلاف بين النحاة، فجمهور البصريين على أن حروف الجر لا ينوب بعضها البعض، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن حروف الجرّ ينوب عن بعضها البعض.»[2].

ومن الشواهد التي أوردها سيبويه في حذف حرف الجرّ توسعا فاي الكلام قول الشاعر "ساعدة بن جويبه" :

لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه *** فيه كما عسل الطريق الثعلب [3]

«استشهد على وصول الفعل إلى الطريق وهو اسم خاص للموضع المستطرف بغير واسطة حرفا تشبيها بالمكان، لأن الطريق مكان وهو نحو قول العرب ذهبت الشام إلا أنّ الطريق أقرب إلى الإبهام من الشام لأن الطريق تكون في موضع يسار فيه...» [4].

وقد حكى الأعلم أيضا : «أنهم توسعوا في حذف حرف الجرّ من الأماكن فقاط، و تركوا غيره على القياس» [5].

وقد ذكر الأزهري خواص الحرف جملة في قوله «ذكر النحويون في اختصاص الحروف كلّما هذا ملخصه : منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا كهل، ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال و يعمل كما ولا ولات المشبهة بليس، ومنها ما يختص بالأسماء فيعمال الجر كفي نحو وفي السماء رزقكم أو يعمل النصب و الرفع كإنّ و أخواتها و منها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلّم التعريف و منها ما يختص بالأفعال فيعمل في الجزم "كلم" أو يعمل فيها النصب "لن" و منها ما يختص بالأفعال و لا يعمل فيها حقد والسين وسوف...» [6].

1- سيبويه : الكتاب، ج4، ص 217..

2- عادل هادي حمادي العبيدي: التوسع في كتاب سيبويه، دون طبعة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004، ص 95.

3- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 69 .

4- الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم ، شرح أبيات سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، قدم له وخرج شواهده محمد آلطعمة، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ بيروت، لبنان ، سنة 1999، ص 49 .

5- الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، ص 54..

6- الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الابن هشام الأنصاري تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية لبنان، سنة 2005، ج1، ص 37 .

ومن خلال تحديدات النحاة للحرف يمكننا إيراد الخصائص التي تتميز بها هذه الوحدة النحوية كما أوردها الدكتور أحمد بلحوت في رسالته :

«- الحروف لا يشتق منها .

- الحروف لا يضاف إليه و لا يضاف.

- الحروف لا إعراب له لا لفظا و لا محلا .

- ثبوت موضع الحرف .

- عاملية الحرف في الضمير.

- قدرة بعض الحروف على نقل الأثر الإعرابي من المضمر إلى المظهر.

- احتيالا الحرف في التركيب على غيره لتأفهام .

- اختصا ص الحروف في الالتحاق

- حذف الحروف ليس بقياس .

- خاصية اختزال معنى الدلالة للحرف في الحرف.

- عدم عامليتها في المستتبعات .

- عدم نيابة الحرف في العمل عن أصناف أخرى .

- الحروف إلحاق وزوائد على الحمل.

- لا يتتابع حرفان من نفس القسم .

- لا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها .

- المعرفة بالموضع تعذر بعض الحروف لشيوع استعمالها» [1].

1- أحمد بلحوت : تدريس النحو العربي في الجزائر (رسالة ماجيستير)، ص 239 .

1-6- الوحدة النحوية الصفة :

تعددت تعريفات النحاة للصفة، سيبويه يعرفها بقوله : « فذلك لو قلت : "أتاني اليوم قوي وألا باردا" و"مررت بجميل كان ضعيفا"، ولم يكن في حسن "أتاني رجل قوي" و ألا مثلك باردا" ومررت برجل "ألا ترى أنّ هذا يقبح ههنا كما أنّ الفعل المضارع لا يتكلم به إلا و معناه الاسم لأن الاسم قبل الصفة كما أنه قبل الفعل» [1]، فقد حدد سيبويه الوحدة النحوية الصفة في التركيب من خلال احتياجها للموصوف لأنهما كالاسم الواحد، فهي ليست وحدة مستقلة بمفهوميتها لذلك يستحسن ذكر الموصوف "الاسم" قبلها و هي تجري مجرى الفعل المضارع الذي لا يستغني أيضا عن فاعله واختير دون غيره من الأفعال لأنه يضارع الاسم .

فالصفة من تمام الاسم الذي قبلها و هما يشكلان وحدة نحوية تامة المعنى.

وقد ذكر السيرافي فائدة الصفة إمّا التخصيص أو التوضيح و قد تخرج لأغراض أخرى .

«و معنى النعت أنه اختصاص نفس المنعوت و إخراجه له من إبهام و عموم إلى ما هو أخص منه فالنكرات المنعوتة يخرجها النعت من نوع إلى نوع آخر اخص منه و أمّا المعارف فيخرجها النعت من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس إلى أنّ يزول اللبس عنه...»[2].

والنعت يتبع منعوته في كل أحواله قال سيبويه : «فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد...فإن أطلت النعت فقلت : مررت برجل عاقل كريم مسلم فتجره على الأول...فهذا كله على معنى واحد وما كان منه يجري فيه الإعراب فصار نعتا لأوله جرى على أوله »[3]، فالنعت تابع للمنعوت في إعرابه .

وقد ذكر السيرافي وجوه نعت الاسم : « أنّ ينعت لخلقه لا تكون لبعض من يشاركه، أو ينعت بما يشهر من الفعل لازم حسن أو قبح كعاقل و ظريف و شريف و عالم وفقيه ومثال ذلك : مررت برجل عاقل كريم. » [4] ،و قال أيضا:« وقد ينعت الاسم النكرة بمصادر وضعت موضع أسماء الفاعلين وبأسماء مضافة يراد بها المبالغة. »[5]

1- سيبويه: الكتاب، ج1، ص 46 .
2- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق محمد عوني عبد الرؤوف، دون طبعة ، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة 2004، ج6، ص 50 .
3- سيبويه: الكتاب،ج1، ص 488 .
4- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج6، ص 51 .
5- المصدر نفسه، ج 6 ، ص 56.

ومن أمثلة ذلك قول سيبويه :« مررت برجل أيّما رجل و "أيما" نعتان ل رجال فاني كمثا له...ومنه مررت برجل حسبك من رجل» [1]، فالنعت يلحق الاسم في الإعراب .

يقول سيبويه في موضع آخر : «مررت بحسن الوجه نعت الرجل يحسن وجهه و لاام تجعال فيه الهاء التي هي إضمار الرجل كما تقول حسن وجهه لأنه إذا قيل حسن الوجه علاام أناه لا يعناي من الوجه إلا وجهه » [2]، فالنعت و المنعوت بمنزلة الاسم الواحد و هذه الوحدة النحوية هي الصاافة تجري على ما قبلها في الإعراب حتى و إن طالت في مدرلا الكاّم و لها موضع خا f في التركياب لأنها من تمام الاسم الذي قبلها .

وقد تتبع سيبويه الصفة و ذكر عدم اختاّل تمامها لاّسم الذي قبلها حتى و إن فصال بينهماا بالحر2، ومن ذلك قوله : «مررت برجل لا قائم ولا قاعد. » [3]

وقد وضاّ السيرافي الأصل في هذا التركيب قال « وأصل هذا : مررت برجل قائم أو قاعاد فاّذا أردت نفي الصفة قلت : مررت برجل لا قائم ولا قاعد فاّ تخل بين الصفة والموصااو2 ووقاع الجحد بها وعطفت الثانية على الأول بالواو وكان الأصل مررت برجل غير قائم وغير قاعد»[4].

ويواصل سيبويه تحديد خوا f الوحااة النحوياة الصاافة فاي التركياب، فماان النعاات المفاارق قوله : «مررت برجلين مسلم وكاافر جمعاات الاساام و فرقاات النعاات » [5]، فيجااوز الإجاارا على النعت أو بدل والحد هو الجر والرفع على الخبر جواب عن سؤال ماهما ؟.

و تتوسع فئة الصفة فيطول الكاّم مثال ذلك : « مررت برجل مسلم و ثاّثة رجال مسلمين»[6]

فكل هذه الوحدات تعادل وحدة نحوية واحدة كاّنك قلت : « مررت بقائم و مررت برجال مسلمين»[7].

كما بين أن الصفة تتبع الموصو2 في تعريفه و تنكياره قاال:« و اعلاام أنّ المعرفاة لا توصاا2 إلا بمعرفة كما أنّ النكرة لا توصا2 إلاّ نكرة...» [8].

و اشترط سيبويه في نعت المعرفة شروطا ذكرها السيرافي : « أنّ النعت المعرفاة إذا كاان أخ f من المنعوت لم يجز و إن حق الكاّم أن يجعل الأخ f هو الذي يبدأ به فاّن اكتفى به المخاطب

1- سيبويه: الكتاب، لاا1، f 488 .
2- المصدر نفسه ، لاا1، f 489 .
3- المصدر نفسه، لاا1، f 494
4- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، لاا6، f 59 .
5- سيبويه، الكتاب، لاا1، f 494 .
6- المصدر نفسه، لاا1، f 498 .
7- المصدر نفسه .
8- المصدر نفسه، لاا2، f 04 .

لم يحتل إلى أن يأتي نعت...و إذا تساوا النعت و المنعوت في الاختصا f جاز أن يكون أحدهما نعتا لآخر»[1].

فسيبويه يجيز في تساوي الطرفين " الموصوف و الصفة" التقديم و التأخير و بالتالي تغيار موضع، و لكن يستحيل ذلك إذا كان النعت أخ f من الصافة، لأن الأصال فاي النعاات التاأخير عن منعوته و أن لا يجاوزه في الاختصا f .

و يؤكد سيبويه على معنى الصفة بقوله : « لأنّ الصفة تحلية نحو الطويال أو قرابة نحاو أخيك...» [2].

كما حدد مدخول الصفة بأنها تخت f بالنكرات « واعلم أنّ كل شاي كاان للنكارة صافة فهو للمعرفة خبر و ذلك قولك مررت بأخويك قائمين» [3]، و قد تخرلا الصفة حسب السياق إلى معاني أخرى إضافة إلى التخصي f و التوضي من ذلك الثنا و المدح قال : « و من الصفة أنت الرجال كل الرجل» [4].

«يريد أنّ الصفة قد تأتي على تعري غيره وجه البيان لما قبلها و لكن على المدح و تعري المخاطب من أمر الموصوف ما لم يعرفه... » [5].

كما وضا أنّ العامل في الموصوف هو نفسه العامل في الصفة، كما لا يجوز وصاف المعرفة بالنكرة أو العكس و ذلك من خلال تتبع لمواضع الصفة في السياق قاال : « واعلام أناه لا يجوز أن تصف النكرة و المعرفة كما لا يجوز وصف المختلفين و ذلك قولاك : هاذه الناقاة وفصيلها الراتعان هذا مجال لأن الراتعان لا يكونان صفة للفصل ولا للناقاة وتساتطيع أن تجعال بعضها نكرة و بعضها معرفة...»[6].

فالصفة تتبع الموصوف في كل أحواله « فاختلاف الرفعين والجرّين منع من جمع الصفتين فيكون الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقا بالعامل الذي عمل في الموصوف» [7].

1- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج6، f 83 .
2- سيبويه: الكتاب ،ج2، f 09 .
3- المصدر نفسه.
4- المصدر نفسه، ج2، f 06.
5- المصدر نفسه، ج2، f 10 .
6- المصدر نفسه، ج2، f 54 .
7- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج6، f 141 .

فالوصف يجري على الاسم الذي قبله غير المخالف له إعرابا أو تعريفا أو تنكيرا قال سيبويه : « واعلم أنّ الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسم و ذلك قولك : هذا وزيد الطويل...» [1].
وقد اهتم سيبويه بالمطابقة بين الصفة والموصوف في كل الحالات (الإفراد، التثنية، الجمع التعريف التنكير والإعراب)، كما ذكر المطابقة العددية باب النعت السببي بقوله : «قال الخليل-رحمه الله- فإن ثنيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول : مررت برجل قرشيان أبوه ومررت برجل كهلون أصحابه تجعله اسما بمنزلة قوله: مررت برجلٍ خزٍ صفته. » [2]، فالمطابقة قرينة لفظية تظهر في السياق .

ويختار سيبويه عند تقليبه لأوجه الإعراب لوحدة ما وجها إعرابيا معينا حسب المعنى ومن قولك: «و هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول و لا هوهو و ذلك قولك هذا عربي محضا و هذا عربي قلبا فصار بمنزلة دنيا...و الرفع فيه وجه الكلام و زعم يونس ذلك على قولك : هذا عربي محض و هذا عربي قلب كما قلت : هذا عربي قوٌ ولا يكون القوٌ إلا صفة » [3].

و يجيز سيبويه في إعراب " قلبا" و"محضا" النصب على الحالية والرفع على أنه صفة وهذا هو وجه الإعراب، وقد شرح هذا السيرافي بقوله : « وإنما صار الرفع الوجه لأنه كثر في كلامهم أن يجروا محض أو قلب مجرى عدل و أنت تقول : هذا رجل عدل في معنى عادل وكذلك محض في معنى ما خالف لأنه يقال : ما حض، يمحض، أو محضة ومعناه خالف ولم يستعمل الفعل من قلب كاستعماله من محض و أما عربي قوٌ فلم يستعمل إلا صفة » [4].

كما تتبع قطع النعت عن المنعوت و بين أوجه إعرابه قال : « هذا باب ما ينتصب من التعظيم والمدح و إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول و إن شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك : الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد والملك لله و أهل الملك و لو ابتدأته فرفعته كان حسنا...» [5].

فالاسم الذي يحتمل التعظيم و المدح في باب النعت يجوز فيه :

- النصب على التعظيم والمدح بإضمار فعل .
- النعت فيجري على الأول في إعرابه
- القطع و الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف .

1- سيبويه: الكتاب ، الجزء، ص 118 .
2- المصدر نفسه، الجزء، ص 41 .
3- المصدر نفسه ، الجزء، ص 117 .
4- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، الجزء، ص 218 .
5- سيبويه: الكتاب ، الجزء، ص 57-58

فيقطع النعت تبعية ما قبله إمّا على إضمار مبتدأ أو إضمار فعل لقصد المدح أو الذم أو الترحم أمّا إذا قصد التوضيح فيجوز الإظهار .

و الصفة لديها خصائص تميزها عن باقي الوحدات النحوية منها أن تكون بعد الاسم و من تمامه فهما كالسم الواحد وتتبعه في كل أحواله ولديها موضع خاص بها وهي لا تخالف الموصوف لأنها كشيء واحد .

أمّا الزمخشري فيعرّفها بقنها : « الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح...والذي تنساق له الصفة وهو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف...وهي في الأمر العام إمّا أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وقولهم : تميمي بصري على تأويل منسوب ومعزوّ وذو مال وذات سوار متمول يتموّل أو متسورة أو بصاحب مال و صاحب سوار... ويوصف بالمصادر كقولهم : رجل عدل و صوم و فطر...ومررت برجل حسبك وشرعك وكفيك وهمّك ونحوك بمعنى محسبك وكافيك ومهمك ومثلك...، ويوصف بالجملة "الذئب قط" فبمعنى مقول عنده...ولا يوصف بالجملة غير النكرات...وكما كانت الصفة وفق الموصوف،والتنكير، والتذكير والتقنيث، إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فقنها توافقه في الإعراب،والتعريف، والتنكير دون ما سواها، أو كانت صفة يستوي المذكر والمؤنث نحول فعول وفعيل بمعنى، أو مؤنثة تجري على المذكر نحو علامة وهلباجة وربعة ويفعة...وحق الصفة أن تتبع الموصوف إلا إذا ظهر أمره يستغني معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه و إقامة الصفة مقامه...»[1].

ويشرح ابن يعيش أقوال صاحب الكتاب-الزمخشري- لتبيّن لنا خواص هذه الوحدة النحوية: الصفة فيقول: « الدال على بعض أحوال الذات لا يكفي فضلا ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم، وأنّ زيدا قائم، وكان زيد قائما، فقذا أضاف إلى ذلك الجاري عليه في إعرابه أو التابع له في إعرابه استقام جدا...، لا تكون إلا مقخوذة من فعل أو راجع إلى معنى فعل

1- ابن يعيش : شرح المفصل ، ج1، ص 36-47-48-50-54-58.

وذلك كاسم الفاعل نحو: ضارب، وآكل، وشارب، ومكرم، ومحسن، وكاسم المفعول نحو مضروب ومأكول...أو صفة مشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد...وذلك ليدل على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاكل الاسم فيتميز بذلك » [1].

فالصفة إذن يشترط فيها أن تكون مشتقة، أو مؤولة بمشتق وأن تكون للموصوف في كل أحواله، لأنهما بمنزلة الاسم الواحد، وتجري الصفة مجرى الموصوف وتذكر معنى فيه أو شيئا من سببه فتأخذ من الاسم صورته فتبين معنى فيه و قد تخصصه، فهي من تمام الاسم الذي قبلها ولا تتمكن تمكن الوحدة النحوية الأصل "الاسم" المستقلة بمفهوميتها بنفسها، ونجدها في أية نقطة في التركيب،ولا تتقيّد بغيرها، كما نجد أيضا أن الصفة تأخذ من طرف آخر معنى الوحدة النحوية الفعل، فهي تتفرع عنها مثل باقي المشتقات وتنزل منزلته العمل لكن تنحط رتبة عنه لأنه الأصل في العمل، كما أنها تقبل حمل الضمير مثله.

أمّا ابن الحاجب فيعرفها بأنها : « تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا...الصفة تنطلق باعتبارين عام و خاص ، و المراد بالعام لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أو لا ، فيدخل فيه خبر المبتدأ و الحال نحو : "زيد قائم" و "جاءني زيد راكبا"، إذ يقال هما وصفان، و نعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا نحو "جاءني رجل ضارب" ، و حدّ العام ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو مقصود. » [2]

فالنعت عنده التابع الجاري على ما قبله ولم يشترط الاشتياق في النعت ولم يرتكب التأويل في غير المشتق، لأنه عدول عن الأصل من ضرورة تدعو إليه، و يتضح ذلك في قوله : « ولا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره وإذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل "تميمي" و "ذوي مال" أو خصوصا "مررت برجل أي رجل" و "مررت بهذا زيد" وبزيد هذا. » [3]

وقد أورد في الفاكهي في شرحه للحدود النحوية حدّ النعت شاملا فيقول: « حدّ النعت هو (التابع) لما قبله (المشتق) من المصدر الدال على حدث، وصاحب كاسمي الفاعل والمفعول .

1- ابن يعيش : شرح المفصل ، ج1، ص 47 .
2- الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب ، ج1، ص 47 .
3- المصدر نفسه .

والصفة المشبهة واسم التفضيل كجاءني زيد الفاضل أو المفضول أو الحسن أو الأفضل، (أو المؤول به) و هو ما أشبهه في المعنى كأسماء الإشارة غير المكانية، وذي بمعنى صاحب،والمنسوب كجاءني زيد هذا أي حاضر، أو رجل ذو مال أي صاحبه، أو المؤول به مخرلا لبقية التوابع، ما عدا التوكيد اللفظي المشتق كجاءني القائم فإنه مخرلا بالقيد الأخير، وهو ثلاثة أقسام: حقيقي ومجازي وسببي.

حد الحقيقي هو الجاري على ما قبله مع رفعه لضميره مثل: رأيت زيدا العاقل، وحد المجازي هو الجاري على ما بعده مع رفعه لضمير ما قبله، و أمّا حد السببي فهو الجاري على ما بعده مع رفعه حال كونه ما بعده ملتبسا بضمير ما قبله : جاء زيد العاقل أبوه » [1].

وتنقسم الصفات في العربية على خمسة أقسام :

صفة الفاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، الصفة المشتبهة، صفة التفضيل، وتختلف فيما بينها معنى ومبنى، يقول تمام حسان : « فالصفة لا تدل على مسمى كالاسم بل تدل على موصوف بما تحمله معنى الحدث، وكل صفة من هذه الصفات-المذكورة-تختلف عن الأخريات مبني ومعنى.

فصفة اسم الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الاستمرار والانقطاع، وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث والاستمرار على سبيل الدوام والثبوت، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق تفضيله عن غيره، و صفة المبالغة تدل على وصف الحدث عن طريق المبالغة. » [2]

فالصفة تدل على معنى خاص في ذات ما لا تشمل الذات كلها، -لأنها تدل على بعض أحوال الذات كما ذكرنا سابقا- مثال ذلك قولنا : برجل كريم، "فكريم" صفة تدل على معنى جزئي غير شامل لذات الرجل.

فبهذا تتميز هذه الوحدة النحوية عن باقي الوحدات النحوية الأخرى كونها تدل على ذات وصفة (معنى)، نحو : "أسود" فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات و الأخر السواد . أما الاسم فإنّه يدل إلا على شيء واحد و هو ذات المسمى.

1- الفاكهي: جمال الدين عبد الله، شرح الحدود، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت،1996، ص 177-178 .
2- تمام حسان: اللغة العربية، معناها و مبناها، ون طبعة، مطبعة النجاح، دار البيضاء، دون سنة، ص 99 .

وقد فرق النحاة أيضا بين الموصوف (الاسم) والصفة عموما بأن الموصوف ما دل على شيء يمكن يوصف و يقسم إلى قسمين :

«اسم الذات : هو الدال على شيء محسوس مثل : رجل، باب، واسم المعنى، و هو الدال على معنى قائم في الذهن مثل : شجاعة، رجوع، أمّا الصفة فهي ما دل على معنى قائم بالذات أو معنى مثل (طويل، عريض، شديد)، وبمقارنة الاسم والصفة يلاحظ أن الاسم بسيط والصفة مركبة ولهذا فهي تناسب الفعل من أوجه ، أولا : أنها تناسبه بحمل الضمير، ثانيا : أنها تناسبه في العمل (التعليق) وثالثا : أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه كما يفتقر الفعل إلى فاعل يسند إليه.

ويلاحظ أن صفة اسم الفاعل الداخلة في قسم الصفة تتردد بين الاسمية والفعلية فإن قصد بها معنى الفعل المضارع قامت مقامه وارتفع بعدها الفاعل، وانتصب المفعول وجاءت بقية مخصصات الإسناد وإن لم يقصد بها معنى الفعل كانت تابعا ولم يستند إسناده، وبما أنها تأخذ من خصائص الأسماء بطرف، وبخصائص الأفعال أيضا « فإنها تأتي مسندا ومسندا إليه في آن واحد مثل : "جاء الحسن وجهه" و "حمد المصون شرفه"، وكذلك في التخصيص بالتعدية، فإذا كانت الأسماء من جهة التخصيص تأتي مفعولا بع فتخصص غيرها ولا يخصصها غيرها، وإذا كانت الأفعال يخصصها غيرها، وهو المفعول به و لا تخصص غيرها فإن الصفة تكون مفعولا به ويكون لها مفعول به، حسن تكون متعدية مثل : "رأيت الضارب أخاه" فتأتي مخصصة بغيرها و مخصصة من غيرها» [1].

ومن ملاحظات النحاة في إسناد الصفات، أن الصفة تقوم مقام الموصوف في الفاعلية، مثل جاء الظريف العاقل" ، فالمبرد يرى« أن الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا إذا تمكنت من باب الوصفية كأن تكون فاعلا أو صفة مشبهة» [2].

وفي الأخير نخلص إلى أن الصفة كوحدة نحوية تتميز بأنها وحدة مركبة قد تحوي فئة موسعة من الكلمات تنزل هي و موصوفها منزلة الاسم الواحد، كما أنها تدل على ذات –أي بعض أحوال الذات- ومعان في موصوفها لغرض تخصيصه، أو توضيحه، أو الثناء عليه.

1- تمام حسان: اللغة العربية، معناها و مبناها ، ص 99 .
2- المبرد: المقتضب، ج4، ص 243 .

وتختلف عن الوحدة النحوية الاسم، الذي يدل على مسمى، فهي تدل على الموصوف بالحدث إمّا على سبيل الانقطاع، أو التجدد، أو الدوام، أو الثبوت، أو المبالغة، أو التفضيل، بالإضافة إلى أنها تابع لاسم قبلها تجري مجراه في أغلب أحواله، و تقع في موضع خاص بها فتكون من تمام الاسم الذي قبلها.

وحاولت أن ألخص في هذا الفصل أصناف الوحدات في التصنيف اللساني، فبدأت بحد الوحدة في علم اللسان، ثم ذكرت أصنافها بدءا بالوحدة اللغوية المتمثلة في الاسم، الفعل و الحرف، فلكل وحدة من هذه الوحدات معنى خاص بها، ثم الوحدات الصرفية التي تحدد بالمعيار الصرفي الذي يتناول التغيير الطارئ .

وبعدها ذكرت الوحدات المعجمية التي تحدد بالقوائم المفتوحة اللامتناهية –لأنها بمعزل عن السياق- وتتمثل في الجذور، الأسماء ، والأفعال، كما حددت أيضا الوحدة الخطية التي تحدد في الكتابة ببياض عن يمينها وببياض عن شمالها.

وأخيرا حدّدت الوحدات النحوية حسب موضعها في السياق النحوي وما تؤديه من وظائف نحوية في التركيب، والمتمثلة في الاسم، الفعل، الحرف الصفة. وقد تناولت هذه الوحدات بالتفصيل لأنها المخصصة لموضوع دراستي لأبين خواص كل وحدة منها، باعتبار أن لكل وحدة موضعها الخاص بها في التركيب وتدخل في علاقات سياقية مع غيرها.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الآليات اللسانية لتحديد الوحدات النحوية في كتاب سيبويه

- **آليـة العامـل.**
- **آليـة الإعراب.**
- **آليـة الموضع.**
- **آليـة الـرتبة.**

آليـة العامل

1- آلية العامل :

1-1- مفهوم العامل عند النحويين :

إن مفهوم العامل هو مفهوم دينا مي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة ، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات الدنيا التي تحوي عليها الوحدات الخطابية .

وقد تعددت تصورات النحاة للعوامل ، فمنهم من يرى أنه مؤثر حقيقة فهو سبب وعلة العمل وهذا مشهور وشائع في كتب النحو ، وقد وضح « الصبان » تعليقا على ما نقله عن الأشموني عن شرح التسهيل من أن : « الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة .» [1]

والرأي الثاني من ينظر إليه كعلامة وأمارة فقط ، وقد بينه "ابن الأنبا ري" في قوله" : « العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء ... وإذا أثبتنا هذا جاز أن يكون التعري من العوامل للفظية عاملا»[2] فصفة العامل هنا قاصرة عليه إنه إشارة إلى العامل لكنه غير مؤثر بنفسه .

وآخر تصور للعامل يتمثل في العامل الحقيقي هو المتكلم وقد وضح هذا الرأي "ابن جني" فيقول: « فإنما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ...» [3].

ويشرح "الرضي" في المعنى نفسه قول ابن الحاجب :« والعامل به يتقوم المعنى المقتضى فالموجود لمعنى الفاعلية، المفعولية، والإضافة هو المتكلم والآلة العاملة، ومحلها الاسم وكذلك الموجد لعلامات المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها...فلهذا سميت الآلات عوامل. » [4].

فهذه هي التصورات التي أجمع عليها النحاة في تحديدهم للعامل ، وقد قسموا العامل إلى نوعين لفظي ومعنوي، واللفظي ضربان : قياسي وسماعي، وقد عرفوا العامل القياسي بأنه «ما صح أن يقال

1- الأشموني : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دون طبعة ، دار إحياء الكتب العربية ، دون تاريخ، الجزء 1 ص 47.

2- ابن الأنباري: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار دون طبعة، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957 ، ص 68-69.

3- ابن جني : أبو الفتح عثمان، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة، بيروت دون تاريخ، الجزء 1، ص 109-110.

4- الاستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ، الجزء 1 ص 59.

فيه: كل ما كان كذا فانه يعمل» وجملتها سبعة هي الفعل على الإطلاق، اسم الفاعل، اسم المفعول الصفة المشبهة ، المصدر ، الاسم المضاف ، الاسم التام وهو الذي ينصب به التمييز لأنه تم بالتنوين وكل واحد من هذا له عمل خاص ، فمنها ما يعمل الرفع والنصب معا، ومنها ما يعمل النصب فحسب وأما العوامل اللفظية السماعية فهي ثلاثة أصناف: حروف وأفعال وأسماء، وجملها واحد وتسعون عاملا، فالحروف العاملة منها ما يعمل في الاسم وهي نوعان: عاملة في المفرد وعاملة في الجملة وما يعمل في المفرد إما جار وإما ناصب ، ومنها ما يعمل في الجملة ، ومن الحروف العاملة ما يعمل في الفعل المضارع أما النصب أو الجزم ، ومن العوامل اللفظية السماعية أسماء تجزم الفعل المضارع على معنى إن ، ومنها أسماء تنصب أسماء نكرة على انه تمييز ، ومنها أسماء الأفعال ، وأما العوامل اللفظية السماعية التي هي أفعال فهي أربعة أنواع وهي الأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وأفعال القلوب .

وأما العوامل المعنوية فهي شيئان هما الابتداء ورافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقع يصلح للاسم ويضيف أبو الحسن الأخفش عاملا ثالثا هو عامل الصفة وهو أن ترفع لكونها لمرفوع و تنصب وتجر لكونها صفة لمنصوب أو مجرور ... وهذا معنى وليس بلفظ...» [1]*.

كما نجد أن هذه العوامل لم تسلم من خلاف النحاة فمنها ما هو أصل ومنها ما هو فرع.

ويقول الفاكهي في شرحه للحدود النحوية: "حد العامل: «ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف" (حد العامل الجالب للإعراب (ما) أي شيء (أثر) رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما (في آخر الكلمة) المعربة (من اسمن، وفعل أو حرف بيان لما نحو: مرّ عمرو بغلام زيد ولم يضحك، والأصل فيه أن يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم، ولا يؤثر العامل أثر في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا يمتنع أن يكون له معمولات..." » [2]

و المتفق عليه هو أن العلامات الإعرابية هي أثر للعامل مهما كان تصور النحاة له ، فهو المفسر لها وللعلاقات النحوية في التركيب ،وأصل العمل عندهم للوحدة النحوية (الفعل) التي تدخل في علاقات تركيبية ودلالية.

1*- هذا تلخيص لما ورد في الجمل للزجاجي والعوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني.

2- الفاكهي: جمال الدين عبد الله، شرح الحدود النحوية، الطبعة الأولى، دار النفائس بيروت، 1996، ص 132.

1-2- العامل عند سيبويه :

إن العامل حاضر عند سيبويه ، فهو الأصل الذي بنا عليه أبواب النحو في كتابه ، ونظرته للعامل مستمدة من تحليله للظاهرة اللغوية التي حاول الكشف عن نظامها باعتبار اللغة نظاما من الرموز الصوتية تحكمه علاقات سياقية وأيضا باعتبارها أداة تواصل ، لذلك اهتم بالكلام وبين أن الأصل فيه المعنى وهو المتحكم والموجه لعلاقات العامل في التركيب وفي الخطاب .

فحد الكلام عنده المعنى وهو الأصل الذي بنا عليه أبواب النحو للكشف عن الخواص الكامنة للغة فالعامل عنده « ما كان في معنى الشيء أو من سببه وينقسم إلى عامل دلالي وعامل لفظي فالعامل اللفظي هو ما كان من سبب اللفظ والدلالي له صفة العمل متقدما ومتأخرا.»[1]

فالعامل إذا هو الموجه للعلاقات النحوية والدلالية، والأصل فيه هو العامل المعنوي" الابتداء"الذي تتواتر في موضعه العوامل اللفظية فتحمل عليه وتنزل منزلته في العمل.

« فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول والمبني عليه فهو مسند ومسند إليه ... »[2].

وقد بين السيرافي بأن الابتداء هو عامل معنوي تتعاقب في موضعه عوامل لفظية بقوله: « إنّ الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية ليخبر عنه وهذه التعرية عاملة فيه، لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالة على ما يجب من الإعراب والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن... »[3]

ويؤكد على أن الابتداء هو الأصل بقوله: « واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ ألا ترى أن مكان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك. »[4].

ففي هذا النص بين سيبويه أن الابتداء هو النواة الأصلية التي تتفرع عنها باقي العوامل التي تتواتر في موضعه ، وقد سمى العوامل بالأشياء لأنها تحدث أثرا في المعمول وهو الوحدة النحوية " الاسم" محل العمل ومن هذه الآثار النصب ، الرفع والجر .

1 - تعريف الدكتور أحمد بلحوت.
2 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص 125.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد عفيفي ومصطفى موسى، مراجعة حسين النصار، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، 2006، ج7، ص 66.
4- سيبويه : الكتاب ، ج 1 ، ص 48.

ويعني بالناصب إن وأخواتها ، ظن وأخواتها ، والرافع كان وأخواتها ، أما الجار على المبتدأ فهو حرف الجر الزائد إذا ألقي ارتفع الاسم المبتدأ'وسمى سيبويه العوامل : الرافع ، الناصب ، الجار حتى يفرق بين ألقاب الإعراب التي تحدث نتيجة عامل واختلاف معانيها وألقاب البناء .

ويمكن أن نوضح هذه العوامل من خلال الجدول التالي:

العامل	المعمول 1	المعمول 2
{الابتداء}	عبد الله	منطلق
{الابتداء}	بحسك	زيد
كان	عبد الله	منطلقا
إن	عبد الله	منطلق
ظننت	عبد الله	منطلقا
رأيت	عبد الله	منطلقا
مرر	ت	بزيد
ضرب	زيد	عمرا

العامل المعنوي {الابتداء} ← {الابتداء}

العوامل اللفظية المتواترة في موضع الابتداء. ← {الابتداء}

الأصل → {الابتداء}

فالابتداء هو الأصل في العوامل ثم نجد أن العوامل اللفظية تنزل منزلته في العمل، ومحل العمل هو الاسم (المعمول) ، وأصل العمل للفعل فيما يليه مباشرة وهو "الفاعل" ، فهما كزوللا مرتب بينهما علاقة تلازمية ويشكلان وحدة تركيبية وتمام الكلام بذكرهما معا.

وقد يتعدى العامل إلى مفعول أو أكثر أو مخصصات كالحال، التمييز... فيعمل فيها مهما توسعت الفئة.

وقد بين الدكتور عبد الرحمان حاللا صالح هذا الزوللا المرتب على حد تعبير الرياضيين أي العامل والمعمول بالمعادلة التالية: « بناء ← وصل

(ع ← م1) ± م2] ±خ

ع : العامل وم1 المعمول الأول ، م2 : المعمول 2 ، خ المخصص »[1].

1 - عبد الرحمان حاللا صالح : دراسات وبحوث في اللسانيات العربية ، 238- 239.

و القوسان يجمعان الزوللا المرتب وهما النواة الأساسية والمعمول 2 والمخص f قد يمكن الاستغناC عنهما.

وقال سيبويه أيضا : « فقما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : "ذهب زيد وجاΣ عمرو".والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك : "ضرب زيد و يضرب عمرو".»[1]

من خنّال الأمثلة التي أوردها سيبويه فالعامل هنا هو الفعل المبني للمعلوم النّازم كذهب ، جاΣ والذي لم يسم فاعله كضرب ، يضرب ، فالفعنّان الأولان يعمنّان في الفاعل والفعنّان اللذان لم يسم فاعلهما يعمنّان في نائب الفاعل الذي أصله مفعولا في المعنى .

عنùùùùùùùùù	مùùع 1	مùع 2	
ذهب	زيد		← الأصل
جاΣ	عمرو		
ضرب	عمرو	زيدا	← الأصل
ضُرب	زيد		← التحويل
يضرب	زيد	عمرا	← الأصل
يُضرب	عمرا		← التحويل

- ومن خصائ f العامل التعدية حيث يعمل الفعل في الفاعل والمفعول معا .

قال سيبويه : « وذلك قولك : "ضرب عبد الله زيدا "فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدǎ إليه الفاعل... » [2]

أراد سيبويه أن يوضO أن العامل في عمله في باب التعدية بنفΣ منزلة العامل النّازم لأن كليهما يعمنّان في الفاعل .

لينتقل بعد ذلك إلى تبيين أن الأصل في العامل –الفعل- هو العمل متقدما على معموليه وهذا حد اللفظ ويمكن تقديم أحد المعمولين على الآخر.

1- سيبويه : الكتاب، للا1 ، f 67.
2- المصدر نفسه.

قال سيبويه : « فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل حد اللفظ ما جرى في الأول وذلك قولك :"ضرب زيدا عبد الله"لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ »[1]

فحد اللفظ هو أن يكون العامل متقدما ثم يليه الفاعل(مع1) ثم المفعول به (مع2) ،و إذا أمن اللبس أمكن تغيير المواضع وتقديم المعمول2 أي المفعول به هنا وهو" زيد" على المعمول1 أي الفاعل فهو عربي جيد ، فالعامل تشغل به الفاعل حتى وان كان متأخرا في اللفظ .

وقد تطرق سيبويه في هذا النص إلى اهتمام العرب بنية المتكلم لأنه هو الموجه للمعنى .

أما إذا لم يظهر الإعراب ، فالأولى احترام المواضع وثباتها.

مثل : ضرب عيسى موسى .

عا مع1 مع2

وسيبويه يرصد آلية العامل ويسعى لتوضيح قوانين العمل ومن بينها قانون التعدية حيث يتعدى إلى اسم الحدثان أي المصدر فهو أولى المفاعيل بالعمل فيه .

فقال : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذه منه لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث ألا ترى إن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب ... عمل في المرة والمرتين وما يكون ضربا منه ، فمن ذلك : قعد القرفصاء واشتمل الصّماء ورجع القهقري لأنه ضرب من الفعل الذي أخذه منه » [2].

اعتبر سيبويه والبصريون أن الفعل مشتق من المصدر أي "اسم الحدثان" الذي أخذه منه ، فكل فعل لازم يتعدى إلى المصدر الذي يدل على الفعل مباشرة مثل: ذهب ذهابا ،أو على الصفة، القرفصاء الصماء، القهقري ، أو العدد كقعد قعدة السوء وقعد قعدتين.

فالعامل إذن يعمل في المصادر ثم الزمان لأن كل فعل دال عليه نحو قوله:«ذهب لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى...» [3]

1- سيبويه : الكتاب، ج1 ، ص 68.
2- المصدر نفسه، ج1، ص 68-69.
3- المصدر نفسه، ج1، ص 70 .

« ويتعدǎ إلى اسم المكان والمكان الذي اشتق من لفظه والمكان الذي لم يشتق كقولك: ذهب المذهب البعيد وجاΣ مجلسا حسنا...وذهبت الشام » [1].

و العامل يتعدǎ إلى اسم الحدث، الزمان، المكان فهم بمنزلة المفعول على السعة ويتعدǎ إلى ما كان وقتا للزمان والمكان لأنه بمنزلة اسمي الزمان و المكان.

قال سيبويه : « ويتعدǎ ما كان وقتا في الأماكن كما يتعدǎ ما كان وقتا للأزمنة لأنه وقت يقع في الأماكن ولا يختf به مكان واحد كما كان ذلك في وقت الأزمان لا يختf به زمن بعينه نحو: ذهب الشام وهو قولك : ذهبت فرسخين وسرت الميلين كما تقول ذهب شهرين وسرت اليومين... »[2] فرتب سيبويه تعدي العامل إلى :

- اسم الحدثان
- اسم الزمان
- اسم المكان
- الحال

فهذه الأربعة تتعدǎ إليها كل الأفعال و هناك من أضا2 المفعول له و المفعول معه.

فالعامل عند سيبويه كما ذكرنا ما كان في معنى الشيC أو من سببه ، والفعل يعمل في الفاعل والمفعول به فتنه عمل فيه مباشرة وقد بين توسع فئة المفاعيل حسب اقتضاC المعنى فتذا كان المفعول الثاني من سبب المفعول الأول فتن الفعل يعمل فيهما مباشرة دون فاصل، أما إذا لم يكن المفعول الثاني من سبب الأول فتن الأصل هو إضافة حر2 الجر ويمكن حذفه فيصل إليه الفعل.

ومن خلال هذا نجد أن العلاقة وطيدة بين المعنى و العامل فقال : « في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فتن شئت اقتصرت على المفعول الأول وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما وكسوت بشرا الثياب الجياد...»[3].

أعطى عبد الله زيدا درهما
↓ ↓ ↓ ↓
عا مع مع1 ± مع2

كسوت بشرا الثياب الجياد
↓ ↓ ↓ ↓
عا مع مع1 ± مع2 ± خ (الصفة)

1 - سيبويه : الكتاب، للا1 ، f 70.
2- المصدر نفسه.
3- المصدر نفسه .

فالمعمول الثاني هو من سبب المعمول الأول لذلك عمل الفعل فيه مباشرة ووصل إليه وهناك وجه آخر لعمل الفعل والمسوغ لذلك هو إسقاط حرف الجر.

ومن الأمثلة التي أوردها سيبويه :

اخترت الرجال عبد الله

البنية السطحية ← عا مع مع1 مع2

البنية العميقة ← اخترت من الرجال عبد الله

(الأصل) عا مع حرف الجر مع مع2 (مع1)

التحويل ← كنيت زيدا أبا عبد الله.

الأصل ← كنيت زيدا بأبي عبد الله.

فأصل-هذه المفاعيل- (الرجال ، أبي عبد الله) اتصال حروف الإضافة بها فبحذفها عمل الفعل .

قال سيبويه : « وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول : اخترت فلانا من الرجال وسميته بفلان كما تقول عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ...فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل»[1]

ليكمل بعد ذلك تحليله للعامل الذي يتعدى إلى مفعولين وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وتمام المعنى هو ذكرهما معا وبعد دخول العامل ليتبين اليقين أو الشك والاعتماد يكون على المفعول الثاني لأنه الخبر.

فالعامل يدخل التركيب بعد تمام المعنى و يضيف معنى آخر مثل اليقين أو الشك هنا :

عا + مع + مع1+ مع2 = تمام المعنى

قال سيبويه : « وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا و ظن عمرا خالدا أباك وخال عبد الله زيدا صاحبنا ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ »[2]

وهذه العوامل هي : ظن ، حسب ، خال ، رأى"رؤية القلب،" وجد"وجود القلب "، زعم ، علم وهي تتعدى إلى مفعولين لابد من ذكرهما معا وليس لك أن تقتصر على واحد دون الآخر.

وقد تقتصر على مفعول واحد إذا خرجت عن معناها مثل: "رأيت زيدا الصالح"،"عرفت زيدا".

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 72-73.

2- المصدر نفسه ، ج1، ص 70.

فمعنى العامل هو المحدد للعمل في الفاعل أوفي مفعول واحد أو مفعولين ، ومثال ذلك "ظن" فإنها تكتفي بالفاعل أو تعمل في المصدر .

قال سيبويه :« وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : "ظننت" فتقتصر كما تقول :"ذهبت" ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب فذاك هاهنا هو الظن كأنك قلت : ظننت ذاك الظن وخلت وحسبت » [1].

ويتعدى العامل إلى ثلاثة مفاعيل وهو حد التعدية ثم بعد ذلك يتعدى إلى المصدر ، اسمي الزمان والمكان ، المفعول له ، المفعول معه .

[عا + مع + مع$_1$ + مع$_2$ +مع$_3$] الحد .

فالعامل يعمل فيهم جميعا وتمام الفائدة ذكرهم جميعا أي أن يستوفي الكلام حقه من التركيب .

قال سيبويه : « وذلك قولك :" أرى الله بشرا زيدا أباك" و"نبأت زيدا عمرا أبا فلان"، و"أعلم الله زيدا عمرا خيرا منك "» [2] .

أرى الله بشرا زيدا أباك

↓ ↓ ↓ ↓ ↓

عا مع مع1 مع2 مع3

فالفئة تتوسع فيعمل بعد هذا الحد من التعدي في المصدر، الظرف وغيره مثل :

سهرت عبد الله الثوب الليلة

↓ ↓ ↓ ↓ ↓

عا مع مع1 مع2 مع3 (ظرف = مفعول فيها)

أدخل الله عمرا المدخل الكريم إدخالا

↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓

عا مع مع1 مع2 صفة مع3

أعلمت زيدا قائما العلم اليقين إعلاما

↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓

عا مع مع1 حال مع2 صفة مع3

فالعامل تعدى في هذه الأمثلة: المثال الأول إلى الظرف الذي أصبح مفعولا على السعة وفي المثال الثاني : إلى مصدره وفي الثالث إلى المصدر والحال (قائم) .

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 77.

2- المصدر نفسه ، ج1، ص 78.

فالفعل الذي لم يسم فاعله يتعدى كالفعل المبني للمعلوم إلى المصدر وغيره، وحد التعدي فيه إلى مفعولين لأن المفعول ينزل منزلة الفاعل.و قال أيضا: « وذلك قولك : "كسي عبد الله الثوب" و"أعطى عبد الله المال" رفعت "عبد الله "هاهنا كما رفعته في" ضرب" حين انتصب"الثوب" و"المال" لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل المفعول وهو بمنزلة الفاعل »[1] .

المبني المعلـــوم	المبني للمجهـول
عا+ مع$_1$+ مع$_1$	عا+ مع
عا + مع + مع$_1$+ مع$_2$	عا + مع + مع$_1$
عا + مع + مع$_1$+ مع$_2$+ مع$_3$	عا + مع$_1$+ مع$_1$+ مع$_2$
عا + مع	عا + مع (مصدر، ظرف ، اسم مجرور)

ففعل المفعول ينتقل من الفعل المعلوم ولا يجاب للفعل مفعولا لم يكن في حال التسمية فاعلا،ولا يزيل عنه مفعولا الذي يصير بمنزلة الفاعل .

المبني للمعلوم - كسوت زيدا ثوبا ⟵ الأصل

المبني للمفعول - كسي زيد ثوبا ⟵ التحويل

ويتعدى فعل المفعول إلى مفعولين كحد للتعدي ثم يتعدى إلى ما تعدى إليه الفعل المبني للمعلوم فهو بمنزلته،فسيبويه يتبع العامل ليبين بفنه الموجه في تصنيف العلاقات النحوية والدلالية مثل "التعدية" التي تبرز الوحدة النحوية الفعل وتبين بفنها الأصل في العمل رغم تعدد معمولاتها.

1-3- كان وأخواتها و ما ينزل منزلتها:

كان وأخواتها تنزل منزلة ظن وأخواتها في العمل، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ولا يمكن الاقتصار على مفعول دون الآخر. قال سيبويه :« وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر تقول :"كان عبد الله أخاك" فقنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما ما مضى وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت إن شئت قلت:"كان أخاك عبد الله" فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله»[2]

1- سيبويه : الكتاب، ج1، ص 79.
2- المصدر نفسه ، ج1، ص 87.

و هذه الأفعال التي ذكرها سيبويه وهى :كان ، صار، أصبC ، ظل ، أضحى، بات ، أمسى ليΣ مازال ، مادام ، مافتε ، تعمل عمل الفعل فترفع المعمول 1 ويسمى اسمها وتنصب المعمول 2 ويسمى خبرها ، وهي تتواتر على موضع الابتداC والأصل فيما ما بعد العامل "كان وأخواتها" أن يكون معرفة « واعلم انه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به" كان" المعرفة لأنه حد الكΠم لأنهما شيC واحد... » [1] .

فكان تنزل منزلة الفعل وتتصر2 تصرفه وتمكنه وتعمل حتى إن قدم معمولها الثاني على الأول لان المعمول الثاني من سبب الأول ، وما ينزل منزلتها مثل "اسم الفاعل" و"اسم المفعول" "وما لم يسم فاعله" يعمل وجوبا في مصدرها فهي أقل تصرفا من العامل الأصل "الفعل".

مثال ذلك : كين الكون زيد منطلق

↓ ↓ ↓ ↓

عا مع م + خ

ولكان موضع آخر عندما تكون تامة فتقتصر على الفاعل.

وما ينزل منزلة الفرع لا يتميز بحركة حرة في العاملية ومثال ذلك : «هذا باب ما أجري مجرǎ"ليΣ" في بعض المواضع وذلك الحر2"ما" تقول : "ما عبد الله أخاك" و"ما زيد منطلقا" وأما بنو تميم فيجرونها مجرǎ أما وهل أي لا يعملونها في شيC وهو القياΣ لأنه ليΣ بفعل وليΣ" ما" كùن" ليΣ" ولا يكون فيها إضمار »[2] .

والقياΣ هو إعمال الفعل وعدم إعمال (ما) واعتبارها كةي حر2 ، لأن من خصائ f الفعل الإضمار والعمل متةخرا و مقدما ، وهي شابهت" ليΣ" في معنى النفي فعملت عملها ، فالنحاة يحملون وحدة على أخرǎ إذا وجد الشبه بينهما كمعنى النفي مشترك بين "ليΣ" و"ما" وأنزلوا أيضا "لات"منزلة"ليΣ" في العمل ولكنها لم تتمكن تمكنها لأن" ليΣ" فعل والعمل أصل فيه .

قال سيبويه : « ولم تمكن تمكنها ولم يستعملوها إلا مضمرا فيها لأنها ليست كùن" ليΣ" في المخاطبة والإخبار عن الغائب، تقول :" لست" و"ليسوا" و"عبد الله ليΣ ذاهبا" فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه وهذا لا يكون فيه ذاك ولا تقول "عبد الله لات منطلقا" و"لا قومك لاتوا منطلقين".»[3]

1- سيبويه : الكتاب ، للا1، f 87.
2- المصدر نفسه ، للا1، f 101.
3- المصدر نفسه، للا1، f 101.

إذا العامل الفرع لا يعمل إن تقدم عليه معموله الثاني ، ولا يضمر فيه وقد ينتقض معناه كدخول الاستثناء على" ما فيبطل العمل مثل قولك : "ما زيد إلا قائم" .

أما العامل الفعل فإنّ ينتقض معناه ويعمل مقدما ومؤخرا، ويتمكن في بابه عكس الذي ينزل منزلته في العمل .

الأصل	الفرع	فرع الفرع
الفعل	كان	لات
	ليس	ما

ويبين سيبويه من خلال تمثيله بـ" لات" عدم تمكنها فهي تعمل في معمول واحد ويستحيل إعمالها في معمولين وتعمل عملا محددا مع الحين فقط ،و عرفنا في باب التعدية وصول عمل الفعل لكل المفاعيل لأنه الأصل في العمل.

قال سيبويه : « كما شبهوا بها "لات" في بعض المواضع وذلك مع "الحين" خاصة لا تكون "لات" إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به ...وزعموا أن بعضهم قرأ ولات حين مناص ولا يجاوز بها هذا الموضع رفعت أو نصبت ...» [1] .

لات ← عا ، Ø ← مع1 ، حين مناص ← مع2

لات ← عا ، حين مناص ← مع1 ، Ø ← مع2

فحد العمل في " لات " أن ترفع ما بعدها أو تنصبه مع إضمار المحذوف ولا تجاوزه.

قال سيبويه : « ولا تمكن في الكلام كتمكن" ليس" وإنما هي مع"الحين" كما أن" لدن "إنما ينصب بها مع غدوة وكما أن" التاء" لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله إذا قلت : "تالله لأفعلنّ "»[2] .

لات ← العمل مع الحين

لدن ← غدوة

تا ← لفظ الجلالة (والتاء بدل من الواو والباء)

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 101، 102.
2- المصدر نفسه ، ج1، ص 102.

1-4- العامل في العطف :

« وتقول:" ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب" ، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في "ما" ولكن تبتدئه كما تقول: "ما كان عبد الله منطلقا ولا زيدا ذاهبا" إذا لم تجعله على "كان" وجعلته غير ذاهب الآن وكذلك « ليس». وإن شئت جعلتها" لا" التي يكون فيها الاشتراك، فتنصب كما تقول في "كان" :" ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا" وذلك قولك :" ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا وكذلك "ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا" »[1]

المتكلم هو المتحكم في المعنى وهو الذي يحدد إما الابتداء فيكون العامل الابتداء وبالتالي الرفع مثل قولك:

ما عبد الله خارجا و لا ø معنٌ ذاهب

↓ ↓ ↓ ↓

حرف العطف الابتداء م خ

وإذا أردت معنى الاشتراك فان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه وحرف العطف أغنى عن إعادته وذلك قولك : " ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا"

العامل المشترك ليس(زيد ذاهب ، أخوك منطلق) = ليس زيد ذاهبا و ليس أخوك منطلقا

فلا يعاد العامل لأنك لا تجمع بين حرفي نفي فلم يجز إعادة "ما"و"ليس" بعد "لا" .

وأكد سيبويه على عدم إعادة العامل في العطف لأنك تريد معنى الاشتراك بقوله : « وليس قولهم : لا يكون في "ما" إلا الرفع بشيء لأنهم يحتجون بقنك لا تستطيع أن تقول: ("ولا ليس") و ("لاما") فقنت تقول: "ليس زيدا ولا أخوه ذاهبين"، و"ما عمرو ولا خالد منطلقين" فتشركه مع الأول في "ليس" وفي "ما"»[2] فإذا أردت عدم الإشراك تبتدئ الكلام وإذا أردت الإشراك فالعامل واحد .

ومذهب سيبويه أيضا عدم العطف على عاملين مختلفين، لذلك الأجود في الإعراب الرفع ومثال ذلك قول الشاعر :

هون عليك فإن الأمور *** بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيها *** ولا قاصر عنك مأمورها

1- سيبويه : الكتاب، ج1، ص 104.

2- المصدر نفسه.

قال:« و قد جر قوم فجعلوا المأمور للمنهّي والمنهي هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها...»[1] .

فقاعدة العمل عند سيبويه : عمل النصب إذا جعل الثاني من سبب الأول و الرفع إذا كان أجنبيا .

فعمل "ليس" هنا دون قيد سواء كان الثاني من سبب الأول أو لا، أما في "ما" فإنّ يمكن التصرف وقد ينتقض عملها ب" إلا" ، أو بتقدم أحد معموليها عليها .

والأصل في العامل أن يكون فعلا يليه معمول هو الاسم ولا يعمل فعل في فعل ويبيّن هذا سيبويه بقول بعض العرب :« "ليس خلق الله مثله" فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل و لم تعمله في اسم ولكن فيه من الإضمار مثل ما في "إنه" ...»[2]، فإنّ يعمل فعل في فعل لا تقل: " ليس خلق الله مثله" و إنما هناك فراغ موضعي لتقدير المعمول "الاسم"، فمن خصائص العامل اتصال الضمائر به وإعماله في الاسم.

ومن حالات عدم تمكن العامل عندما يلزم حالة واحدة -حتى وإن كان فعلا-« وذلك قولك:" ما أحسن عبد الله" زعم الخليل انه بمنزلة قولك:" شيء أحسن عبد الله" ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم به...»[3]، ويرد مصطلح التمثيل عند سيبويه كافتراض في تطبيق تركيب حسب قاعدة نحوية لكن ليس مستعملا من قبل العرب .

فـ"أحسن" في باب التعجب هو العامل وهو مشتق من الفعل لكنه ثابت في الماضي ، لذلك أنزل هذا الفعل منزلة الحرف "لات" لعدم تصرفه في زمن المضارع والأمر ولزومه حالة واحدة و كذلك لعلة ترتيب الوحدات بعده على هذا النحو:

ما + فعل ماض + فاعلØ + مفعول به

↓ التعجبية ↓ موضع الخبر

م

قال سيبويه : « فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو " لات" و"ما" وإن كان من حسن وكرم وأعطى كما قالوا: "أجدل" فجعلوه اسما وإن كان من "الجدل" وأجري مجرى "أفكل"... »[4] .

1- سيبويه : الكتاب، ج1، ص 108.
2- المصدر نفسه ،، ج1، ص 117.
3- المصدر نفسه ،ج1، ص 122.
4- المصدر نفسه ، ج1، ص 122.

1-5- العامل في باب التنازع:

وقد سماه سيبويه هذا "باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك" وقانون العامل وحده هو أن يعمل في اللفظ أحد العاملين ولا يعمل عاملان في معمول واحد إعرابين مختلفين .

قال سيبويه :« وهو قولك: "ضربت و ضربني زيد" و"ضربني وضربت زيدا" تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، و أما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع...»[1]، فالعامل يعمل في معمول واحد رفعا أو نصبا فلا يجتمع على الاسم عاملان ، وسيبويه يرى أن كلا الفعلين من حيث المعنى استوفيا الفاعل أو المفعول، أما من حيث اللفظ فالأولى إعمال الأقرب وأن لا ينتقض المعنى .

مثال ذلك: ضربان وضربني زيد

عا1 مع عا1 عا2 مع2عا2 مع1عا2

و عمل « ضربني » في زيد لأنه الأقرب ولو أعمل الأول لنصب زيدا فتقول : « ضربني وضربت زيدا» ويستحيل أن يعمل الفعلان رفعا ونصبا في موضع واحد .

واختيار العامل الثاني كان لقربه وأنه لا ينقض المعنى، وكذلك لعلم المخاطب بوقوع الأول عن" زيد" في المعنى والدليل قوله: « وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد علم أن الأول قد وقع بزيد... »[2] .

فالعرب تختار إعمال الثاني لقربه وتستغني عن المفعول به وليس الفاعل لأنه وحدة أساسية في التركيب ، ويمكن اعتبار المفعول من المخصصات ويعطي الحجة لما قاله : « ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل: والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك:"نخلع ونترك من يفجرك..."»[3]

1- سيبويه : الكتاب ، ط1، ج1 ص 123.
2- المصدر نفسه .
3- المصدر نفسه.

وقال السيرافي في شرحه لهذا القول : «أراد و "الحفاظاتها"والذاكرين الله كثيرا والذاكراته فترك مفعول الثاني لعلم المخاطب بذلك والاكتفاء بالأول ولو كان منصوبا... »[1] .

فالعامل الثاني عند سيبويه يعمل في اللفظ والمعنى معا والأول يعمل في المعنى فقط فقال : « فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى...» [2].

ومثال إعمال الثاني قول الشاعر: قال رجل من باهلة :

ولقد أرǎ تغنى به سيفانة *** تصبي الحليم ومثلها أصباه[3].

فالعامل الأول " تغني " رفع " سيفانة " على الفاعلية فعمل في اللفظ والمعنى.

من خلال باب التنازع بين سيبويه مبدأ العمل في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، ووضوح مواضع الأسماء وهي مقتضى الإعراب وحدها العامل .

وقد يكون الأجود والاختيار عدم إعمال الثاني- حتى وإن كان الأقرب للمعمول- لكي لا ينتقض المعنى لأنه الأساس في العمل ، ويستشهد سيبويه بقول امرؤ القيس :

« فلو أنما أسعى لأدنى معيشة *** كفاني ولم أطلب قليل من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل "القليل" مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل "القليل" كافيا ولو لم يرد ذلك ونصب ، فسد المعنى... »[4] .

فحسب هذا القول يتضح أن الأصل وحد الكلام هو المعنى، فالنظر إلى اللغة كنظام من الوحدات وكأداة للتواصل هما مبدآن أساسيان عند سيبويه .

وقال السيرافي في شرحه لبيت" امرؤ القيس" « يعني أنه رفع قليلا بكفاني ولم ينصبه بالطلب لأن امرأ القيس إ نما أراد:لو سعيت لمنزلة دنيئة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، وعنى ذلك معنى الكلام ، ولو نصب لاستحال المعنى وأصبح لو سعيت لمعيشة دنيئة لم أطلب قليلا من المال فنفيت أنك سعيت لمعيشة دنيئة وأوجبت أنك طلبت قليلا من المال لأنك نفيت أنك طلبت قليلا من المال لأن جواب " لو" منفي كما أن الفعل بعدها منفي وذلك متناقض... »[5].

1- السيرافي : شرح كتاب سيبويه، تحقيق فهمي أبو الفضل، مراجعة رمضان عبد التواب ومحمود علي مكي، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، للا3، f 86.

2- سيبويه : الكتاب، للا1، f 128.

3- المصدر نفسه.

4-المصدر نفسه ، للا1، f 131-132.

5- السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، للا3، f 95.

فاجتماع نفيين يعادل الإيجاب فيكون أنه طلب الكثير من المال' ويجوز إعمال الأول حتى و إن لم يكن هو الاختيار فقال :«وقد يجوز ضربت وضربني زيدا لأن بعضهم قد يقول:" متى رأيت أو قلت : زيدا منطلقا" والوجه: "متى رأيت أو قلت : زيد منطلق" ...» [1].

ضربتُ و ضربني زيدا

عا1 مع1عا1 عا2 مع1عا2 Ø مع2عا2 مع2 عا1

بمنزلة = متى رأيتُ أو قلت = زيدا منطلقا

عا1 مع عا2 مع مع1عا1 مع2 عا1

1- 6 - العامل والموضع:

ذكر سيبويه من خلال تحليله لآلية العامل العلاقة الوطيدة بين العامل والموضع، ويتميز الفعل بموضعين: الأول هو موضع الإعمال والثاني إذا بني هو على الاسم وبذلك يكون له موضعا إعرابيا لأنه تمام الاسم الذي قبله ، فحد الموضع العامل وقال : « فإذا بنيت الاسم عليه قلت: "ضربت زيدا" وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم كما كان الحد "ضرب زيد عمرا "حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه ... »[2] .

فالحد : هو عمل الفعل وموضعه متقدما على الاسم .

الحد = عا + مع1 + مع2

ضرب زيد عمرا

وقد يعمل الفعل متأخرا عن معموله إذا لم يستوف حقه من التركيب' كعدم استيفائه للمفعول به فيعمل فيما قبله وأيضا هناك أغراض بلاغية كالعناية والاهتمام مثل قولك : زيدا ضربتُ

مع2 عا مع1

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 132.
2- المصدر نفسه ، ج1، ص 133.

وإذا بني على الاسم استوفى حقه من التركيب أي وصل إلى معموليه ، ولم يكن هناك فراغا موضعيا لكي لا يصل إلى الاسم الذي قبله ولا يعمل فيه.

فقال : « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت : عبد الله منطلق .... »[1]

- فقول سيبويه في " ضرب " لزمته الهاء حتى يمتنع وجود فراغ موضعي وبالتالي لا يعمل فيما قبله.

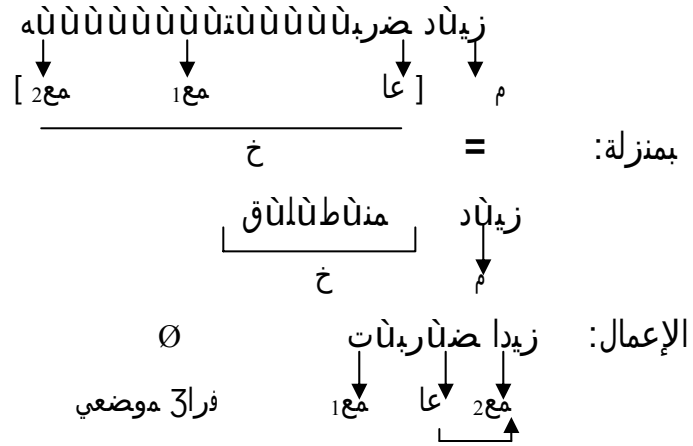

ومن خصائص العامل «الفعل» العمل مظهرا ومضمرا يفسره ما بعده ليوضح أن العمل أصل للفعل قال : « وإن شئت قلت :زيد ضربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت :"ضربت زيدا إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل ها هنا لاستغنائهم بتفسيره فالاسم هاهنا مبني على المضمر...»[2].

ومن قوانين العمل أنّ ما يعمل يفسّر وما لا يعمل لا يفسر، ويوضح هذا الإسنوي في قوله: «ما لا يعمل لا يفسر وإيضاح ذلك أنّ إذا قلنا في الاشتغال، "زيدا ضربته بالنصب فزيد منصوب بإضمار فعل يفسره"ضربت" الملفوظ به وتقديره ضربت زيدا ضربته"، وإنما جاز نصبه له لأن الملفوظ به لو عري عن الضمير لكان يجوز أن ينصب السابق، فتقول: "زيدا ضربت" فما جاز أن ينصبه بنفسه جاز أن يكون له فرع عند اشتغاله بضميره بخلاف ما إذا امتنع عمله فيه، كما لو وقع الاسم مثلا قبل "إن" الشرطية، كقولك: "زيد إن أكرمته أكرمك" فإنه لا يصح نصبه بعامل يفسره الظاهر لأنه لا يصح عمله فيه بنفسه...» [3]

1- السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، الجزء1، ص 133.
2 - سيبويه : : الكتاب ، الجزء1 ، ص 133 .
3- جمال الدين: ابن محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية عن المسائل النحوية، تحقيق محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص 210.

فيجوز إعمال الفعل مضمرا يفسره ما بعده لأنه الأصل ولكن عند سيبويه اختيار الرفع أجود لأن العامل استوفى مفعوله لذلك قال : « فالنصب عربي كثير والرفع أجود»[1] ، فهو يرى أن إعمال الفعل المبني على الاسم يكون بحذف المفعول به فيصل إلى معموله فينصبه، لذلك قال: « لأنه إذا أراد الإعمال فقرب ذلك أن تقول:"ضربت زيدا" و"زيدا ضربت"... »[2] .

والذي لم يسم فاعله بمنزلة المبني للمعلوم في البناء والإعمال فقال: « ومثل هذا "زيدا أعطيت" و"أعطيت زيدا وزيد أعطيته" لأن" أعطيت" بمنزلة"ضربت"...» [3].

وشرط إعمال المضمر فيما بعده رفعا أو نصبا أن يكون الفعل المفسر من نفس لفظ الفعل ومعناه فكنت في الإعراب بالخيار.

أما إذا كان المفسر في معنى الفعل فقط فالرفع أجود لأنه أضعف من الأول لعدم اشتراكه معه في اللفظ ومثال ذلك قوله : « فإن قلت : "زيد مررت به" فهو من النصب أبعد من ذلك لأن المضمر قد خرجا من الفعل وأضيف إليه بالباء ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ فصار كقولك :"زيد لقيت أخاه" وإن شئت قلت: "زيدا مررت به" تريد أن تفسر به مضمرا، كقولك قلت إذا مثلت ذلك:" جعلت زيدا على طريقي مررت به" ولكن لا يظهر هذا الأول لما ذكرت لك... »[4].

فمتى كان الفعل متعديا بحرف الجر واستوفى ضميره، وكان مبنيا على الاسم كزيد هنا فالأجود رفعه لأن الفعل لا يصل إليه.

وإن قدرت فإن هذا المضمر يحذف وجوبا ويكون في معنى المفسر وليس في لفظه.

مثل : جعلت زيدا على طريقي مررت به

عا	مع1	مع2	حرف الجر	اسم مجرور	عا	مع1	مع2
	(مضمر)						

فيستحسن في العامل المضمر أن يكون مساويا لما بعده لفظا ومعنى .

1 - سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 135.
2- المصدر نفسه.
3- المصدر نفسه .
4- المصدر نفسه.

ومادام العامل عند سيبويه هو "ما كان في معنى الشيء ومن سببه "، فإنك إذا أضمرت العامل على ما يقع عليه فكذلك ما يكون من سببه فقال سيبويه : « وإذا قلت: " زيد لقيت أخاه" فهو كذلك وإن شئت نصبت لأنه وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به...»[1] .

وقال السيرافي في شرحه : « يعني لما نصبت "أخاه" بلقيت وهو فيه ضمير زيد جاز أن تضمر فعلا يعمل في زيد لان وقوع الفعل بسببه كوقوعه بضميره... »[2].

فالعامل يعمل فيما كان من سببه ومن سبب معموله وهما بمنزلة المنزلة ودليل ذلك قول سيبويه:«والدليل على ذلك أنّ الرجل يقول : "أهنت زيدا بإهانتك أخاه"و"أكرمته بإكرامك أخاه" ...»[3].

وأورد هذا المثال ليبين أن لزيد وأخيه منزلة المنزلة في الإكرام أو الإهانة مثل العامل فما كان من سببه يعادل ما كان من سبب معموله .

والعامل المضمر دائما يقدر في موضع قبل معموله ويفسره ما بعده ، لكن هناك حالة خاصة يرد فيها العامل المضمر ويقدر بعد معموله إذا كان المعمول من الأسماء التي لها حق الصدارة فلا يقدم عليها العامل.

قال سيبويه:« أيهم تره يأتك والنصب على ما ذكرت لك لأنه كأنه قال : أيهم تر تره يأتك... »[4] .

أي { تر العامل المضمر} تùùù

له ثوبا" وإنما اختير النصب هاهنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناؤ الآخر على الفعل أحسن عندهم...»[1].

فالاختيار تقدير العامل ونصب المعمول للمشاركة مع ما قبله، لأن التركيب الأول مبني على الاسم لكن بشرط عدم انتقاض المعنى عند إجراؤ هذه المطابقة فيقول :«... ليجري الآخر على ما جرة عليه الذي يليه قبله، إذا كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه...»[2].

فتصدير الجملة الثانية بفعل وإعماله في الاسم أولى للمطابقة من إعمال الفعل في باب التنازع

مثل : رأيت زيدا و ø عمرا كنت لمتتهه

عا1 مع1عا1 مع2عا1 (عا ø+مع1 ø) مع2 عا (مضمر) عا2 مع1 عا2 مع2عا2

والغرض من تقديم العامل هو إتباع كلام العرب لأنها : «إذا ذكرت جملة الكلام اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني ... »[3].

فالتصدير في الجملة الأولى هو الذي يحدد اختيار الإعمال أو عدمه في الجملة الثانية فتقدم الفعل للمشاكلة لا غير ، وما يكون للأصل يكون للذي ينزل منزلته وإن كان لا يتمكن تمكنه من حيث العمل.

قال سيبويه:« ومثل ذلك : "كنت أخاك وزيدا كنت له أخا" لأن "كنت أخاك" بمنزلة "ضربت أخاك" وتقول: "لست أخاك وزيدا" أعنتك عليه" لأنها فعل وتصرف في معناها كتصرف "كان"... »[4].

فالمقصود اختيار إعمال الفعل وتقدمه للمشاكلة حتى في "كان" و"ليس" .

مثل : كنت أخاك و زيدا كنت له أخا

عا مع1 مع2 ø مع2عا1 عا2مع1 مع1عا2 مع2 عا2

(عا1+مع1عا1)

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 143.
2- المصدر نفسه.
3- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص 119.
4- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 144.

وقدم سيبويه شاهد اختيار العرب إعمال الفعل للمشاكلة وذلك في قول الشاعر "الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحت لا احمل السلاح ولا *** أملك رأس البعير إن نفرا

والذئب أخشاه إن مررت به *** وحدي وأخشى الرياح والمطرا[1]

فاختير في البيت الثاني المعطوف على الأول إعمال الفعل والتقدير :

وأخشى الذئب أخشاه

Ø Ø

عامل مضمر مع1عا (مضمر) مع2 عا (مضمر) العامل المفسر

وهناك وجه آخر هو عدم إعمال العامل وتقديره، والرفع على الابتداء قال سيبويه :« وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد وذلك قولك : "لقيت زيدا وعمرو كلمته"...» [2] .

مثل : لقيت زيدا و Ø عمرو كلمته

عا مع1 مع2 الابتداء م خ

1-8- الحمل علة العامل :

يواصل سيبويه رصد العامل ويضيف إن الحمل عليه يستوجب العمل وأنت بالخيار إما الإعمال أو الرفع على الابتداء، قال :«... وتقول أيضا: "زيد ألقاه وعمرا وعمرو" فهو يقوي أنك بالخيار في الوجهين، وتقول: "زيد ضربني" "وعمرو مررت به" إن حملته على زيد فهو رفع لأنه مبتدأ والفعل مبني عليه، وإن حملته على المنصوب قلت : "زيد ضربني وعمرا مررت به"...»[3] .

فالحمل على الفعل يستوجب إعماله في الاسم المعطوف على الأول .

قال :« وإذا قلت :"مررت بزيد وعمرا مررت به"، نصبت وكان الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسما تبنيه عليه...»[4] ، فوجه الإعراب هو نصب عمرو لأنك حملته على الفعل الذي عمل فيه حتى وإن كان متعديا بحرف الإضافة (الجر).

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 144.
2- المصدر نفسه.
3- المصدر نفسه ، ص 146-147.
4- المصدر نفسه ، ج1، ص 147.

فالعامل يصل إلى معموله لأن موضع (زيد) هو النصب على المفعولية لذلك انتصب عمرو حملا عليه ، فحد الموضع العامل .

وأكد سيبويه بقوله : « وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة فكذلك قلت : "مررت زيدا" ولولا أنه كان كذلك ما كان وجه الكلام "زيدا" مررت به"... »[1].

وما ينزل منزلة الفعل كاسم الفاعل يحمل عليه ويعمل فيما بعده منونا كان أو غير منون.

قال سيبويه : « وتقول : "هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به" إن حملته على المنصوب، فان حملته على المبتدأ، و هو – هذا رفعت – فإن ألقيت النون و أنت تريد معناها فهو بتلك المنزلة، وذلك قولك : "هذا ضارب زيدا غدا و عمرا سيضربه" ... »[2].

أراد سيبويه أن يوضح إن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل منونا و غير منون لذلك يحمل عليه الاسم بعده و ينصب مثله مثل أي فعل .

هذا ضارب عبد الله و زيدا يمر به

حمل الاسم على اسم الفاعل (مع منصوب)

هذا ضارب عبد الله وزيد يمر به

الحمل على المبتدأ (الرفع)

ودليل تمكن اسم الفاعل هو إعماله - حتى وإن كان مضافا - وإجراؤه مجرى الفعل مثل قولك :

هذا ضارب زيد غدا وعمرا سيضربه

(موضع المفعول)

الحمل على اسم الفاعل المضاف

قال سيبويه :« و لولا أنه كذلك لما قلت : "أزيد أنت ضاربه" و "ما زيدا" أنا ضاربه" ... »[3].

بين فيما سبق إضمار الفعل و تفسيره بما بعده و كذلك أزيدا أنت ضاربه"، انتصب على إضمار فعل فسره اسم الفاعل لأنه يعمل عمل فعله و هو بمنزلته كقولك:

- أزيدا أنت ضاربه

بمنزلة

- أزيدا أنت تضربه

1- سيبويه: الكتاب، ج1، ص 147.
2- المصدر نفسه.
3- المصدر نفسه.

فعمل اسم الفاعل منونا أو غير منون مثل عمل الفعل المتعدي بحرف الجر فيما بعده (في موضع نصب لا غير) .

قال سيبويه :« فهذا نحو: "مررت بزيد" لأن معناه منونا أو غير منون سواء كما أنك إذا قلت: "مررت بزيد" كأنك قلت : "مررت زيدا" »[1] .

1-9- اختيار العامل في الاستفهام :

اختار سيبويه إعمال الفعل في باب الاستفهام إذا كان الكلام في أصل الاستفهام منصوبا بعامل فإن الجواب سيكون بالنصب على حسب اختيار المتكلم .

ومثال ذلك قول سيبويه :« ومما يختار فيه النصب قول الرجل : "من رأيت" وأيّهم رأيت" فتقول : "زيدا" رأيته" تنزله منزلة قولك:" كلمت عمرا وزيدا لقيته" ألا ترى أن الرّجل يقول : "من رأيت"؟ فتقول : "زيدا" على كلامه، فيصير بمنزلة قولك : "رأيت زيدا وعمرا" يجري على الفعل كما يجري الآخر على الأول بالواو ...»[2] .

يعني أنك تنصب الاسم في الجواب بعامل مضمر لأنه قد ورد الاسم في الاستفهام منصوبا.

الاستفهام	الجـــواب
مثل : أيّهم رأيت	ø
↓ ↓ ↓ ↓	↓
مع عا عا مع عا (عامل مضمرا	+ مع عا مضمرا)
زيدا رأيته	مع عا مضمر عا مع عا مع عا

فالاسم في الجواب ينصب بإضمار عامل تقديره "رأيت" تبعا للاستفهام، وهذا ينزل منزلة العطف في تقدير العامل مثال: كلمت زيدا و ø عمرا لقيته .

↓

(عامل مضمر)

فالمتكلم حاضر عند سيبويه و هو الأصل في المسألة وإعمال الفعل و الإجراء عليه.

قال سيبويه : « وإن قال : "أعبد الله مررت به أم زيدا"؟ قلت : "زيدا مررت به"؟ كما فعلت ذلك في الأول فإن قلت: "لا بل زيدا" فانصب أيضا كما تقول: "زيدا" إذا قال: "من رأيت" ؟ لأن "مررت به" تفسيره " لقيته" ونحوها فإنما تحمل الاسم على ما يحمل عليه السائل كأنهم قالوا: "أيّهم أتيت"؟

1- سيبويه: الكتاب ، ج1 ، ص 147.
2- المصدر نفسه، ج1، ص 148.

فقلت: زيدا ... »[1] يحمل الاسم في الجواب و يعمل فيه العامل حسب أصله في الاستفهام وقصد السائل ما دام المعني غير منتقض .

قال سيبويه :« ولو قلت : "مررت بعمرو وزيدا" لكان عربيا، فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع المفعول منصوب ومعناه: أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا، وكان المجرور في موضع المنصوب عن فعل لا ينقض المعنى ...» [2] .

ويبين سيبويه حركية العامل "الفعل" وخصائصه وحركته الحرة في المتتالية اللغوية وعمله متقدما ومتأخرا ، مظهرا أو مضمرا من خلال ذكره "إذا" وتبيين عدم تمكنها لأنها ليست بفعل .

فقال : « ولو قلت : "إن زيدا فيها" أو "إن فيها زيدا وعمرو أدخلته أو دخلت به" رفعت إلا في قول من قال : "زيدا أدخلته وزيدا دخلت به" لأن "إن" ليس بفعل وإنما هو مشبه به ألا ترى أنه لا يضمر فيه فاعل ولا يؤخر فيه الاسم، وإنما هو بمنزلة الفعل كما أن "عشرين درهما" و "ثلاثين رجلا" بمنزلة "ضاربين عبد الله" و ليس بفعل ولا فاعل و كذلك "ما أحسن عبد الله" ... »[3] .

فالعامل و المعمول هما زوللا مرتب وأصل العمل للفعل وما ينزل منزلته يعمل بقيود وهو أقل تصرفا منه، وقد يلغى إعمال العامل في باب الاستفهام إذا فصل بينه وبين معموله فهو يعمل فيه مباشرة دون فاصل أو إطالة في الكلام .

قال سيبويه :« و تقول : "أأنت عبد الله ضربته" ؟ تجريه ها هنا مجرى "أنا زيد ضربته" ، لان الذي يلي حرف الاستفهام "أنت" ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى...»[4] .

أ	[أنت]	عبد الله	ضربته
↓	↓	↓	↓
حرف الاستفهام	الحائل	م	خ

1- سيبويه: الكتاب ، ط1 ، ج 148.
2 - المصدر نفسه.
3 - المصدر نفسه ، ط1، ج 150.
4 - المصدر نفسه ، ط1، ج 158.

1-10- ما ينزل منزلة الفعل في العمل من المشتقات:

1-10-1- اسم الفاعل:

أعرب سيبويه الفعل المضارع لأنه حمله على الاسم لعلة المشابهة، لذلك حملت الأسماء أيضا على الأفعال في الإعمال لأن أصل العمل لها، و من هذه الأسماء اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل لأنه يدل على الحال و الاستقبال و إذا دل على الماضي فلا يعمل .

ولاسم الفاعل عند سيبويه صورتان :

- الصورة الأولى: يعمل عمل الفعل إذا أردت به معنى الفعل
- الصورة الثانية : إذا أردت به الاسم فلا يعمل فيما بعده.

قال سيبويه :« وذلك قولك : "أزيدا أنت ضاربه" و"أزيدا أنت ضارب له" و"أعمرا أنت مكرم أخاه" و"أزيدا أنت نازل عليه " كذلك قلت: "أنت ضارب" و"أنت مكرم" و"أنت نازل" كما كان ذلك في الفعل لأنه يجري مجراه و يعمل في المعرفة كلها والنكرة مقدما ومؤخرا ومظهرا ومضمرا...»[1].

و وضح سيبويه في هذا القول اسم الفاعل و تمكنه مثل الفعل حتى وإن كان مشتملا على صيغة الاسم ومعنى الفعل ، فهو يأخذ من خصائص العامل فيعمل متقدما ومتأخرا ومظهرا ومضمرا يدخل على المعرفة و النكرة.

اسم الفاعل	**منزلة الفعل المضارع**
- أزيدا أنت ضاربه	- أزيدا أنت تضربه
- أعمرا أنت مكرم أخاه	- أعمرا أنت تكرم أخاه
- أزيدا نازل عليه	- أزيدا أنت تنزل عليه

واسم الفاعل المتعدي بحرف الجر يعمل عمل الفعل فينصب الأول على إضمار الفعل لأنه ينزل منزلته.

1- سيبويه: الكتاب ، الجزء 1، ص 162.

قال سيبويه : « و تقول : "أعمرا أنت واجد عليه" و "أخالدا أنت عالم به" و "أزيدا أنت راغب فيه" لأنه لو ألقيت "عليه" و "به" و "فيه" مما ها هنا لتعتبر، لم يكن ليكون إلا مما ينتصب كأنه قال : "أعبد الله أنت ترغب فيه" و أعبد الله أنت تعلم به" و "أعبد الله أنت تجد عليه" فإنما استفهمت عن عمله به ورغبته فيه في حال مسألتك ...» [1] .

ومتى كان اسم الفاعل منونا فإنه يجري مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل ويتصرف تصرفه ويبيّن هذا سيبويه بقوله: «... "هذا ضاربٌ زيدا غدا" فمعناه وعمله مثل: "هذا يضرب زيدا غدا"...» [2]، ومن شواهد إعمال اسم الفاعل فيما بعده ونصبه على المفعولية قول الشاعر:

إلقي بحبك واصل حبلي *** وبريئ نبلك رائش نبلي

والشاهد فيه قوله: «واصل حبلي ورائش نبلي، حيث جاء باسم الفاعل"واصل" و"رائش" منونا عاملا في الاسم بعده كما يعمل الفعل المضارع...» [3] ، ومثال ذلك أيضا قول عمرو بن أبي ربيعة:

ومن مالئ عينيه من شيء غيره *** إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى[4]

فعمل اسم الفاعل "مالئ" عمل الفعل المضارع ونصب "عينيه" على المفعولية.

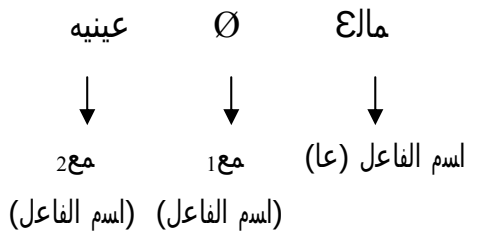

ومن ذلك أيضا قول زهير:

بدالي أني لست مدرك ماضي *** ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا[5]

والشاهد فيه إعمال اسم الفاعل النكرة المنونة "سابقا" في "شيئا" الذي نصب على المفعولية.

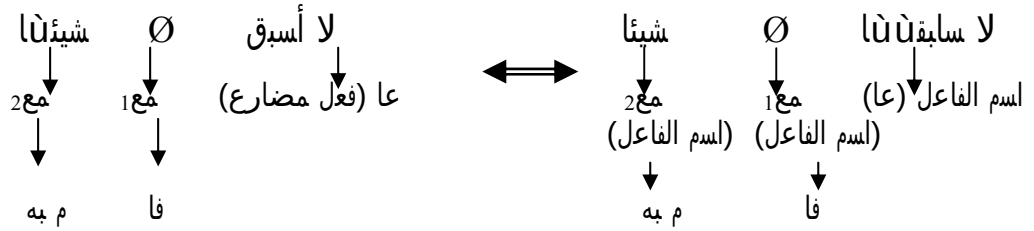

1- سيبويه: الكتاب، ج1، ص 162.
2- المصدر نفسه، ج1، ص 218.
3- المصدر نفسه، ج1، ص 218، 219.
4- المصدر نفسه، ج1، ص 219.
5- المصدر نفسه .

و اسم الفاعل يتعدǎ مثل فعله الذي اشتق منه وينزل منزلته في كل أحواله متى كان نكرة منونة.

أمّا إذا كان التنوين الذي يدل على التمام والفصل من اسم الفاعل فإنه يضاف إلى ما بعده ولا يتغير المعنى، ويوضح هذا سيبويه بقوله : « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين ولا يتغير المعنى شيئا وينجز المفعول لكان التنوين من الاسم ...» [1] .

ويؤكد على عدم تغير المعنى بكان التنوين بقوله: «وليس بغير كان التنوين إذا حذفته مستخفا شيئا في المعنى ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عز وجل: كل نفس ذائقة الموت ...» [2].

فهذه الإضافة في اسم الفاعل هي إضافة لفظية على نية الانفصال ودليل سيبويه هو جعل "اسم الفاعل المضاف" وصفا لنكرة قبله ومثل بقوله تعالى جدّه: هديا بالغ الكعبة [المائدة من الآية 95] و عارض ممطرنا [الأحقاف من الآية 24] فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة. » [3]

ويواصل سيبويه تتبعه لهذه الوحدة التركيبية في السياق ليبين مختلف التغيرات الطارئة عليها حسب دلالاتها الزمانية، فمتى دلت على الماضي أي كانت بمعنى "الذي فعل" فإنها تعرف بالألف واللام وتعمل فيها بعدها «وذلك قولك: "هذا الضارب زيدا" فصار بمعنى "هذا الذي ضرب زيدا" وعمل عمله، لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين وكذلك: "هذا الضارب الرجل" وهو وجه الكلام ...» [4].

هذا الضارب				Ø	الرجل	⟺	هذا الذي ضرب	Ø	الرجل		
↓	↓	↓	↓	↓	↓		↓	↓	↓	↓	
الموصولة	اسم الفاعل	مع1	مع2				اسم موصول	عا	مع1	مع2	
	(عا)	(اسم الفاعل)	(اسم الفاعل)						عا	عا	

فالألف واللام بمنزلة التنوين في فصل الوحدة النحوية " اسم الفاعل " عن التي تليها ، وفي إعمالها عمل الفعل الذي تنزل منزلته ، فاسم الفاعل متى كان منونا أو معرفا " بال " فإنه يعمل عمل فعله وهذا هو وجه الكلام والقياس .

1- سيبويه : الكتاب، الجزء 1، ص 221.
2- المصدر نفسه .
3- المصدر نفسه .
4- المصدر نفسه ، الجزء 1، ص 241.

وقد ذكر وجها ثانيا مسموعا من فصيح كلام العرب قال : « وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم " هذا الضارب الرجل" شبهوه " بالحسن الوجه" ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم وقد يجرّ كما يجرّ وينصب كما ينصب ...» [1]

فهذا الوجه ينزل اسم الفاعل منزلة الصفة المشبهة المضافة إلى ما بعدها ، وقد استشهد عليه سيبويه بقول المرار الأسدي :

« أنا ابن التارك البكري بشرا *** عليه الطير ترقبه وقوعا

سمعناه ممن يرويه عن العرب ، وأجرى " بشرا" على مجرى المجرور ، لأنه جعله بمنزلة ما يكون منه التنوين. » [2] واسم الفاعل متى كان منفصلا عما بعده فانه ينزل منزلة فعله في العمل ، ومن ذلك اتصاله إذا كان معرفا " بالال " بصيغتي التثنية أو الجمع فيعمل فيما بعده عمل فعله ، لأن نوني التثنية والجمع بمنزلة الفاصل اللفظي بين العامل والمعمول ، قال : « وإذا ثنيت أو جمعت فثبتت النون قلت: "هذان الضاربان زيدا" و"هؤلاء الضاربون الرجل " لا يكون فيه غير هذا لان النون ثابتة. » [3]

فوجه إعراب معمول اسم الفاعل (المثنى أو الجمع)هو النصب لا غير.

أما إذا حذفت النون من اسم الفاعل فانه يضاف إلى ما بعده « فإن كففت النون جررت وصار الاسم داخلا في الجار بدلا من النون لا تعاقب الألف واللام ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى فالتنوين قبل الألف واللام لان المعرفة بعد النكرة ... » [4]

فالنون التي تلحق اسم الفاعل في حالات ي التثنية أو الجمع لا تعاقب " ال " أو التنوين لأنها لا تدل على تعريف أو تنكير.

ويرصد سيبويه اسم الفاعل من خلال نظام اللغة وكذا في مدرلا الكلام ليخرلا الأحكام النحوية ومن ذلك ذكره لقول رجل من الأنصار :

« الحافظو عورة العشيرة *** لا يأتيهم من ورائنا نطف » [5]

1 - سيبويه : الكتاب ، لا1 ، f 241.
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه ، لا1، f 243.
4 - المصدر نفسه .
5 أ- المصدر نفسه ، لا1، f 244.

والشاهد هنا إعمال اسم الفاعل " الحافظو" والنية فيه معنى ثبات النون أي "الحافظون" لذلك نصب معموله عورة على المفعولية ، ويعلل سيبويه لعلة حذ2 النون بقوله : « لم يحذ2 النون لإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ولكن حذفوها كما حذفوها من الذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الأخر. » [1]

فاسم الفاعل يعمل عمل فعله :

- إذا كان نكرة منونة (فيجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى)
- إذا اتصل " بال" الموصولة (فيعمل عمل الفعل الماضي)
- إذا اتصل بنوني التثنية والجمع .

أما الصورة الثانية باسم الفاعل فتتمثل في إجرائه مجرى الاسم فلا يعمل فيما بعده «ولو قال: " الدار أنت نازل فيها " فجعل نازلا اسما رفع كأنه قال:"الدار أنت رجل فيها"ولو قال: "أزيد أنت ضاربه " فجعله بمنزلة قولك : أزيد أنت أخوه جاز ... »[2]

اسم الفـــاعل ⟷ الاسم

مثل : الدار أنت نازل فيها ⟷ الدار أنت رجل فيها

فاسم الفاعل إذا اجري مجرى الاسم فإنه ينزل منزلته .

ويمكن التوضيح باعتماد إجراء الاستبدال من خلال المحورين التركيبي والاستبدالي :

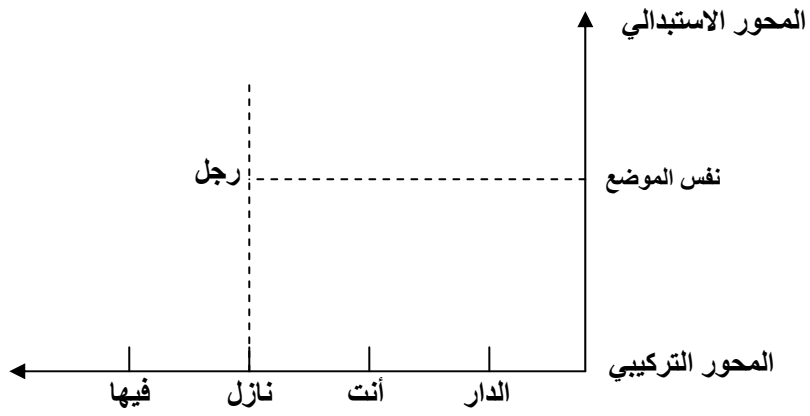

1 - سيبويه : الكتاب، ج1، ص 245.
2 - المصدر نفسه ، ج1، ص 162.

ويجري اسم الفاعل مجرى الاسم متى زال عنه التنوين لفظا ونية « ... وينجر المفعول لكي التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم في الاسم معاقبا للتنوين ، فجرى مجرى " غلام عبد الله" في اللفظ ، لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ... »[1] فتعاقب الإضافة والتنوين من خصائص الاسم لذلك متى أضيف اسم الفاعل إلى ما بعده صارا بمنزلة اسم واحد فانه ينزل منزلة الاسم .

ويقوي شبه اسم الفاعل باسم دلالته على الزمن الماضي « فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شبه بمضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب ، وذلك قولك : "هذا ضارب عبد الله وأخيه" وجه الكلام وحده الجر ، لأنه ليس موضعا للتنوين ... » [2]

فاسم الفاعل متى أضيف إلى ما بعده إضافة لفظية أو معنوية فإنما بعده يصبح من تمامه وينزل منزلة الاسم فلا يعمل .

1-10-2- اسم المفعول :

لاسم المفعول عند سيبويه صورتان :

- الصورة الأولى حيث يعمل الفعل الذي لم يسمى فاعله إذا أردت معناه .
- الصورة الثانية : إذا أنزل منزلة الفعل فلا يعمل فيما بعده .

ويوضح هذا بقوله : « ومثل ذلك في النصب: " أزيدا أنت محبوس عليه ؟ " و "أزيد أنت مكابر عليه؟" وإن لم يرد به الفعل ، وأراد به وجه الاسم رفع ، وكذلك جميع هذا فمفعول مثل : يفعل...» [3]

فاسم المفعول إذا عمل فعله فإنه ينصب الاسم الذي قبله مثل:" أزيدا أنت محبوس عليه ؟" وإذا لم يعمل فإنه لا يعمل فيما قبله وينزل منزلة الاسم مثل : " أزيد أنت محبوس عليه؟ " .

1 - سيبويه : الكتاب ، الجزء 1 ص 221.

2 - المصدر نفسه ، الجزء 1 ص 227.

3 - المصدر نفسه ، الجزء 1 ص 163.

إذا أصل العمل للأفعال وما ينزل منزلتها لا تتصرف تصرفها ، وقد بين سيبويه أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا عملا فقد أجريا مجرى الفعل ، وإذا لم يعملا فلشبههما بالاسم الذي لا عمل له ، وقد ذكر سيبويه ما ينزل منزلة اسم الفاعل في العمل قال : « ومما تجريه مجرى أسماء الفاعلين فواعل أجروه مجرى فاعلة حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه ، كما فعلوا ذلك " بفاعلين" و" فاعلات" فمن ذلك قولهم: " هنا حوائط بيت الله. »[1]

فجمع التكسير فواعل يجري مجرى اسم الفاعل فيعمل عمله وينصب ما بعده:

حوائط البيت الله هنا

فواعل ← حوائط

(ما ينزل منزلة اسم الفاعل) ← مع (فواعل) ← م به

ومن الشواهد التي ذكرها سيبويه في أعمال فواعل عمل اسم الفاعل قول أبي بكر الهذلي :

ممن حملن وهن عواقد *** حبك النطاق فشب غير مهبل [2]

حيث نصب حبك مفعولا به لعوا قد ، وهناك من أنزل فعال بمنزلة فواعل ومثال ذلك : « قطان مكة وسكان البلد الحرام لأنه جمع كفواعل . »[3] فما ينزل منزلة الفرع يعمل عمله ولكنه لا يتمكن تمكنه .

1-10-3- صيغ المبالغة :

تنزل صيغ المبالغة التي تدل على المبالغة في الحدث وعلى شدة الصفة في الموصوف منزلة اسم الفاعل في العمل ، قال سيبويه : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء الفاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فعول ومفعال وفعال وفعل ... يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار ...»[4].

1 - سيبويه : الكتاب ، الجزء 1 ص 163.

2 - المصدر نفسه .

3 - المصدر نفسه ، الجزء 1 ص 164.

4 - المصدر نفسه ، الجزء1، ص164.

فصيغ المبالغة تنصرف تصرف اسم الفاعل فتعمل مقدمة ومؤخرة مظهرة ومضمرة.

مثل: هذا ضروب رؤوس الرجال Ø سوق الإبل

صيغ المبالغة مع إضمار مع (معطوف عليه)
عا م به (ضروب) م به
(عا)

⟺

هذا ضارب زيد و Ø عمرا

اسم الفاعل إضمار م به
(اسم الفاعل)

ومن شواهد إعمال صيغ المبالغة مقدمة قول ذي الرمة:

هجوم عليها نفسه غير أنه *** متى يرم في عينيه بالشبح ينهض[1]

فـ "هجوم" عملت في "نفسه" ونصبته على المفعولية.

وتعمل مؤخرة أيضا مثل قول أبي ذؤيب الهذلي:

قلى دينه واهتاله للشوق إنها *** على الشوق إخوان العزاء هيوله[2]

والشاهد هنا هو إعمال صيغة المبالغة "هيوله" رغم تأخرها في معمولها في " إخوان العزاء" لذلك تمكنت تمكن اسم الفاعل المنون ومثال ذلك قول الشاعر:

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه *** كريم رؤوس الدّارعين ضروب[3]

رؤوس الدارعين ضروب

مع (مقدم) العمل عا (صيغة المبالغة)

(ýzÉÃ ÍÇl منصوبة ýzik)

و صيغ المبالغة تعمل مقدمة أو مؤخرة عن معمولها مثل عمل "ضروب في "رؤوس الدارعين" ونصبه على المفعولية، وقد ذكر سيبويه الأبنية المختلفة لصيغ المبالغة وبيّن إعمالها عمل اسم الفاعل.

2- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص164 .
2- المصدر نفسه، ج1، ص 165.
3- المصدر نفسه، ج1، ص 166.

كما قابل بينها وبين الصفة المشبهة ليبين تمكنها قال: «ومنه "قدير" و "عليم" و "رحيم" لأنه يريد المبالغة في الفعل. وليس هذا بمنزلة قولك:" حسن وجه الأخ"، لأن هذا لا يقاب ولا يضمر"، وإنما حدّه أن يتكلم به في الألف واللام أو نكرة ، ولا تعني به أنك أوقعت فعلا سلف منك إلى أحد...» [1].

فالصفة المشبهة أقل تمكنا من صيغ المبالغة لأن معمولها لا يقدم عليها ويكون متصلا بها فلا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، أما صيغ المبالغة فتنزل منزلة الفعل المتعدي وتعمل ظاهرة ومضمرة مقدمة ومؤخرة مثل "اسم الفاعل".

وبين سيبويه وجها آخر لصيغ المبالغة يتمثل في عدم إعمالها، فليس كل ما كان على وزن فعول أو فعال... وغيرها من الأبنية يعمل عمل اسم الفاعل، فلا بد أن يكون معنى المبالغة متضمنا فيها وفي هذا المعنى قال: «"أعبد الله أنت رسول له و رسوله"؟ لكن لا يريد به "فعول" هنا ما تريد في "ضروب لأنك لا تريد أن توقع منه فعلا عليه فإنما هو بمنزلة قولك: "أعبد الله أنت عجوز له"...»[2].فليس كل بناء يشبه صيغ المبالغة يعمل عملها، وإنما حسب قصد المتكلم وتضمن الأبنية معنى المبالغة، لذلك اعتبر سيبويه حد العامل المعنى، فقدم أبنية للمبالغة لكن لا عمل لها حتى يبين ذلك مثال: عديل، جليس، غلام، أمير، رسول، عجوز (فموضعها موضع الرفع) والاسم الذي قبلها لا يفسر بفعل تعمل فيه لأنها أسماء لذلك أعطى سيبويه هذه الأمثلة:

أعبد الله أنت عجوز له

م1 م2 خ م 2

خ م 1

لا عمل له لأنه اسم

وقد أعمل النحويون صيغ المبالغة للتوسع وليس لها تمكن اسم الفاعل واسم المفعول لذلك كانت أبنيتها قليلة، ولابد من وجود معنى المبالغة فيها لإعمالها «فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة "غلام" و"عبد" ...» [3].

ويؤكد سيبويه بأنّ آلية العامل تحدد الوحدة النحوية "الفعل" وأنّ "الاسم" هو المعمول «... ولو جاز أن تقول أكل يوم لك ثوب لجاز أن تقول أعبد الله عليه ثوب، لأن 'عليه' في موضع نصب مثل'فيه' وهذا لا يجوز فيهما جميعا لأنك لم تأت بفعل ...» [1].

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 170-171.
2- المصدر نفسه ، ج1، ص173.
3- المصدر نفسه.

لأنّ الظرف حتى وإن كان في موضع الاسم فهو مثله لا ينصب ،لأنه لا يوجد عامل يعمل فيهما لذلك وجه الإعراب الرفع لا غير.

1-10-4- **المصدر:**

تعمل المصادر عمل الفعل لذلك صنفها سيبويه ضمن المشتقات التي تنزل منزلة الفعل في العمل، ويعتبر سيبويه وجمهور البصريين أن الفعل مشتق من المصدر لذلك قال في أول كتابه: «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»[2]، فالفعل متوسط بين المصدر وبين اسم الفاعل الذي يشتق منه:

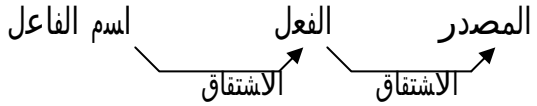

ومن شواهد إعمال المصدر المنون عمل الفعل قول مرّار الأسدي:

«أعنّاقة أمّ الوليد بعدما *** أفنان رأسك كالثغام المخلّس

والشاهد فيه قوله: أعنّاقة أم الوليد حيث نصب "أم" بالمصدر عنّاقة.» [3]

ومن ذلك أيضا قوله:

يضرب بالسيوف رؤوس قوم *** أزلنا هامهن عن المقيل[4]

حيث نصب المصدر "ضرب" معمول "رؤوس قوم" على المفعولية.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

يمرّون بالدهنا خفافا عيابهم *** ويخرجن منها دارين بجر الحقائب

على حين ألهي الناس جلّ أمورهم *** فندلا زريق المال ندل الثعالب[5]

حيث ناب المصدر "ندلا" عن فعله "اندل".

واعتبر السيرافي أنّ نيابة المصدر عن العامل هو ضرب من التوسع لذلك جعل بمنزلة الفعل العامل قال: «فعلّ هذا قوله: فندلا زريق المال هو على وجهين: إمّا أن يكون على قولك: اندل ندلا

1- سيبويه : الكتاب ، ط1،ص 173.
2- المصدر نفسه ، ط1، f 40.
3- المصدر نفسه ، ط1، f 172.
4- المصدر نفسه ، ط1، f 172 .
5- المصدر نفسه ، ط1، f 171.

المال منصوبا باندل على الحقيقة و"ندلا" نائب عنه، وإمّا أن يكون "ندلا" منصوبا بوقع أو لفعل فيكون المال منصوب بـ"ندلا"...» [1].

أي إذا قدر عامل من غير لفظ المصدر جاز إعماله فيما بعده وإذا كان من لفظه أعمل من باب التوسع لأن أصل العمل للفعل.

وقد وازن السيرافي بين المصدر واسم الفاعل قال: «وقد خالف المصدر اسم الفاعل من ثلاثة أوجه:

- الإضافة إلى الفاعل.
- أن مفعوله لا يتقدم عليه.
- أنه يعمل في الماضي والمستقبل. »[2]

فالمصدر المنون يجري مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه «وذلك قولك: "عجبت من ضرب زيدا" فمعناه أنه يضرب زيدا...» [3]، ويحتاللا إلى فاعل ومفعول بخلاف اسم الفاعل «... وإذا قلت: "عجبت من ضرب" فلذلك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول...» [4].

فالمصدر يعمل عمل الفعل إذا كان مفردا منونا، ولا يعمل إذا كان التنوين منه فلنه يضاف إلى ما بعده ويكون الاسم المضاف إليه مجرورا سواء كان فاعلا أو مفعولا، «وإن شئت حذفت التنوين كما حذفت في الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلا أنك تجرّ الذي يلي المصدر، فاعلا أو مفعولا، لأنه اسم قد كففت منه النون كما فعلت ذلك بفاعل، ويصير المجرور بدلا من التنوين معاقبا له ...» [5]، فحذف التنوين لا بغير معنى المصدر وإضافته إلى بعده هي إضافة لفظية.

فالفعل أصل في العمل وما ينزل منزلته أقل تصرفا منه «كما أنه لا يقوى الفعل ما جرى مجرى مجراه وليس بفعل...» [6].

1- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج3، ص 221.
2- المصدر نفسه.
3- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 249.
4- المصدر نفسه .
5- المصدر نفسه ،ج1، ص 251.
6- المصدر نفسه ، ج1، ص 66.

1-10-5- **الصفة المشبهة**:

تعمل الصفة المشبهة عمل الفاعل ولكنها لا تتمكن في باب العاملية ويؤكد سيبويه بقوله: «وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كتمسماً الفاعلين...» [1]، ويوضح عملها فيها كان من سببها يقوله: «ولم تقو أن تعمل عمل اسم الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فتنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم إنما تعمل فيها كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة، لا تجاوز هذا لأنه ليس بفعل ولا اسم في معناه...» [2].

فالصفة المشبهة تعمل فيما كان من سببها والعلاقة بينها وبين معمولها تلازمية لذلك حسن إضافتها إلى ما بعدها فتشبهت بذلك الأسماً وبعدت عن الشبه بالفعل لأن ليس فيها معنى الفعل المضارع.

«والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياً»[3] ، بالإضافة من خصائص الأسماً لذلك حسن إضافة الصفة المشبهة إلى الاسم الذي يليها.

وقد شرح هذا المعنى السيرافي: «تعني أنّ قولك حسن الوجه لم يجر مجرى حسن كما جرى ضارب مجرى ضرب، فكان الأحسن عندهم في حسن الإضافة لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ كما تباعد حسن الوجه من الفعل ومما جرى مجراه في المعنى»[4].

«فالصفة المشبهة تبنى على الاسم الأول ثم توصله إلى المضاف إليه فلا تجري مجرى اسم الفاعل في مل أحواله، فالصفة تقع على الاسم الأول ثم توصلها إلى الوجه وإلى كل شيً من سببه»[5].

ومن شواهد إعماله عمل اسم الفاعل متى كانت نكرة منونة قول زهير:

أهوى لها أسفع الخدين مطرق *** ريش القوادم لم تنصب له الشبك[6]

والشاهد فيه إعمال الصفة المشبهة "مطرق" في "ريش القوادم" ونصبه على المفعولية تشبيها لها باسم الفاعل المتعدي.

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 66.
2- المصدر نفسه ، ج1، ص 256.
3- المصدر نفسه .
4- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج4، ص 102.
5- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 256.
6- المصدر نفسه ، ج1، ص 277.

والأصل في الصفة المشبهة أن تكون مشتقة من أفعال قاصرة لكنها حملت على اسم الفاعل وإن كانت فرعا عنه مثل حمل الأصل (اسم الفاعل) عليها، هذا ما يؤكد لنا تتبع سيبويه للوحدات التركيبية في المتتالية اللغوية وإحاطته بالتغيرات الطارئة عليها، بقوله:«... "هذا الضارب الرجل" شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، قد يجرّ كما يجرّ وينصب أيضا كما ينصب...» [1].

1-10-6- أفعل التفضيل:

أما أفعل التفضيل فإنه أقل تمكنا من الصفة المشبهة وذلك قولك: «هو خير منك أبا وهو أحسن منها وجها ... ولا يقوى قوة الصفة المشبهة فإلزم فيه وفيهما يعمل فيه وجها واحد ويعمل في الجمع كقولهم: هو خير منها أعمالا...» [2].

فأفعل التفضيل يجمع دلالة الفعل ومعنى الزيادة ودلالة المصدر لذلك لا يعمل إلا في النكرة «ولا يعمل أفعل إلا نكرة»[3].

أما إذا أضيف إلى ما بعده «اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع، وذلك لأنه أراد أن يقول: "أوّل الرجال" فحذف استخفافا واختصارا...» [4].

وإضافة أفعل التفضيل إلى ما بعده جوزت أن تكون صورة المفرد مثل "هذا أول رجل" دالة على الجمع.

والفعل هو الأصل في العمل وما ينزل منزلته لا يجري مجراه في كل أحواله وكلما بعده الفرع عن الأصل كحمل الفرع على الفرع، كان أقل تصرفا وتمكنا في المتتالية اللغوية، «وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله» [5]

1-11- استعمال العامل و إلغاؤه :

إن حد عمل الفعل هو التقدم و الابتداء و كلما تأخر ضعف عمله و لم يصل إلى معموله و هذه العوامل:«هي "ظننت" و "حسبت" و "خلت" و"أريت" "رأيت" و "زعمت" و ما يتصرف من أفعالهن»[6]

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 241.
2- المصدر نفسه ، ج1، ص 265.
3- المصدر نفسه .
4- المصدر نفسه ، ج1، ص 265.
5- المصدر نفسه ، ج1، ص 241.
6- المصدر نفسه ، ج1، ص 175.

و هذه الأفعال إنما أصل دخولها على المبتدأ و الخبر مما لم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر مثل قولك : "ظننت زيدا منطلقا"، و يجوز ترك المفعولين و الاقتصارعلى الفعل و الفاعل مثل : ظننت و حسبت، فهذه العوامل إذا تقدمت عملت النصب في المفعولين جميعا و لا يمكن إلغاؤها.

و قال السيرافي في شرحه :« و جميع الأفعال التي تجري هذا المجرى أربعة عشر فعلا منها: سبعة أفعال قد سمي فاعلوها، وسبعة أفعال لم يسم فاعلوها، فأما السبعة الأفعال التي سمي فاعلوها فهي: «ظننت، حسبت، خلت، ورأيت من رؤية القلب، ووجدت، من وجود القلب، وعلمت وزعمت...» .

وأما السبعة التي لم يسم فاعلوها فهي :« أعلمت و أريت و أنبئت و أنبئت و خبرت و أخبرت حدثت...» [1].

مثال : علمت زيدا منطلقا

عا ← مع ← مع1 ← مع2

العامل يعمل في معمولاته لأنه متقدم

و يجوز إلغاء هذه العوامل التي ذكرها سيبويه إذا تقدم عليها أحد معموليها أو كلاهما لأن الجملة تصير مستقلة بنفسها و انتفى معنى الشك أو اليقين الذي دخلت لأجله هذه العوامل .

قال سيبويه : « فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة "رأيت" و"ضربت" و"أعطيت" في الإعمال والبناء على الأول، فهي الخبر والاستفهام و في كل شيء. وذلك قولك : "أظن زيدا منطلقا"، و"أظن عمرا ذاهبا" و"زيدا أظن أخاك"، و"عمرا زعمت أباك"... »[2] .

فهذه الأفعال بمنزلة رأيت ، ضربت و أعطيت في البناء على الأول ، مثل قولك : "عمرا زعمت أباك" وكذلك في الاستفهام أي نصب الاسم على إضمار الفعل مثل : أعبد الله حسبته منطلقا؟ فهذه العوامل التي تدخل على المبتدأ و الخبر تنزل منزلة الأفعال في إعمالها و تصرفها .

وهذه العوامل كلما بعدت عن موضع الابتداء سواء توسطت أو تأخرت ضعف عملها.

1- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ،ج3، ص 229.
2- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 175.

قال سيبويه :« فإن ألغيت قلت : "عبد الله أظن ذاهب" و"هذا إخال أخوك"، و"فيها أرى أبوك" وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ...»[1]، إذا توسط العامل كما في أظن ، أرى ، أخال في الأمثلة التي أوردها سيبويه فإنه يجوز عدم إعمالها ويرتفع معمولها على الابتداء .

عبد الله أظنùùùùùùن ذاهب

م عا (ملغى) خ

وحسب سيبويه يفهم أن العامل إذا أردت إلغاءه فالأجود تأخيره ، فكلما بعدت المسافة بين العامل والمعمول ضعف العمل .

وشاهد الإلغاء قول الشاعر:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني***وفي الأراجيز خالùùت اللùùؤم والùùخور

(جار ومجرور متعلقان ب خ م م) (عاملغى+ مع) م مؤخر معطوف عليه[2]*

ومادامت هذه العوامل تدخل على الجملة الاسمية فان تقدم معموليها عليها يذهب معنى الشك أو اليقين فيها، لذلك ضعف عملها ولم يبطل لأنها أفعال، ولو كانت حروفا نزلت منزلة الفعل لبطل عملها.

فالوحدة النحوية الفعل تتميز بالعمل، فإذا ألغيت فتمام المعنى وحد الكلام هو تأخيرها إذا لم تكن عاملة ويتضح هذا في قول سيبويه: « وإنما كان التأخير أقوى ، لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول : "عبد الله صاحب ذاك بلغني" وكما قال : "من يقول ذاك تدري"، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه. و إنما جعل ذاك فما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما تدري...» [3] فكلما مضى الكلام سواء قصد المتكلم اليقين أو تبين له الشك كان إلغاء العامل وتأخيره أجود .

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 175.
*2- المصدر نفسه .
3- المصدر نفسه ، ج1، ص 176.

ومن خصائ f النحو العربي إضمار النية ما يستوجب العمل مقدما أو مؤخرا، قال سيبويه :« فإذا ابتدأ كلّامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل، قدّم أو أخر كما قال :"زيدا رأيت" و"رأيت زيدا" وكلما طال الكلّام ضعف التأخير إذا أعملت،وذلك قولك: "زيدا أخاك أظن" فهذا ضعيف كما يضعف "زيدا قائما ضربت"، لأنّ الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا أعمل...»[1].

وعند سيبويه كلما طال الكلّام أي بعدت مسافة العامل عن معموله ضعف الإعمال، وحد العامل أن يكون مقدما إذا اعمل ولا يفصل بينه وبين معموله.

ومن شواهد العامل المتقدم قول أبي ذؤيب:

قال: فإن تزعمينني كنت أجهل فيكم *** فإنني شريت الحلم بعدك بالجهل[2]

عا مع مع1 مع2

فتقدم « تزعم » استوجب عمل النصب في الفاعل والمفعولين .

1-11-1- إلغاء المصدر :

قال سيبويه : « واعلم أن المصدر قد يلغي كما يلغى الفعل وذلك قولك : "متى زيد ظنك ذاهب" و"زيد ظني أخوك"، و"زيد ذاهب ظني"... »[3] ، فالمصدر إذا توسط أو تأخر يمكن إلغاؤه لأنه يعمل كالفعل متقدما.

قال سيبويه:« فان ابتدأت فقلت : "ظني زيد ذاهب" كان ضعيفا، لا يجوز ألبتة كما ضعف "أظن زيد ذاهب"...»[4]، فشرط العمل أن يتقدم (العامل) و ما ينزل منزلته لذلك قبح عدم عمل المصدر مع تقدمه، لذلك الأجود أن تقول : "ظني زيدا ذاهبا" بمنزلة" أظن زيدا ذاهبا " فتنصب المفعولين ولا ترفعهما ، والرفع حسن عند تقدم معمول المصدر.

قال سيبويه : « وهو في أين و متى أحسن إذا قلت : "متى ظنك زيد ذاهب" و"متى تظن عمرو منطلق" لأنه قبله كلّاما وإنما يضعف هذا في الابتداء كما ضعف:" غير شك زيد ذاهب" و"حقا عمرو منطلق" »[5].

1- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 176.
2- المصدر نفسه .
3- المصدر نفسه، ج1، ص 180.
4- المصدر نفسه ، ج1، ص 181.
5- المصدر نفسه.

فجاز الإلغاء وعدم إعمال المصدر في قولك: "متى ظنك زيد ذاهب" وعدم إعمال الفعل في قولك: "متى تظن زيد منطلق " لأن قبلهما شيء من صلة ما بعدهما لذلك جاز الرفع.

وقانون الإلغاء يستوجب عدم توكيد المصدر الملغى ومثال ذلك: "زيد أظن ذاك منطلق" أي" زيد أظن ذاك الظن منطلق" لذلك مادام العامل لا يعمل فانه لايؤكد بالمصدر، فما ينزل منزلة الفعل في العمل يتبعه في العمل والإلغاء .

وفي الأخير اتضح لنا تميز الوحدة النحوية الفعل بالعاملية عن غيرها من الوحدات الأخرى لأن الأصل في العمل للأفعال ثم يتفرع عنها ما ينزل منزلتها في العمل من الأسماء المشتقة .

آلية الإعراب

2- آليـة الإعـراب :

2-1 - مفهوم الإعراب :

الإعراب في اللغة « هو مصدر أعرب، يجيء لمعان منها: الإبانة و التحسين و التغيير»[1] يقال: « أعرب الرجل عن حاجته إذ أبان عنها و منه قوله صلى الله عليه و سلم "و الثّيب تعرب عن نفسها " أي تبيّن، يكون بمعنى التغيير يقال : " عربت معدة الرجل" إ ذ تغيرت، و قريب من هذا المعنى " أعربت الدابة في مرعاها" إذا لم تستقر من جهة منه، و يكون أيضا بمعنى التحسين و منه قوله تعالى: عربا أترابا أي حسانا. »[2]

و يقال أيضا: « إنّه مأخوذ من قولهم: امرأة عروب أي متحببة إلى زوجها بتحسنها، فالإعراب يحبّب الكلام إلى المستمع»[3]، فإعراب الكلام هو إيضاح فصاحته و بيانه .

أمّا في اصطلاح النحويين فهو يتصور على الوجوه الآتية :

«- أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب.

- تغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا.

- التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة »[4].

و نذكر بعض تعريفات النحويين للإعراب منهم ابن يعيش الذي يعرفه بقوله «الإبانة عن المعاني لاختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»[5].

و ابن هشام يعرّفه بقوله : « أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة »[6].

أما ابن الأنباري فيعرفه بقوله : « اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا و تقديرا»[7].

« و حدّ الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها.»[1]

---

1 - الفاكهي: شرح الحدود النحوية، ص 121.

2 - ابن عصفور: أبو الحسن بن علي بن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له و وضع هوامشه و فهارسه فواز الشعار، إشراف ايميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج1، ص 31.

3 - العكبري :أبو البقاء عبد الله بن حسن ، اللباب في علل البناء الإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1995، ص 53.

4 - يوسف بن خلف العيساوي:علم إعراب القرآن- تفصيل و بيان- تقديم حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، دار الصميعي، 2007، الرياض، ص 20 .

5 - ابن يعيش :شرح المفصل، للا، ص 72.

6 - ابن هشام:جمال الدين عبد الله بن يوسف ،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد المجيد السيد محمد عبد الحميد،دون طبعة ،دار الجيل، بيروت، ص 33 .

7 - ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 18 .

فيبدو من هذه التعريفات أنها تقوم جميعها على اعتبار الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لتعاقب العوامل عليها، فهو مرتبط بنظرية العامل .

أمّا ابن جني فيعرفه استنادا إلى وظيفته باعتباره دالا على المعاني فيقول : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ » [2].

و كذلك يقول ابن يعيش : « إنما يؤتى به للفرق بين المعاني و إذا كان وحده كان كصوت تصوت به فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة...و يستحق الإعراب» [3]

فنصل إلى أنّ هناك معان و الإعراب هو الذي يكشف عنها و يميزها و يفرق بينها، كما يبيّن ذلك الجرجاني في قوله : « قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معاني حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها » [4]

و المعاني التي يقصدها النحاة هي المعاني النحوية أو الوظيفية كالفاعلية و المفعولية و الإضافة و تعد الحركات الإعرابية دوالا عليها، و على هذا الأساس فإن الإعراب مبني على أنه أثر العامل و على ما يدل عليه من معان نحوية .

2-2- الإعراب عند سيبويه :

اعتبر سيبويه الإعراب ظاهرة في الكلام و ليس ظاهرة في النحو، و هذا من خلال نظرته الخاصة إلى حدي الكلام و الإعراب.

فحد الكلام هو الأصل الذي ينبني عليه الكلام و هو المعنى، أما حد الإعراب فهو الحركة أي أن تأتي الأواخر على مقتضى حد الكلام .

فالإعراب دال على المعاني و هو حركة داخلة على الكلام بعد بنائه، و صور هذه المعاني أو الدوال الوظيفية هي الحركات الإعرابية« و هي التغييرات الصوتية التي تطرأ على أواخر الكلم و تعبّر عن العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب النحوي إذ تؤدي العلاقات الموقعية و مميزات الحركة في البنية السطحية للجمل العربية دورا مقررا في تعيين المعنى» [5] ، و تعد علامات مميزة لصنف الوحدة النحوية و وظيفتها و موضعها الإعرابي .

---

1 - الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، كتاب الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، ص 41.

2 - ابن جني: الخصائص ، ج1، ص 35 .

3 - ابن يعيش : شرح المفصل ، ج1، ص 49 .

4 - الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله و شرحه ياسين الأيوبي، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، بيروت، 2000، ص 87 .

5- نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 247.

فالمعاني تسبب ظهور الحركات الإعرابية التي تعد وحدات سيميولوجية « دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة إذ بها يتضح المعنى و يظهر، و عن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة و الكلمة في الجملة الواحدة » [1] .

2-3-حركات الإعراب :

« الإعراب دال على المعاني و إنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه... » [2]، فإذا كان الأصل في الإعراب هو الإبانة عن المعاني المتعاقبة على الاسم في التركيب و ما يضارعه فإن له علامات تدل عليه، و هي الحركات الإعرابية التي تعد فارقا أساسيا بين الوظائف النحوية من فاعلية ، مفعولية و إضافة و مواضع إعرابية في التركيب .

و قد اختلف النحاة في محل الحركة من الحرف على ثلاثة أقوال هي :

-الرأي الأول: وهو حدوث الحركة قبل الحرف وقد أبطله ابن جني « فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف ، وذلك أنّ الحرف كالمحل للحركة ، وهي كالعرض فيه ،فهي لذلك محتاجة إليه فلا يجوز وجودها قبل وجوده ... »[3]

أما الرأي الثاني فقد نسب لأبي علي الفارسي ومذهبه أن الحركة مع الحرف« ...بان النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشم إلى الفم ، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة ، فدل على ذلك عنده أن الحركة تحدث مع الحرف... »[4] و أما الراي الثالث وهو حدوث الحركة بعد الحرف ، ونسب هذا القول إلى سيبويه الذي نسبه إلى الخليل قال : «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به...» [5]، و تجدر الإشارة أن الخليل يتحدث عن الكلمة و تصريفها و ليس عن الحركات الإعرابية، فقد أورد سيبويه هذا القول في" باب حروف البدل" و أكبر دليل هو عدم استخدامه لوظائف الحركات الإعرابية من رفع، نصب وجر ،و إنما استخدم صورها في بناء الكلام و الذي يهم هو معرفة محل الحركة من الحرف .

1 - منيرة بنت سليمان العلولا: الإعراب و أثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، 1993، الإسكندرية .
2 - الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، f 71 .
3 - ابن جني: سرّ صناعة الإعراب، ط1، f 36 .
4 - المصدر نفسه، ط1، f 41 .
5 - سيبويه، الكتاب، ط4، f 363 .

و قد تبع سيبويه ابن جني و الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب حيث قال : «اعلم أنّ الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة، فضمّ الحرف في الحقيقة إتيان بعده بنّ فصل ببعض الواو، و كسره الإتيان بعده بجزء من اليا و فتحه الإتيان بشيء من الألف، و إلا فالحركة و السكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات، لكذلك لمّا كنت تأتي عقيب الحرف بنّ فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كذلك حركت الحروف إلى مخرلا حرف المد و بضد ذلك يكون الحرف، فالحركة إذن بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بنّ فصل، فإذا أشبعت الحركة و هي بعض حرف المد صارت حرفا تاما...» [1] .

و الدرس الصوتي الحديث يقر ما ذهب إليه سيبويه و من تبعه أنّ الحركة بعد الحرف و لكن باعتبار أن الحركات صوائت قصيرة و أن الحروف صوائت طويلة و ليس من مفهوم القدماء أنّ الحروف محل للحركة .

« و ليس في السلسلة المنطوقة حال و محل بل هي سلسلة من الأصوات اللغوية فمثلا: كتب تتكون على ضوء المقطع الصوتي من كا -/ تُ-/ با-/ أي من ثلاثة مقاطع كل منها يتكون من صامت و صائت (حركة)» [2] .

فالحركات الإعرابية هي أصوات مد قصيرة تلحق أواخر الكلام لتدل على وظيفة الوحدة النحوية في التركيب و لا تحصل إلا بعد تبني المتكلم الكلام على بناء مخصوص .

و يوضح هذا ابن يعيش في قوله : « فالرفع علم الفاعلية و الفاعل واحد ليس إلا، و أمّا المبتدأ أو خبره و خبر إنّ و أخواتها و لا التي لنفي الجنس و اسم كان و أخواتها و اسم ما، و لا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه و التقريب، و كذلك النصب علم المفعولية و المفعول خمسة أضرب المفعول المطلق و المفعول به و المفعول فيه و المفعول معه و الحال و التمييز و المستثنى و المنصوب و الخبر في باب كان و الاسم في باب إنّ و المنصوب بنّ التي لنفي الجنس و خبر ما و لا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، و الجرّ علم الإضافة ، و أمّا التوابع فهي في رفعها و نصبها و جرّها داخلة تحت أحكام المتبوعات...»[3].

1 - الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، للا، ج 57. .
2 - أيوب جرجيس عطية القيسي:الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، دار الإيمان الإسكندرية، ج 53 .
3 - ابن يعيش : شرح المفصل ،للا، ج 71-72 .

فالحركة هي صورة الإعراب، و لكن ليΣ كل حركة هي إعراب، كما أنّ الكلّام ليΣ كله معربا، فقد تظهر فيه حركات البناء، التي لا وظيفة لها لأنّ البناء هو : « ألا يختلΣ الآخر باختلاΣ العامل، و لا يخلو البناء من أن يكون على سكون أو على حركة ...» [1] .

فالبناء إذًا هو لزوم آخر الكلمة حركة مخصوصة رغم اختلاΣ العوامل .

و يطلق سيبويه على الحركات الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمة مجاري أواخر الكلم من العربية، و يقصد بها القناة التي تتدΣ فيها علّامات تسم الكلمة بصورة العلّاقة التي تمثلها هيئة التركيب و هي علّامات مميزة للوحدة و محددة لوظيفتها و هي تجري على: « ثمانية مجار على النصب و الجر و الرفع و الجزم و الفتΣ و الكسر و الوقΣ، و إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق لك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل و ليΣ شيء منها إلا و هو يزول عنه...» [2] .

و يقصد بالمجاري حسب شرح السيرافي للكتاب وجهين : « الوجه الأول : المجاري هي الحركات، لما كانت قد تنتقل من بعضها إلى بعض كما تنتقل من حرΣ إلى حرΣ جاز أن تسمى الحركات من حيث تنقل فيهن أواخر الكلم و جعل كل واحدة منهن مجرى ثم جمعها على مجار...»[3].

أمّا الوجه الثاني فهو: « أن يكون مجرى في معنى جري و هو مصدر و قد جمعت المصادر للدلالة على الاختلاΣ ، فجعل جري كل واحدة من الحركات بخلاΣ جري صواحبها لأنّ جريها ليΣ شيئا أكثر منها و هي مختلفات في ذواتها أي جري الرفع غير جري النصب و غير جري الجرّ لذلك جمعت على مجاري لتبيين الاختلاΣ...» [4] .

و هذا « التحديد للإعراب بمجاري أواخر الكلّام يتسق مع مفهوم لا نهائية التركيب في الكلّام.

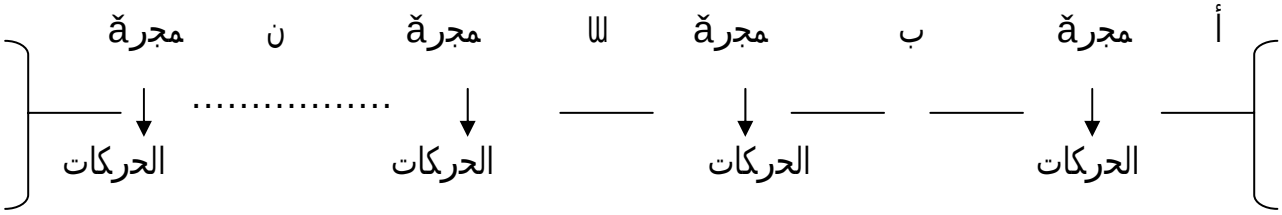

1 - أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص 60 .
2 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 41 .
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 63 .
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 64.

و تظهر هذه المجريات بسبب المؤثر في حركة الكلام، من حيث هو علاقة نحوية و صورة تركيبية متعددة و معناه أنّ المؤثر يوجب أمر الكلمة على هيئة مخصوصة من الإعراب » [1] .

و قد اختار ابن الصفار الوجه الثاني الذي بيّنه السيرافي فقال : « فالذي نختار في هذه الترجمة أن تكون المجاري جمع مجرى و كأنه قال : باب أنواع جري أواخر الكلم، و قوله و هي...يعني أواخر الكلم تجري على ثمانية أنواع من الجري، و قوله: على الرفع إن أخذته لقبا للإعراب كان فيه حذف، لأن نوع الجري ليس بالرفعة فلا بد أن يكون المعنى على جري الرفع فإن أردت به المصدر لم يكن فيه حذف و كأنه قال : على رفعك و نصبك ،و رفعك: هو نوع الجري...»[2].

و استدل بقول سيبويه : « فاعرف فيما ذكرت لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار فعل مظهر لا يحسن إظهاره و فعل مضمر مستعمل إظهاره و فعل مضمر متروك إظهاره » [3] .

أمّا أبو النصر القرطبي فيعرف لفظ مجاري بقوله : « و المجاري أعراض تلحق أواخر الكلم السالمة غير المعتلة...» [4]، فهو يعتبر الإعراب معنى و الحركات دلائل عليه فهي تتعاقب ظاهرة على الاسم المتمكن الأمكن .

كما نجد أنّ الأعلم الشنتمري قد تبع السيرافي في الوجهين اللذين ذكرهما عن المجاري و روى عن المازني أنه غلط سيبويه في قوله : « على "ثمانية مجار" و زعم أن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها و إنما الجري لما يكون في شيء يزول عنه، و المبني لا يزول على بنائه فكان ينبغي أن يقول : على أربعة مجار على الرفع و النصب و الجزم و تدع ما سواهن...» [5] .

و ردّ عليه الأعلم بقوله : « و الجواب في ذلك أنّ أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن و إنما يحركن في الدرلا و ليس كذا صدور الكلم و أواسطها فجاز أن تصف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا يتصف به أوائلها و أواسطها لأن حركات الأوائل و الأواسط لوازم في الأحوال كلها.

1 - أحمد بلحوت:تدريس النحو العربي في الجزائر (رسالة الماجستير)، ص 361.
2 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، ل1، ص 247 – 248 .
3 - سيبويه: الكتاب ، ل1، ص 296.
4 - محمد خليفة الدّناع: لمحات من تاريخ تطور النحو العربي بالأندلس في ضوء كتاب سيبويه، الطبعة الأولى دار الملتقى، لبنان 2003، ص 216 .
5 - الشنتمري: النكت، ل1، ص 16.

و وجه ثاني: أنّ أواخر الكلم هي مواضع التغير فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهن و إن كان بعض حركاتهن لازما في الحال...» [1] .

فالوحدة النحوية تعرب بعد تمام بنيتها ثم يقع الإعراب على الحرق الأخير موضع تعاقب الحركة و تغيرها لأنه هو تمام الوحدة و منتهاها .

و قد فرق سيبويه بين علامات الإعراب و علامات البناء و جعلها ثمانية مجار حتى يفرق بين المعرب المتغير و المبني الثابت و هي في الأصل أربع صور .

و قد فهم الرضي الاستراباذي مقصود سيبويه بالمجرى أي التغير و الانتقال من جري إلى جري آخر، و اشترط في إعراب الوحدة النحوية أن تكون داخل التركيب أي في نظام من العلاقات السياقية مع باقي الوحدات النحوية ، حتى يكون الإعراب هو المبين لوظيفتها و لموضعها الإعرابي أما إذا كانت الوحدة في معزل عن السياق أي في حالة الإفراد فليست لها قيمة و لا تستحق شيئا من الحركات، قال « و الحق أنّ معنى قولنا :يختلف الآخر أي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فإن' زيدا' مثلا في حال الإفراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حال الرفع فقد اختلفت ،أي انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر و انتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة ،و كذا انتقاله إلى الضمة و كذا انتقاله من السكون إلى الكسرة، فهاهنا ثلاثة اختلافات مغاير بعضها لبعض، بحسب تغير الحالات المنتقلة إليها، و إن كانت داخلة في مطلق الاختلاف، فالاختلاف إذن ثلاثة كالإعراب و الإعراب أيضا هو الانتقالات المذكورة...» [2] .

فموضع التغيير هو أواخر الكلم لذلك أطلق عليها سيبويه مجاري أواخر الكلم على سبيل التعميم، فليس كل الكلم معربا فمنه المبني و هو الاسم الذي يلزم طريقة واحدة .

فالإعراب إذا هو اعتقاب الحركات على أواخر الكلم ،و تختص به الوحدة النحوية الاسم و ما يضارعها فالعامل يقتضي أثرا هو الإعراب و الإعراب يقتضي مؤثرا هو العامل .

1 - الشنتمري: النكت، ج1، ص 16.
2 -الاستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص 45.

و قد فرق سيبويه بين علامات الإعراب و البناء و إن كانت في الصورة أربعة حتى يفرق بين المعرب و المبنى قال : « فالنصب و الجرّ و الرفع و الجزم لحروف الإعراب و حروف الإعراب للأسماء المتمكنة و الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربعة الهمزة و التاء و الياء و النون ...» [1] .

فألقاب الإعراب هي : الرفع، النصب، الجرّ و الجزم تلحق الاسم المعرب و ما يضارعه أي الفعل المضارع

أما المبني فإنه لا يزول من حركة إلى أخرى و علاماته هي : الفتح و الكسر و الضم و الوقف.

« فإن كان مبنيا لا يزول من حركة إلى أخرى نحو : حيث و قبلُ و بعدُ قيل له مضموم و لم يقل مرفوعا لأنه لا يزول عن الضم، و أين و كيفَ يقال له مفتوح و لا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتح، و نحو هؤلاء و حذار و أمسِ مكسور و لا يقال له مجرور لأنه لا يزول عن الكسر و كذلك من و هل و بل يقال له موقوف و لا يقال له مجزوم لأنه لا يزول عن الوقف...» [2] .

و هذه جميعا هي مجاري أواخر الكلم من العربية التي ذكرها سيبويه النصب و الرفع و الجرّ و الجزم حركات الإعراب التي تحدث بعامل، و الفتح و الكسر و الضم و الوقف حركات بناء لا وظيفة لها.

حركات البناء	لا وظيفة لها	حركات الإعراب	وظيفتها
- الضم - الفتح - الكسر - الوقف	لا وظيفة لها	- الرفع - النصب - الجرّ (الخفض) - الجزم	- الفاعلية - المفعولية - الإضافة

فصور الحركات عند سيبويه أربعة هي :الضمة،الكسرة، الفتحة والسكون، و هي ثابتة في موضعها أما الوحدات الدالة المتغيرة التي تبين الوظائف النحوية فهي أربعة : الرفع، النصب الجر، و الجزم، فحركات الوحدة المفردة في التركيب لديها صورة و وظيفة و كذلك الحركات الفرعية في التثنية و الجمع لديها صور و وظائف تنزل منزلة الأصل .

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 41.
2 - المبرد، المقتضب، ج1، ص 164

و من النحاة الذين التبΣ عليهم قول سيبويه : « و إنما ذكرت لك ثمانية مجار...» المبرد الذي اعتبر قول سيبويه قولا رديئا قال : « هذا تمثيل رديC و ذلك أنّ الذي يدخله ضرب من هذه الأربعة هو الحر2 نحو الدال من زيد، و الذي يبني عليه الحر2 هو الحركة نحو الضمة التي يبني عليها ثاC حيث و الفتحة التي يبني عليها نون أين، فعدل حركة بحر2 و إنما كان ينبغي أن يعدل الحركة بالحركة و الحر2 بالحر2...» [1] .

و قد ردّ عليه ابن ولاد بثلاثة أوجه هذا ملخصها : « أما قوله : عدل بين حر2 و حركة فهذا غير جائز في اللفظ من غير وجه:

- احدها: أنه فرق بين حركة الإعراب و حركة البناC و حذ2 الحركة من الأولى و اجتزأ بذكر الثانية
- و وجه ثان: أنه فرق بين حر2 الإعراب و حر2 البناC كالدال من زيد و الثاC من حيث.
- ووجه ثالث:أنه فرق بين الاسم المعرب والاسم المبني و كل هذه الوجوه إلى معنى واحد ترجع» [2].

فالحركة الإعرابية إذا علامة مميزة لصنΣ الوحدة النحوية و محدّدة لوظيفتها النحوية في التركيب، و قال السيرافي مبيّنا مقصود سيبويه : « اعلم أنّ سيبويه لقب الحركات و السكون هذه الألقاب الثمانية - و إن كانت في الصورة أربعا-، ليفرق بين المبني الذي لا يزول و بين المعرب الذي يزول، و إنما أراد بالمخالفة بين تلقيب ما يزول و ما لا يزول إبانة الفرق بينهما لأنّ في ذلك فائدة جسيمة تقريبا و إيجاز، لأنه متى قال : هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مخفوض علم بهذا اللفظ أنّ عاملا عمل فيه يجوز زواله و دخول عامل آخر يحدث خلΣ عمله، فيكتفي بمرفوع عن أن نقول هذه ضمة تزول...» [3] .

فالاسم المعرب هو المتغير الآخر حسب العوامل المتعاقبة على موضع الابتداC، و الاسم المبني الذي يلزم طريقة واحدة لا يزيلها شيC من العوامل المختلفة، و قد غلط جماعة من النحويين سيبويه في قوله: « و إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة...» [4] .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 41.
2 - محمد محمد محمد سعيد : ابن ولآد النحوي، الطبعة الأولى 1986، المطبعة الفنية، القاهرة، ص 21 - 22.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 65.
4 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 40.

و من ذلك قولهم : «... من قبل ما يدخله ضرب هذه الأربعة هو حرف، لأن هذه الأربعة أرادها الحركات و السكون، و ما يدخله ضرب منها الحرف، لأنّ الحركات لا تدخل إلا على الحروف ثم قال: " و بين ما بنى عليه الحرف بناءً لا يزول"، و الذي بني عليه الحرف هو الحركة كأنه في التمثيل قال : لأفرق بين الحرف و الحركة و هذا بعيد جدا لأن الفرق واقع بين الحروف و الحركات بأنّ لبس و لا شبهة» [1] .

و قد أيّد ابن الصفار السيرافي فيما ذهب إليه عن عدم اللبس بين الحروف و الحركات فقال: «... هذين لا يحتاجا إلى الفرق بينهما لأنهما لم يلتبسا قط...» [2] .

و بين السيرافي أيضا مقصود سيبويه بحركات الإعراب و صورها الأربعة فقال : « إنما أراد لأفرق بين إعراب ما يدخل ضرب هذه الأربعة و بين الحركة التي يبنى عليها الحرف بناءً لا يزول، فحذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه..كقوله تعالى : و اسأل القرية التي كنا فيها أي أهل القرية فحذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه» [3] .

فالسيرافي فهم أنّ الإعراب عند سيبويه هو قسيم البناء، لذلك قابل سيبويه بين حركات الإعراب و حركات البناء -و إن كانت في اللفظ واحدة -حتى يبين أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني المتعاقبة على الاسم .

و لكن ابن الصفار لم يكتف بما وضحه السيرافي و إن اعتبر تخريجه لا بأس به فقال لما أورده:

«...و هذا تخريج لا بأس به لكن هو ناقص من جهة أنه لا يقصد الفرق بين حركة خاصة و بين البناء، بل يقصد الفرق بين الإعراب ما يدخله أو بين علامات ما يدخله ضرب من هذه الأربعة...»[4].

فالإعراب عند سيبويه ظاهرة في الكلام يتحكم فيها المعنى و ليس فقط ظاهرة في النحو يوجهها العامل، لذلك اصطلاح على تحديد الإعراب بمجاري أواخر الكلم حتى تتسق مع مفهوم لا نهائية التركيب كما ذكرت سابقا .

1 - السيرافي : شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 65-66.
2 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 249.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 66.
4 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 250.

فحد الكلام عند سيبويه هو المعنى ،لأنه الموجه لتضام الوحدات النحوية في التركيب على نسق معين، لأن العامل هو الموجد للإعراب و المولد للمحلات الإعرابية في التركيب و قد فهم ابن صفار رؤية سيبويه للإعراب و لتفاعل المعنى، العامل و الموضع فقال: « لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، معناه للمعنى الذي يحدث فيه العامل فكأنه قال الإعراب إنما يدخل للمعنى الذي يحدثه العامل و هو الفاعلية و المفعولية و الإضافة... » [1] .

و قد اختاره العكبري اتباعا لسيبويه أنّ الإعراب معنى لا لفظ ، و حركات الإعراب هي وحدات دالة على المعاني المتعاقبة على الوحدة النحوية "الاسم" التي تعد الأصل في الإعراب، و علل لرأيه بأربعة أوجه :

-« أحدها أنّ الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حدّه و الاختلاف معنى لا لفظ.

- و الثاني أنّه فاصل بين المعاني و الفصل و التمييز معنى لا لفظ .

- أنّ الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال: حركات الإعراب و ضمة إعراب و الشيء لا يضاف إلى نفسه .

- و الرابع أن الحركة و الحرف يكونان في المبني و قد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه، و قد يكون السكون إعرابا و هذا كله دليل على أنّ الإعراب معنى» [2] .

2-4- أصل الإعراب للأسماء :

الوحدات النحوية صنفان منها ما أصلها البناء و منها ما أصلها الإعراب و الأصل في الإعراب للأسماء و الأفعال فرع فيه، و هو يخ f المضارع منها و لا يجري على الماضي و الأمر لأنهما مبنيان و الحروف أصلها البناء .

و لذلك قال سيبويه عندما حدد مدخول الإعراب :« فالرفع و الجرّ و النصب و الجزم لحروف الإعراب ،و حروف الإعراب للأسماء المتمكنة و للأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربعة ... و النصب في الأسماء: "رأيت زيدا "و الجر :" مررت بزيد"، و الرفع: "هذا زيد"...و ليس في الأسماء جزم لتمكنها و للحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه و ذهاب الحركة... » [3] .

1 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ط1، f 256.
2 - العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، f 53-54.
3 - سيبويه : الكتاب، ط1، f 42.

يحدد سيبويه في هذا القول مدخول الإعراب في الوحدة و الحركات الممكنة الظهور و كيـ يظهر الإعراب في التراكيب .

و من خلال تمثيله يتبين لنا أن الأصل في الإعراب للأسماء، التي تعد محل العمل لأنّ العامل هو المحدث للإعراب فيها، لذلك نجده قد ذكر وظائـ الأسماء المختلفة من فاعلية، مفعولية و إضافة بذكر العامل قبلها، لأن الاسم هو المعمول و الحد أن يسبق بعامل قبله ،عكـ الذين سبقوه مثل "خلـ الأحمر" فتنه في تمثيله لإعراب الأسماء لم يذكر العوامل قال : « فالرفع : زيد و محمد و أخوك و أبوك و النصب : زيدا و محمدا و أخاك و أباك و الخفض: زيدٍ و محمدٍ و أخيك و أبيك»[1] .

« و الإعراب كسمة أصلية في الاسم ترتبط بنظرية أصلية الاسم في حركته في مجال المتتالية النحوية أي يعتمد كفصل في سلسلة الوحدات التي تؤلـ التركيب من حيث موضعه و علاقته و تحدد الوظائـ النحوية فيه لأن الاسم حالة موجودة في الكلام و لكنها معينة بالفعل بخوا ف إلا في الحالات التي يظهر فيها التركيب » [2] .

فالاسم وحدة نحوية مستقلة بمفهوميتها تتميز بحركة حرة في التركيب، فتصبء وحدة منجزة بالفعل فتتعاقب عليها معاني الفاعلية، المفعولية و الإضافة .

فشرط الإعراب هو دخول الوحدة النحوية الاسم في التركيب و في هذا المعنى قال الرضي:« و المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب » [3] .

لذلك نجد سيبويه يجعل هذه الوحدة التركيبية الاسم أصلا في الإعراب و الفعل المضارع محمولا عليها.

و يعلل الفارسي لعله دخول الإعراب على الأسماء بقوله : «إنما الأسماء لما كانت تعتو رها المعاني فتكون فاعلة و مفعولة و مضافة و مضافا إليها ، و لم تكن صورها و أبنيتها أدلة عن هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني »[4].

1 - خلـ بن حيان الأحمر البصري: مقدمة في النحو، تحقيق عزّ الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1961، دمشق، ف 35 .
2 - أحمد بلحوت: تدريس النحو العربي في الجزائر (رسالة الماجيستير)، ف 364 .
3 - الاستراباذي : شرح كفية ابن الحاجب ، ف 41.
4 - أبو علي الفارسي:الإيضاح في علل النحو، ف 153 .

فالحركات الإعرابية عنصر من العناصر الدالة على الوظيفة النحوية و الموضع الإعرابي للاسم و هي ضرب من ضروب الإيجاز و الاقتصاد اللغوي في نظام اللغة العربية .

و في هذا المعنى يقول الدكتور مازن المبارك في كتابه" نحو وعي لغوي" : «.. حركات الإعراب تعد ضربا من ضروب الإيجاز الذي تمتاز به العربية عن غيرها، حيث يدل بالحركة على معنى جديد غير معنى المادية اللغوية للكلمة و غير معنى القالب الصرفي لها ، و هذا المعنى الجديد هو معناها و وظيفتها النحوية كالفاعلية و المفعولية .... » [1] .

و القول بأنّ الإعراب دخل الكلام للدلالة على المعاني أيّده الكثير من النحويين، إلا قطربا فإنه رفض أن يكون الكلام قد أعرب للدلالة على المعاني « و إنما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل و كانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وصلوا و أمكنهم التحريك و جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام... » [2] .

و قد ردّ عليه المخالفون لمذهبه : « لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة و رفعه أخرى و نصبه و جاز نصب المضاف إليه لأن خفض الفاعل في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام...» [3] .

فقد أجمع البصريون و على رأسهم الخليل و سيبويه بأنّ الاسم هو المستحق للإعراب و أن الفعل المضارع محمول عليه لأن الأصل في الأفعال هو البناء ، « فكل اسم رأيته معربا فهو على أصله و كل اسم رأيته غير معرب و هو على غير أصله، و كل فعل رأيته مبنيا فهو على أصله و كل فعل رأيته معربا فقد خرجا عن أصله و الحروف كلها مبنية على أصولها» [4] .

فالاسم هو الذي تتعاقب عليه معاني الفاعلية، المفعولية و الإضافة التي لا تصلح إلا له، كما أنه يكون في موضع معمول للعامل الفعل الذي يحدث فيه الإعراب فيستحيل أن يكون في الفعل هذه المعاني و هو العامل في الاسم .

1 - منيرة بنت سليمان العلولا: الإعراب و أثره في ضبط المعنى، ص 74.
2 - أبو علي الفارسي :الإيضاح العضدي، ص 70-71.
3 - المصدر نفسه ، ص 72.
4 - المصدر نفسه.

أما الفعل المضارع فإنه محمول على الاسم لعلل المشابهة بينه و بين الاسم، و قد بيّن ابن الصفار علة إعرابه دون غيره من الأفعال خلافا للأصل و شبها بالاسم قال: « إنّ فائدته في الفعل الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل، فإذا ارتفع الفعل ففائدة الإعراب فيه الدلالة على وقوعه موقع الاسم، و إذا نصب ففائدة الإعراب فيه الدلالة على أن الفعل مستقبل إمّا على أنه جواب أو على صرفه إلى المصدرية، و إذا انجزم ففائدة الإعراب فيه أن الفعل غير واقع إمّا على النفي أو النهي فإنّ يكون إعراب أبدا في الفعل إلا و يدل على هذه المعاني المذكورة ...» [1] .

و يمكن توضيح معاني الحركات الإعرابية في الاسم و الفعل المضارع بالجدول الآتيين :

الاسم	صور الحركات	وظيفة الحركات	معاني الوظيفة
جاء زيدٌ	الضم	الرفع	الفاعلية
رأيت زيداً	الفتح	النصب	المفعولية
مررت بزيدٍ	الكسر	الجر	الإضافة

الفعل المضارع	صور الحركات	وظيفة الحركات	المعنى
يقول زيد	الضم	الرفع	الكينونة في موضع الاسم
لن يقولَ زيد	الفتح	النصب	الاستقبال
لم يقلْ	السكون	الجزم	عدم الوقوع

فالمعاني التي يحدثها الإعراب في الاسم ليست بمنزلة المعاني النحوية في الفعل المضارع، فنستنتج أن الوحدة النحوية الاسم هي الأصل في الإعراب و الفعل المضارع محمول عليها و لديه معاني خاصة به إذا كان منصوبا أو مجزوما، أما إذا كان مرفوعا فإنه يقع في الغالب مواقع الوحدة النحوية الاسم .

1 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، للاء، f 255 .

2-4- 1- حروف الإعراب :

استخدم سيبويه إلى جانب مصطلح مجاري أواخر الكلم حروف الإعراب حتى يبين أنّ الأصل في الإعراب للوحدة النحوية الاسم و ما يضارعها أي الفعل المضارع فهو فرع عن الأصل .

لذلك قال : « فالرفع و الجرّ و النصب و الجزم لحروف الإعراب و حروف الإعراب للأسماء المتمكنة و للأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة و التاء و الياء و النون و ذلك نحو أفعل أنا و تفعل أنت أو هي و يفعل هو و نفعل نحن » [1] .

فحروف الإعراب في الأصل للاسم المتمكن الذي تتعقب عليه الحركات الإعرابية الثلاثة و يدخله التنوين الذي يتعاقب مع "ال" و الإضافة، و حسب السيرافي فمذهب سيبويه في حروف الإعراب يحتمل وجهين:

- الوجه الأول : « أنّ حروف الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهرا أو مقدرا، فالظاهر كزيد كما في قول سيبويه و المقدر مثل الرحى، العصا .

- أما الوجه الثاني : فحروف الإعراب هي أواخر الكلم المعربة كانت أو غير معربة و إنما سميت حروف الإعراب لأنه متى كان لم يوجد إلا فيها » [2].

و قد حمل سيبويه كلامه على الوجه الأول و هو الأقوى لأنه خاصّ حروف الإعراب للأسماء المتمكنة و الأفعال المضارعة و ليس هذا من جملة الكلم .

قال السيرافي : « فإن حمل الكلام على الوجه الأول و هو أقواهما كان ذلك أنّ حروف الإعراب ما كان فيه إعرابا لفظا أو مقدرا، و المقدر ما كان مستحقا للإعراب و منه من اللفظ به استثقال اللفظ أو تعذره...» [3] .

و حروف الإعراب موضعها أواخر الكلم لأنها موضع التغير و تلحق الاسم بعد تمامه «فالمعني بحروف الإعراب هو نهاية الكلم سواء كان ذلك زائدا أو أصليا بعد أن يكون الحرف بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها و لو كانت هذه الحروف دلالة لأواخر الأسماء و نهايات لها للزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت عليه من التثنية و الجمع...» [4] .

---

1 - سيبويه: الكتاب، الجزء 1، ص 41-42.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، الجزء 1، ص 67
3 - المصدر نفسه، الجزء 1، ص 68.
4 - أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، الجزء 1، ص 27.

و يبين سيبويه أيضا أنّ مدخول الإعراب تختصّ بها الأسماء المتمكنة بقوله: « و حروف الإعراب للأسماء المتمكنة » [1] .

و المقصود بالاسم المتمكن حسب السيرافي: « كل اسم مستحق للإعراب فهو متمكن ثم ينقسم قسمين : قسم مستوف للتمكن كله و هو ما تعتقب عليه الحركات الثلاث : الضم و الفتح و الكسر و يدخله التنوين، و قسم ناقص عن هذا و هو ما منع التنوين و الخفض فلم يعتقب عليه إلا الرفع و النصب...»[2] .

فسيبويه كان دقيقا في اختياره للاسم المتمكن حتى تتحقق فيه المعاني المتعاقبة فيستوفي كل الحركات و التنوين.

أما ابن الصفار فإنه يؤكد على أصلية الاسم و تمكنه في باب الإعراب، و يطلق و يجعل من المتمكن على ثلاثة معان : « أحدها : أنّ المتمكن هو الذي يستعمل فاعلا و مفعولا فيكون المبني متمكنا على هذا المعنى، لأنك تقول : " جاءني من ضربته" و "رأيت من أكرمته" و "مررت بمن أحسنت إليه"، و الإطلاق الثاني : أن يكون المتمكن يراد به المعرب، فلا يكون المبني متمكنا و الإطلاق الثالث: أن يريد بالمتمكن الذي هو باق على أصله ثم يشبه الفعل فيمنع الجرّ و التنوين و لا الحرف فيبنى و هذا الإطلاق هو الذي قصده سيبويه» [3] .

فابن الصفار ينفي الاحتمالين الأوليين لأن مواضع الفاعلية، المفعولية و الإضافة تشترك فيها الأسماء المعربة و المبنية و أنه لا فائدة من تخصيص حروف الإعراب للأسماء المعربة .

لذلك الاختيار و الأصح عند هو أن « حروف الإعراب للأسماء التي بقيت على أصالتها فلم يعرض عليها ما يخرجها عن أصلها» [4] .

« و الاسم المتمكن ما لم يشابه الحروف و كان من الأسماء و النكرات الواقعة على الأنواع الذي يعتقبه التعريف و التنكير...» [5] .

فالاسم المتمكن هو المستحق لجميع الحركات الإعرابية لتصرفه و حرية حركته في التركيب .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 42.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 68.
3 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 48.
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 258.
5 - أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص 16.

أمّا الفعل المضارع فهو فرع عز الأصل و ينزل منزلة الاسم ولكنه أضعف منه، و يشترك معه في الرفع و النصب و إن كان المعنى فيهما مختلفا كما بينا، و يخت f بالجزم نظير الجرّ في الأسماء فالمشبه بالشيء أضعف من المشبه به، و لتمام المضارعة نجد تعادلا في عدد حركات الإعراب الخاصة بالاسم و الفعل المضارع، و الجزم داخل فيها -حتى و إن كان معناه عدم الحركة- و لكن نجد معنى آخر فيه هو عدم وقوع الفعل .

حركات الاسم	وظائفها	حركات الفعل	وظائفها
- ضم	- رفع	- ضم	- رفع
- كسر	- جر(خفض)	- فتح	- نصب
- فتح	- نصب	- سكون(الوقف)	- جزم

تمام المضارعة = عدد حركات الاسم = عدد حركات الفعل

و يخت f الاسم بالجرّ أمّا الفعل المضارع فإنه يخت f بالجزم قال سيبويه : « و ليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنه ليس في الأسماء جزم...» [1] .

فلا يلحق الجرّ الفعل لأنه يكون بعوامل لا تدخل إلا على الاسم و هي حروف الجرّ .

« كما أنّ الجرّ يدخل لمعنى أي إخراج الاسم من الإبهام إلى التخصيص f فلا تقول : "هذا غلام يضرب" فالفعل لا يكون إلا نكرة، و الإضافة هي زيادة المعنى للاسم و لا يضاف إلى الفعل لأنه دال على الحدث و الزمن و لا يمكن الإضافة على أحدهما...» [2] .

كما لا يدخل على الاسم لأنه يكون بعوامل لا تدخل إلا على الفعل المضارع، و قد بيّن سيبويه علة عدم دخول الجزم، على الاسم لأنه سيبطل حركة الاسم فيزول التنوين الذي يميز بين الاسم المنصرف و غير المنصرف، قال سيبويه « و ليس في الأسماء جزم لتمكنها و للحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه و ذهاب الحركة» [3] .

فالتنوين يميزّ بين الاسم المنصرف و غير المنصرف، و هو مصاحب للحركات الإعرابية في كل أحوالها .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، f 42.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، f 71.
3 - سيبويه: الكتاب ، ج1، f 42.

قال السيرافي « أنه لو دخل الجزم الاسم لأبطل الحركة و إذا أبطل الحركة زال بدخول التنوين الذي هو لاحق بالاسم... » [1] .

و أكد ابن الصفار على اختصا f الإعراب بالاسم المتمكن قال : « لأنها معربة منونة في الأصل فلو دخل الجزم لأبطل الحركة و كان التنوين قد زال فلم يكونوا ليجمعوا عن الاسم إخلالين في موضع واحد...» [2] .

فالتنوين يبين تمكن و تصر2 الوحدة النحوية الاسم و لا يعد تابعا للحركة، قال ابن الصفار:«ليΣ تابعا للحركة لأنّ الحركة توجد و لا يوجد هو في الأسما7 التي لا تتصر2، و إنما التنوين تابع لكون الاسم باقيا على أصله لم يخرلا له ما يخرجه عن وضعه من شبه الفعل و لا من شبه الحر2، فمتى كان الاسم هكذا كان منونا و متى خرلا بالشبه لم ينون و أعرب إعراب ما لا ينصر2»[3] .

و قد علل أبو الحسن الأخف t علة دخول الجرّ على الأفعال قال : « ليΣ الجرّ في هذه الأفعال لأنها أدلة و الأدلة بالشي7 الذي يدل عليه » [4] .

و بين علة امتناع الجرّ للأفعال مستخدما المعنى كمقياΣ للتفرقة بين أنواع الدلالات التي تعتري الوحدة، قال:«و ذلك أنّ الجرّ في كل مجرور إنما هو على طريق الإضافة المعنوية، و هو الإخبار عن الاسم المعرب، و العرب إنما تخبر عن الاسم إذا كان واقعا على مسماه دالا عليه دلالة مطابقة نحو: (زيد) على الشخ f ...و لما كانت الإضافة إلى الفعل إنما هي في الحقيقة إلى المصادر و دلالة الأفعال على المصادر إنما هي دلالة تضمن لم يجز أن يضا2 إليها بل أبقوها مرفوعة» [5] .

و قد قدم السيرافي علل كثيرة لعدم جرّ الفعل المضارع منها :

«- أنّ الجرّ إنما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال و هي حرو2 الجرّ .

- أنّ المضا2 إليه يتعر2 به المضا2 أو يخرلا به من إبهام إلى تخصي f على مقدار خصوصه في نفسه.

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، لا1، f 70.
2 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، لا1، f 263.
3 - المصدر نفسه .
4 - المصدر نفسه، لا1، f 272.
5 - المصدر نفسه ، لا1، f 273.

- أنّ الفعل لا يكون إلا نكرة و لا يكون شيئ منه أخذ من شيئ .
- و هو أنّ الفعل و الفاعل جملة و لا يجوز أن تقول : "هذا غلام زيد يقوم" .
- أنّ الفعل إنما هو اللفظ الدال على حدث في زمان ماض أو غيره، فلو أضفنا إلى الفعل كنا قد أضفنا إلى الحدث و الزمن لا إلى أحدهما، و لا يصلح الإضافة إلى زمان غيره محصل » [1] .

و علة الإضافة هي: « إخراج المضاف من حالة مبهمة إلى ما هو أخف منها» [2] .

فالاسم المتمكن هو الأصل في الإعراب تلحقه حركات الإعراب الثلاث و يتعاقبه التنوين أو "أل" التعريف أو الإضافة، أما الفعل المضارع فهو محمول عليه و لم تعط له كل الحركات الإعرابية لأنه فرع عن الأصل ، و في هذا المعنى يقول السيرافي : « و الأسماء فيها ثلاث حركات و تنوين فإذا ضارعها الفعل أعطي بحق المضارعة بعض ما في الاسم و لم يبلغ من قوته و هو فرع على الاسم و مشبه به أن يكون مثله في جميع أحواله، و قد أمكن ما يعطى بعض ما فيه ليدل على موضع المشابهة»[3] .

2-4-2- الحركات الإعرابية الفرعية للاسم :

الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل، و هذا الاختلاف في الأواخر على ضربين اختلاف في اللفظ و في الموضع .

فالاختلاف في اللفظ كما بينه الفارسي يكون على ضربين : « أحدهما بتعاقب الحركات و الآخر بالحروف» [4] .

أما الاختلاف بالحركات فقد بيناه و هو مجاري أواخر الكلم من رفع و نصب و جر و جزم «و الاختلاف الآخر بالحروف مثاله في الأسماء كقولهم : أخوه و أبوه...و تثنية الأسماء و جمعها على حد التثنية و هو جمع السلامة ...و في الأفعال : نحو : يضربان و يضربون و تضربين...» [5] .

.

فالاختلاف في الحروف هو فرع عن الحركات الإعرابية يلحق الأسماء و الأفعال .

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 95-96.
2 - المصدر نفسه ، ج1، ص 96.
3 - المصدر نفسه ، ج1، ص 76.
4 - أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص 57.
5 - المصدر نفسه.

و قسم الرضي اختلاف الإعراب بالحروف حسب الآخر إلى نوعين : « أحدهما ردّ حرف محذوف من الكلمة فسقط أو ردّه مع القلب...و ثانيها جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه إعرابا أيضا، و جعله مع القلب إعرابا كما جعل الألف و الواو المزيدتين علامتين للتثنية و الجمع في نحو "مسلمان" و "مسلمون"...» [1] .

فالاسم المتمكن المفرد تلحقه الحركات الإعرابية التي تعد أصلا و صورها، الفتحة، الضمة و الكسرة و تنوب عنها حروف إذا كان الاسم مثنى أو جمعا، فمذهب البصريين أن الحركات هي الأصل و الحروف فرع عنها و علّلوا بثلاثة أوجه :

« - أنّ الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب .

- أنّ الحركة أيسر من الحرف و هي كافية في الدلالة على الإعراب .

- أنّ الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازمة لها، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدى ذلك إلى أنّ يدل الشيء الواحد على معنيين و في ذلك اشتراك و الأصل أن يخ f كل معنى بدليل » [2] .

فالمفرد هو الأصل لأنه الأول و هو أشد تمكنا من الجمع لذلك الحركات هي الأصل و الحروف فرع عنها حسب سيبويه قال:« واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع...» [3] ، و قال أيضا: « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها حروف المد و اللين و هو حرف الإعراب غير متحرك و لا منون، يكون في الرفع ألفا، و لم يكن واوا ليفصل التثنية و الجمع الذي على حدّ التثنية، و يكون في الجرّ ياء مفتوحة ما قبلها، و لم يكسر ليفصل بين التثنية و الجمع على حد التثنية، و يكون في النصب كذلك...» [4]، فالإعراب بالحركات أخف و هو الأصل، أمّا الإعراب بالفروع فهو فرع احتيل إليه حين تكون فيه الكلمة المعربة مفتقرة لعلامة تدل على معانيها الإعرابية.

1 - الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب ، ط1، f 46.
2 - العكبري: اللباب في علل الإعراب، f 54.
3 - سيبويه: الكتاب ، ط1، f 47.
4 - المصدر نفسه، ط1، f 44.

لذلك اعتبر صور حروف الإعراب التي تنوب عن المفرد هي علامة الإعراب، و تؤدي نفس وظائف الحركات الإعرابية من فاعلية و مفعولية و إضافة ، فالألف في حال الرفع و الياء في حال الجرّ و النصب هي حروف الإعراب في الاسم المثنى و لا يقدر الإعراب فيها .

و مثل لذلك بقوله : « و ذلك قولك : هما الرجلان و رأيت الرجلين و مررت بالرجلين...» [1]

وقد تبع سيبويه في هذا الرأي أبو إسحاق و ابن كيسان و أبو بكر و أبو علي [2].

و قد اختلف النحاة في تحديد حروف الإعراب، فنجد أبا الحسن الأخفش يخالف سيبويه و من تبعه فقال: «إنّ حرف التثنية ليس بحرف إعراب و لا هو إعراب ولكنه دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أنّ الاسم مرفوع و إذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب... » [3] .

و ذهب الجرمي إلى أنّ « الانقلاب هو الإعراب... » [4] .

و اختار ابن الصفار مذهب الجرمي و اعتبره هو المذهب الصحيح اتباعا لسيبويه قال:« و الاختيار هو مذهب الجرمي حيث يقول : إنها حروف الإعراب و الانقلاب فيها يقوم مقام الإعراب...» [5].

و أكدّ على صحة مذهبه بشرح قول سيبويه : «غير متحرك و لا منون» [6].

« مراده في التقدير و لا يتصور أن يريد في اللفظ لأنه إخبار بما لا يفيد...» [7].

أما السيرافي فقد ذهب إلى أنها حروف الإعراب فهي من تمام الاسم قال: «حروف الإعراب هي أواخر الكلم دخلها الإعراب أو لم يدخلها لأنها الموضع الذي يحل فيه الإعراب إذا وجد نظير هذا قول النحويين الحروف الزوائد عشرة و يجمعها اليوم تنساه و هذه الحروف قد تكون زائدة و أصلية...»[8]، كما أنّ حروف الإعراب هي حروف اللين و النون فيها عوض عن الحركة و التنوين. التنوين.

---

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 47..

2 - ابن جني: أبو الفتح عثمان، علل التثنية، تحقيق صبحي التميمي، مراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 1991، ص 48-49 .

3 - المصدر نفسه، ص 49-50.

4 - ابن جني: علل التثنية، ، ص 50/ و ينظر الواسطي: شرح اللمع، ص 22.

5 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 301.

6 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 44.

7 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 301.

8 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 222.

و قد قابل أبو النصر القرطبي بين صور الحروف التي تنوب عن صور الحركات و بين علة اختيارها في التثنية قال : « إنما اختيار العرب الألف للاثنين في الرفع لأنهم أرادوا أن يكون حرف الإعراب الذي هو تمام بنية الاثنين أحد حروف اللين ليكون معاقبا للحركة التي هي دليل الإعراب في الواحد و لئلا يكون إعراب الاثنين كإعراب الواحد، فلم يكن لهم منها بد أي حروف اللين...» [1].

و استدل أبو علي الفارسي على أنها حروف الإعراب بأنها نهاية الاسم و به يتم معناه فإذا حذفت اختل معنى الكلمة، قال : «لأنّ الدلالة على أنها حروف الإعراب قائمة و أنها نهاية الاسم و منقضاه و ما يتم به فهو في ذلك كالتاء في طلحة و الياء في تميمي...فلو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء و نهايات لها للزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية و الجمع...» [2] .

أمّا الو اسطي فقد اعتبر أنّ اختلال معنى الكلمة بحذفها دليل على أنها ليست بحروف الإعراب قال : «أنّ الإعراب من شأنه أنه إذا حذف لم يخل حذفه بمعنى الكلمة و هذه الحروف إذا حذفت سقط علم التثنية و الجمع فيصيران واحدا... » [3].

أمّا ابن جني فاعتبر أقوى الآراء التي ذكرها هو رأي سيبويه «و الدليل على صحة قول سيبويه أنّ الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره أنّ الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو رجل و فرس هو موجود في التثنية في نحو قولك : رجلان و فرسان و هو التمكن...» [4]، فالاسم المتمكن تتعاقب عليه معاني مختلفة مفردا كان أو مثنى أو جمعا .

و قد ردّ السيرافي عن الذي احتجوا بأنّ الإعراب يدخل الكلمة بعد تمام معناها و هذه الحروف ليست في أواخر الكلم بقوله : « قد يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة و يكون أيضا إعرابا و ذلك أنّنا لا نختلف أنّ الأفعال التي في أواخرها الياء و الواو و الألف جزمها بسقوط هذه الحروف

1 - محمد خليفة الدّنّاع: لمحات من تاريخ تطور النحو العربي بالأندلس، ص 217 .
2 - أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص 26-27.
3 - ابن جني: علل التثنية ، ص 50 .
4 - المصدر نفسه، ص 51 .

منها كقولك : لم يقض و لم يغزا و لم يخش، فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون بإثباته...»[1].

و حمل النصب على الجرّ لأنه أصل في الاسم لا يجاوزه ، قال سيبويه: «و لم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع و كان مع هذا أن يكون تابعا لما الجرّ منه أولى لأنّ الجرّ للاسم لا يجاوزه و الرفع قد ينتقل، فكان هذا أجدر و أقوى و تكون الزيادة الثانية كأنها عرض لما منع من الحركة و التنوين و هي النون و حركتها الكسر...»[2].

فالنصب محمول على الجرّ لأنه خاص بالاسم، أمّا الرفع فيكون في الاسم و الفعل.

و قال أبو الحسن الأخفش : « لم يتبع الجرّ الرفع لأن الرفع الأول لكونه إعراب العمد التي تستغني عن المنصوب و المجرور فلم يريدوا أن يجعلوه تابعا...» [3]، فينصب الاسم المثنى بالياء حملا على الجرّ لأنه خاص بالوحدة النحوية الاسم .

2-4-3- جمع المذكر السالم :

قال سيبويه: « و إذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان: الأول منها حرف المدّ و اللين و الثانية نون، و حال الأولى في السكون و ترك التنوين أنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية إلا أنها مضموم ما قبلها في الرفع، و في الجرّ و النصب ياء مكسور ما قبلها، و نونها مفتوحة فرقوا بينها و بين نون الاثنين، كما أنّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيها و ذلك قولك : "المسلمون"، و "رأيت المسلمين" و "مررت بالمسلمين"...»[4].

يعني أنّ جمع المذكر السالم « الذي يسلم فيه بناء الواحد » [5] تلحقه زائدتان مثل المثنى و هما الواو و النون في حال الرفع و الياء و النون في حال النصب و الجرّ ، و حتى لا يقع اللبس بين المثنى و الجمع اختلف في حال الرفع، أما ما تشابه من حروف الإعراب بينهما كالياء في النصب و الجرّ حيث كسر ما قبلها، و جعلت نون الجمع مفتوحة، قال : « و نونيها مفتوحة فرقوا بينها و بين نون الاثنين كما أنّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما...» [6].

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 223 .
2 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 44.
3 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 305.
4 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 44.
5 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 317.
6 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 44.

« يعني أنهم فرقوا بين النونين بالفتح و الكسر، كمّا فرقوا بين حرف اللين جميعا في أن جعلوا ما قبل حرف اللين في المثنى مفتوحا و جعلوا فيه ألفا، و جعلوا ما قبل حرف اللين في الجمع مضموما أو مكسورا» [1]، و لم يفصل سيبويه في جمع المذكر السالم لأنه على حدّ التثنية و يحمل فيه النصب على الجرّ .

2-4-4- جمع المؤنث السالم :

قابل سيبويه بين جمع المذكر السالم و جمع المؤنث السالم لأن التأنيث فرع عن التذكير و هو فرع عن الأصل لذلك جعلت له حركتين الضمة في حال الرفع و الكسرة في حال النصب و الجرّ عكس الأصل الذي تلحقه ثلاث حركات .

قال سيبويه : « و من ثمّ جعلوا تاء الجمع في النصب و الجرّ مكسورة لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو و الياء و التنوين لأنها في التأنيث نظير الواو و الياء في التذكير...»[2] .

و قد ذكر السيرافي في شرحه أوجه التشابه و الاختلاف بين الجمع المذكر السالم و بين جمع المؤنث السالم، قال : «...فإن التاء في جمع المؤنث يجري عليها حركات الإعراب كقولك : "هؤلاء مسلماتٌ" و "رأيت مسلماتٍ" و "مررت بمسلماتٍ" و لا تتغير الزيادة الأولى من جمع المؤنث التي هي الألف و تثبت في الإضافة كقولك: "هؤلاء مسلماتك" و "مررت بمسلماتك"...و يستويان في سلامة لفظ الواحد و زيادة الزائدتين لعلامة الجمع، فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما على الآخر...، فحمل جمع المؤنث على جمع المذكر في أن جعل للرفع علامة يفرد بها و للنصب و الجرّ علامة واحدة اشتركا فيها...» [3]، فحمل المؤنث الفرع على المذكر الأصل : «...لأن المذكر أول و هو أكثر تمكنا و إنما يخرلا التأنيث من التذكير... » [4] .

"فالتاء" إذا هي حرف الإعراب و بزوالها يزول معنى الجمع و التنوين في جمع المؤنث السالم بمنزلة النون في جمع المذكر السالم.

قال السيرافي: « و "التاء" حرف الإعراب كما أنّ الواو و الياء حرفا إعراب، و ليست النون في جميع المذكر بمنزلة التاء في جميع المؤنث، لأن النون في جميع المذكر إذا أضفت فقلت: "مسلموك" لا يزيل

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 236.
2 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 24.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 237-238.
4 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 47.

معنى الجمع كما يزيله زوال التاء... » [1]، و أشركوا بين النصب و الجرّ في جمع المؤنث السالم كما أشركوا بينهما في جمع المذكر السالم .

و اعتبر الأخفش أنّ الكسرة في حال النصب كسرة بناء قال : « ليس فيها في موضع النصب إعراب و لا حرف إعراب يعني ليس في التاء إذا قلت: رأيت مسلمات إعراب و هذه الكسرة كسرة بناء...» [2]

و ردّ عليه السيرافي قوله هذا و بيّن الرأي الأسد في هذه المسألة فقال : « و الذي عندي أنّ الكسرة في التاء في النصب و الفتحة فيما لا ينصرف في الجرّ هما إعرابان و ذلك أنّ الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل، و هذه الكسرة و الفتحة تدخلان معاقبتين الضمة لعوامل توجب ذلك لهما و قد وجد فيهما شرط الإعراب...» [3]، فما دام قد تعاقبت عوامل على الاسم فلحقه الرفع و النصب و الجرّ، فإن الإعراب متحقق فيه بغض النظر عن الاشتراك في الحركة .

كما تحدث سيبويه عن الاسم المنصرف و بيّن تمكنه و لحاق التنوين به و حركات الإعراب بعكس الاسم غير المنصرف الذي تلحقه علل تمنعه من أن يستوفي كل حركات الإعراب.

و الذي يهم هو أن أصل الإعراب للاسم المتمكن الذي تلحقه الحركات الإعرابية الثلاث من فتحة و ضمة و كسرة، و تنوب عنها في التثنية و الجمع حروف تنزل منزلتها في الرفع و النصب و الجزم.

فالإعراب عند سيبويه معنى لا لفظ لذلك اعتبر أنّ الإعراب بالحركة أو بالحروف لا يغيران جوهر المعرب و يتجلى هذا في قوله -في باب الندبة- : «و إذا لم تلحق الألف قلت : وازيداه إذا لم تضف و وازيداه إذا أضفت و إن شئت قلت : وازيدي...» [4] فالإعراب يلحق الاسم المندوب سواء أضفته أو لم تضفه لأن معنى التفجع و النوح حاصل في الاسم .

فالإعراب عند سيبويه معنى يستدل عليه بالحركات أو بالحروف، فالاسم المتمكن المفرد يرفع بالضمة و ينصب بالفتحة و يجر بالكسرة و هذه الحركات الإعرابية تنوب عنها أحرف في المثنى و الجمع فالضمة في الأسماء ينوب عنها :

- « الألف في المثنى و ملحقاته .
- الواو لجمع المذكر السالم و ملحقاته .
- الواو في الأسماء الخمسة .

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، الجزء1، ص 238.
2 - المصدر نفسه، الجزء1، ص 239.
3 - المصدر نفسه.
4 - المصدر نفسه ، الجزء1، ص 221.

و الفتحة في الأسماء ينوب عنها :

- الكسرة في جمع المؤنث السالم .
- الياء في جمع المذكر السالم .
- الياء في المثنى و ما يلحق به .
- الألف في الأسماء الخمسة .

و الكسرة ينوب عنها :

- الفتحة فيما لا ينصرف.
- الياء في جمع المذكر السالم .
- الياء في المثنى و ملحقاته .
- الياء في الأسماء الخمسة » [1]

2-5- الفعل المضارع :

الإعراب سمة في الاسم و الفعل المضارع فرع عنه، و قد تتبع سيبويه مواضع هذه الوحدة النحوية التي تنزل منزلة الاسم في الموضع، و تتميز بحركة حرّة في التركيب فتجري عليها مفاهيم الإعراب و البناء في نظام العلاقات التركيبية .

قال سيبويه : « فالرفع و الجرّ و النصب و الجزم لحروف الإعراب و حروف الإعراب للأسماء المتمكنة و الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة و التاء و الياء و النون، و ذلك نحو : أفعل أنا و تفعل أنت أو هي يفعل هو و نفعل نحن...» [2] .

فالفعل المضارع يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما، و قد أعرب دون غيره من الأفعال لأن الأصل في الفعل هو البناء، لكنه تميّز بعلل جعلته مضارعا للاسم منها :

« واشتبها بوقوعهما أولا مبهمين و تعينهما بحروف تبينهما...» [3].

1 - ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى و بل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دون طبعة، دار الباز، مكة المكرمة، ص 23 ..

2 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 41-42.

3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 73.

و تلحق الاسم و الفعل المضارع وحدات صرفية تخصصهما و تخرجهما من العموم « فإذا قيل الرجل مثلا فإنك تدل شخصا بعينه فارتفع العموم عنه بدخول الحرف » [1]، و كذلك بالنسبة للفعل المضارع « فقولنا يضرب يصلح لأن يكون للحال و الاستقبال فإذا قيل سيضرب و سوف يضرب خصت وقتا بعينه » [2] .

« فالسين قد صيغت مع ما دخلت عليه حتى صارت كإحدى أجزائه و لولا ذلك لوجب أن تعمل لأنها مختصة بالفعل و معناها التنفيس، و ذلك قولك: "سأخرج" و "سأذهب"، فهي عدة و تنفيس كما قال سيبويه، و إذا دخلت على الفعل أخلصته للاستقبال بعد أن كان محتملا الزمانين فهي في الأفعال بمنزلة لام المعرفة للأسماء » [3].

و أورد السيرافي علل أخرى لإعراب الفعل المضارع قال :« و هو أن الفعل توصف به النكرات كقولك : "مررت برجل تقوم" و يكون خبرا كقولك : "إنّ زيدا يقوم"، "كان زيد ينطلق" كما يكون ذلك في الاسم إذا قلت: "مررت برجل قائم"، "كان زيد منطلقا"، فلما وقع موقعه صار مثله...و كذلك المساواة في العدة و الترتيب و أنّ ألف الوصل لا تدخل على المضارع كما دخلت على الماضي و الأمر...» [4].

و اعتبر أيضا أن الزوائد الأربعة في أول الفعل المضارع هي التي سوغت له الإعراب «...الفعل المضارع قد شابه الاسم بالزوائد التي في أوله، فاستحق بذلك أن يكون معربا، و أين وجد على هذه الصورة و بهذه الصيغة استحق الإعراب للزوائد في أوله، و ليس الزائد هو الذي أعربه ولكن هو الذي سوغ أن تدخل عليه العوامل فتعربه...» [5].

كما أنّ الفعل المضارع ضارع اسم الفاعل في بعض مواضعه و كذلك اسم الفاعل ضارع الفعل المضارع في معناه فعمل عمله إذا كان نكرة منونا، و يتجلى هذا في قول سيبويه : «هذا باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المعنى...» [6] .

1 - أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص 18.
2 - المصدر نفسه.
3 - الرماني أبو الحسن بن عيسى: معاني الحروف، حققه عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، الطبعة الأولى المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2005، ص 16.
4 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 74.
5 - المصدر نفسه، ج1، ص 75.
6 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 218.

و هذا يؤكد لنا دقة سيبويه في إخراجه حكم المضارعة بين الفعل المضارع و اسم الفاعل و تتبعه لمواضع الوحدات النحوية في المتتالية اللغوية، و الربط بين أبواب النحو من خلال فهمه للعامل و نظريته للغة على أنها نظام تحكمه علاقات و أداة تواصل يتحكم فيها المتكلم و مرجعية الظاهرة اللغوية هي المعنى، و يبيّن سبب المضارعة بين الفعل المضارع و اسم الفاعل بقوله : « و إنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إنّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولك : لفاعل، حتى كأنك قلت إنّ زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى، و تلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم... » (1)

فقد جعل سيبويه الفعل المضارع و اسم الفاعل متوافقين من خلال إمكانية الاستبدال بينهما تبعا لوظيفتهما النحوية و وقوعهما موقعا واحدا في السياق.

ليفعل ⟺ لفاعل

« و إمكانية الاستبدال هنا لا تعني التطابق الإعرابي بين المكونين النحويين بل التطابق الدلالي الذي يعني الاستبدال الموقعي...» (2)

فالسياق النحوي هو الذي يكشف لنا عن المعاني الوظيفية للوحدات النحوية، فهو شبكة من العلاقات القواعدية التي تحكم في بناء الوحدات اللغوية داخل التركيب، فهو المتحكم في إمكانية الاستبدال بين الفعل المضارع و اسم الفاعل لأنهما وحدتان متباينتان معجميا و متوافقتان في التصنيف القواعدي رغم اختلافهما في الإعراب، و يؤكد سيبويه على هذا بقوله : « و قد يقع الشيء موقع الشيء و ليس إعرابه كإعرابه و ذلك قولك: "مررت برجل يقول ذاك"، فيقول في موضع "قائل" و ليس إعرابه كإعرابه » (3)

فالفعل المضارع يوافق اسم الفاعل في الموضع و يختلف عنه في الإعراب .

و يمكن التوضيح بالجدول التمثيلي التالي :

الوحدات النحوية	صنفها	التطابق الدلالي	التطابق الإعرابي
مررت برجل **يقول** ذاك.	فعل مضارع	X	-
مررت برجل **قائل** ذاك	اسم الفاعل	X	-

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 42.
2 - نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 275.
3 - سيبويه: الكتاب ، ج2، ص 131.

و يمكن التوضيح بالشكل التالي :

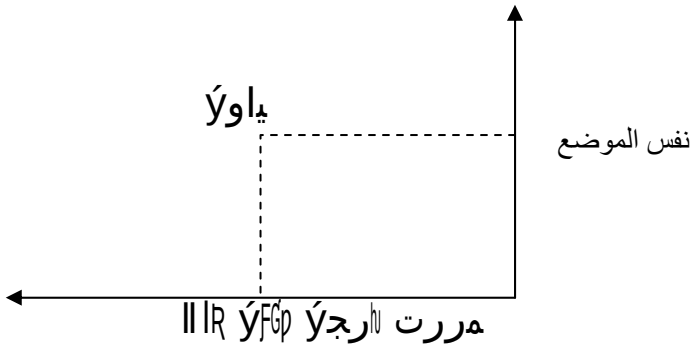

الشكل (22)

و نلاحظ أنّ السياق هو الذي يحدد الوحدات النحوية التي تتواتر في نفس الموضع، فتنزل بذلك منزلة بعضها البعض من خلال إجراء الاستبدال الذي يمكننا من تصنيف الوحدات النحوية توزيعيا، فالفعل المضارع يضارع اسم الفاعل من حيث وقوعه في مواضعه و كذلك « إذا وقع خبرا لأنّ صار دخول اللام عليه...كما صار دخول اللام على الاسم...» [1].

« و مثال دخول اللام على الفعل المضارع قوله جل ثناؤه : و إنّ ربّك ليحكم بينهم أي لحاكم.»[2]

« و الشاهد دخول اللام على الفعل المضارع و في ذلك ضارع أي شابه الفعل اسم الفاعل في دخول هذه اللام، عليه و يتضح ذلك عند ما يقع في خبر إنّ كما في الآية الكريمة، و هذا يشبه أيضا قولنا :" إنّ ربّك لحاكم بينهم "و لهذه المشابهة سمي الفعل مضارعا أي مشابها لاسم الفاعل و استحق هذا الفعل أن يكون معربا» [3].

فهذه اللام جعلت الفعل المضارع مشبها باسم الفاعل لأنها لم تلحق غيره من الأفعال، و هذا ما أكده ابن الصفار بقوله : «لأنها لم تدخل قط على المعرب من الأفعال بعدما استقر إعرابه و لولا شبهه بالاسم لم تدخل عليه كما قلنا، فهي نتيجة الشبه فمن عدّها موجب للإعراب فهو غير مصيب... » [4].

و قال أيضا مبيّنا لرأي سيبويه في هذه اللام التي تلحق الفعل المضارع: «أمّا رأي سيبويه-رحمه الله- فلم يجعلها موجبة للإعراب بل هي ممّا أشبه الفعل بها الاسم، لأنها فرع عن الشبه و ما فرع عن الشبه

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج1، ص 74.
2 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 42.
3 - محمد إبراهيم عبادة: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه،2002 مكتبة الآداب، القاهرة، ص 28.
4 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 267.

فهو شبه لأنه دخل فيه ما بابه أن يدخل في الأسماء...» [1] فالفعل المضارع محمول على الاسم لذلك دخلت عليه مفاهيم الإعراب و البناء.

و نجد أن العلاقة وطيدة بين إعراب الفعل المضارع و الموضع لذلك تتبع سيبويه مواضعه الإعرابية لأنه مضارع للاسم في وجوده في أية نقطة في التركيب، كما أنّ الرفع ثابت له لكينونته مواضع الأسماء .

و يحدد سيبويه إعراب الفعل المضارع داخل نظام العلاقات التركيبية فيقع في موضع المبتدأ، الاسم المجرور و المنصوب... و مثال ذلك قوله: « فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك : "يقول زيد ذاك"...»[2]، و غيرها من المواضع الإعرابية، وانتهى سيبويه إلى أنه لا يقع في الكلام إلا حيث يقع الاسم .

و قد تدخل على الفعل المضارع أدوات للجزم و النصب التي تختص به، فيكون مجزوما أو منصوبا و هذا الموضع له بالأصالة، و يعتبر سيبويه رفع الفعل المضارع مغايرا لعلة رفع الأسماء فقال: « و من زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء فحقه له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم و يجرّها إذا كانت في موضع ينجرّ فيه الاسم ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم...» [3]

و باعتماد إجراء الاستبدال و عدم استقامة المعنى بوضع الفعل المضارع موضع الاسم، يتبين لنا أنّ لكل وحدة نحوية خصائصها التركيبية و موضعها الخاص حتى و إن وجد الشبه بين الوحدات النحوية قال : « و يبيّن لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز ذلك ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا و أشباه هذا لم يكن كلاما...»[4] .

و استخدم أيضا الاستبدال العكسي بوضع الاسم موضع الفعل المضارع ليبين عدم استقامة المعنى، فهناك معاني تستلزم الوحدة النحوية "الفعل المضارع" دون غيرها من الوحدات .

و قد بيّن السيرافي الفرق بين إعراب الفعل المضارع و إعراب الاسم لاختلاف العوامل الداخلة عليهما: قال : «... مذهب سيبويه رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم و وقوعه موقع الاسم عامل غير لفظي و منزلته منزلة الابتداء، في أنه عامل غير لفظي لا في أنه يرتفع بالابتداء، و الفعل مرفوع سواء

1 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ط1، ص 267.
2 - سيبويه: الكتاب ، ط3، ص 10.
3 - المصدر نفسه، ط3، ص 10
4 - المصدر نفسه.، ط1، ص 42.

كان الاسم الذي وقع الفعل موقعه مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا لأنّ وقوعه هذا الموقع هو الرافع له. و لو كان إعراب الفعل يتبع إعراب الاسم الذي وقع موقعه صار عامل الاسم عامله و ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل... » [1]

و من الأدلة التي استخدمها سيبويه به ليثبت أنّ إعراب الفعل المضارع ليΣ بمنزلة إعراب الاسم هو اختصاصه بمواضع لا تكون فيها الأسماϑ، لأنّ المعنى يستوجب الفعل المضارع .

و نجده كثيرا ما يربط إعراب الفعل المضارع بالموضع قال : « و من ذلك أيضا : هنّا يقول زيد ذاك فيقول في موضع ذاك إلا أن من الحروƨ ما لا يدخل إلا على الأفعال...» [2] .

و يرتفع الفعل المضارع في مواضع لا يقع فيها الاسم حتى و إن كانت هذه المواضع في الأصل للوحدة النحوية "الاسم"، فترك الأصل و اختيرت الوحدة النحوية "الفعل المضارع" لأن فيها معاني مستكنة فيها لا نجدها في الأسماϑ و من ذلك قوله : « "هنّا يقول زيد ذاك" و الأصل "زيد يقول ذاك"، ثم قال قائل: لا يقول ذاك فينفي يقول، فيحضض السامع على القول فيجعل مكان "لا، هنّا" و "هنّ" و أخواتها للتحضيض و معناهن معنى الأمر، ذكر الفعل لئنّ يزول معنى التحضيض و الأمر و الموضع موضع ابتداϑ...» [3]، ففي الفعل معاني مستكنة فيه و مواضع خاصة لا تصلϑ لنّسم .

الاستبدال

البنيùùة السطحيùùة ⟵ هنّا يقول زيد ذاك

التحويل لا يقول زيد ذاك

البنية العميقة (الأصùل) ⟵ زيد يقول ذاك

و قد أورد سيبويه أمثلة كثيرة عن إعراب الفعل المضارع و موضعه الخا f به رغم مخالفة الأصل أي ارتفاعه بوقوعه موقع الأسماϑ، و لم يفصل بين الإعراب و الموضع لأن حد الحركة الموضع، قال : « و من ذلك أيضا : كدت أفعل ذاك و كدت تفرƶ، فكدت فعلت و فعلت لا تنصب

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق شعبان صنّح عبد الرحمن محمد عصر، مراجعة حسين نصار، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2006، للاو، f 187.
2 - سيبويه: الكتاب، للاɜ، f 09.
3 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، للاو، f 188.

الأفعال و لا تجزمها و أفعل هاهنا بمنزلتها في كنت إلا أنّ الأسماء لا تستعمل في كدت و ما أشبهها...» [1] فالأصل في هذه المواضع أن تكون للاسم فترك الأصل و اختير الفعل المضارع في هذه التراكيب لأن المعنى يستلزم ذلك.

« و أمّا كدت أفعل و نحو ذلك ممّا يلزم فيه الفعل فالأصل فيه الاسم و إنّما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مداناته و قرب الالتباس به و مواقعته فإذا قلت : "كدت أفعل كذا" فلست بمخبر أنك فعلته و لا أنك عريت منه عري و لم يرمه، ولكنك رمته و تعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك و بينه شيء إلا مواقعته، فإذا قلت: "كدت أفعله" فكأن أفعله حدّا انتهيت إليه و لم تدخل فيه، فكأنك قلت: "كنت مقاربا لفعله" و على حدّ فعله و لفظ كدت أفعل أدلّ على حقيقة المعنى و أحضر في اللفظ...» [2] ، فحد الكلام المعنى لذلك نجد تفاعلا بلين العامل الإعراب و الموضع .

و مثال ذلك أيضا قوله : «و تقول في التعجب ما أحسن زيدا و لا يكون الاسم في موضع "ذا" فتقول ما محسن زيدا...» [3]، فالمعنى لا يحسن إلا بذكر الفعل في التعجب «لأن أحسن فعل ماضي يدل لفظه على استقرار الحسن فيه الذي باستقراره فيه يستحق التعجب و محسن لا يدل على ذلك...» [4].

2-5-1- آراء النحاة في رافع الفعل المضارع :

يرتفع الفعل المضارع عند سيبويه و البصريين لوقوعه موقع الاسم « و لكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم... » [5]، و قد شرح السيرافي مذهب البصريين بقوله: «... فعلى قول سيبويه و سائر البصريين يرتفع لوقوعه موقع الاسم لا لمضارعته الاسم، و قد توهم أبو العباس ثعلب على سيبويه أنه يرفع الفعل لمضارعته الاسم و تبعه على هذا التوهم أصحابه و لم يفهموا مذهب البصريين... و أنّ المضارعة أوجبت للفعل استحقاق الإعراب الذي فيه الرفع و النصب و الجزم...» [6] .

1 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص 10.
2 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ج9، ص 188.
3 - سيبويه: الكتاب ، ج3، ص 10.
4 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ج9، ص 188.
5 - سيبويه: الكتاب ، ج3، ص 10.
6 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ج9، ص 177.

أمّا الفراء فيرى بأنه « يرفع مجردا عن الناصب و الجازم» [1]، فعنده و من تبعه أن الخلو من الحروف الناصبة و الجازمة هو الذي جعله مرفوعا .

و ردّ عليه السيرافي مبيّنا وجه الصحة عند البصريين و موضحا حقيقة رفع الفعل المضارع قال : « و قول البصريين في رفع الفعل المضارع قول صحيح و ترتيب غير مدخول لأنهم بدأوا بالرفع الذي هو أول الإعراب فجعلوا له سببا لا يتعلق بغيره و لا يخرلا الرفع عن ترتيبه، و قول الفراء في ذلك قول مدخول غير صحيح، و ذلك أنّ الرفع أول أحوال الفعل فإذا رفعناه من قبل وجود المنصوب و المجزوم فلابد من حال مقترنة به تستوجب له الرفع غير منسوبة إلى شيء لم يكن بعد...» [2] .

و ردّ أيضا قول الكسائي و أتباعه الذين اعتبروا أنّ الفعل المستقبل يرتفع بالزوائد الأربع بقوله:

« و هذا القول يفسر من وجهين :

- أحدهما أنّ هذه الزوائد موجودة في حال النصب و الجزم و الوجه الآخر : أنّ هذه الزوائد من نفس الفعل و تمام معناه و لا تنفصل منه في لفظ و لا في معنى ينفرد به فكيف تعمل فيه...» [3].

فالفعل المضارع يرتفع لوقوعه مواقع الاسم و علامة رفعه في الواحد ضمة ظاهرة إذا كان صحيح الآخر و ضمة مقدرة إن كان معتدل الآخر .

2-5-2- الأفعال الخمسة :

قال سيبويه : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف و نون و لم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني "يفعل" هذا البناء فتضم إليه "يفعل" آخر ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، و لم تكن منونة و لا يلزمها الحركة لأنها يدركها الجزم و السكون، فيكون الأول حرف الإعراب و الآخر كالتنوين، فكما كان حال "يفعل" في الواحد غير حال الاسم و في التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون في التثنية علامة للرفع كما كان في الواحد إذا منع حرف الإعراب...»[4] .

1 - أحمد المختار أحمد ديرة: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء الطبعة الثانية 2003، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس،ليبيا ، f 74..

2 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ليبيا، f 172.

3 - المصدر نفسه .

4 - سيبويه: الكتاب ، ليبيا، f 44 - 45.

ذكر سيبويه في هذا الن f إعراب الفعل المضارع بثبوت النون إذا اتصل به ضمير التثنية في حال الرفع في خمسة أفعال هي : تفعلان، يفعلان، تفعلون، يفعلون، تفعلين.

و اعتبر سيبويه هذه الأل2 التي تتصل بالفعل المضارع ضميرا في محل رفع فاعل لأنه تقع موقع الاسم عكΣ الذين اعتبراها دلالة مؤذنة على التثنية، قال السيرافي: « لكل فعل فاعل فلما لم يخلو الفعل من الواحد لم يحتN إلى علامة له، و لما جاز أن يخلو من الاثنين أو الجماعة احتالا إلى علامة...»[1].

« و هذه النون في الفعل علامة للرفع و ليست بمنزلة النون في الأسماC مثل : "الزيدان" التي تعد بدلا من الحركة و التنوين » [2] ، فحر2 الإعراب هو ثبوت النون في الرفع لأن به يتم معنى الكلمة و قال أيضا : « فثبتوها في الرفع و حذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد و وافق النصب الجزم في الحذ2 كما وافق النصب الجرّ في الأسماC، لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماC »[3].

فسيبويه قابل بين الوحدتين النحويتين الاسم و الفعل المضارع ليبين أن حمل النصب على الجزم في الفعل المضارع نظير حمل النصب على الجرّ في الاسم، لأنه إعراب خا f بكل وحدة .

و قد شرح ابن الصفار قول سيبويه: « يعني النون لأنها إعراب، أثبتوها في حالة الرفع كما أن الضمة تثبت، ألا ترǎ أنها نظيرتها لأنها إعراب، و قوله : حذفوها في الجزم قلت : كما يحذفون الحركة في الجزم، لأنّ الجزم موضع الحذ2، فلما كان شأنها في الرفع الثبات و في الجزم حذ2، جاC و النصب و ليΣ له فرجة ثالثة بين الحذ2 و الإثبات، فلم يكن بد من حمله على أحدهما فآثروا حمله على الجزم...»[4]، فثبات النون في الفعل المضارع يقابل ثبات الضمة في الاسم و جزم الفعل المضارع يقابل الجرّ في الاسم لأنّ كل واحد منهما « إعراب مختf بمحله لا يكون إلا فيه و لا ينتقل» [5]

و في الأمثلة التي ذكرها سيبويه نجد أنه قد استهلها بمثال رفع الفعل المضارع لأنه الأصل ثم ثنى بالجزم و أخيرا النصب لأنه محمول على ما قبله قال : « هما يفعلان، و لم يفعلا و لن يفعلا» [6].

---

1 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ل2، f 11.
2 - المصدر نفسه ، ل2، f 15.
3 - سيبويه: الكتاب ، ل1، f 45.
4 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ل1، f 326.
5 - المصدر نفسه .
6 - سيبويه: الكتاب، ل1، f 06.

كما نلاحظ ذكره للعوامل التي تؤثر في الفعل المضارع فينصب مثل "لن" و إن كان الأصل في حروف النصب "أنّ" مع وجود حروف أخرى ناصبة و هي " لن، كي و إذن".

أمّا الحروف الجازمة لفعل واحد فقد ذكرها سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها : « و ذلك "لم" و "لمّا" و "اللام" التي في الأمر و ذلك قولك : "ليفعل "، و "لا" في النهي و ذلك قولك : "لا تفعل "...» [1].

فالفعل المضارع يتميز بموضعين:

- موضع خاص بهذا الفعل فحسب و هو الذي يلي النواصب و الجوازم فينصب أو يجزم.
- و موضع إعرابي بمنزلة الاسم لا تسبقه عوامل الأفعال فيرتفع لكينونته في موضع الاسم .

و يواصل سيبويه تتبعه للفعل المضارع في جميع أحواله في التركيب، و يجعل حكمه الإعرابي إذا اتصل به ضمير الجمع في الرفع أو النصب أو الجزم على حدّ اتصاله بضمير الاثنين، فيحمل الفرع على الأصل قال : « و كذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلا أنّ الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية، و نونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية...و هو قولك : "هم يفعلون" و "لم يفعلوا"و "لن يفعلوا"...» [2].

فالفعل المضارع إذا لحقه ضمير الفاعلين فإنه يرفع بثبوت النون و ينصب و يجزم بحذفها، و كذلك إذا اتصلت به ياء المخاطبة فإنه يرفع بثبوت النون و ينصب و يجزم بحذفها قال: «و كذلك إذا لحقت التأنيث في المخاطبة، إلا أنّ الأولى ياء و تفتح النون، لأنّ الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع...و ذلك قولك: "أنت تفعلين"، و "لم تفعلي" و "لن تفعلي"... » [3].

و يبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة أو نونا التوكيد الخفيفة و الثقيلة قال :

«و ذلك قولك: "هنّ يفعلن" و "لن يفعلن" و "لم يفعلن" و تفتحها لأنها نون جمع، و لا تحذف لأنها علامة إضمار و جمع في قول من قال: "أكلوني البراغيث"...» [4]

1 - سيبويه: الكتاب، الجزء1، ص 06.
2 - المصدر نفسه، الجزء1، ص 45.
3 - المصدر نفسه.
4 - المصدر نفسه.

و قد علّل ابن الصفار بناء الفعل المضارع فقال : « و ذلك أنّ هذا الفعل عندما لحقه هذا الضمير، كان حقه ألا يسكن ما قبله، لأنه إنما سكن ما قبل الضمير في الفعل الماضي نحو "ضربت" لعلة مفقودة هنا و هي توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فليس لهذا التسكين في الفعل المضارع وجه سوى مجرد الحمل، فلما حمل عليه في أنّ سكن آخره أشبهه، فلما أشبه المبني و كان فيه شبه أيضا بالاسم حمله على أصله من البناء و لم يلتفت لشبهه بالاسم...» [1].

فحمل الفعل المضارع على الماضي في البناء لأن الأصل في الفعل هو البناء فكان أقوى من الشبه بالاسم، لذلك ردّ لأصله و حمل عليه، و إلى هذا ذهب أبو النصر القرطبي قال :« إذا قلت : "يقمن النساء" كان مبنيا على العلّة، قال : يريد أنّ النون كفتها من نفس الفعل و كون الفعل لا يستغني عنها، و إنما بني هذا الفعل إذا لحقته النون في فعل جمع مؤنث كما بني فعل لأنه فعل مثله و هو متحرك كما أنه متحرك، و لذلك بني فعل الواحد مع النون الثقيلة و الخفيفة إلا أنّ فعل الواحد مبني على الفتح فليس تشبيه الفعل بأبعد من تشبيه الفعل بالاسم...»[2].

فالأولى مشاكلة الفعل المضارع للفعل الماضي لأنهما ينتميان إلى نفس الفئة (الفعل) ثم يحمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لذلك جرت عليه مفاهيم البناء و الإعراب، و يبنى الفعل المضارع أيضا إذا اتصلت به نونا التوكيد و مثال ذلك قوله : « و لأنها قد تبني مع ذلك على الفتحة في قولك : "هلّا تفعلنّ"... » [3]، فيبطل إعراب الفعل المضارع بدخول نوني التوكيد الخفيفة أو الثقيلة .

أمّا إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه علّة رفعه ضمة مقدرة و يجزم بحذف حرف العلة قال سيبويه : « و اعلم أنّ الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلّا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة و نون الاثنين و الجمع، و ذلك قولك : "لم يرم"، و "لم يغزُ" و "لم يخشَ" و هو في الرفع ساكن الآخر تقول : "هو يرمي" و "يغزو" و" يخشى"...»[4].

فالحركة الإعرابية هي العلّة الأصلية في الإعراب سواء كانت ظاهرة أو مقدرة، و حروف الإعراب فرع عنها، و أحيانا يكون الحذف بمنزلة علّة الإعراب حتى و إن كان حرفا من نفس الكلمة مثل : "لم يخشَ"، "لم يرمِ" و الحركة تدل على الحرف المحذوف.

1 - ابن الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، ط1، ص 333.
2 - محمد خليفة الدناع: لمحات من تاريخ تطور النحو العربي بالأندلس، ص 217.
3 - سيبويه: الكتاب، ط1، ص 46.
4 - المصدر نفسه .

قال السيرافي : « لأنّ الحرف مشبه للحركة، و ذلك أنّ الحركة منه مأخوذة، و على قول بعضهم: هو حركة مشبعة، و مع ذلك كان في حال الرفع لا يدخله حركة، كما لا يدخل الحركة حركة. فلما أشبه الحركة، و الجزم يحذف ما يصادفه من الحركات، حذفت هذه الياءات إذ كانت بمنزلة الحركة فكانت حذفها جزما، كما يكون حذف الحركة جزما...» [1]، فعلامة رفع الفعل المضارع المعتل الآخر ضمة مقدرة في آخره لعلة الاستثقال و أكّد السيرافي بقوله: « علامة الرفع ضمة محذوفة استثقل اللفظ بها على ياء قبلها كسرة، أو "واو" قبلها ضمة و النية فيها الحركة...»[2].

و لأمن اللبس بين الرفع و الجزم حذف حرف العلة في الجزم قياسا على حذف النون في التثنية و الجمع و يتجلى هذا في قول سيبويه : « فحذفوا كما حذفوا الحركة و نون الاثنين و الجميع» [3] و قوله : « حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع » [4]، فلأمن اللبس خولف في الإعراب في حالتي الرفع و الجزم و يتجلى هذا المعنى بقوله : « يعني حذف الساكن علامة للجزم لأنهم لو اقتصروا على حذف الضم المقدّر لاستوى لفظ الجزم و الرفع فحذفوا شيئا ليفرق بينهما في اللفظ...» [5]، فالإعراب أصل في الاسم و الفعل المضارع محمول عليه .

2-6- الإعراب و الضرورة الشعرية :

قد يخرج الشاعر عن أصل نظم الكلم و قواعده، فيضع الكلام في غير موضعه الأصلي « لأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء و حذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف و استعمل محذوفا... » [6].

و المعنى هو المتحكم في الظواهر النحوية و قد راعاه سيبويه في تخريجه للكثير من الأحكام النحوية لأن حد الكلام المعنى، و ما الحركات الإعرابية إلا وحدات دالة على مختلف المعاني التي يؤديها المتكلم .

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2، f 56 - 57.
2 - المصدر نفسه، ج2، f 57.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1، f 47.
4 - المصدر نفسه .
5 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2 ، f 58.
6 - سيبويه: الكتاب ، ج1، f 53.

و من ذلك قول الحارث بن نهيك:

ليبك يزيد ضارع لخصومة *** و مختبط ممّا تطيح الطوائح [1]

« فبدأ بفعل لم يسمّ فاعله ثم أتى بالفاعل بعد أن بني الفعل بناء ما لم يسمّ فاعله، و كان الوجه أن يقول: ليبك يزيد ضارع، و تقدير الرفع في الثاني و هو ضارع ليبكيه ضارع لخصومه، و ذلك أنه لما قال : ليبك يزيد، دلّ هذا الفعل على أنه أمر قوما يبكونه، فقال : ضارع لخصومه يعني من أمره بالبكاء و أمر ليبكيه...» [2].

و اعتماد سيبويه المعنى منهجا في تحليله للتراكيب لدليل على تذوقه للغة العربية و رغبته في الكشف عن أسرار نظامها، و أحيانا يعمد إلى حذف الأخير من الكلمة و هو موضع تعاقب الحركات و يكتفي بالحركة التي قبله كدليل عليه، و من ذلك قول الشاعر :

فطارت بمنصلي في يعملات *** دوامي الأيد يخبطن السّريحا [3]

فأصل دوامي الأيد هو « دوامي الأيدي »

فسيبويه يجيز في الشعر ما لا يجيزه في الكلام من تغيير بعض الكلم عمّا كانت عليه في الأصل، و قد استند إلى القراءات القرآنية، لأنّ الإعراب وجد في ظلها.

قال أبو سعيد: « و القول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركات الإعراب للضرورة، و ذلك أنا رأينا القراء قد قرؤوا : مالك لا تأمنا على يوسف و خطه و كتابه في المصحف بنون واحدة و وافقهم النحويون في جواز الإدغام فيه و في غيره ممّا تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام، فلمّا كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها بها للإدغام طلبا للتخفيف، صارت أيضا ذهاب الضمة و الكسرة طلبا للتخفيف و ليس بقول من يأبى ذلك، و يحتال فساده بأن تذهب منه الحركة الإعراب معنى، لأنّ الإدغام أيضا يذهب حركة الإعراب» [4]

و استدل السيرافي على جواز ذهاب حركة الإعراب مما ورد في تفسير القرطبي : « حكي عن أبي عمرو أنه قرأ "يأمركم" بالسكون و حذف الضمة من الراء لثقلها، " قال أبو العباس

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 345 .
2 - أبو سعيد الحسين بن عبد الله السيرافي: ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق و تعليق عوض من محمد الفوزي، الطبعة الأولى 1989، مطابع الفرزدق، الرياض، ص 291. .
3 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 55 .
4 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ،ج1، ص 172 .

المبرد " و " لا يجوز هذا لأنّ الرا حرز الإعراب و إنما الصحيح عن أبي عمرو أنه كان يختلس الحركة"...» [1].

و أجاز سيبويه حذز حركات الإعراب في الشعر و غيرها من الضرورات لأنّ المعنى لا يختل بإجرا الحذز، فالإعراب معنى و ما الحركات الإعرابية إلا صورا دالة عليه، و قد أورد أمثلة كثيرة عن الضرورات التي تجوز في الشعر و لا تجوز في الكلام نكتفي بذكر بعضها، فمن ذلك قول الشاعر :

وجدنا الصالحين لهم جزا *** و جنات و عينا سلسبيلا [2]

فوجه الإعراب هو رفع "جنات" عطفا على الجزا « و إنما فعل هذا و استجازه لأنه حين قال : "وجدنا الصالحين لهم جزا" دل على أنه قد وجد الجزا لهم فتضمر وجدنا و نصب به، جنات و ما بعدها» [3] فالتقدير وجدنا لهم جنات و عينا، فالعامل المضمر دل على معنى وجود الجزا لهم لذلك اختير النصب و ليس وجه الرفع و إن كان هو الأصل .

و أحيانا يرجح وجها إعرابيا عن وجه آخر لأن المتكلم يريد معنى معينا، فالإعراب هو المبين عن قصد المتكلم، و من ذلك قول الشاعر :

قد سالم الحياتِ منه القدما

الأفعوان و الشجاعا الشجعما [4]

«حمل الأفعوان على المعنى و ذلك أنه يصز رجلا بخشونة قدميه و صلابتهما، و أنّ الحيات لا يعملن فيهما، و أنها قد سالمتها و إذا سالمت الحياة القدم، فالقدم أيضا قد سالمت الحيات فكأنه قال : سالمت القدم الأفعوان » [5]، فهذا الإعراب حمل على المعنى، و إن كان وجه الإعراب هو الرفع.

و قد شرح ابن السيرافي معنى النصب: « فإنما نصبت الأفعوان و الشجاع لأنه أراد أنّ القدم هنا مسالمة كما أنها مسالمة فحمل الكلام على أنها مسالمة يريد أن نصب الأفعوان و ما بعده بإضمار فعل محمول على معنى الكلام » [6].

---

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ،الجزء f 174 .
2 - سيبويه: الكتاب ، الجزء f 346 .
3 - السيرافي: ما يحتمل الشعر من الضرورة، f 252 .
4 - سيبويه:الكتاب ، الجزء f 344 .
5 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، الجزء f 57- .
6 - ابن السيرافي: محمد بن يوسز بن المرزبان ، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد الريح هاشم، الطبعة الأولى 1996، دار الجيل، بيروت .

و اهتم سيبويه بتعليل إعراب الوحدات النحوية لتضمنها معاني مختلفة تؤثر في الموضع و من ذلك تعليله جزم الفعل المضارع بعد جواب الأمر، النهي و الاستفهام أو التمني أو العرض لأنّ هذه السياقات التي يرد فيها تتضمن معنى إن الشرطية قال : « فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك : "ائتني آتك".

و أمّا ما انجزم بالنهي فقولك : "لا تفعل يكن خيرا لك"، وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: "ألا تأتيني لأحدثك" و "أين تكون أزرك" و أما ما انجزم بالتمني فقولك : "ألا ماء أشربه" و" ليته عندنا يحدثنا". و أما ما أنجزم بالعرض فقولك : "ألا تصب خيرا"...» [1]

و قد علل الخليل سبب جزم الفعل المضارع بقوله : « إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى "إن"، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال : "ائتني آتك"، فإنّ معنى كلامه: "إن يكن منك إتيان آتك"، و إذا قال : "أين بيتك أزرك"، فكأنه قال : "إن اعلم مكان بيتك أزرك"...» [2].

فالفعل المضارع يجزم إذا كان في موضع جواب الأمر، النهي، الاستفهام أو التمني أو العرض لأنها هذه المواضع متضمنة معنى الشرط.

و هذا ما وضحه السيرافي بقوله : «جزم جواب الأمر و النهي و الاستفهام و التمني و العرض بإضمار الشرط في ذلك كله، و الدليل على ذلك قول : إنّ الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها و يعد بها الآمر و الناهي و المستفهم و المتمني و العارض، و ليست بضمانات مطلقة و لاعدات واجبة على كل حال، و إنما هي معلقة بمعنى: إن كان وجد وجب الضمان و العدة، و إن لم يوجد لم يجد، ألا ترى أنه إذا قال :" ائتني آتك" لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور...» [3].

فسياقات الأمر و النهي و الاستفهام و التمني و العرض تغني عن ذكر الشرط و الجزم فيها من باب التوسع « و هذا من سيبويه مسامحة في اللفظ و اتساع ...» [4].

1 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص 108 .
2 - المصدر نفسه، ج3، ص 108 - 109 .
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق صالح رواي، مها مظلوم خضر، مراجعة محمد عوني عبد الرؤوف، دون طبعة، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2006، ج10، ص 122.
4 - المصدر نفسه،ج10، ص 123 .

و قد يستخدم سيبويه علة النية مخالفة للأصل لتخريج حكم إعرابي يستقيم به المعنى و من ذلك قول الفرزدق :

و ما زرت سلمى أن تكون حبيبة***إليّ و لا دينٌ بها أنا طالبه

و الشاهد فيه : « أي تقدير التّام في أن تكون، و لذلك جرّ "دين" عطفا على موضع المصدر المجرور...» [1]، فنجد ارتباطا بين الإعراب و المعنى .

2-7- المعنى و دلالة الحركات الإعرابية :

اهتم سيبويه بالعامل لأنه المولد للمعاني الإعرابية، فهو الذي يحدد سياق الموضع و صورة الحركة و وظيفتها، « لأنّ العلامة الإعرابية هي ن f في حالة الإعراب، و هي أيضا ن f في الموقع الإعرابي إذا ما راعينا أنها جاءت لتمييزه عمّا ما يلتبس مما يجيء معه... » [2].

و تفطن في تحليله للتراكيب النحوية في المتتالية اللغوية إلى تأثير مستويات اللغة المختلفة في بعضها البعض، مثل تأثير المستوى الصوتي في المستوى الدلالي، و من ذلك قوله "في باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا" : « و مثل ذلك قولك : "مررت برجلٍ رجلٍ أبوه" إذا أردت معنى أنه كامل و جرّه كجرّ أسد، و قد تقوله على غير هذا المعنى، تقول : "مررت برجلٍ رجلٍ أبوه"، تريد رجلا واحدا لا أكثر من ذلك... » [3] ، فمعنى حركة الجرّ هو الكمال، أمّا معنى الرفع فهو الدلالة على الواحد المفرد.

و للعلامة الإعرابية دور أصيل في تحديد وظيفة الوحدة النحوية في التركيب مثل قول سيبويه : « و ذلك قولك : "ضرب عبدُ الله زيدا "، فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذهب، و شغلت ضرب به كما شغلت به ذهب و انتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل... » [4].

فالضمة في "عبد الله" في جملة "ضرب عبد الله زيدا " دلت على الفاعلية، و الفتحة دلت على المفعولية.

ضرب عبدُ الله زيدًا

الفعل الفاعل المفعول به

1 - سيبويه: الكتاب ، ج3، f 29.
2 - محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، f 225.
3 - سيبويه: الكتاب، ج2، f 29 .
4 - المصدر نفسه ، ج1، f 34 .

« فهذه العلامات وسائل إيحائية نشعر من خلالها بوظيفة الكلمة فهي ولا شك نموذجا مثالي للترابط الإيحائي بين الإشكال الذي يحصل في عقل المتكلم ...» [1]

و تتبع سيبويه العلامات الصوتية التي تشمل العلامات الإعرابية و أصوات البنية الداخلية للمفردة اللغوية، ولاحظ التفاعل القائم بين النظام الصوتي و الصرفي وصولا إلى النظام النحوي و الدلالي فأحاط بمستويات اللغة و العلاقة القائمة بينها.

و من المعاني الفرعية للعلامة الإعرابية أنها تعد سمة للتفريق بين زمن و آخر مثل دلالة النصب في الفعل على "عدم الوقوع" و دلالة الرفع "على الوقوع"، و يبيّن هذه الدلالات بقوله : « و تقول: "حسبته شتمني فأثبت عليه"، إذا لم يكن الوثوب واقعا و معناه : أن "لو شتمني لوثبت" له، و إن كان وقع فليس إلا الرفع لأنّ هذا بمنزلة قولك : "ألست قد فعلت أفعل"...» [2]، و الأمثلة التي أوردها سيبويه كثيرة نكتفي بذكر بعضها، و من ذلك اسم الفاعل الذي يدل على معنى الفعل المضارع " زمن الاستقبال" كان منونا فيعمل عمله و ينصب الاسم بعده، « و ذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدًا فمعناه و عمله مثل هذا يضربُ زيدًا غدًا... » [3].

أما إذا كان تنوينه فإنه يضاف إلى ما بعده فيدل على الزمن الماضي، قال: « فإذا أخبر أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير بالتنوين ألبتة.. .» [4].

و من دلالات الحركات الإعرابية : دلالة الرفع على الثبوت و الاستقرار مثل قول سيبويه :« ..." له علمٌ علمُ الفقهاءِ "و "له رأيٌ الأصدقاءِ"، و إنما كان الرفع في هذا الوجه، لأنّ هذه خصال نذكرها في الرجل، كالحلم و العقل و الفضل، و لم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم و لا تفهم، و لكنك أردت أن تذكر برجل بفضل فيه، و أن تجعل ذلك خصلة قد استكملها كقولك :" له حسب حسب الصالحين."..و إن شئت نصبت فقلت : "له علم علمَ الفقهاءِ" كأنك مررت به حال تعلم و تفقه و كأنه لم يستكمل أن يقال له عالم...» [5] فإن "علمٌ بالرفع" دلالة على ثبوت الصفة و استقرارها، و "علم بالنصب" دلالة على معنى تجدد الصفة و حدوثها، فدلالة الرفع يختلف عن دلالة النصب .

1 - نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، ص 250 .
2 - سيبويه، الكتاب، ج3، ص 36 .
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 164 .
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 171 .
5 - المصدر نفسه، ج1، ص 428 .

قال السيرافي: «إنما يرفع الثاني على أحد الوجهين : إمّا أن يكون بدلا من الأول كأنه قال: "له علم الفقهاء" و" له حسب الصالحين" أو على إضمار هو و ما أشبهه، كأنه قال :" علم هو علم الفقهاء"و كان الاختيار الرفع لأنه شيء قد ثبت فيه فصار بمنزلة السيد و الرجل...و إنما فرق بين هذا الباب و الباب الأول لأن الأول شيء لم يثبت و إنما يعالج عمله...» [1].

و يؤكد سيبويه على أنّ دلالة الرفع هي الثبوت و دلالة النصب التجدد بقوله أيضا: « و يدلك على ذلك قولهم: "له شرعٌ و له دين و له فهم "و لو أرادوا أن يدخل نفسه في الدين و لم يستكمل أن يقال له دين، لقالوا : يتدين و ليس بذلك و يتشرع و ليس له شرع و يتفهم و ليس له فهم، فلما كان هذا اللفظ الذين لم يستكملوا ما كان غير عاملا بعد النصب في قولهم: "له علم علم الفقهاء ".» [2] فمعنى الاستقرار و الثبوت يدل عليه الرفع و يستبعد النصب في أن يكون دالا على هذا المعنى « يعني أنّ قولهم :"له علم علم الفقهاء" و "حسب حسب الصالحين" و" فهم الأدباء" ، يقال ذلك لمن فيه فهم مستقر، فبعد النصب فيه قولنا :" أمر به فإذا له صوت صوت لحمار"، إنما هو معالجة للصوت و إخراجه و لو أراد بقوله : علم، تعلم، و تفهم و تعالم لجاز النصب، ...إلا أن المفهوم من كلام الناس و ما جرت به عاداتهم أن ذلك مدح للمذكور و حصل به بما يستقر فيه من العلم و الفهم و غير ذلك...» [3]

فالرفع يدل على الثبات في الموضع و عدم الإبدال و التغيير و من ذلك قوله : « و الرفع في هذا أعرف لأنهم شبهوه بقولك : "رأيت زيدا أبوه أفضل منه" لأنه اسم هو للأول و من سببه كما أنّ هذا له و من سببه و الآخر هو المبتدأ كما أنّ الآخر هاهنا هو المبتدأ...»[4]

و قد شرح السيرافي معنى الرفع و بيّنه بقوله : « "رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض" أجود من قولك: "رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض"،و إنما صار الاختيار الرفع لأنك إذا رفعت فلست تنوي إطراح المتاع و إبدال غيره، و لا ينوي في شيء من الكلام إذا كان مرفوعا تغيير في ترتيبه و وضعه و إذا كان منصوبا فقد أبدل الثاني من الأول و اعتمد بالحديث عن الثاني...» [5]

1 - السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، ج5، ص 136 .
2 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 428 .
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج5، ص 136.
4 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 207 .
5 - السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، ج4، ص 48 .

و يؤكد سيبويه على أنّ الرفع يدل على أمر ثابت بقوله : « و أمّا الرفع فعلى أنه جعل ذلك أمرا ثابتا و لم يرد أن يحمله على الفعل و جعله مبتدأ أو مبنيا على مبتدأ، فكأنه قال : "هذا خيرٌ مقدم" و "هذا خيرٌ لنا" و "شرٌ لعدونا" و "هذا خيرٌ و ما سرّ " من ثم قالوا : "مصاحبٌ معان" و "مبرور مأجور"...» [1]

أمّا النصب فإنه يدل على الانتقال و التغير من حال إلى حال و من ذلك قوله : «" أوْ فَرْقًا خيرًا من حبٍّ " أي: "أوْ أفرقك فرقًا خيرًا من حبٍّ" و إنّما حمله على الفعل لأنه سئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه... و إما انتصب على هذا النحو على أنه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله أو ينتقل هو إلى فعل بآخر، فمن ثم نصب "أوْ فرقا"...» [2].

فسيبويه يستخدم إجراء التقابل بين حركتي الرفع و النصب ليبيّن قيمتهما في السياق لأن الحركات الإعرابية وحدات دالة على معاني مختلفة في السياق كالثبات و الاستقرار و الانتقال ... و غيرها من المعاني المتعاقبة على الوحدة النحوية "الاسم" و ما ينزل منزلتها، فالعلامة الإعرابية ترتبط بالعامل و الموضع و بالوظيفة النحوية، لأنها تبين مواقع الوحدة النحوية المتغيرة في السياق لأن الاسم يتميز بحركة حرة في التركيب و تتغير معانيه عند انتقاله من نقطة إلى نقطة في التركيب .

و مما يختار فيه النصب لا غير قوله : « و من ذلك قد "مررت برجل إن طويلٌ و إن قصيرا"...» [3]
فالاختيار هو النصب لأن المقصود هو الرجل بعينه و لا يمكن حمل الطويل أو القصير على غيره.
و من ذلك أيضا قوله : « "مررت به فإذا له صوت صوتُ حمار" و "مررت به فإذا له صراخ صراخُ الثكلى"...» [4]، فإن حمل على المصدر فتقديره: « مررت به فإذا له صوت يخرجه مشبها صوت حمار و يمثله مشبها صوت حمار أو ما جرى هذا المجرى... » [5]

و قد بين سيبويه دلالة النصب بقوله : « فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت و لم ترد أن تجعل الآخرين صفة للأولى و لا بدلا منه » [6]، يعني لا ترفع صوت لا على النعت

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 327 .
2 - المصدر نفسه، ج1، ص 326 .
3 - المصدر نفسه ، ج1، ص 319 .
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 421 .
5 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج5، ص 130 .
6 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 422.

و لا على البدل و إنما ينتصب على الحال، و يتبع مواضع الرفع و النصب و يؤكد على أنّ المعنى هو الذي يوجه نظم الكلم، و كل حركة إعرابية تؤدي وظيفة في السياق مثل قول الشاعر :

يشكو إليّ جملي طول السّرى *** صبرا جميلا فكلانا مبتلي [1]

فيجوز رفع "صبر" بتقدير مبتدأ محذوف أي أمرك صبرا، أو على أنه مبتدأ خبره محذوف و تقديره "صبرا جميل أمثل"، لكن اختيار سيبويه هو النصب كأنّ صاحب الجمل يأمر بالصبر رغم طول السرى كذلك قال : « و النصب أكثر و أجود » [2].

و قد ذكر سيبويه أمثلة كثيرة لمعنى النصب و دلالاته المختلفة في التركيب*، فالمعنى هو الموجه للعلاقات السياقية بين الوحدات النحوية و قد يكون حد الكلام و وجهه الحركة، و من ذلك قوله : « و ذلك قولك : "هذا ضاربا عبد الله و أخيه" وجه الكلام و حدّه الجرّ لأنه ليس موضعا للتنوين»[3]

فاسم الفاعل إذا كان التنوين فيه دل على زمن الماضي و لم يعمل فيما بعده، و وجه الإعراب فيه هو الجرّ الذي يدل على الإضافة، و اتصال الوحدة بما بعدها لأنها من تمامها، أمّا التنوين و النصب في اسم الفاعل فإنه يدل على الانفصال و زمن الاستقبال لذلك يعمل فيما بعده فينصبه مثل : "هذا ضاربٌ زيدًا" .

و من دلالة الجرّ قول سيبويه في الصفة المشبهة قول سيبويه : « و لم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإن شبهت بالفاعل فيما عملت فيه و ما تعمل فيه معلوم إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف و اللام أو نكرة لا تجاوز هذا لأنه ليس بفعل و لا اسم هو في معناه... » [4].

و قد علل السيرافي من خلال التقابل بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة سبب اختيار النصب في الأول و الجرّ في الصفة المشبهة فقال : « فأرادوا الفرق بين ما كان له فعل مؤثر و بين ما لم يكن له فعل مؤثر، فاختاروا فيما كان له فعل مؤثر إجرائه على افعل و نصبه، و ما لم يكن له فعل مؤثر

1 - سيبويه: الكتاب ، ج 1 ، ص 384 .
2 - المصدر نفسه، ج 1، ص 385 .
* - ينظر المصدر نفسه، ج 1، ص 207 – 209 – 210 .
3 - المصدر نفسه، ج 1، ص 225.
4 - المصدر نفسه ،ج 1، ص 256 .

يجري عليه، جعلوه بمنزلة الاسم إذا اتصل بالاسم كقوله : "غلام زيد"... » [1]، فما ينزل منزلة الاسم يعطى له من خصائصه لأن الجرّ خاص بالاسم لا يجاوزه، و من دلالته الإضافة و التلازم بين الوحدة المضافة و المضاف إليها لأنهما بمنزلة الاسم الواحد.

و أضاف السيرافي وجها ثانيا لاختيار الجرّ في الصفة المشبهة قال : «...و هو أن الصفة المشبهة غير مستغنية عن الاسم الذي بعدها لأنك لو حذفت الاسم تغير المعنى، أي ترى أنك إذا قلت : "زيد حسن الوجه"، فقد أوجبت أن الحسن للوجه منقول إلى لفظ زيد، و لو حذفت فقلت: "زيد حسن" كان الحسن له دون غيره، و أنت إذا قلت : "زيد ضاربٌ عمراً" ثم حذفت "عمراً" لم يجهل أن الضرب واقع منه بغيره فحذف "عمرو" لا يخل بالمعنى » [2]، فاختيار الجرّ في الصفة المشبهة لأن ما بعدها متصل بها و هو من تمامها و يختل المعنى بحذفه، لذلك وجه الكلام وحدّه الجرّ.

و اهتم سيبويه أيضا في دراسته للتركيب بالجانب الشكلي، فقد تختار حركة إعرابية دون الأخرى للمطابقة و ليس لأجل جانب دلالي، و من ذلك قوله : « و ممّا يختار فيه النصب لنصب الأول و يكون الحرف الذي بين الأول و الآخر بمنزلة الواو و الفاء، و ثم قولك : "لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته"...» [3]، فاختيار النصب في " عبد الله" عطفا على الجملة الأولى للمشاكلة اللفظية، فالاسم يتميز بحرية الحركة في المتتالية اللغوية و تتعاقب عليه معاني فينتقل من معنى لآخر حسب السياق و قصد المتكلم.

فالإعراب هو أصل للأسماء المتمكنة و الأفعال المضارعة فرع عنها، أما "الفعل الماضي" و "الأمر" و الحرف فالأصل فيهم البناء، و اختصاص الاسم بالإعراب يعود إلى كثرة الوظائف النحوية التي تتعاقب عليه، فهو الذي يشغل مواقع المرفوعات : الفاعل و نائبه، و المبتدأ و الخبر، و مواقع المنصوبات : المفعولات الخمسة، و التمييز، و المستثنى و الحال و المنادى و مواقع المجرورات و التوابع.

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج4، ص 10.
2 - المصدر نفسه، ج4، ص 10.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 96 .

و تحديد الاسم في المتتالية النحوية إنما يحصل بآلية الإعراب و سنوضح هذا من خلال إعراب المثال التالي :

جاء محمد من المدرسة

الوحدات النحوية	جاء	محمد	ء	من	ال	مدرسة	ة
أصناف الوحدات	فعل	اسم	X	حرف		اسم	X
وظائف الوحدات	فعل ماضي	فاعل		حرف جر	للتعريف	اسم مجرور	
العلامة الإعرابية	مبني على الفتح	مرفوع و علامة رفعه الضمة		مبني على السكون		بالكسرة	

إذا نظرنا إلى الكلمة الأولى من المثال (جاء) نلاحظ من خلال جدول الإعراب أنها مبنية و البناء أصل للأفعال فهي تنتمي إذا إلى قسم (الفعل) و علامة البناء ظاهرة فيها لأنّ الفتح من ألقاب حركات البناء.

ثم ننظر بعد ذلك الكلمة الثانية و هي (محمّد) فإننا نلاحظ بأنها فاعل للفعل الذي سبقها، و علامة الفاعلية هي الرفع و هي ظاهرة في آخر الكلمة (محمدٌ)، و الوظائف النحوية من (فاعلية، مفعولية و إضافة) - كما ذكرنا – إنما تتعاقب على الاسم دون الأفعال و الحروف، لذلك فإن هذه الوحدة النحوية (محمد) تندرجا ضمن قسم (الأسماء) كما أنه يمكننا أن نلاحظ في الجدول بأن كلمة (المدرسة) إضافة إلى كونها معربة لظهور علامة الجرّ في آخرها تقبل "ال" التعريف و هذه الخاصية لا تكون إلا في الأسماء (الجرّ و قبول "ال") فهي إذا "اسم" .

فآلية الإعراب تمكننا من تحديد صنف الوحدة النحوية و هي خاصة بالوحدة النحوية الاسم لأنها الأصل في الإعراب و الفعل المضارع محمول عليها .

آليـة الموضـع

3- آلية الموضع

3-1- مفهوم الموضع :

اكتشف علماء النحو بفضل حمل الشيء على الشيء لإيجاد البنية الجامعة بينهما فكرة الموضع، و اعتمدوا في تصنيف الوحدات النحوية و العلاقات النحوية هذه الموضعية، فبحثوا في كيفية توزيع الوحدات في التركيب و تواترها في الموقع، فالموضع ليس حيزا في مدرك الكلام و إنما هو "صفة تقديرية في اللفظ"[1] تسمو لنا بتصنيف الوحدات النحوية، فهناك وحدات متغيرة الموضع و هي الوحدة النحوية "الاسم" و ما ينزل منزلتها، لأنها غير ثابتة و نجدها في أية نقطة في التركيب .

أما الوحدة الثانية "الفعل" فهي وحدة ثابتة الموضع إذا كانت عاملة و تقع مواضع أخرى متغيرة إذا كانت من تمام الاسم، و الثالثة الوحدة النحوية "الصفة" فلها موضع لا يصلو لغيرها لأنها و الموصوف كالاسم الواحد، أما "الحرف" فهو وحدة ثابتة غير مستقلة بمفهوميتها .

و سنحاول أن نبيّن كيف نستخدم الموضع كآلية لتحديد الوحدات النحوية، ، فقد ورد مصطلو الموضع كثيرا في كتاب سيبويه مع اختلاف في مفهومه و من أمثلة ذلك : استخدامه للموضع بمعنى المقام أو الموقف و يتجلى هذا في قوله : « و اعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم و لا كل صفة يحسن أن تعظم بها لو قلت :" مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب البزار" لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس و لا يفهم به، و أما الموضع الذي لا يحسن فيه التعظيم فإن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس، و لا معروف بالتعظيم فإن قلت : مررت بقولك الكرام الصالحين ثم قلت : المطعمين في المحل جاز... »[2]

و أحيانا يستخدم الموضع و يقصد به كلام العرب و عدم الخروج عن ما وضعوه في مدرك الكلام فقال:« هذا باب منه استكرهه النحو يون و هو قبيو فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب و ذلك قولك: ويو له و تبا لك و ويحا، فجعلوا التبّ بمنزلة الويو، و جعلوا "ويو" بمنزلة "التب" فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب... »[3]

1 - تعريف الدكتور أحمد بلحوت .
2 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص 64 .
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 398 .

كما يستعمله في المستوى التصريفي الذي يعني به مكان الحرف داخل الصيغة التصريفية فهو إما موضع الفاء أو العين أو اللام، لكن ما يهمنا هو الموضع في التركيب لنتمكن من تحديد الوحدات "النحوية" (الاسم ، الفعل، الصفة و الحرف) .

فالموضع يدل على مكان في مدرك الكلام يتعين بما يأتي قبله أو بعده من قرائن لفظية ليربط الوحدات النحوية التي تقع نفس الموضع بحكم واحد و مثال ذلك قول "جرير" :

« يا ربّ غابطنا لو كان يعرفكم*** لا قى مباعدة منكم و حرمانا»[1]

و قول "أبي محجن الثقفي" :

يا ربّ مثلك في النساء غريزة***بيضاء قد متعتها بطلاق

فلـ"ربّ " لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك يدل على أنّ "غابطنا" و "مثلك" نكرة »[2]

و قد يعمد سيبويه إلى استبدال وحدة نحوية موضع أخرى حتى يبين نوع الوحدة النحوية التي تقع في هذا الموضع دون غيرها من الوحدات، و مثال ذلك قوله في الأفعال المضارعة :« و يبيّن لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ألا ترى أنك لو قلت: "إن يضرب يأتينا" و أشباه هذا لم يكن كلاما ...»[3]

و قد يرى مفهوم الموضع بمعنى أنه مكان في مدرك الكلام أو السياق اللفظي، و الحد هو البنية اللفظية المكونة من العامل و المعمول الأول و المعمول الثاني في الأصل و على هذا الترتيب، بحيث يكون العامل الأول في هذا الحد و يليه المعمول الأول فالثاني في الأصل و في هذا المعنى يقول سيبويه : :« و زعم الخليل –رحمه الله- أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد و ذلك إذا لم تجعل قائما مقدما و عمروا على ضرب مرتفع و الحد أن يكون مقدما و يكون زيد مؤخرا كذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما... »[4] .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 492.
2 - المصدر نفسه ، ج1، ص 4274 .
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 14 .
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 127 .

إذًا فإن للتركيب حدا " قائم زيد" و " ضرب زيدًا عمرو" حدًا و أصلًا يتقدم فيه العامل على المعمولين حيث يتقدم المعمول الأول على المعمول الثاني، كما هو موضح في الجدول الحملي التالي :

عا	مع1	مع2
(الابتداء) - ضرب	- زيد - عمرو	- قائم - زيدًا

فهذا الحد هو الأصل و لكن العرب قد تقدم و تؤخر فتقول : "قائم زيد" أو "ضرب زيدًا عمرو" بتقديم المعمول الثاني على الأول .

و هذا الحد أو المثال هو ما وضحه الدكتور "عبد الرحمن حاج صالح" قال : :« يتحدد الموضع الخاص بكل عنصر، فموضع العامل ليس مكانا معينا في مدرج الكلام بل هو موضع في داخل الحد أو المثال، ثم إنّ العامل و المعمول الأول شيء و محتواه شيء آخر مثل : فاء الكلمة أو عينها أو لامها، و قد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إنّ و أخواتها أو تركيب مثل : حسبت، بل حتى عامل و معمول أول و معمول ثاني مثل : أعلمت عمرا فكل ذلك عامل...»[1]

و قد يكون موضع العامل فارغا فيكون العامل هو الابتداء الموضع الذي تتعاقب عليه العوامل فبمعرفتنا للعامل الذي يحدد لنا سياق الموضع نتمكن من تحديد موضع الوحدة النحوية "الفعل" لأنها الأصل في العمل، و تحديد موضع المعمول أيضا الذي يمكننا من تحديد الوحدة النحوية "الاسم" و ما ينزل منزلتها .

و سنحاول أن أبيّن الموضع كآلية لتحديد الوحدات النحوية (الاسم، الفعل، الصفة، الحرف) في التركيب من خلال ذكر بعض الأمثلة من الكتاب .

1 - عبد الرحمن حاج صالح، مقال تحت عنوان:"الجملة في كتاب سيبويه" من كتاب بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ص 14 .

3-2- مواضع الوحدات النحوية :

3-2- 1- مواضع الوحدة النحوية الاسم :

بين سيبويه من خلال اعتماده على القيم الخلافية بين الوحدات النحوية خصائصها التركيبية فالوحدة النحوية الاسم تتميز بحركة حرة في المتتالية اللغوية و نجدها في أية نقطة في التركيب .

و قابل بين وظيفة "المفعول به " و "الحال" حتى يبين تمكن الاسم في الموضع فقال : « هذا الباب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو الحال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كالثوب قوله : "كسوت الثوب" و"كسوت زيدا الثوب" لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول كالأول ... » [1]

وقد شرح السيرافي الفرق بين الحال والاسم في قوله : « الحال تكون من سبب الفعل أما المفعول فلا وذلك في قوله: وإذا قلت : "كسوت زيدا الثوب" فالثوب ليس هو الكاسي، و لا المكسو فليس بحال وقع فيها الفعل من أحوالهما، فوجب أن يكون الثوب مثل زيد ...» [2]

فالحال هي وصف من أوصاف الفاعل والمفعول في وقت وقوع الفعل مثل : "قام زيد ضاحكا" .

قال سيبويه : « ألا ترى أنه يكون معرفة ويكون معناه ثانيا كمعناه أولا إذا قلت : "كسوت الثوب" وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت : "كسي الثوب" ... » [3]

فالوحدة النحوية الاسم قد تكون معرفة "مفعولا به" أو "نائب فاعل" فتكون لديها عدة وظائف ، أما الحال فلا تكون إلا نكرة، فهذا التقابل بين الوحدتين يبين خصائص الاسم وتمكنه في الموضع .

ويواصل سيبويه إجراء التقابل بين الوحدات وتبيين مواضعها في قوله : « وذلك قولك : "ضربت عبد الله قائما" و"ذهب زيد راكبا" فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل نحو : "عبد الله وزيد" ما جاز في ذلك ولجاز أن تقول : "ضربت زيدا أباك"، و"ضربت زيدا القائم" لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة أو البدل ... » [4] .

اعتمد سيبويه في هذا القول على إجراءات الموضعية ، وذكر موضعين في التركيب أحدهما للمفعول به والأخر للحال حتى يبين الاختلاف بين الوحدتين، بدليل جواز اجتماعهما ولكل موضعه الخاص به .

---

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص82.
2 - السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص 346.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 82.
4 - المصدر نفسه .

ومثل بقوله :

- ضربت عبد الله قائما

م به حال

- ذهب زيد راكبا

فا حال

ففي المثال الأول جمع بين المفعول به والحال، وفي الثاني أكد بأن المنصوب هو الحال وليس مفعولا به لأن التركيب مصدر بفعل لازم .

فسيبويه يقلب الظاهرة اللغوية ويفترض كل الاحتمالات حتى يحدد موضع كل وحدة، والاسم في المتتالية اللغوية يتميز بحركة حرة ونجده في أي نقطة في التركيب لأنه وحدة مستقلة بمفهوميتها ولديها مواضع متغيرة .

3-2-2-العامل وموضع الاسم :

إنّ المتحكم في توجيه هذه التغيرات الموضعية هو العامل " فحد العامل الموضع " فهو المؤثر في الاسم الذي تتعاقب عليه معاني مختلفة ، قال سيبويه : « وتقول : "أعبدُ الله ضرب أخوه غلامه ؟" إذا جعلت "الغلام" في موضع "زيد" حين قلت : "أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا ؟" فيصير هذا تفسيرا لشيء رفع "عبد الله" لأنه يكون موقعا الفعل بما يكون سببه كما يوقعه بما ليس من سببه، كأنه قال في التمثيل وإن كان لا يتكلم به: "أعبدُ الله أهان غلامه أو عاقب غلامه ؟" ... » [1]

فمن خلال هذا القول تتضح لنا المواضع المتغيرة للاسم من بين فاعلية و مفعولية ... و تتجلى لنا حرية حركة هذه الوحدة النحوية، ويلجأ سيبويه إلى التمثيل الافتراضي لتخريج الأحكام .

فموضع الاسم في هذا القول بين "الفاعلية" و "المفعولية" يوجهه العامل الذي يفهم من قول سيبويه بأنه ما كان في معنى الشيء أو من سببه " .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 157.

كما بين أن الاسم الذي يكون بعد الحرف الاستفهام إذا كان بعده سببان فإنه يحمل على أحدهما فيكون مرفوعا أو منصوبا ويمكن التوضيح بهذا الشكل :

حرف الاستفهام	الاسم بعد حرف الاستفهام مباشرة	العامل	المعمول 1 المرفوع	المعمول 2 المنصوب

الحمل

وعند حمل الاسم الأول على أحد الاسمين فإن أحدهما يكون كالأجنبي

مثال ذلك : أعبد الله ضرب أخوه غلامه

الحمل

أعبد الله ضرب أخاه غلامه

الحمل

وقد أورد السيرافي تفسير هذا القول : « لا بد من حمل الاسم على أحدهما صار الآخر كالأجنبي، فإن حملته على المرفوع منهما رفعته على الشرط الذي ذكرناه في قولك : "أعبد الله ضرب أخوه زيدا ؟" وإن حملته على المنصوب منهما صار بمنزلة قوله : "أعبد الله ضرب أخاه زيدا ؟" فإذا قلت :" أعبد الله ضرب أخوه غلامه " فحملناه على الأخ وهو الفاعل، صار عبد الله كأنه الفاعل فأضمرنا فعلا يرفعه كأننا قلنا : "أعبد الله ضرب غلامه ؟"، وإذا حملناه على الغلام فكأن الفعل به واقع من أخيه فيصير التقدير" أعبد الله ضرب غلامه ؟"... » [1]

يتتبع سيبويه الوحدات النحوية ويقرّ بكل الاحتمالات التي لا تخل بالمعنى، وإن افترض جانبا قواعديا لم تتكلم به العرب، ويبين تمكن الاسم من خلال تغييره للمواضع في التركيب كتقدمه وتأخره عن باقي الوحدات النحوية.

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، الجزء 3، ص 169-170.

قال سيبويه: « وتقول:" آلسوطُ ضُرب به زيدٌ " ، وهو قولك: "آلسوطُ ضُربت به" وكذلك: " آلخوانُ أكل اللحم عليه " وكذلك : " أزيدا سميت به أو سمي به عمرو"لأن هذا في موضع نصب...» [1].

ومن خلال هذا القول يمكن أن نبين أصل الكلام والتحول الذي طرأ من خلال التقديم والتأخير .

ويمكن توضيح هذا على النحو:

أصل الكلام	تحويلها
- أكل اللحم على الخوان	- الخوانُ أكل عليه اللحم
فاعل نائب الفاعل موضع م به	نائب الفاعل فعل م به
- ضُرب زيد بالسوط	- السوطُ ضُرب به زيد
فاعل نائب الفاعل موضع م به	نائب الفاعل فعل م به

في هذه الأمثلة التي قدمها سيبويه نجده قد ركز على موضع الاسم (المفعول به)، وذلك من خلال تحويله إلى أصله باعتماد إجراء التقديم ما ينتج عنه إسقاط حرف الجر الذي عمل لفظا، لكن موضع الاسم رغم جره هو النصب على "المفعولية" ، مثل قولك: مررت بزيد .

م به

فالعامل دائما هو الموجه للمواضع ،ومثلا بما يتعدى بحرف الجر فإنه يصل إلى اسمه، وبإسقاط حرف الجر يتضح موضع الاسم (المفعول به) فيتسلط عليه العامل مباشرة.

و باستخدامه للحذف واستبدال المواضع بيّن تمكن الوحدة النحوية الاسم في التركيب .

وفي هذا المعنى يقول : « وإنما تعتبره أنك لو قلت : "آلسوطُ ضربت" فكان هذا كلاما، و"آلخوانُ أكلت" لم يكن إلا نصبا، كما أنك لو قلت : " آزيدا مررت به " فكان كلاما لم يكن إلا نصبا.

و من ثم جعل هذا الفعل الذي يظهر تفسيره ما ينصب فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بهذا...»[2].

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 158.

2 - المصدر نفسه .

إن تمام الكلام وحقه هو أن يستوفي وحداته في التركيب، فالعامل إذا اشتغل بفاعله فإن ما قبله لا يكون إلا في موضع المفعول به و مثال ذلك :

- الخوان أكلت } هذا تمثيل لا يتكلم به و الفعل
- زيدا مررت } إذا لم يتعد بحرف فإن ما قبله في موضع نصب.

نلاحظ أن سيبويه يحذف ما عمل فيه الفعل وتسلط عليه ثم يجعل فراغا موضعيا حتى يتسلط العامل على ما قبله، فإذا أمكن ذلك واستقام الكلام فالوحدة النحوية في موضعها الصحيح.

مثل : الثلاثة أضعاف ثلاثة

فا ← ف ← م به

3-2-3- موضع الاسم وإعرابه حسب اتصاله بالكناية:

3-2-3-1- موضع الرفع:

قال سيبويه « وإن قلت : "أزيد ذهب به؟" أو "زيد انطلق به؟" لم يكن إلا رفعا لأنك لو لم تقل: "به فكان كلاما لم يكن إلا رفعا، كما قلت : "أزيد ذهب أخوه؟" لأنه لو قلت : "أزيد ذهب؟" لم يكن إلا رفعا... »[1].

وقد بين السيرافي إعراب الاسم وموضعه حسب الضمير المتصل به قال : « الاسم الذي اتصلت كنايته بمرفوع كقولك: " أزيد ذهب به ؟" بمنزلة " أزيد ذهب أخوه؟" لذلك رفع زيد... »[2].

أزيد ذهب به } فموضع زيد في المثالين الرفع حسب كنايته
⟺
أزيد ذهب أخوه } (التي في موضع الرفع).

ولم يكتف السيرافي بما أقره سيبويه فقضاف إعرابا وموضعا آخر للاسم وهو موضع النصب وهو أن تقدر مصدرا مقام الفعل فتنصب الاسم مثل "زيد" ، ويصبح موضع الكناية نصبا بأن تقيم المصدر مقامه.

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 158.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص 171 .

قال : « ويجوز عندي نصب زيد في قولك: "أزيد ذهب به؟" و "أزيد انطلق به؟" بأن تقيم المصدر مقام الفاعل، فإذا أقمت المصدر مقام الفاعل صار موضع الباء نصبا، نصبت زيدا لأن كنايته اتصلت بمنصوب وصار بمنزلة قولك : "أزيدا ضربت أخاه؟" وهذا لا يمنع به أحد من البصريين ... »[1].

ويعتمد سيبويه على الحذف ويوظفه لأجل تبيين مواضع الوحدة النحوية "الاسم" و تسلط العامل عليها أو عدم تسلطه قال « وتقول : "أزيدا ضربت أخاه؟" لأنك لو ألقيت الأخ لقلت: "أزيدا ضربت"، فاعتبر هذا لهذا ثم اجعل كل واحد جئت به تفسير ما هو مثله... »[2].

فموضع زيد في هذا القول هو النصب لا غير ودليل ذلك هو الحذف، وهذا الإجراء ينتج عنه ترك فراغ موضعي، وبالتالي تسلط الفعل على الاسم فينصبه على المفعولية مثل :

زيدا ضربت.

مع1 عا مع2

وإذا استوفى الفعل المتعدي معمولاته فإن الاسم الذي يلي الاستفهام يكون في موضع نصب على المفعولية أيضا لكن بعامل مضمر فسره ما بعده .

أما إذا كان الفعل لازما فإنه لا يتسلط على ما قبله حتى وإن حذف ما بعده وهذا ما أتمه السيرافي في شرحه قال : « وإذا قلت : "أزيد ذهب به؟" أو "أزيد قام أخوه؟ " لو حذفت الأخ والباء وأبقيت "أزيد ذهب" ما جاز أن يتسلط عليه فينصبه فعلمت بذلك أنه لا يكون تفسير شيء ينصب زيدا فإذا لم يكن كذلك لم ينصب زيدا... »[3].

أزيدا ذهب (حذف "به") ← موضع الرفع ← لا يتسلط عليه

عدم وجود احتمال النصب حتى وإن أسقط الضمير.

ويبين سيبويه حركة الاسم في التركيب من خلال حديثه عن الظروف المتمكنة التي تنزل منزلة الاسم فتتصرف تصرفه قال : « و"اليوم" والظروف بمنزلة "زيد" و"عبد الله"، وإذا لن تكن ظروفا.

1 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص 171.
2 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 158.
3 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص 173.

وذلك قولك : "أيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله " كقولك : "أعمرا تكلم فيه عبد الله " و "أيوم الجمعة ينطلق فيه " كقولك : "أزيد يذهب به "... »[1].

ومن خلال إجراء الظرف مجرى الاسم يؤكد على تمكن الاسم عن غيره من الوحدات النحوية .

الظرف		الاسم
أيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله	⟷	أعمرا تكلم فيه عبد الله
أيوم الجمعة ينطلق فيه	⟷	أزيد يذهب به

3-2-4- الموضع ومبدأ التقابل بين الوحدات النحوية :

اعتمد سيبويه على إجراء التقابل بين الوحدات النحوية كالاسم والصفة، ولم يكتف بالقيم الخلافية بين الوحدتين وإنما بالموضع الخاص بكل وحدة واستحالة تعويض وحدة بوحدة أخرى من فئة مختلفة عنها، حتى يبين تمكن وحدة معينة في الموضع دون غيرها.

قال « هذا باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة وذلك قولك : "مررت ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم" ، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : "العجبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قفيزًا بدرهم " فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة وإنما هو اسم كالدرهم والحديد. ألا ترى أنك تقول : "هذا مالك درهما" و"هذا خاتمك حديدا" ولا يحسن أن تجعله صفة فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خبرا وقبيحا إذا كان صفة...» [2].

فاعتبار الوحدة النحوية مرتبط بالمعنى والموضع، ويقبل إحلال وحدة في موضع وحدة أخرى إذا لم تكن من نفس فئتها مثل : اختيار "قفيز" أن تكون في موضع الاسم لا صفة، وقد نجد أحيانا وحدات نحوية تنتمي إلى نفس الفئة لكنها مختلفة في تمكنها وتصرفها.

وقد علل السيرافي علة اختيار موضع الاسم دون الصفة بقوله : « يقبح أن يجعل قفيز نعتا للبرّ فتقول: "مررت ببرّ قفيز منه بدرهم" لأن "القفيز" ليس بحلية ولا وصفا، وإنما هو مكيال فإنما أن تجعله مبتدأ و ما بعده خبره.

1 - سيبويه، الكتاب ، ج1، ص 159.
2 - المصدر نفسه، ج1، ص 465.

وتكون هذه الجملة في موضع خبر أو حال أو نعت فالخبر قولك : "البرّ قفيز منه بدرهم" والحال : "مررت ببرك قفيز منه بدرهم" فجملة المبتدأ أو الخبر في موضع حال من "برك" والنعت : "مررت ببرّ قفيز منه بدرهم" ... »[1]

فسيبويه عند تحليله للتراكيب يؤكد على الموضع الخا f بكل وحدة، ويبين تمكن الاسم عن باقي الوحدات النحوية قال : « وتقول : "هذا مالك درهما" و"هذا خاتمك حديدا" لا يحسن صفة ...»[2] فالخبر يكون بالاسم أو ع يره ، أما الصفة فلا تكون إلا تحلية.

وقال أيضا : « وتقول:" مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً " إنما تريد مثل الأسد. وهذا ضعيf قبيO . لأنه اسم لم يجعل صفة، و إنما قاله النحويون تشبيها بقولهم : "مررت بزيد أسدا شدة" وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة ومثله: " مررت برجلٍ نارٍ حمرا ة"...»[3].

وقال أبو سعيد : « وقولهم : "مررت برجل أسد " ضعيf لأن " الأسد " اسم نوع ولا يوصf بالأنواع ولا بالجواهر، وإنما الوصf بالتحلية فاحتجن لذلك إلى تقدير مثل في الوصf، فقدرت مثل الأسد لأن "مثل " بمعنى مماثل، وهو مأخوذ من فعل، والأسماO الجارية على الفعل هي للصفات في الأصل فإذا قلت : "مررت بزيد أسد شدة " لم يقبO... » [4] .

فالسيرافي يقدم تخريN التقدير حتى يجيز القول بموضع الصفة ولكن الاختيار عند سيبويه هو أن الموضع لاسم (الخبر) وقد تكون الوحدات على الحال لكن تقبO أن تكون صفات لأنها ليست بتحلية.

ويؤكد السيرافي على احتمال أن يكون الموضع حسنا للصفة فيقول : « والذي عندي أن جواز "أسد" في الصفة والحال واحد، وذلك أنك لست تريد في الحال إذا قلت : "مررت بزيد أسدا " شخ f الأسد الذي هو السبع، وإنما تريد شديدا. وإذا كان أسد في الحال بمعنى شديد، كان في الصفة مثله لأمر مرجعه إلى معنى شديد، وشديد صفة، فإذا قلت : " هذا خاتمك حديدا وهذا مالك درهما " فإنما تريد نفΣ الحديد والدرهم...»[5]، فبإجراO التقابل بين الوحدات باعتماد آلية الموضع تتحدد لنا الوحدات وخصائصها التركيبية.

1 - السيرافي:: شرح كتاب سيبويه، ج6، f 14.
2 - سيبويه: الكتاب، ج1، f 465.
3 - المصدر نفسه ج1، f 499.
4 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه، ج6، f 64.
5 - المصدر نفسه، ج6 ، f 64-65.

ويواصل سيبويه تتبعه للوحدة النحوية الاسم وتمكنها عن باقي الوحدات النحوية قال « وذلك قولك : "مررت بسرلا خزة صفته " و" مررت بصحيفة طين خاتمها " و " مررت فضة حلية سيفه وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس صفة ... »[1].

والدليل عند سيبويه أن هذه الوحدات النحوية أسماء (خزّ، طين ، فضة) وليست بصفات هو عدم إحلال الاسم محل الصفة.

قال: « ويدلك أيضا على أنه ليس بمنزلة "حسن" و "كريم" أنك تقول : "مررت بحسن أبوه "، و"قد مررت بالحسن أبوه " فصار هذا بمنزلة اسم واحد، كذلك قلت: " مررت بحسن " إذا جعلت الحسن للمرور به فمن ثم أيضا قالوا : " مررت برجل حسن أبوه " و" مررت برجل ملازمه أبوه " كذلك قالوا: " مررت برجل حسن و برجل ملازمه " ولا تقول : " مررت بخزة صفته " ولا " بطين خاتمه" لأن هذا اسم و قد يكون في الشعر: " هذا خاتم طين وصفته خزة " مستكرها...»[2] « وهناك من حملها على المعنى مطين... »[3]، أي من يؤول الأسماء إلى صفات حملا على المعنى.

وسيبويه يؤكد على أن لكل وحدة موضعها الخاص بها حسب خصائصها التركيبية ، فالصفة والموصوف كالاسم الواحد، والاسم وحدة مستقلة بمفهوميتها ليست من تمام ما قبلها ونجدها في أي نقطة في التركيب، فهو يميز الوحدة النحوية الاسم عن الصفة بخصائصها التركيبية وبتصرفها في الموضع واقباع كلام العرب.

و من أمثلة ذلك قوله : « واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من الاسم الأول ولا هو هو. والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسما، لم تستطع أن تبني عليه شيئا مما انتصب في هذا الباب لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه و لا هو هو. لو قلت : " ابنا عمي دنيئا وعربيا جدا " لم يجز ذلك، فإذا لم يجز أن يبنى على المبتدأ، فهو من الصفة أبعد، لأن هذه الأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جوهرها لا تكون صفة، قد تبنى على المبتدأ كقولك : " خاتمك فضة "ولا تكون صفة ... »[4] .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 21.
2 - المصدر نفسه.
3 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ج6، ص 10.
4 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص 188.

فالاسم أكثر تمكنا من الصفة لأنه يبنى على ما قبله فيخبر عنه عكس الصفة، التي لا تكون إلا من تمام ما قبلها، وقد شرح السيرافي فقال : «... الذي يعني به فما يقول أنه منه ما كان نعتا له جاريا عليه، وما ليس منه ما ليس بنعت له جارٍ عليه، وقد عبر عنه بعض أصحابنا بأنه ما كان تماما له فيدخل فيه النعت والصلة ، وأما ما هوهو هو فما صيغ لذاته من أسماء الفاعلين نحو : زيد الطويل وزيد ذاهب... »[1] .

ويتميز الاسم عن الصفة بمواضعه الإعرابية التي يختص بها عن غيره من الوحدات النحوية مثل موضع النصب في باب النداء والاختصاص ... وغيرها من المواضع التي يتميز بها .

قال سيبويه « اعلم أنّ النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب، وزعم الخليل ،رحمه الله، أنهم نصبوا المضاف نحو: "عبد الله " و "يا أخانا " والنكرة حين قالوا : " يا رجلاً صالحا "، حين طال الكلام، كما نصبوا: "هو قبلك" و"هو بعدك" ورفعوا المفرد كما رفعوا " قبلُ " وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك : " يا زيد ويا عمرو ط، و تركوا التنوين في المفرد كما تركوه في " قبل "...»[2].

فموضع النصب هاهنا على النداء -حتي وإن كان الاسم مبنيا كاسم العلم والنكرة المقصودة- خاص بهذه الوحدة النحوية ألا و هي "الاسم"، ومن مواضعها أيضا النصب على الاختصاص .

قال سيبويه: « هذا باب من الاختصاص يجري ما جرى عليه من النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك : "إننا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا " كأنه قال ،أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب و أنهم لا يريدون أن الكلام على أوله ...»[3].

فتتغير المواضع النحوية للاسم حسب المعاني المتعاقبة عليه فنجده في أي نقطة في التركيب.

1 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ، ج7، ص 55 .
2 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص 184.
3 - المصدر نفسه، ج2، ص 240.

3-2-5- موضع الاسم وعامل الابتداء:

إن عامل الابتداء يجعل الاسم أكثر تمكنا و في حركة حرة في التركيب خاصة إذا تم الكلام قال سيبويه: « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته وذلك قولك : " فيها عبد الله قائما " و " عبد الله فيها قائما " فإن "عبد الله" ارتفع بالابتداء، لأن الذي ذكر قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضع له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله، ألا ترى أنك لو قلت : "فيها عبد الله" حسن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: "هذا عبد الله " وتقول : " عبد الله فيها " فيصير كقولك : " عبد الله أخوك "، إلا أن "عبد الله " يرتفع مقدما كان أو مؤخرا بالابتداء...» [1]، فمذهب سيبويه هو ارتفاع الاسم بالابتداء أخرت الظرف أو قدمته فلديه موضع إعرابي يمكنه من الحركة الحرة في التركيب والإسناد يقر المواضع للوحدات فيكون الكلام مستقيما .

فالابتداء وحدة نحوية لها موضعها الخاص ، فهو عند سيبويه ليس عاملا معنويا فقط يؤثر على معمولاته ولكنه أيضا وحدة يحمل عليها، قال : « " ولا " وما تعمل فيه في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها، خولف بلفظها كما خولف بإن"خمسة عشر".

فإن تعمل إلا في نكرة كما أن " ربّ " لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن "كم " لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد "لا " إذا كانت عاملة شيئا بعينه كما لا تذكر ذلك بعد "ربّ " ... »[2].

فالابتداء إذن وحدة عاملة (عامل معنوي) ويمكن الحمل على موضعه أي رفع ما بعده ويستخدم سيبويه مصطلح الاسم المبتدأ حتى يبين استقرار الوحدة النحوية "الاسم " في موضعها فيبني عليها وعدم تأثرها بالحروف الزائدة التي تعمل فيها لفظا، قال : « والدليل على أن "لا رجلَ " في موضع اسم مبتدأ، أو ما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز: " لا رجلٌ أفضل منك " وأخبرنا يونس أنه من العرب من يقول : " ما من رجلٌ أفضلُ منك " و" هل من رجل خير منك؟ " كأنه قال : "ما رجلٌ أفضلُ منك " و" هل رجلٌ خير منك؟" ...»[3].

1 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص 185.
2 - المصدر نفسه، ج2، ص 286.
3 - المصدر نفسه ، ج2، ص 287.

والوحدة النحوية الاسم قد تتوسع فئتها التركيبية فتنزل وحدات منزلتها وتقع في مواضعها الإعرابية قال سيبويه: « هذا باب ما تكون فيه " أنّ " و"أنْ " وصلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء وذلك قولك : " ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا "، فإن"أنّ " في موضع اسم مرفوع كأنه قال : "ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا ". ومثل ذلك قولهم : "ما منعني إلا أن يغضب علي فإنّ " و الحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد البيت رفعا :

لم يمنع الشربَ منها غيرُ أن نطقت***حمامةٌ في غصونٍ ذات أو قالُ...»[1].

والشاهد فيه قوله : « "غير" حيث جاء بناء"غير" مبنية على الضم في محل رفع فاعل، و المصدر المؤول في محل جر بالإضافة ويروى بفتح "غير" فيكون المصدر المؤول فاعل...»[2].

3-2-6- ما ينزل منزلة الاسم :

بين سيبويه في باب الضمائر المنفصلة أنه لا يقع شيء من نفس الجنس في موضع واحد فقال: « اعلم أن المضمر المرفوع، إذا حدّث عن نفسه، فإن علامته "أنا" وإن حدّث عن نفسه و عن آخر قال : "نحن" وإن حدث عن نفسه وعن آخرين، قال : "نحن" ولا يقع أنا في موضع التاء في "فعلت" لا يجوز أن تقول : "فعل أنا"، لأنهم استغنوا بالتاء عن "أنا". ولا يقع "نحن" في موضع "نا" التي في "فعلنا"، لا تقول: "فعل نحن "... » [3].

فإنّ تجتمع الوحدات النحوية من نفس الفئة "الاسم" لأنها تنوب عن بعضها البعض قال : « فإنا وأنت، ونحن، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهمن وهن، لا يقع شيئا منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع الذي لا علامة له، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك ... »[4] .

وإذا ذكرت هذه الضمائر المنفصلة بعد الضمائر المستترة فإنها تكون توكيدا لها مثل : فعل هو فمن خلال آلية الموضع بيّن سيبويه عدم اجتماع الوحدات النحوية من نفس الفئة في نفس الموضع ومثل ذلك أيضا بضمائر النصب المنفصلة فقال : « اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين "إياه"

1 - سيبويه: الكتاب، ط2، ج 344.
2 - المصدر نفسه، ط2، ج 345.
3 - المصدر نفسه، ط2، ج 370.
4 - المصدر نفسه ، ط2، ج 371.

ما لم تقدر على الكاف التي في "رأيتك"، و"كما" التي في "رأيتكما"، و "كم" التي في "رأيتكم"، و "كن" التي في "رأيتكن" والهاء التي في "رأيته"، والهاء التي في "رأيتها"، وهما التي في "رأيتهما"... فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع "إيّا" ذلك الموضع لأنهم استغنوا بهم بها عن "إيّا" كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع على"أنت" وأخواتها ... »[1]

إذا مبدأ الاستغناء يرتبط ارتباط وثيقا باستقرار الوحدة النحوية في الموضع .

ويتبع سيبويه مواضع ضمائر النصب المنفصلة التي تنوب عن "إيّا" وتستقر في موضعها ليبين حكما وموضعا آخر لـ"إيّا" لا يجوز أن تقع فيه الضمائر النائبة عنها ، حتى لا نطلق الحكم بالنيابة على وجه الإطلاق فما ينزل منزلة الاسم يأخذ موضعه ويتصرف تصرفه .

ويجوز أن تقع " إيّا " في موضع آخر ليس في موقع الضمائر الناصبة و ذلك في باب استعمالهم "إيّا" إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فمن ذلك قولهم : « "إيّاك رأيت وإيّاك أعني " فإنما استعملت "إيّاك" هاهنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف ... »[2]

كما أكد على أن الوحدة النحوية الاسم لديها مواضع إعرابية متغيرة فلا نجد تداخلا بين موضع النصب أو الرفع أو الجر فلكل موضعه الخاص حسب وظيفته الإعرابية .

قال: « "مررت بزيد وبك" و" ما مررت بأحد إلا بك"، أعدت مع المضمر الباء من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة، فلذلك أعادوا الجارّ مع المضمر. ولم توقع "إيّا" و"لا أنت" ولا أخواتها هاهنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور ... »[3]

فالاسم يتميز بحركة حرة في التركيب وهو وحدة نحوية متغيرة نجدها في أي نقطة من التركيب لتعاقب الوظائف النحوية المختلفة عليها من فاعلية ، مفعولية وإضافة ...

3-2-7- تبادل المواضع :

تنبه سيبويه في وصفه لنظام اللغة وتتبعه لخصائص الوحدات النحوية باعتماد آليات لسانية مختلفة، خاصة باستخدامه لآلية الموضع، أن هناك وحدات نحوية تتبادل المواضع، فيما بينها.

1 - سيبويه: الكتاب ، ج2، ص 376.
2 - المصدر نفسه، ج2، ص 377.
3 - المصدر نفسه، ج2، ص 385.

حتى وإن كانت مختلفة في خصائصها التركيبية وليست مشتركة في نفس الفئة، كتنزال الاسم منزلة الصفة أو العكس في التركيب .

قال : « في باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل "حسن" وأشباهه، وذلك قولك : "مررت بحية ذراع طولها "، و "مررت بثوب سبع طوله"، و "مررت برجل مئة إبله"، فهذه تكون صفات كما كانت "خير" منك صفة ويدلك على ذلك قول العرب : "أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مئة" فجعلوا "مئة " وصفا ... »[1] .

فيجوز أن يكون الاسم في موضع الصفة ، والشاهد قول الشاعر وهو الأعشى :

لئن كنت في جبّ ثمانية قامة *** ورقيت أسباب السماء بسلم

والشاهد فيه : وصف "جبّ " بـ"ثمانين" لأنها تنوب مناب طويل أو عميق ... » [2]

ويمكن أن تنزل الصفة منزلة الاسم فتتخذ موضعه أي التغيير التراجعي العكسي للمواضع .

قال سيبويه : « فإن قلت : "مررت برجل شديد رجل أبوه"، فهو رفع لأ هذا وإن كان صفة، فقد جعلته في هذا الموضع اسما بمنزلة " أبي عشرة أبوه " يقبح فيه ما يقبح في"أبي عشرة "... [3]

و قال السيرافي في شرحه : « إذا قلت : " مررت برجل شديد رجل أبوه " فـ"رجل" الذي بعد شديد بدل من شديد، فبطل أن يعمل شديد في" أبوه " وقد أبدل منه "رجل" لأن الفعل لا يبدل منه الاسم . فإن وحدناه ورفعنا "أبوه" "برجل" جرة مجرة:" أبي عشرة " لأن حكمهما واحد في اختيار الرفع فيهما...» [4]

و في الأخير نلخص أن الوحدة النحوية الاسم تتميز بحرية الحركة في المتتالية اللغوية و هي أشد تمكنا من باقي الوحدات النحوية كالفعل، الصفة و الحرف و يمكنها أحيانا أن تتبادل مواضعها مع الوحدة النحوية الصفة إذا لم ينتقض المعنى و استقام الكلام .

1 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص 26.
2 - المصدر نفسه، ج3، ص 27.
3 - المصدر نفسه.
4 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2004 ج6، ص 108.

3-3- مواضع الوحدة النحوية الفعل :

بين سيبويه من خلال اعتماده على آلية العامل أن أصل العمل للوحدة النحوية "الفعل" و ليبين خصائصها التركيبية و قيمها الخلافية عن باقي الوحدات النحوية اعتمد أيضا على آلية الموضع " فحد الموضع العامل" .

و لاحظ أن للفعل موضعين: موضع الإعمال "أي الموضع النحوي" و هو الأصل و موضع عدم الإعمال أي "الموضع الإعرابي" عندما يكون من تمام ما قبله .

و بما أننا ذكرنا في آلية العامل المواضع النحوية للفعل فإننا نكتفي بذكر بعضها بإيجاز ونسلط الضوء على المواضع الإعرابية حتى نبين موضع و خصائص هذه الوحدة النحوية "الفعل" .

3-3-1- الموضع النحوي :

ذكر سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم أن أصل العمل للفعل، و أن لديه موضعا خاصا به متصدرا متقدما عن معمولاته، كما يمكن أن يعمل متأخرا إذا لم يستوف حقه من التركيب، فيتسلط على الاسم الذي قبله، قال : « و إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل...» [1] .

و قال أيضا صبيا أن موضع العامل وحده أن يكون متقدما على معمولاته : « "ضربت زيدا" هو الحد، لأنك تريد أن تعمله و تحمل عليه الاسم، كما كان الحد "ضرب زيد عمرا"، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، و إن قدمت الاسم فهو عربي جيد و ذلك قولك : " زيدا ضربت"... »[2] فالحد إذ هو موضع العامل ثم المعمول مثل :

ضرب زيد عمرا

عا مع1 مع2

و يمكن إعمال الفعل حتى و إن كان موضعه متأخرا عن معموله مثل : زيدا ضربت

مع2 عا مع1

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 41 .

2- المصدر نفسه، ج1، ص 133 .

و العامل عند سيبويه ما كان في معنى الشيء أو من سببه، و يكون لفظيا مثل "الفعل" و ما ينزل منزلته أو معنويا كـ"الابتداء" الذي يعمل فيما بعده، فيقول : « "عبد الله" في "عبد الله ماكث" يرتفع بالابتداء، كما ارتفع بالفعل حين قلت : "كم رجل ضرب عبد الله" »[1] فالابتداء هو الأصل ثم تتواتر في موضعه باقي الوحدات النحوية العاملة فيما بعدها .

و أكد سيبويه في تتبعه للوحدة النحوية "الفعل" أن لديه مواضع خاصة لا يمكن أن تتوتر فيها وحدات أخرى فقال : « الأمر و النهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبني عليه الفعل و يبني على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام لأن الأمر و النهي، إنما هما للفعل كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى، و كان الأصل فيهما أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم فهكذا الأمر و النهي، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرا و مضمرا...»[2]

فالأصل في سياق الأمر و النهي أن يكون الموضع للفعل لا غير، حتى و إن كان مضمرا عكس الاستفهام الذي يمكن أن يليه الاسم .

و مثل سيبويه بقوله : « و الأمر و النهي لا يكون إلا بفعل و ذلك قولك: "زيدا ضربه" و "عمرا امرر به" و "خالدا اضرب أباه " و "زيدا اشتر له ثوبا" و مثل ذلك: " أما زيدا فاقتله " و " أما عمرا فاشتر له ثوبا" و "أما خالد فلا تشتم أباه" و " أبا بكر فلا تمرر به" و منه " زيدا ليضربه عمرو" و "بشرا ليقتل أباه بكرا " لأنه أمر للغائب بمنزلة أفعل للمخاطبة...»[3]

فهذه الأمثلة التي أوردها سيبويه المصدرة بأسماء منصوبة فإن ما قبل هذه "المعمولات" والعامل فيها "الفعل" فالمحل الموضع له، لأن الأمر و النهي لا يكونان إلا بفعل سواء كان مظهرا أو مضمرا مثل:

[(موضع العامل المضمر)]	[مع2 عا المضمر]	[العامل المفسر]
Ø	زيدا	اضربه
أمّا [Ø (موضع العامل المضمر)	(زيدا)]	(فاقتله)
	مع2 عا المضمر	(العامل المفسر)

فللفعل موضع خا f به حتى و إن كان مضمرا .

1- سيبويه، الكتاب ،ج1، f 292 .
2- المصدر نفسه ، ج1، f 192 .
3- المصدر نفسه، ج1، f 41 .

و يربط سيبويه كثيرا بين الموضع و استقامة الكلام، و يختار موضع الإعمال للفعل و يرفض بناءه على ما قبله و يعلل لذلك، قال : « و قد يكون في الأمر و النهي أن يبني الفعل على الاسم و ذلك قولك، "عبد الله اضربه"، ابتدأت "عبد الله" فرفعته بالابتداء، و نبهت المخاطب له ليعرفه باسمه ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر، و مثل ذلك: " أما زيد فقتله" فإذا قلت " زيد فاضربه" فإذا قلت، زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء. ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ. يكون مبتدأ فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام، و إن شئت على "عليك"، كأنك قلت : "عليك زيدا فاقتله."..»[1]

فمذهب سيبويه هو عدم حمل الفعلين " أقتله، اضربه" على الابتداء أي في موضع الخبر لأنهما متصلان بالفاء، و الاختبار أن يكون الفعلان في موضع استئناف و نصب ما قبلهما على إضمار فعل أو بتقدير "عليك" حتى يستقيم الكلام .

و أجاز أن يكون الاسم مرفوعا في حال إذا كان مبنيا على مبتدأ مضمر أو مظهر و الفعل بعده في موضع استئناف .

فقال : « إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمر فأما المظهر فقولك : "هذا زيد فاضربه" و إن شئت لم تظهر "هذا" و يعمل كعمله إذا كان مظهرا، و ذلك قولك : "الهلال و الله فانظر إليه" كأنك قلت : "هذا الهلال" ثم جئت بالأمر...»[2]

فالفعل المقترن بالفاء لا يكون مبنيا على المبتدأ و إنما في موضع استئناف و إعمال فيما بعده من المعمولات، و الشاهد عند سيبويه قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم*** وأكرومة الحيّين خلو كماهيا [3]

فالتقدير "هذه خولان " و الفعل "انكح" في موضع استئناف .

و من المواضع الخاصة بالفعل و التي تنزل منزلة الأمر و النهي الدعاء، قال سيبويه : « واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر و النهي، و إنما قيل "دعاء" لأنه استعظم أن يقال: أمر أو نهي.

1- سيبويه، الكتاب ، ج1، ص 192
2- المصدر نفسه ، ج1 ، ص 192-193 .
3 - المصدر نفسه، ج1 ، ص 193 .

و ذلك قولك : "اللهم زيدا فاغفر ذنبه"، و " زيدا فاصلح شأنه" و "عمرا ليجزه الله خيرا" و تقول :" زيدا قطع الله يده " و"زيدا أمرا الله عليه العيش لأن معناه معنى "زيدا ليقطع الله يده"...»[1] .

فتصل الموضع للوحدة النحوية "الفعل" في سياق الدعاء بمنزلة الأمر و النهي، و يؤكد على أن الأمر بالفعل أوجب لأنه ليس لديه حروف تحدده مثل الاستفهام و الجزاء .

«... و الأمر ليس يحدث له حرف سوى الفعل، فيضارع حروف الجزاء، فيقبح حذف الفعل كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء...»[2] .

فسيبويه يعتمد المعيارية في اختياره للموضع بين القبح و الاستحسان، و موضع الفعل في الأمر أبينمنه في الجزاء لأن هذا الأخير يحدث بحروف لا يليها إلا الفعل و كذلك الاستفهام .

قال : « و إنما يقبح حذف الفعل و إضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء، و إنما قلت : "زيدا اضربه" لأن "اضربه" مشغولة بالهاء، و المأمور لا بد له من أمر، والأمر و النهي لا يكونان إلا بالفعل فلم يستغن عن الإضمار إذا لم يظهر...»[3] .

فموضع الأمر و النهي لا يشغله إلا الفعل مظهرا كان أو مضمرا .

مثل : (Ø) زيدا اضربه

موضع الفعل المضمر) (مع2 عا المضمر) (العامل المفسر)

3-3-2- ما ينزل موضع الفعل و ينوب عنه :

- اسم الفعل :

« هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث و موضعها من الكلام الأمر و النهي، و منها ما يتعدى المأمور إلى المأمور به و منها ما لا يتعدى المأمور، و منها ما تعدى المنهي إلى المنهى عنه، و منها ما لا يتعدى المنهى، أمّا ما تعدى فقولك: "رأيك زيدا " فإنما هو اسم قولك : "أرود زيدا " و منها "هلمّ زيدا " إنما تريد "هات زيدا"...»[4] .

1 - سيبويه، الكتاب ، ج1 ، ص 195.
2 - المصدر نفسه، ج1 ، ص 197.
3 - المصدر نفسه، ج1 ، ص 197.
4 - المصدر نفسه ، ج1 ، ص 298.

فئ"رويد " و "هلمّ " أسماء وضعت موضع فعل الأمر و لا يجوز ذكر الفعل معها، لأنها تنوب عنه فئ يجوز اجتماعهما لأنهما من نفس الفئة " العامل"، و ما ينزل منزلة الشيء يأخذ بعض خصائصه و يعمل عمله حتى و إن لم يتمكن و لا يتصرف تصرفه فيأخذ موضعه .

و مثال ذلك أيضا قوله : « و منها قول العرب : "حيّهل الثريد "...»[1] .

و قد شرح السيرافي هذا القول و قال : « جعلوا حيّ و هل بمنزلة شيء واحد وفتحوها و أقاموها مقام اسم الفعل، فلم تثن و لم تجمع و جعلوا "حيّ هل الثريد " بمنزلة " عجّلوا الثريد"...»[2] .

و أورد سيبويه أمثلة كثيرة عن أسماء الأفعال التي تقع موقع الفعل منها قول الشاعر :

تراكها من إبل تراكها***أما ترى الموت لدى أوراكها[3]

" فتراكها" اسم فعل في موضع فعل الأمر " اترك"

و يدقق سيبويه في تحديده للوحدات التي تنزل منزلة الفعل و توضع في مواضعه، فمثلا اسم فعل الأمر منه ما يتعدى، و منه أصوات لا تتعدى بمنزلة الفعل اللازم.

قال : «و أمّا ما لا يتعدى المأمور و لا المنهي إلى مأمور به و لا إلى منهى عنه، فنحو قولك هه و صه و آه و إيه و ما أشبه ذلك...»[4] .

و قد وضّح السيرافي معنى هذه الأصوات فقال : « فهذه أصوات وضعت موضع اسم الفعل و لا تثنى و لا تجمع فمعنى مه: كف، و معنى "صه" : اسكت و "إيه": استزادة وفصل سيبويه بين الأمر و النهي و اعتبره نهيا في المعنى لا بدخول حرف نهي مثلا: صه أمره بالسكوت و الكف عن الكلام...»[5] .

فهذه الأسماء تجري مجرى الفعل و تعمل عمله، و لا تضاف إلى ما بعدها حتى لا تتداخل مع الوحدة النحوية الاسم.

قال سيبويه : « و أجريت مجرى ما فيه الألف و اللام لئلا يخالف ما بعدها لفظ ما بعد الأمر و النهي...»[6] .

1 - سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص 298.
2 - السيرافي: : شرح كتاب سيبويه ،ج5 ، ص 08.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 298 .
4 - المصدر نفسه، ج1 ، ص 299.
5 - السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، ج5 ، ص 09.
6 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 300.

و يعلل وقوع هذه الأسماء في موضع الفعل دون غيره من الوحدات لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل .

قال : « و إنما كان أصل هذا في الأمر و النهي و كان أولى به، لأنهما لا يكونان إلا بفعل...»[1].

و ما ينزل منزلة الفعل مثل "اسم فعل الأمر" هنا فإنه يتميز بثباته موضعه ليكون عاملا، و يشترط أن يكون متقدما على معموله عكس الأصل " الفعل" فإنه يمكن أن يعمل متأخرا و يتسلط على معموله لأغراض بلاغية .

أما "اسم الفعل" فالحد أن يكون متقدما ليكون عاملا، و في موضع الوحدة النحوية الفعل و يقبل تأخيره .

قال سيبويه : «واعلم أنه يقبل أن تقول : "زيدا عليك"، و"زيدا حذرك"، و إنما قبل لأن هذه الحروف ليست بأفعال، و إنما وضعت موضع الأفعال و لا تصرف لها، فلم تعمل عمل الفعل في جميع الأحوال و لم تقو قوته ...»[2] .

فمن خلال هذا القول بيّن لنا سيبويه باعتماد آلية الموضع، أن الوحدة النحوية الأصل في موضع العاملية "الفعل" أكثر تصرفا و حركة من الوحدات التي تنزل منزلتها من حيث الموضع، الإعمال، التصرف...

فليس كل وحدة تنزل موضع العامل تتمكن تمكنه، و إنما للفعل خصائص تركيبية تميزه عن غيره من الوحدات، فهو يعمل مظهرا مضمرا .

و قد وضل سيبويه موضع العامل المضمر في باب الإغراء و التحذير قال : « هذا باب ما جرى من الأمر و النهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، و ذلك قولك : "زيدا" و "عمرو"و "رأسه"، و ذاك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت : "زيدا"، أي : أوقع عملك بزيد...»[3].

1- سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 299.
2 - المصدر نفسه، ج1 ، ص 309.
3 - المصدر نفسه، ج1 ، ص 310.

فالأثر الذي يتركه العامل في معموله علامة على أنه مضمر يستغني عنه، إذا كان معناه جليا في السياق، و ليس كل موضع يجوز فيه الحذف العامل، فالعامل الذي يصل إلى معموله بحرف الجر لا يضمر .

قال سيبويه : « و لا يجوز أن تضمر "تنزل عن الطريق" لأن الجار لا يضمر و ذلك أنّ المجرور داخل في الجار غير منفصل فصار كأنه شيء من الاسم معاقب للتنوين...»[1].

و من الشواهد التي ذكرها سيبويه في إضمار العامل وجوبا في باب الإغراء قول الشاعر :

أخاك أخاك إنّ من لا أخاله*** كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح[2]

فالتقدير: " الزم " أخاك أخاك

(موضع العامل

المحذوف وجوبا)

فيضمر العامل وجوبا إذا تكرر معمول أو كان معطوفا عليه، أما إذا كان مفردا فيجوز فيه إضمار الفعل أو إظهاره .

و قد بين السيرافي علة إضمار العامل و تقديره في موضعه النحوي حيث قال : «لأنهم إذا كرروا جعلوا أحد الاسمين كالفعل و الاسم الآخر كالمفعول ...»[3] .

و لم يكتف سيبويه برصد النحوية للفعل في حالتي الإظهار و الإضمار في باب الأمر و النهي بل اهتم أيضا بقصد المتكلم و الموقف الذي يستوجب الذكر أو الحذف، فيؤكد بذلك نظرته الشمولية للغة على أنها نظام من الوحدات و أداة للتواصل .

قال: « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر و النهي و ذلك قولك: "إذا رأيت" رجلا متوجها وجهة الحاللا، قاصدا في هيئة الحاللا فقلت: "مكةَ و ربِّ الكعبة" حيث زكنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة و الله ...»[4] .

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1 ، ص 310-311.
2 - المصدر نفسه، ج1 ، ص 312.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج5 ، ص 23.
4 - سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص 314.

3-3-3- **الموضع و المعنى** :

قال سيبويه: « و مثل ذلك قول الخليل ،رحمه الله، و هو قول أبي عمرو: "ألا رجلٌ إمّا زيدا" و إمّا عمرا،لأنه حين قال : "ألا رجل" فهو متمن شيئا يسأله و يريده، فكأنه قال : "اللهم اجعله زيدا أو عمرا" أو وفق زيدا أو عمرا »[1].

فموضع العامل يرتبط بالمعنى الذي يريده المتكلم و عليه يحمل الكلام .

و قد وضّح سيبويه علاقات التفاعل بين الأقطاب الثلاثة (المتكلم، العامل،و الموضع) و حد الكلام هو المعنى .

قال : « و من ذلك قول الشاعر و هو من بحر الرجز :

قد سالم الحياتُ منه القدما***الأفعوانُ الشجاعَ الشجعما

و ذات قرنين ضمُوزا مَرْتَزِما»[2].

و الشاهد فيه نصب " أفعوان" بعامل مضمر تقديره " سالمت" حملا على المعنى .

قال السيرافي : «حمل الأفعوان على المعنى، وذلك أن يصف رجلا بخشونة قدميه وصلابتهما و أنّ الحيات لا يعملن فيهما، و أنهما قد سالمتها، و إذا سالمت الحيات القدم فالقدم أيضا سالمت الحيات فكأنه قال : "سالمت القدم الأفعوان" ...» [3] .

فالمعنى هو الذي يستوجب اختيار موضع الإعمال أو عدمه وهو الموجه لحركة الوحدات النحوية ومواضعها في المتتالية اللغوية .

و قد أنشد بعضهم الأوس بن حجر :

تواهق رجلاها يداها و رأسُه *** لها قتبٌ خافٍ الحقيبة رادف

و أنشد بعضهم أيضا للحادث بن نهيك:

ثلاثٌ يزيد ضارع لخصومة *** و مختبط مما تطيح الطوائح[4]

1 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 344.
2 - المصدر نفسه.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج5 ، ص 57.
4 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 345.

« وكان وجه الكلام تواهق رجلاها يديها فحمله على المعنى، لأنه إذا وهقت الرجلان اليدين فقد واهقت اليدان الرجلين... و رفع "يزيد" بما لم يسمّ فاعله ثم جاء بالفاعل وهو ضارع فرفعه، لأن الفعل الذي لم يسمّ فاعله يدل على أنّ له فاعلا، قال: " ليبكه ضارع" ومن الناس من يروي ليبك ضارع، فيجعل يزيد منصوبا و ضارع فاعل يبك على ما سمى فاعله، و ذكر بعض أصحابنا أن الرواية هي الأولى و أنّ هذا تعبير النحويين...»[1]

فالمعنى هو الداعي إلى إظهار العامل في موضعه النحوي أو إضماره .

فمن ذلك أيضا قول عبد العزيز الكلاسي :

وجدنا الصالحين لهم جزاء*** وجنات و عينا سلسبيلا [2]

الشاهد فيه حمل جنات و العين على المعنى و نصبهما بإضمار فعل كما تقدّم، و التقدير وجدنا لهم جنات و عينا سلسبيلا [3]

و من المواضع النحوية للفعل و التي تتبعها سيبويه، و أكد فيها على وجوب إضماره لأن العرب لا تتكلم بمظهر إذا وجد النائب عنه « هذا باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك : "سقيا" و "رعيا"، ونحو قولك : "خيبة" و "دفرا" و "جدعا" و "عقرا" و "بؤسا" و "أفة" و "تفة" و "بعدا" و "سحقا" و من ذلك قولك : "تعسا" و "تبا" و "جوعا" و "جوبا"...»[4].

فقبل هذه المصادر المنصوبة يوجد موضع للفعل الذي حذف وجوبا مع إبقاء عمله لأنه وجد البدل عنه من لفظه ، ومن الشواهد التي أوردها سيبويه قول ابن ميّادة :

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي***بجارية بهراء لهم بعدها بهراء [5].

فالتقدير على إضمار الفعل " بهراء" " بهراء ".

ولا يكتفي سيبويه بالتمثيل و إنما يعلل بسبب اختزال العامل فيقول : « وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل.

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج5 ، ص 58.
2 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 346 .
3 - الشنتمري: شرح أبيات سيبويه، ج1 ، ص 203 .
4 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 371.
5 - المصدر نفسه.

كما جعل الحذر بدلا من "احذر" و كذلك هذا كله بدل من "سقاك الله" و "رعاك الله" و من "خيّبك الله" و ما جاء منه لا يظهر فعل فهو على هذا المثال نصب كأنك جعلت "بهرا" بدلا من بهرك الله فهذا تمثيل لا يتكلم به...»[1].

فالفعل لديه موضع في حد الكلام الذي يرتبط بالمعنى و استعمال العرب .

و الدليل عند سيبويه أنّ هذه الأمثلة التي ذكرها اختزل فيها العامل "الفعل" هو عدم بناء هذه المصادر على ما قبلها و إنما هي معمول لفعل لأن الدعاء أيضا لا يكون إلا بفعل .

قال : « و مما يدلك أيضا على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئا من هذه المصادر لتبني عليه كلاما كما يبني عبد الله إذا ابتدأته، و أنك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر في نيتك، و لكنه على دعائك له أو عليه... »[2].

3-3-4- ما ينزل منزلة المصادر في الدعاء في إضمار العامل:

3-3-4-1- أسماء الجوازار :

أكد سيبويه على أن للفعل موضعا نحويا مظهرا كان أو مضمرا سواء في المصادر في الدعاء وكذلك ما يجري مجراها .

فقال : « هذا باب ما أجري من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها و ذلك قولك: " تربا" و "جندلا" وما أشبه هذا فإن أدخلت "لك" فقلت : " تربا لك " فإن تفسيرها ها هنا كتفسيرها في الباب الأول كأنه قال : ألزمك الله و أطعمك الله تربا و جندلا، و ما أشبه هذا من الفعل و اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك : " تربت يداك و جندلت"...»[3].

و مما يقوي حجة سيبويه في إضمار العامل و أن لديه موضعا نحويا يميزه عن باقي الوحدات النحوية قوله: « و ذلك قولك: "هنيئا مريئا "...»[4].

فإظهار فعل "هنيئا " في قول الأخطل يؤكد موضع الفعل :

إلى إمام تغادينا فواضله***أظفره الله فليهنئ له الظفرا [5]

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1 ، ص 373.
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه ، ج1 ، ص 376.
4 - المصدر نفسه ، ج1 ، ص 380.
5 - المصدر نفسه.

الشاهد فيه قوله : « "فليهنئ له الظفر" و تصريحه بالفعل، فدّل على أنّ معنى هنيئا له الظفر كمعنى ليهنئ له الظفر، و أنّه موضوع موضعه، فلذلك لزمه النصب خاصة ...»[1] .

و مواضع إضمار العامل كثيرة في الأسماء و في غير الدعاء لوجود المصادر التي تنوب عن الفعل، و من ذلك قول سيبويه : « "حمدا و شكرا لا كفرا" و"عجبا" و "أفعل ذلك كرامةً ومسرّةً ونعمة، عين و حقّا ونعام عين" و "لا أفعل ذاك و لا كيدا و لا همّا"، و " لأفعلن ذاك و رغما و هوانا"...»[2].

فالمصدر المذكورة في هذا القول منصوبة على إضمار العامل، كما ذكر أمثلة عن أسماء أيضا تجري مجرى المصادر و يضمر فيها العامل و يقدر في السياق حسب المعنى المراد .

و ذلك قولك « " أتميميّا مرة و قيسيّا أخرى" و إنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون و تنقل فقلت لك أتميميا مرة أخرى و قيسيا أخرى كأنك قلت : أتتحول تميميا مرة و قيسيا أخرى.

فقمت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، و هو عندك تلك الحال في تلون و تنقل، و ليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه و يخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك... »[3].

فالأسماء المنصوبة التي ذكرت ليست مأخوذة من الفعل لكن السياق استوجب تقدير فعل ليس من لفظها لتمام المعنى .

فسيبويه أورد شواهد كثيرة أقرّ من خلالها تمكن الوحدة النحوية الفعل في موضع العاملية، لأنها الأصل في قانون العمل لذلك تعمل مقدمة أو مؤخرة أو مظهرة أو مضمرة .

3-3-5- المواضع الإعرابية للفعل :

إنّ الأصل في الموضع الإعرابي هو للوحدة النحوية الاسم لأنها الأصل في الإعراب و ما ينزل منزلتها من الوحدات النحوية الأخرى، و الفعل لديه موضع العمل دون غيره من الوحدات لكنه أيضا يكون في موضع تمام لما قبله كموضع الصفة، الخبر، صلة الموصول...

1 - الشنتمري: شرح أبيات سيبويه، ط1 ، ص 223.
2 - المصدر نفسه، ط1 ، ص 382.
3 - المصدر نفسه ، ط1 ، ص 401.

3-3-5-1- الفعل في موضع الصفة :

قال سيبويه : « و إذا كان في موضع الصفة، فهو كذلك، وذلك قولك: " أزيد أنت رجل تضربه " و "أكلُ ثوب أنت تلبسه " فإذا كان وصفا، فأحسنه أن يكون فيه الهاء، لأنه ليس بموضع إعمال، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل، لأنه في موضع ما يكون من الاسم و لم تكن لتقول : " أزيدا أنت رجل تضربه " و أنت إذا جعلته وصفا للمفعول لم تنصبه، لأنه ليس بمبني على الفعل، ولكن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر ... »[1].

فالفعلان "تضربه" و "تلبسه" جاءا في موضع "الصفة" الوحدة النحوية التي تعد من تمام ما قبلها وهما بمنزلة اسم واحد، و يستحسن في الفعل الذي يكون في موضعها أن يكون متصلا بالهاء لأنه ليس في موضع إعمال، و من شواهد وقوع في الفعل في موضع الصفة قول الشاعر:

أكلُ عامٍ نعم تحوونهُ*** يلقحه قومٌ و تنتجونه[2]

فالفعلان "تحوونه" و "يلقحه" في موضع رفع صفة لموصوف هو "نعم" .

و قال زيد الخيل:

أفي كلِّ عام مأتم تبعثونه***على محمر ثوبتموه و ما رضا[3]

فالفعلان "تبعثونه" و "ثوبتموه" في موضع الصفة و نلاحظ اتصالهما بالعائد "الهاء" فهما في موضع عدم الإعمال أي من تمام ما قبلهما .

كما أورد سيبويه شواهد أخرى لأفعال وقعت في موضع الصفة لكنها غير متصلة بالهاء، و من ذلك قول جرير :

أبحت حمى تهامة من نجد***وما شيء حميت بمستباح[4]

فالفعل "حميت" في موضع صفة "لشيء" و هو غير متصل بالهاء .

وقال شاعر آخر:

فما أدري أغيرهم تناءٍ *** و طول عهد أمن مال أصابو[5]

فالفعل "أصابوا" في موضع الصفة "لمال" و هو غير متصل بالهاء و التقدير "أصابوه" .

---

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1 ، ص 184.
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 185.
4 - المصدر نفسه.
5 - المصدر نفسه .

و يوضح سيبويه حقيقة العائد فيقول : « و إذا كان وصفا فتحسنه أن يكون فيه الهاء، لأنه بموضع إعمال، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل، لأنه في موضع ما يكون من الاسم... »[1]

فالفعل إذا وقع في موضع إعرابي من تمام ما قبلها و ليس في موضع إعمال لذلك لا يتسلط على ما قبله و يستحسن اتصال الهاء به .

و يستحسن أن يكون الموصوف اسما نكرة حتى يكون الفعل الذي بعده في موضع الصفة، فقال موضحا: « ألا ترى أنك لو قلت : " أكلت يوم زيدا تضربه" لم يكن نصبا، لأنه ليس بوصف، فإذا كان وصفا فليس بمبني عليه الأول، كما أنه لا يكون الاسم مبنيا عليه في الخبر، فإن يكون "ضارب" بمنزلة "يفعل" و يفعل إلا نكرة ... »[2].

و قد شرح السيرافي معنى عدم بناء الفعل إذا كان في موضع الوصف على ما قبله و كذلك ما ينزل منزلته كاسم الفاعل فقال : « يعني أنك إذا قلت : "أكلت يوم رجل تضربه" و جعلت "تضرب" نعتا، لم يصلح أن تنصب رجلا فتبنيه على الضرب و قد جعلته في موضع نعته، كما أنك إذا قلت : "زيد ضربت" فجعلت ضربت خبرا لم تنصب زيدا به، و لو نصبته به بطل أن يكون خبرا...»[3]

فالفعل يكون في موضع الصفة إذا كان ما قبله نكرة ، و أما إذا كان الموصوف معرفة فإن ذلك الاسم منصوب على المفعولية بفعل مضمر فسره ما بعده .

مثل قولك : أكلت يوم زيدا تضربه .

و إذا استبدلنا "زيدا" باسم نكرة مثل قولك :" أكل يوم رجل تضربه" فإن الفعل تضربه في موضع الصفة.

و ما ينزل منزلته كاسم الفاعل و اسم المفعول يعمل عمل الفعل إذا كان نكرة، فاسم الفاعل بمنزلة "يفعل" "نحو" ضارب و اسم المفعول بمنزلة "يُفعل".

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 185
2 - المصدر نفسه ، ج1 ، ص 186.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3 ، ص 267.

و قال سيبويه : « و تقول : "كلُّ رجل يأتيك فاضرب" نصب لأن "يأتيك" ها هنا صفة، فكأنك قلت :" كلُّ رجل صالحٍ اضرب"... »[1].

كل رجل يأتيك فاضرب ⟷ كل رجل صالحٍ فاضرب

فالفعل "يأتيك" في موضع صفة "لرجل" كأي صفة مفردة مثل : صالحٍ .

3-3-5-2- الفعل المضارع و مواضعها :

تتبع سيبويه مواضع الوحدة النحوية "الفعل المضارع مع الفاعل" فهي تنزل منزلة الأسماء وتتميز بحركة حرة كالاسم، فتجري عليها مفاهيم الإعراب و البناء، و الرفع ثابت للفعل المضارع لكينونته في مواضع الأسماء .

و سيبويه لا ينظر للفعل المضارع بمعزل عن نظام العلاقات التركيبية، فالمضارع يقع في موضع المبتدأ، الخبر، الاسم المجرور و الاسم المنصوب، فيقول مبينا ذلك : « فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك : "يقول زيد ذاك"، و أمّا ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك : "زيد يقول ذاك" و أمّا ما كان في موضع غير المبتدأ و لا المبني عليه فقولك : "مررت برجل يقول ذاك"، و "هذا يوم آتيك" و "هذا زيد يقول ذاك" و "هذا رجل يقول ذاك" ، و" حسبته ينطلق"، فهكذا هذا و ما أشبهه...»[2].

و يكون الفعل المضارع أيضا في موضع ابتداء، إذا دخلت عليه حروف لا تعمل في اسم أو فعل وإنما تضيف معانٍ سياقية كأدوات العرض و التحضيض .

و مثال ذلك قوله : « و من ذلك أيضا: " هلّا يقول ذاك"، "فيقول" في موضع ابتداء و "هلّا" لا تعمل في اسم و لا فعل، فكأنك قلت : "يقول زيد ذاك"، إلا أن من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة و تكون الأفعال أولى من الأسماء... »[3]

إذا هناك حروف لا تعمل فيما بعدها، و لكن الاختيار أن تليها وحدة نحوية معينة كالفعل بعد أدوات العرض و التحضيض .

1 - سيبويه: الكتاب، الج1 ، ص 190.
2 - المصدر نفسه ، الج3 ، ص 09.
3 - المصدر نفسه.

و بيّن سيبويه موضع الابتداء للفعل المضارع إذا كان في موضع الصلة قال : « ومن ذلك قولهم : "ائتني بعدما تغرب"، فإنّ"ما" و "تغرب" بمنزلة الغراب، و "تغرب" صلة و هي مبتدأة و هي بمنزلتها في "الذي" إذا قلت : "بعد الذي يغرب" فإنّ "يغرب" في موضع مبتدأ لأن "الذي" لا يعمل في شيء و الأسماء بعدها مبتدأة...»[1].

فللفعل المضارع في نظام العلاقات التركيبية في المتتالية اللغوية مواضع متغيرة لمضارعته الوحدة النحوية الاسم تتسم بحركة حرّة في التركيب .

و قد تدخل على الفعل المضارع أدوات الجزم و النصب التي تختصّ به فيكون مجزوما أو منصوبا، و هذا الموضع الذي يلي هذه الأدوات –العوامل- له بالأصالة .

إذا يتميزّ الفعل المضارع عنده موضعين:

- موضع خاصّ بهذا الفعل فحسب و هو الموضع الذي يلي النواصب و الجوازم، فينصب أو يجزم .
- وموضع لاسم لا تسبقه عوامل الأفعال فيرتفع لكينونته في موضع الاسم، ولذلك يقول معلّلا هذا الرفع فيه : « و علته أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فيجزمها أو فينصبها لا يعمل في الأسماء. و كينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ... »[2]

و قد شرح السيرافي علة رفع الفعل المضارع فقال : « أنّ رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم وهذا بسبب رفعه، و وقوعه موقع الاسم عامل غير لفظي، و منزلته منزلة الابتداء في أنه عامل غير لفظي لا في أنه يرتفع بالابتداء، و الفعل مرفوعا سواء كان الاسم الذي وقع الفعل موقعه مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا لأن وقوعه هذا الموضع هو الرافع له. و لو كان إعراب الفعل يتبع إعراب الاسم الذي وقع موقعه صار عامل الاسم عامله، و ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، وعامل الفعل لا يعمل في الاسم... »[3] .

1 - سيبويه: الكتاب، ج3 ، ص 09.
2 - المصدر نفسه.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق شعبان صلاح عبد الرحمن و محمد عصر، مراجعة حسين النصار دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2006، ج9 ، ص 187.

و يمكن تمثيل هذا بالانطلاق من وصف تغير الحركات بوجود عامل مؤثر أو انعدام التغير بسبب عدم العامل فيتحدد لنا موضع الفعل المضارع

المجال الموضعي	الفعل المضارع	الحركة	الملاحظات
Ø	ـــــــــــ	الرفع	- الحالة العامة المتمكنة في الفعل
النواصب	ـــــــــــ	النصب	- حالة خاصة غير متمكنة تزول بزوال المؤثر
الجوازم	ـــــــــــ	Ø	- حالة خاصة تعدم الحركة

فلاحظ سيبويه أن الفعل المضارع بما أنه من فئة الوحدة النحوية "الفعل" فإن لديه موضعا بالأصالة هو موضع الإعمال و يختف بدخول النواصب و الجوازم عليه، و موضعا ينزل فيه منزلة الاسم فلا يعمل فيما قبله .

3-3-5-3- الموضع و المعنى :

أحاط سيبويه في تتبعه للوحدة النحوية الفعل المضارع و تنبه إلى أنه لا يرتفع فقط لوقوعه مواضع الأسماء، لأنه قد يقع في مواضع لا تقع فيها الوحدة النحوية الاسم لأن هناك معان اختاروا من أجلها لزوم الفعل و ترك الأصل .

فقال السيرافي موضحا المعاني الموجودة في الفعل دون الاسم « فمن تلك المواضع: هلاّ يقول زيد ذاك، و الأصل زيد يقول ذاك، ثم قال قائل : لا يقول زيد ذاك، فينفى يقول، فيحضض السامع على القول، فيجعل مكان (لا) هلاّ، و لمّا كانت هلاّ و أخواتها للتحضيض و معناها من معنى الأمر ذكر الفعل لئلا يزول معنى التحضيض و الأمر و الموضع موضع ابتداء... »[1]

و قد ذكر سيبويه مواضع خاصة بالفعل لا غير لأن المعنى يستوجب ذلك قال : « و من ذلك أيضا : "كدت أفعل ذاك" و "كدت تفرغ" فلا"كدت" فعلت و فعلت لا تنصب الأفعال و لا تجزمها و "أفعل" ههنا بمنزلتها في "كنت" إلا أن الأسماء لا تستعمل في "كدت" و ما أشبهها...»[2].

فترك الأصل لاستقامة المعنى .

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ط1 ، ج 188.
2 - سيبويه، الكتاب، ط3 ، ج 10.

و فسر السيرافي هذا الموضع فقال : « و أمّا كدت أفعل و نحو ذاك مما يلزم فيه الفعل فالأصل فيه الاسم، و إنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصفة الفعل على زمانه أو مداناته وقرب الالتباΣ به و مواقعته، فإذا قلت: كدت أفعل كذا، فلست بمخبر أنك فعلته و لا أنك عريت منه عري من لم يرمه، و لكنك رمته و تعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك و بينه شيC إلا مواقعته فإذا قلت : كدت أفعله فكأنّ أفعله حدا انتهيت إليه و لم تدخل فيه ، فكأنك قلت : كنت مقاربا لفعله وعلى حد فعله، و لفظ كدت أفعل أدل على حقيقة المعنى و أحضفي اللفظ...»[1] ، فاختار الوحدة النحوية الفعل "كدت أفعل" في هذا الموضع لأنها أدل على المعنى، و تتميز بخصائ f تركيبية ع ير موجودة في الاسم.

قال سيبويه : « و تقول في التعجب: " ما أحسن زيدا !" و لا يكون الاسم في موضع ذا فتقول : "ما محسن زيدا". و منه : " قد جعل يقول ذاك"، كأنك قلت : صار يقول ذاك، فهذا وجه دخول الرفع في الأفعال لمضارعة الأسماC. و كأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في "كدت" و "عسيت" الأسماC أنّ معناها و معنى نحوها تدخله "أن" نحو قولهم : "خليق أن يقول ذاك" و "قارب أن لا يفعل"، ألا تراهم يقولون : "عسى أن يفعل" و يضطر الشاعر فيقول : "كدت أن" فلما كان المعنى فيهن ذاك، تركوا الأسماC لئلّا يكون ما هذا معناه كغيره، و أجروا اللفظ أجروه في "كنتط لأنه فعل مثله...»[2]، فيستحسن أن يكون الموضع للفعل في سياق التعجب لأنه الأنسب للمعنى .

و قد علل السيرافي علة الاختيار فقال : اختيار الفعل في سياق التعجب: «...لأن أحسن فعل ماض يدل لفظه على استقرار الحسن فيه الذي باستقراره فيه يستحق التعجب، و محسن لا يدل على ذاك، و كذاك لو أنّ زيدا جاC لكان كذا، معناه لو مجيC زيد، و لا يستعمل مجيC، لأنّ (لو) تجري مجرǎ (إنّ) في الشرط و الجواب، فاحتيN في شرطه إلى ذكر فعل يلزمه الشرط كلزومه في إنّ...»[3]

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، للاو ، f 188.
2 - سيبويه، الكتاب، للا3 ، f 10.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، للاو ، f 188.

كما ميزّ سيبويه بين الفعل المضارع و باقي الأفعال، فهو يتميز بحركة حرة في التركيب كالاسم و يختلف عنه في بعض المواضع و كذا لديه موضع خاص به، لا تقع فيه باقي الأفعال كالأمر مثلا، و في هذا يقول : « و لا سبيل ههنا إلى الجزم، من قبل أنّ هذه الأفعال التي يدخلها الرفع والنصب و الجزم و هي الأفعال المضارعة لا تكون في موضع "افعل" أبدا لأنها إنما تنصب وتنجزم بما قبلها، و "أفعل" مبنية على الوقف...»[1]، فلكل فعل موضعه الخاص و لا يكون المضارع في موضع الأمر .

3-3-5-4- الفعل في موضع الخبر :

من المواضع الإعرابية للفعل أن يكون في موضع الخبر أي يكون مبنيا على ما قبله، و مثال ذلك قول سيبويه: « و تقول : "أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى"، كأنه قال : "أذكر نتاجها أحب إليك أم أنثى" فإن "أن تلد" اسم، و "تلد" به يتم الاسم كما يتم "الذي" بالفعل، فإنّ عمل له هنا كما لا يكون لصلة "الذي" عمل ...»[2]

فالفعل إذن في موضع إعرابي هو موضع الخبر فهو من تمام ما قبله بمنزلة الوحدة النحوية الاسم التي تبنى على قبلها، و تقدير الكلام أي : "أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى" عند السيرافي على وجهين :

« أحدهما أنم يكون" أذكر أن تلد ناقتك أحب أم أنثى" كأنه قال : "أذكر ولادة ناقتك إيّاه أحب إليه أم أنثى "فذكر" ابتداء، و "أن تلد ابتداء ثان، و "أحبّ إليك" :خبر الابتداء الثاني و الجملة في موضع خبر الابتداء الأول، و العائد إلى الابتداء الأول "الهاء" التي قدرناها في "تلده"، و إنما جاز حذفها و حسن، لأنها في صلة "أن" و "أن" و ما بعدها من الفعل بمنزلة اسم واحد، فتشبهت "الذي" فحسن حذفها، و "أنثى" معطوفة على "ذكر" بأم، و الوجه الثاني: أن تجعل "أن تلد": بدلا من "الذكر" فكأنك قلت : أن تلد ناقتك ذكرا أحب إليك أم أن تلد أنثى" ثم حذفت، و إنما أراد سيبويه أنك لا تنصب " ذكرا " بالفعل الذي بعد "أن" لأن ما بعد "أن" لا يعمل فيما قبلها فلم يتسلط على ما قبلها، كما لم يتسلط على ما قبل "الذي" إذا كان صلة "الذي"...»[3]

1 - سيبويه، الكتاب، ج3 ، ص 35.
2 - المصدر نفسه، ج1 ، ص 186.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3 ، ص 268.

فالفعل لا يعمل فيما قبله إذا كان في صلة "أن"، و يكون في هذا الموضع من تمام ما قبله و مبنيا عليه مثل الفعل الذي يكون في صلة الموصول.

و قال سيبويه أيضا: « فإن قلت: "أيّهم جاءك فاضرب"، رفعته لأنه جعل "جاءك" في موضع الخبر، وذلك لأن قوله : "فاضرب" في موضع الجواب، و "أيّ" من حروف المجازاة...»[1].

فالفعل بعد حروف الجزاء إذا استوفى معمولاته فإنه لا يتسلط عليها و لا يعمل فيها و يكون من تمامها في موضع خبر لها.

3-3-6- ما ينزل منزلة الفعل و الموضع الإعرابي :

3-3-6-1- بناء المصدر على ما قبله:

قال سيبويه : « و تقول : "أزيد أن يضربه عمرو أمثلُ أم بشر" كأنه قال : "أزيد ضرب عمرو إيّاه أمثلُ أم بشرا" ، فالمصدر مبني على مبتدأ و "أمثل" مبني عليه، و لم ينزل منزلة "يفعل"، فكأنه قال : "أزيد ضاربه خير أو بشر...»[2].

فالمصدر "ضرب" لا يتسلط على الاسم الذي قبله، و ما بعده مبني عليه، فهو بمنزلة الفعل الذي يكون في صلة "أن" و مبنيا على ما قبله فهما بمنزلة الوحدة النحوية "الاسم".

و يعلل، سيبويه فيقول : « و ذلك لأنك ابتدأته و بنيت عليه فجعلته اسما، و لم يلتبس زيد بالفعل إذا كان صلة له كما لم يلتبس به "الضاربه" حين قلت : أزيد أنت الضاربه إلا أنّ الضاربه في معنى "الذي ضربه "،و الفعل تمام هذه الأسماء...»[3].

فاسم الفاعل إذا اتصل "بال" بمعنى "الذي" فإنه يكون في موضع عدم الإعمال، بمنزلة الفعل في صلة الموصول الذي لا يتسلط على ما قبله فيكون من تمام ما قبله، و قد ذكر السيرافي هذا المعنى في شرحه فقال : « يعني أنك إذا قلت : "أزيد ضاربه خير أم بشر" جعلته "ضاربه" مبتدأ أو بنيت عليه "خير"، فجعلته خبرا، فخرج من أن يكون في معنى الفعل الذي يعمل في زيد و صار بمنزلة ما فيه الألف و اللام إذا قلت : "زيد أنت الضاربه" و ما فيه الألف فهو بمعنى الذي لا يعمل فيما قبله...»[4]

1 - سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص 190.
2 - المصدر نفسه ، ج1 ، ص 186-187.
3 - المصدر نفسه، ص 187.
4 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3 ، ص 269.

فما ينزل منزلة الفعل كاسم الفاعل، المصدر...تكون أيضا في مواضع إعرابية و لا تعمل فيما قبله.

3-3-6-2- أفعل التفضيل:

يواصل سيبويه رصد المواضع الإعرابية للوحدات التي تنزل منزلة الفعل كأفعل التفضيل .

فقال : « مما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك :" أعبد الله أكرم عليه أم زيد؟ "، و "أعبد الله أنت له أصدق أم بشر؟ " كأنك قلت : "أعبد الله أنت أخوه أم بشر" لأن "أفعل" ليس بفعل، و لا اسم يجري مجرى الفعل، و إنما هو بمنزلة حسن و شديد و نحو ذلك و مثله : "أعبد الله خير له أم بشر؟ "...»[1].

فأفعال التفضيل مثل : اصدق، أكرم تنزل منزلة الفعل كالصفة المشبهة، لا تعمل فيما قبلها حتى وإن كان معمولها لأنها لا تتمكن تمكن الأصل "الفعل" و تعمل في المنكور من الأسماء فقط، و إذا انتقض شرط من شروط عملها فإنها تكافئ الوحدة النحوية الاسم .

و في هذا المعنى يقول السيرافي : « "أفعل" لا يفعل شيئا من الأسماء إلا في المنكور على جهة التمييز كقولك : " زيد أكثر مالا و أنفس ثوبا"...»[2]

و كذلك المصدر فإنه يقع أيضا في موضع عدم الإعمال كباقي الوحدات قال سيبويه : « و تقول : "أزيد أنت له أشد ضربا أم عمرو؟ " فإنما انتصاب الضرب كانتصاب "زيد" في قولك : "ما أحسن زيدا! " و كانتصاب "وجه" في قولك : "حسن وجه الأخ"، فالمصدر هنا كغيره من الأسماء كقولك : "أزيد أنت له أطلق وجها أم فتى؟ "و ليس له سبيل إلى الإعمال و ليس له وجه في ذلك...»[3].

1 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 187.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3 ، ص 261.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 187.

3-3-7- موضع عدم إعمال الفعل :

و يكون الفعل في موضع عدم الإعمال إذا كان في موضع الجزم أي في أسلوب الشرط فإنّ يعمل فيما قبله .

قال سيبويه : « و ممّا لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك : " أعبد الله إن تره تضربه " و كذلك إن طرحت الهاء مع قبحه، فقلت : "أعبد الله إن تر تضرب " فليس الآخر سبيل على الاسم لأنه جزم...»[1].

يعني أن الفعل بعد أدوات الشرط لا يعمل فيما قبل الأداة سواء استوفى معمولاته أم لم يستوفها .

فقال السيرافي : « و لا يجوز أيضا أن يعمل جواب الشرط إذا كان الجواب مجزوما، لا تقول : "أخاك إن تأتنا نصادق"، على معنى "إن تأتنا نصادق أخاك"، فلما لم يجز ذلك لم يجز أن تقول : "أعبد الله إن تره تضربه " فتنصب "عبد الله" بإضمار فعل يفسره "تره" أو "تضربه"؛ لأن ما بعد "إنّ " وجوابها المجزوم لا يكونان تفسيرا لما قبل "إن" كما لا يكونان عاملين فيما قبلهما...»[2]

ففعلا الشرط و جوابه لا يعملان فيما قبلهما و لا يفسران المضمر، و يؤكد سيبويه على هذا ويعتبرهما بمنزلة "حين" لأن ما في صلتها أي في موضع المضاف إليه لا يعمل فيما قبله، و ذلك في قوله : « و ليس للفعل الأول سبيل، لأنه مع "إن" بمنزلة قولك : "أعبد الله" حين يأتيني أضرب فليس لـ"عبد الله" في يأتيني حظ، لأنه بمنزلة قولك "أعبد الله يوم الجمعة أضرب "...»[3].

فالفعل بعد "إن" الشرطية أو "حين" بمنزلة أي اسم فإنّ يعمل في هذين الموضعين .

أعبد الله إن تره تضربه ⟺ أعبد الله حين يأتيني اضرب

لا يعمل لا يعمل

⟺ أعبد الله يوم الجمعة اضرب

فالعامل الذي يكون في موضع المضاف إليه مثل " يأتيني" في المثال السابق لا يعمل فيما قبله أي في "عبد الله" لا يجوز نصبه، و كذلك الشأن بالنسبة للعامل في موضع الجزاء .

فما بعد "إن" في الجزاء بمنزلة ما بعد "الحين" في أنه لا يحمل عليه ما قبله و لا يعمل فيه .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 187.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3 ، ص 270.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 187- 188.

و يضبط سيبويه قوانين عدم الإعمال سواء في الجزاء أو بعد "الحين" حتى لا يقع الالتباس بين فعلين ، فقال « و مثل ذلك : "زيد حين أضرب يأتيني" لأن المعتمد على "زيد" آخر الكلام و هو يأتيني...»[1].

"فأضرب" لا يعمل في زيد لأنه في صلة "حين"، أما يأتيني فيجوز إعماله، و ما ينزل منزلة الحين في المعنى فإن حكم الفعل بعده ثابت و لا يتغير قال « و كذلك إذا قلت : "زيدا إذا أتاني أضرب" و إنما هو بمنزلة "حين"...»[2].

فإذا من أسماء الأوقات المستقبلة بمنزلة "حين" تضاف إلى الفعل بعدها، و غير جائز أن يرفع "زيد" بالفعل "أتاني" الذي أضيفت إليه "إذا" لأنه في موضع عدم الإعمال، و يجوز نصب "زيد" بالفعل الثاني "أضرب" و التقدير :

أضرب زيدا إذا أتاني

موضع المضاف إليه

إذًا تتميز الوحدة النحوية "الفعل" بموضع العاملية و هو الأصل فيها، و يمكن أن تقع في مواضع إعرابية مختلفة حاولنا رصد بعضها، و تكون بمنزلة الاسم فإنّ تعمل فيما قبلها، و كذلك الشأن للوحدات التي تنزل منزلتها فإنها تكون في موضع الإعمال بشروط، و قد تكون مواضع عدم الإعمال و هكذا بينت لنا آلية الموضع الوحدة النحوية"الفعل" .

3-4- موضع الحرف :

إن الحرف وحدة متميزة بمعناها عن الاسم و الفعل، تختلف بمعاني مختلفة حسب السياق الذي ترد فيه ولديها موضع ثابت في التركيب .

و قد استخدمها سيبويه أيضا لمعرفة مواضع الاسم و الفعل لما يسبق هذه الوحدات النحوية و يتعاقب عليها من الحروف .

1 - سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص 187- 188.
2 - المصدر نفسه ، ص 188.

3-4-1- الحرف و موضعا الفعل :

3-4-1-1- موضعا عدم إضمار الفعل :

من المواضع الخاصة بالفعل و التي لا يجوز فيها إضماره، الموضع الذي يلي بعض الحروف مثل : " قد"، " السين"، "سوف" و"لمّا"، فهذه الحروف لا يليها إلا الفعل مظهرا و قد بيّنها سيبويه بقوله :« فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا قد وسوف و لمّا و نحوهنّ ...» [1] .

و الأصل في هذه الحروف هو عدم الفصل بينها و بين الفعل، و يتضح هذا في قوله: « فمن تلك الحروف "قد" لا يفصل بينها و بين الفعل بغيره، و هو جواب لقوله : " أفعل"، كما كانت " ما فعل" جوابا لـ"هل فعل؟ " إذا أخبرت أنه لم يقع . و " لمّا يفعل" و "قد فعل"، إنما هما لقوم ينتظرون شيئا . فمن ثمّ أشبهت "قد" ل"لمّا"، في أنها لا يفصل بينها و بين الفعل. و من تلك الحروف أيضا "سوف يفعل" لأنها بمنزلة "السين" التي في قولك : " سيفعل" ....» [2]

قال أبو سعيد:«لا يفصل بين الفعل و قد بغيره أراد على وجه الاختيار و موضوع "قد" لأن منزلة "قد" في الفعل كمنزلة الألف و اللام من الاسم، لأنّ دخولها على فعل متوقع أو مسؤول عنه، لأنه إذا قال: "قد قام زيد"، فإنما يقوله لمن توقع قيامه...فأشبهت "قد" العهد في قولك : "جاءني الرجل" لمن عهده المتكلم...و مما يوجب أن لا يفصل بينها و بين الفعل، أنها نقيض "لما"...و منه "السين و سوف من الفعل المستقبل كمنزلة الألف و اللام....» [3]

كما اعتبر سيبويه الفصل بين الحرف و بين الوحدة النحوية التي تليه في الأصل هو من باب وضع اللفظ في غير موضعه قال : « و أمّا المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: " قد زيد رأيت"...»[4] فالأصل في "قد" و "سوف" أن يليها الفعل « و لو قلعت : "سوف زيدا أضرب" لم يحسن،/ أو "قد زيد لقيت " لم يحسن، لأنها إنما وضعت للأفعال » [5]

و لكن هناك مواضع يجوز فيها الفصل بين "قد" و بين "الفعل" « كقولك : قد لعمري بتنا ليلي ساهرا و قد و الله أحسنت، و حسن في "قد" الفصل، و لم يحسن الفصل بين الألف و اللام و بين ما دخلتا عليه لأن "قد" تنفرد و لا يذكر بعدها شيء.

---

1 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص 153 .
2 - المصدر نفسه ، ج3، ص 131.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج10، ص 154.
4 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 52.
5 - المصدر نفسه ، ج3، ص 153 .

قال النابغة:

أفد الترحل غير أنّ ركابنا *** لما تنزل برحالها و كأن قد »[1]

3-4-1-2- مواضع إظهار العامل أو إضماره :

اعتمد سيبويه على الوحدة النحوية الحرف ليبين مواضع الفعل، و من ذلك حروف التحضيض حيث قال : « ... و أمّا ما يجوز فيه الفعل مضمرا و مظهرا، مقدما و مؤخرا، لا يستقيم أن يبتدأ بعدها الأسماء، فهلّا و لو لا و لو ما و ألا. لو قلت: "هلّا زيدا ضربت" و "لولا زيدا ضربت" و "ألا زيدا قتلت" [جاز]. و لو قلت : "ألا زيدا" و "هلّا زيدا" على إضمار فعل و لا تذكره جاز. و إنما جاز ذلك و لأن فيه معنى التحضيض و الأمر ...»[2].

فهذه الحروف وضعت للأفعال لأنها فيها معنى الأمر و التحضيض، و مثل ذلك أيضا حروف الاستفهام التي تضارع حروف الجزاء، فتبنى عليها الأفعال قال سيبويه : « و حروف الاستفهام و كذلك بنيت للفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء و الأصل غير ذلك...لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء... فكأنك قلت: " أين عبد الله آته" فكأنك قلت : "حيثما يكن آته " ...»[3].

فما بعد هذه الحروف هو موضع الوحدة النحوية الفعل، و يقبح أن يليها الاسم لأنّ الحرف وحدة ثابتة في الموضع تدخل في علاقات تركيبية و من خلال ذلك تحدد الوحدات بعدها .

قال سيبويه : « فإن قلت : "هل زيدا رأيت ؟" و "هل زيد ذاهب ؟" قبح و لم يجز إلا في الشعر لأنه لما أجتمع الاسم و الفعل حملوه على الأصل... »[4] .

فالأصل في "هل" و نحوها من حروف الاستفهام أن يليها الفعل، و هي لا تتصرف تصرف "الألف"، لأن هذه الأخيرة هي أم الباب. «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام نحو "هل" و "كيف" و "من" اسم و فعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل»[5] .

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج10، ص 154.
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه.
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 154 .
5 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص 154 .

و قد يخرلا الكلام عن أصله في الشعر، لأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام فقال : « فإن اضطر شاعر، فقدم الاسم، و نصب كما كان فاعلا ذلك بنا"قد" و نحوها و هو في هذه أحسن، لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء » [1] ، فهو يجيز في الضرورة الشعرية تقديم الاسم على الفعل في الباب الاستفهام، و هو أحسن من لأنه لا يليها إلا الفعل .

و المتحكم في هذه المواضع هو المتكلم "السائل" لأن المعنى مستقر عنده، لذلك قال :« و إنما فعلوا ذلك في الاستفهام لأنه كالأمر فإنه غير واجب و إنما تريد من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل...»[2].

و من الحروف التي لا يليها إلا الفعل «حروف النصب و الجزم" لأنها عاملة في الوحدة النحوية الفعل. قال : فمن تلك الحروف العوامل في الأفعال الناصبة . ألا ترى أنك لا تقول : " جئتك كي زيد يقول ذاك"، و لا " خفت أن زيد يقول ذاك " . فلا يجوز أن تفصل بين الفعل و العامل فيه بالاسم ... »[3]

فحروف النصب تختص بالدخول على الفعل فتعمل فيه و لا يجوز أن تليها الأسماء، و كذلك حروف الجزم«...و تلك "لم" و "لمّا"و "لا" التي تجزم الفعل في النهي، و اللام التي تجزم في الأمر. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : " لم زيد يأتك "، فلا يجوز أن تفصل بينها و بين الأفعال بشيء »[4].

فهذه الحروف العاملة الأصل فيها أن يليها الفعل و لا يجوز الفصل بينها و بينه بالاسم.

3-4-2- الحروف و منازلها :

3-4-2-1- حروف الاستفهام و الجزاء و ما ينزل منزلتها :

ميّز سيبويه "ألف الاستفهام" عن باقي أخواتها في باب الاستفهام لأنها الأصل، و هي عنده بمنزلة "إن" في الجزاء، لذلك يجوز أن تليها الأسماء و إن كان الأصل فيها أن تليها الأفعال .

فقال : « فهي هاهنا بمنزلة "إن" في الجزاء، فجاز تقديم الاسم فيها، كما جاز في قولك : "إن الله أمكنني من فلان فعلت كذا و كذا". و يختار فيها النصب، لأنك تضمر الفعل فيها، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو و الاسم. و كذلك كنت فاعلا في "إن" لأنها إنما هي للفعل ...»[5].

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 154 .
2 - المصدر نفسه ج3، ص 126.
3 - المصدر نفسه .
4 - المصدر نفسه .
5 - سيبويه: الكتاب، ج3 ، ص 126.

والحرف المتمكن هو الذي يجوز أن يليه فعل أو اسم، و له الصدارة و لا يحمل على معاني أخرى في غير بابه، مثل "الألف" لا تخرجا عن معنى الاستفهام، و "إذ" لا تخرجا عن معنى الجزاء و كأنهما أصل في بابهما .

قال سيبويه : « فالألف إذا كان معها فعل، بمنزلة "لولا" و "هلا" إلا أنك إن شئت رفعت فيها. و الرفع مع الألف أمثل منه في "متى" و نحوها، لأنه قد صار مع أنك تبتدئ بعدها الأسماء أنك تقدم الاسم قبل الفعل، و الرفع فيها على الجواز ...» [1]، فيجوز أن تلي ألف الاستفهام الأسماء، و هي أكثر تمكنا من متى التي إن وجد اسم بعدها فالاختيار النصب على إضمار فعل و يجوز الرفع على الابتداء مع ضعفه.

و الحرف لا يتمكن تمكن الفعل لأن هذا الأخير أصل في العمل و هو أشد تمكنا منه، فيقول مبيّنا تمكن "الفعل" : « و ليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في "ضربت زيدا"و "عمرا كلمته" لأنه ليس هاهنا حرف هو بالفعل أولى، و إنما اختير هذا على الجواز، و ليكون معنى واحدا فهذا أقوى و الذي يشبهه من حروف الاستفهام الألف ... » [2] .

فسيبويه بيّن في هذا القول جواز الرفع في الألف لكنه ليس بمنزلة الرفع في الفعل و استحسن المشاكلة اتباعا للجملة الأولى، لأن الألف بالفعل أولى، أما الفعل فإنّ يحتاجا إلى شرط و يتصرف تصرفا تاما فيعمل مظهرا أو مضمرا مقدما أو مؤخرا مثال ذلك : - رأيت زيدا و عمرا كلمته .

- عبد الله رأيته و عمرو مررت به .

فإضمار الفعل و إعماله للمشاكلة ، أمّا حروف الاستفهام فالاختيار أن يليها الفعل و يقبح أن يليها الاسم خاصة إذا اجتمع مع الفعل، و لا يجوز هذا إلا في الشعر .

قال سيبويه : « و اعلم أنّ حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت:"هل زيد قام" أو" أين زيد ضربته ؟" لم يجز إلا في الشعر فإذا جاء في الشعر نصبته إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع و النصب » [3] .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 154-155 .
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه ،ج 1 ، ص 155 .

قال سيبويه : « فإن جئت في سائر الاستفهام باسم و بعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو : "ضارب" جاز في الكلام و لا يجوز النصب إلا في الشعر، لو قلت : "هل زيدا أنا ضاربه" لكان جيدا في الكلام لأن "ضاربا" اسم و إن كان في معنى الفعل، و يجوز النصب في الشعر...» [1] .

فاسم الفاعل لا ينزل منزلة الفعل في إضماره فينصب ما قبله و يتسلط عليه و هو هاهنا بمنزلة أي اسم، لكنه اجتمع اسمان بعد حرف الاستفهام، و يجوز إعماله و إضماره فيكون في معنى الفعل في الشعر فقط .

و احتج سيبويه أن بعد حروف الاستفهام موضع الفعل بقول جرير:

«أثعلبة الفوارس أم رياحا *** عدلت بهم طهية و الخشابا .

التقدير أذكرت ثعلبة الفوارس لأن عدلت يتعدى بحرف الجرّ» [2] .

إذًا فإنّ ما يلي "ألف الاستفهام" هو موضع الفعل حتى و إن كان مضمرا .

و مثال ذلك أيضا "إذا" و "حيث" لأن فيهما معنى حروف المجازاة، فقال : « و مما يقبح بعده ابتداء الأسماء و يكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: "إذا" و"حيث" تقول: "إذا عبد الله تلقاه فأكرمه" و "حيث زيدا تجده فأكرمه" لأنهما يكونان في معنى حروف المجازة و يقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: "اجلس حيث زيدا جالس" أو "اجلس إذا زيد يجلس" كان أقبح من قولك : "إذا جلس زيد" و إذا يجلس"، و "حيث يجلس". و الرفع بعدهما جائز لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول : "اجلس حيث عبد الله جالس" و"اجلس إذا عبد الله جالس"... » [3] .

فـ"إذا" فيها معنى المجازاة لذلك يكون الموضع بعدها للفعل دون غيره من الوحدات النحوية،

و إذا ذكر الاسم بعدها فعلى إضمار فعل فسره الذي بعده .

مثال ذلك : إذا Ø عبد الله تلقاه فأكرمه .

التقدير : إذا تلقى عبد الله تلقاه فأكرمه.

محمولة على معنى الجزاء — موضع الفعل المضمر

1 - سيبويه: الكتاب، ج 1 ، ص 155.
2 - المصدر نفسه ، ج 1، ص 156 .
3 - المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 160.

فإذا"إذا" جرت مجرى حروف المجازاة فإنّ يليها إلا الوحدة النحوية الفعل مظهرة كانت أو مضمرة و لا تجزم ما بعدها إلا في الضرورة الشعرية

إذا	موضع العامل المضمر	اسم منصوب

وكذلك حيث تجري مجرى "إذا" في حملها على معنى المجازات فيليها الفعل ولكن بشرط أن تضمّ إليها "ما" فتصير " حيثما" قال سيبويه : « و لا يكون الجزاء في " حيث" و لا في "إذ" حتى يضمّ إلى كل منهما "ما" ...» (1)

و شرح هذا الحكم السيرافي بقوله : « و أما دخول "ما" على "حيث" في المجازات، فلأنّ "حيث" اسم للمكان، فكان يلزمها الإيضاح قبل المجازات، كقولك : "أقمت حيث زيد يقيم"، و " حيث زيد مقيم أقيم"، و لو قلت : "حيث أقيم أو أقمت" لم يجز،فلما أرادوا المجازات ألزمهم إبهامهاوز إسقاط ما يوضحها و ألزموها "ما"...» (2)

و قد أورد سيبويه لإذا"إذا" وجهين يمكن أن تأتي عليهما :

الوجه الأول: أنها تأتي ظرفا لما يستقبل من الزمان و هذا الوجه قاله الخليل و نقله عنه سيبويه .

الوجه الثاني: أنها تأتي شرطية فتجزم وخصها سيبويه بالشعر فقط .

فقال: « و سألته عن "إذا"، ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في "إذا" بمنزلة في "إذ" إذا قلت : "أتذكر إذ تقول"، فإذا"إذا" فيما تستقبل بمنزلة "إذ" فيما مضى. و يبيّن هذا أنّ "إذا"، تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنك لو قلت :" آتيك إذا احمرّ البسر" كان حسنا، و لو قلت : "آتيك إن احمرّ البسر" كان قبيحا. فإن"إن" أبدا مبهمة، و كذلك حروف الجزاء. و إذا توصل بالفعل، فالفعل في "إذا" بمنزلته في "حين" كأنك قلت : "الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه" ...» (3) .

فإذا معنيان :

- المعنى الأول الذي قال به جمهور النحاة أنها تدل على وقت معلوم فهي ظرف لما يستقبل من الزمان و الأصل في حروف الجزاء أن تدل على الإبهام ليجازى بها .

- و المعنى الثاني أي حملها على معنى إن في المجازاة و الذي خصه سيبويه بضرورة الشعر .

1 - سيبويه: الكتاب ،ج 3 ، ص 64 .
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج10، ص 70. .
3 - سيبويه: الكتاب ،ج 3 ، ص 60 .

و من الشواهد التي ذكرها قول قيس بن الخطيم الأنصاري :

«إذا قصرت أسيافنا كان وصلها*** خطانا إلى أعدائنا فنضارب» [1]

و الشاهد فيه : « أنمه جزم نضارب، و عطفه على موضع كان، و كان هي جواب إذا. و الماضي يستعمل في الجزاء في موضع المستقبل، فكأنّ التقدي أنّ كان في موضع يكن المجزومة فلذلك عطس عليها فعلا مجزوما و هو نضارب ... » [2]

فمعنى الحرس يحدد موضع الوحدة النحوية التي تليه، فقد تخرجها إذا عن معنى المجازاة و تنتقل إلى معنى آخر كالمفاجأة فيجوز بذلك أن يليها الاسم على الابتداء .

قال سيبويه : « و لها"إذا" موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه، تقول : "نظرت فإذا زيد يضربه عمرو" لأنك قلت: "نظرت فإذا زيد يذهب" لحسن ... » [3]

إذا الفجائية [م + خ] .

و مثل ذلك قوله عزّ وجل : و إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون... [4]

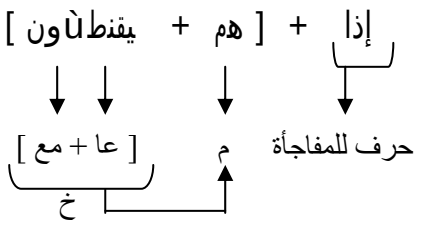

فلمعنى الحروس دور كبير في توجيه مواضع الوحدات النحوية، فسيبويه يستخدم الحرس هذه الوحدة النحوية الأساسية في تحليس الوحدات النحوية داخل التركيب كوسيلة لتحديد مواضع الوحدات بين الاستحسان و القبح و الاختيار .

فمما يستحسن أن تليها الأسماء " إذ " فيقول : « و أما "إذ" فيحسن ابتداء الاسم بعدها. تقول: "جئت إذ عبد الله قائم" و "جئت إذ عبد الله يقوم"، ... إلا أنها في فعل قبيحة نحوه قولك : "جئت إذ عبد الله قام" و لكن "إذ" إنما تقع في الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا و أنك قد تبتدئ الاسم بعدها فحسن الرفع...»[5]

1 - سيبويه: الكتاب ،ج3 ، ص 68 .
2 - ابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه ، ج2، ص 104 .
3 - سيبويه: الكتاب،ج1 ، ص 160 .
4 - سورة الروم : الآية 36 .
5 - سيبويه: الكتاب،ج1 ، ص 160.

إذ [م + خ]

و يستحسن في الفعل الذي يكون في موضع الخبر أن يكون فعلا مضارعا.

فكل حرف لديه معنى خاص به و موضع يميزه عن باقي الحروف داخل التركيب تحدد من خلاله المواضع الأخرى، لكن أحيانا لا يحتفظ بخصائصه و يخرج عن موضعه الذي وضع له فيتغير حكم ما بعده كتركيب حرف مع حرف آخر و دخول حرف على حرف، و هذا ما أورده سيبويه حتى نعرف التغيرات الطارئة على أي وحدة نحوية و التي تؤثر على باقي الوحدات و على مواضعها في التركيب و قد تكون عاملة أو تفقد عامليتها .

فمثال التغير الأول أي تركيب حرف مع حرف آخر قوله: « و لا يكون الجزاء في "حيث" و في " إذ" حتى يضم كل واحدة منهما "ما" ... » [1]

وتصير "إذ" بتركيبها مع "ما" "إذما" بمنزلة حرف شرط جازم يليه الفعل و من شواهد ذلك قول عبد الله بن همّام السّلولي :

«إذ ما تريني اليوم مزجى ظعينتي *** أصعد سيرا في البلاد و أفرع

فتنجلي من قومي سراواكم و إنمجا *** رجالجي فهم بالحجاز و أشجع

سمعناهما ممن يرويهما عن العرب و المعنى " إمّا" ... » [2]

فقد فرّق سيبويه بين إذ و إذما « و الفرق بينها أنّ " إذ" لما ضممت إليها "ما" و جوزي بها، خرجت عن معناها، لأنها كانت من قبل دخول ما عليها لما مضى من الزمان و بعد دخولها كان"إن" و قد يركب الشيئان فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد نحو : لولا و هلا زو غيرها و جعلها يسيبويه حرفا لوقوعها كموقع "إن" ...و قد قال بعض النحويين "إذما" هي " إمّا" عدلوا عن "إما" إليها، لأن " إمّا" لا تكاد تأتي إلا بدخول "النون" عن الفعل الذي بعدها... فلما احتاج الشاعر إلى "إما" و كانت "النون" تكسر البيت جعل مكانها "إذما" » [3]

1 - سيبويه: الكتاب، ج 3 ، ص 64.
2 - المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 65.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج 10 ، ص 69-70.

و مثال الثاني أي دخول حرف على حرف قوله في "باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في إن و كان و أشباهها ": « فمن ذلك قولك : "أتذكر إذ من يأتينا نأتيه"، و "ما من يأتينا نأتيه"، و "أما من يأتينا فنحن نأتيه". و إنّما كرهوا الجزاء هاهنا لأنه ليس من مواضعه. ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : "أتذكر إذ إن تأتنا نأتك"، كما لم يجز أن تقول: "إنّ إن تأتنا نأتك"، فلما ضارع هذا الباب باب "إنّ" و "كان" كرهوا الجزاء فيه، و قد يجوز في الشعر أن يجازى بعد هذه الحروف، فتقول: " أتذكر إذ من يأتنا نأته"، فإنما أجازوه لأن "إذ" و هذه الحروف لا تغير ما دخلت عليه حاله قبل أن تجيء بها، فقالوا: ندخلها على من يأتنا نأته و لا تغير الكلام كأنا قلنا: "من يأتنا نأته" ... » [1]

فسيبويه يعطي توجيهين في هذه المسألة :

التوجيه الأول: عدم إعمال أداة الجزم إذا دخلت عليها إذ فلا يجوز القول : أتذكر إذ إن تأتنا نأتك و هو يرى أن حرف الجزاء خرجا عن معناه .

و **التوجيه الثاني**: و هو قبيح عنده و لا يجوز إلا في الشعر فيجوز إعمال إن رغم دخول إذ .

و الشاهد قول الشاعر لبيد :

على حين من تلبثه عليه ذنوبه***يرثه شرئه إذا في المقام تدابر[2]

"فجازى بـ"من"و أضاف"حين" إلى جملة الشرط[3]

و قد احتج الزجاجي لقول سيبويه فقال : « قبحت المجازاة بعد "إذا" لأن حق "إذ" أن يقع بعدها الفعل و الفاعل و المبتدأ و خبره، فلما وقع الشرط و جوابه بعدها، و هما جملتان، قبح ذلك من جهة اللفظ، فإذا قلت: "أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته" حسن لأنه وقع بعدها مبتدأ و خبره... » [4]

و مما يؤيد سيبويه في إعمال حرف الشرط رغم دخول إذ مع استكراه قول السيرافي : « أمّا كراهة المجازاة بعد "إذا" ففي سيبويه ما يدل على أن من قبله كره ذلك، إما من النحويين و إما من العرب و لعلهم كرهوا ذلك من أجل أنّ "إذا" اسم للوقت، و كان حقه أن يضاف إلى اسم واحد، و ما يضاف إلى اسم واحد لا يقع بعده، مجازاة لأنه يجر ما بعده، و موضع المجازاة لا يكون مجرورا بما قبله و قد مضى الكلام في ذلك... » [5] .

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ،لل 3 ، f 75.
2- سيبويه: الكتاب، لل 3 ، f 75
3- المصدر نفسه. لل 3 ، f 87
4 - الشنتمري، النكت ، f 388 .
5 - السيرافي ، : شرح كتاب سيبويه ، لل10، f 91-92 .

و قد أورد الواسطي الضرير رأي المنتصر للخليل في هذا المعنى و منهم المازني فقال : « الحروف إذا تغيرت و دخل عليها ما لم يكن فيها، تغير معناها و وليها ما لم يكن يليها ألا ترى أن "لو" يليها الفعل فإذا دخلت عليها "لا" وليها الاسم، و كذلك إن "أن" فلما غيرت تقدم عليها ما لم يكن يتقدم قبل التغيير و عملت، لأنها تنقل الفعل من المضي إلى الاستقبال... » [1].

كلما تغير معنى الحرف تغير نوع الوحدة التي تليه، و إذا بقي على أصله يمكن من خلاله تحديد مواضع الوحدات النحوية التي تكون بعده كحروف التحضيض مثلا التي لا تليها إلا الأفعال .

و من الحروف التي أوردها سيبويه و يليها الفعل حروف الاستفهام و الجزاء، قوله : « فإن قلت : "أيهم زيدا ضرب" " قبح، كما يقبح في "متى" و نحوها، و صار أن يليها الفعل هو الأصل، لأنها من حروف الاستفهام، و لا يحتالا إلى الألف فصارت كإن"متى" و" أين" ... » [2]

و مثل ذلك أيضا قوله: « و كذلك "من" و "ما" لأنهما يجريان معها و لا يفارقانها و تقول : "من أمة الله ضربها" "و ما "أمة الله أباها" نصب في كل، هذا لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى، كما أنه لو اضطر شاعر في "متى" و أخواتها نصب فقال : "متى زيدا ضربته" ... » [3].

فهذه الحروف لا يليها إلا الفعل و إن ذكرت بعدها الأسماء فعلى تقدير عامل مضمر و هي مختلفة في تمكنها في الموضع، فإن"إذا" الجزاء مثل "الألف" في الاستفهام لأنهما الأصل في بابيهما و ما ينزل منزلتهما من الحروف لا يليها إلا الأفعال و لا تتصرف تصرفهما .

و قال : « "إن زيدا تره تضرب" "، تنصب زيدا، إلا أنّ الفعل أن يلي "إن" أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام و هي أبعد من الرفع لأنه لا يبني الاسم فيها على المبتدأ...»[4]

إن **(الجزاء)** ⟷ **" ألف " الاستفهام [موضع الفعل]**

و وضح السيرافي فقال : « يعني أنك إذا قلت : " إن زيدا تره"، نصبت زيدا بإضمار فعل لأنك شغلت للفعل الذي بعده بضميره. فتقدر: "إن ترى زيدا تره"، و الاختيار نصبه بإضمار الفعل

1 - الواسطي الضرير، شرح اللمع في النحو، f 165 .
2 - سيبويه، الكتاب ، ج1، f 182 .
3 - المصدر نفسه .
4 - سيبويه، الكتاب ، ج1، f 188 .

كما كان الاختيار في الاستفهام، بل النصب أوجب في "إن" و ذلك أنّ "إنْ " و حروف الجزاء لا بد لها من الأفعال؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً، و لا يصلح أن يليها مبتدأ أو خبر من غير فعل فتقول: "إنْ زيد قائم أقم" و قد يجوز في الاستفهام أن تقول " أزيد قائم ؟" فقد علمت بأنّ حرف الجزاء أحق بالفعل و إضماره و نصب الاسم به أوجب » [1]

فالأصل في الموضع الذي يلي حروف الجزاء هو الوحدة النحوية " الفعل " .

و قد سأل سيبويه الخليل عن سبب جعله إنْ " أم حروف الجزاء فقال : « و زعم الخليل أنّ "إن" هي أم حروف الجزاء فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما و منها ما يفارقه "ما" فلا يكون فيه الجزاء، و هذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة... » [2]

فإنْ" هي أمّ حروف الجزاء، و تقع في المواضع التي تقع فيها أخواتها لأنها لا تخت f بمعنى و موضع خا f "مثل" من و "كيف" و "متى" و غيرها، و هي بمنزلة ألف الاستفهام التي لا تخت f أيضا بمعنى و بموضع خا f مثل " أين" ، "هل" و غيرها .

و لذلك جاز فيهما أن يليهما الاسم لأنه أصل عن الحروف التي تقع في بابهما .

فقال سيبويه مؤكدا على تمكنهما: « و إنما أجازوا تقديم الاسم في "إن" لأنها أمّ حروف الجزاء و لا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجر في الحروف الأخر» [3]

و قد أنشد سيبويه قول "النمر بن تولب" ليبيّن من خلاله أنّ حرف الجزاء موضع الفعل بعده أولى حتى و إذا كان مضمرا فقال :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته *** و إذا أهلكت فعند ذلك فاجزعي[4]

فالشاهد هو موضع الفعل المضمر بعد "إنْ" الذي فسرّه ما بعده و تقدير الكلام :

إنْ [أهلكت] منفسا أهلكته.

موضع العامل
المضمر

1 - السيرافي، : شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص 276 .
2 - المصدر نفسه ،ج3، ص 72 .
3 - المصدر نفسه ، ج1، ص 188
4 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 188.

و مثل ذلك « ... قولك : " الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير، و إن شرا فشر" و "المرء مقتول بما قتل، به إن خنجرا فخنجر و إن سيفا فسيف"... » [1] ، فبعد "إن" في هذه الأقوال هو موضع الوحدة النحوية الفعل .

و يؤكد سيبويه فيقول : « واعلم أنه لا تنصب شيئا بعد "إن" و لا يرتفع إلا بفعل، لأنّ "إن" من الحروف التي يبنى عليها الفعل، و هي "إن" المجازاة، و ليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبني عليها الأسماء. فإنّ ما أراد بقوله : "إن زيد و إن عمرو"، إن مررت بزيد و إن مررت بعمرو...» [2] ، فإن"إن" لا يكون بعدها إلا الفعل مظهرا كان أو مضمرا .

و لكن الوحدة النحوية الحرف لا تثبت على معنى واحد و تأخذ دلالتها في الغالب من خلال التركيب، و تظهر سماتها باتباع قواعد النحو أيضا، و قد ذكر سيبويه موضعا آخر لـ"إن" لكن لا تحمل على معنى الجزاء و إنما على معنى آخر ، و قال : أما قول الشاعر :

« لقد كذبتك نفسك فاكذبنها*** فإن جزعا و إن إجمال صبر

فهذا على "إمّا" و ليس على" إن" في الجزاء و ليس على قولك : "إن حقا و إن كذبا". فهذا على "إمّا" محمول، ألا ترى أنك تدخل الفاء، و لو كانت على "إن" الجزاء، و قد استقبلت الكلام، لاحتجت إلى الجواب ... » [3].

فالوحدة النحوية "الحرف" لديها قيمة تركيبية لأنها تدخل في علاقات سياقية مع باقي الوحدات، متميزة بمواضعها الثابتة و قد تخرج إلى معاني أخرى تفهم من السياق .

3-4-2-2- حروف العرف و التحضيض :

و يواصل سيبويه ذكر الحروف التي تساعد على تحديد موضع الفعل، فيقول : « و مما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : "هلاّ خيرا من ذلك"، و "ألا خيرا من ذلك" أو غير ذلك، كأنك قلت : ألا تفعل خيرا من " أو "ألا تفعل غير ذلك"، و "هلاّ تأتي خيرا من ذلك". و ربّما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك : "هلاّ أفعل" و "ألا أفعل" ... » [4]

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 316 .
2 - المصدر نفسه، ج1، ص 322
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 324، 325 .
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 326.

و بعد هذه الحروف هو موضع الفعل سواء ذكر أو أضمر قال : « و إن شئت رفعته، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب و ممن سمعه من العرب فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب » [1].

فهذا تأكيد على أن ما بعد هذه الحروف موضع العامل ومثل ذلك أيضا قوله : « و مما ينصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : ألا طعام و لو تمرا ؟ كأنك قلت و لو كان تمرا و إتني بدابة و لو حمارا ، و إن شئت قلت : ألا طعام و لو تمر كأنك قلت : و لو يكون عندنا تمر و لو سقط إلينا تمر ... »[2]

فإن "لو" بمنزلة "ألا" و باقي حروف العرض أو التحضيض لا تليها إلا الأفعال و هي كإن"إن" في الجزاء، قال : « و لو بمنزلة إن لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبني عليه الأسماء ... » [3]

لو [موضعا الفعل]

فتخت f هذه الحروف التي ذكرها سيبويه بدخولها على الوحدة النحوية الفعل، و إن كان بعدها اسم فعلى تقدير عامل مضمر .

3-4-3-الحرف النفي f و الموضعا :

انتقل سيبويه بعد ذكره لحروف الجزاء و الاستفهام التي تليها الأفعال إلى حروف أخرى تخت f بالأفعال التي يجوز إعمالها فيما قبلها، فقال : « و إذا قلت أزيدا لم أضرب و زيدا لن أضرب لم يكن فيه إلا النصب لأنك لم توقع بعد "لم" و "لن" شيئا يجوز لك أن تقدمه قبلها فيكون على غير حاله بعدهما كما كان في الجزاء و لن أضرب نفي لقوله سأضرب، كما أن لا "تضرب" لقوله : ضرب و لم أضرب نفى لقوله : ضربت ... » [4]

و أورد سيبويه في هذا القول حروفا مختصة بالأفعال مثل : لم، لن، السين، و ذكر الحرف و نقيضه حتى يبين أن نقيض الشيء يقع موضعه مثل تعاقب "الـ" التعريف و التنوين .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، f 326.
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه، ج1، f 326 ، 327 .
4 - المصدر نفسه، ج1، f 190.

و وضّح أبو سعيد هذا المعنى بقوله : « اعلم أنّ "لن" و "لم" يعمل ما بعدهما فيما قبلهما و ذلك أنّ "لن" نقيض سوف، و سوف يعمل ما بعدها فيما قبلها كقولك : زيدا سوف أضرب، لأنّ سوف و الفعل كشيء واحد، و لم مثل لن لأن و ما بعدها من الفعل كشيء واحد، نقيض الفعل الماضي يجوز أن يتقدم مفعوله و نقيض الشيء يقع موقعه و على حسب لفظه...» [1]، فهذه الحروف التي ذكرها سيبويه تختص بالأفعال فقط و هي و الفعل بمنزلة شيء واحد فالحرف و نقيضه يشتركان في موضع واحد و يحددان الوحدة النحوية الفعل .

و يوضّح أكثر الموضع المشترك بلين الحرف و نفيه بقوله: « إذا قال "فعل" فإنّ نفيه" لم يفعل" و إذا قال: " قد فعل" فإنّ نفيه "لما يفعل" و إذا قال: " لقد فعل" فإنّ نفيه" ما فعل" لأنه كأنه قال : " و الله لقد فعل ، فقال : " و الله ما فعل" و إذا قال : " هو يفعل" أي هو في حال فعل فإنّ نفيه " ما يفعل" و إذا قال : " هو يفعل " و لم يكن الفعل واقعا، فنفيه "لا يفعل"، و إذا قال : "ليفعلنّ " فنفيه " لا يفعله" كأنّه قال : " و الله ليفعلنّ" فقلت : " و الله لا أفعل" و إذا قال : "سوف يفعل" فإنّ نفيه لن يفعل"...» [2].

« حق نفي الشيء و إيجابه أن يشترك في مواقعهما، و أن لا يكون منهما فرق في أحكامهما إلا أنّ أحدهما إيجاب و الآخر نفي. »[3]

و يمكن توضيح المعاني المشتركة بين الحرف و نقيضه في الجدول التالي :

المعاني المشتركة	الوحدة الموجبة	نفيها
- المضي	- فعل	- لم يفعل
- الحال	- قد فعل	- لما يفعل
- القسم	- لقد فعل (و الله لقد فعل)	- ما فعل (و الله ما فعل)
- الحال	- هو يفعل	- ما يفعل
-الاستقبال	- هو يفعل	- لا يفعل
- الاستقبال + القسم	- ليفعلنّ (و الله ليفعلنّ)	- لا يفعل (و الله لا يفعل)
- الاستقبال	- سوف يفعل	- لم يفعل

1 - السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص 283-284 .
2 - سيبويه: الكتاب ، ج3، 135 .
3 - السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، ج10، ص 159 .

3-4-4- الحرف وموضعه التوسط :

يرتبط الحرف الذي يتميز بموضعه الثابت عن باقي الوحدات النحوية بالعمل، لذلك يشترط فيه في الغالب شروطا حتى يعمل في الوحدة النحوية التي تليه، لأنه فرع في العمل و لا يتمكن تمكن الفعل في العمل لأن هذا الأخير أصل في العاملية ، و من الحروف العاملة بشروط على سبيل المثال "إذن" فإنها تعمل :

- إذا كانت في موضع الصدارة في التركيب .
- أن الفعل يأتي معها دالاعلى الاستقبال .
- أن لا يفصل بينها و بين الفعل بفاصل إلا القسم .
- أن تكون جوابا .

و قد ذكر هذه الشروط أغلب النحاة منهم الواسطي الضرير فقال : « فالموضع الذي تعمل فيه إذن هو إذا اجتمع فيها أربع شرائط : تكون مبتدأة، و الفعل الذي بعدها مستقبلا لا فعل حال و تكون جوابا، و لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها، متى نقص من الأربع شرائط لم تعمل ...» [1].

و قد نص سيبويه على هذه الشروط دون التصريح بها لإعمال إذن، كما أورد وجها آخر بإلغائها، فقال : « واعلم أنّ إذن إذا كانت جوابا و كانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة و ذلك قولك : إذن أجيئك، و القسم ها هنا بمنزلته في أرى إذا قلت : أرى الله زيدا فاعلا، و لا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل و بين الفعل سوى إذن، لأن إذن أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء و هي تلغي و تقدم و تؤخر ... » [2]

فإذا تعمل بشروط، و قد أضاف العكبري شرطا خامسا « أن لا يكون معها، حرف عطف » [3].

توسط إذن :

إذا توسطت إذن بين الفاء و الواو و بين الفعل يجوز إعمالها أو إلغائها، قال سيبويه : « واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفاء و الواو و بين الفعل فإنك فيها بالخيار : إن شئت إعمالها كإعمالك "أرى"

1 - الواسطي الضرير: شرح اللمع في النحو ، ص 166 .
2 - سيبويه: الكتاب ، ج3، ص 12 ، 13 .
3 - العكبري: اللباب في علل البناء و الإعراب، ج2، ص 34 .

و "حسبت" إذا كانت واحدة منهما بين اسمين و ذلك قولك : زيدا حسبت أخاك، و إن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت، إذا قلت : زيد حسبت أخوك، فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيك و إذن أكرمك، و بلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف و إذن لا يلبثون خلفك إلا قليلا [سورة الإسراء من الآية :76] و سمعنا بعض العرب قرأها فقال : « و "إذن لا يلبثوا " و أما الإلغاء فقولك : فإذن لا "أجيئك"، و قال تعالى : فإذن لا يؤتون الناس نقيرا [سورة النساء من الآية :53]» [1]

فالواضح من كلام سيبويه أنه يجيز وجهين في "إذن" ، وجه الإعمال حتى و إن كانت في موضع وسط بين حرفي العطف "الواو" أو "الفاء" و بين الفعل مثل قوله :

فإذن آتيك و إذن أكرمك

حرف جواب فعل حرف جواب فعل

عطف وجزاء و نصب مضارع عطف وجزاء و نصب مضارع(منصوب)

واستقبال واستقبال

و وجه عدم الإعمال أي الإلغاء مثل قوله : فإذن لا أجيئك (بالرفع في أجيئك) و هذا الحكم قياسا على أرى و حسبت لأنهما إذا كانتا في موضع التوسط بين إسمين فإنه يجوز فيهما الإلغاء أو الإعمال.

و استشهد سيبويه على جواز هذين الوجهين في "إذن" بالقرآن الكريم، و الكثير من النحاة تبعه في جواز الوجهين منهم ابن السراج حيث قال : « فإذا وقعت إذن بين الفاء و الواو و بين الفعل المستقبل فإنك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالك أرى و حسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين أو شيئين ألغيت... » [2]

و أضاف الواسطي الضرير وجها آخر لإذن المتوسطة بين حرفي العطف الواو أو الفاء و الفعل فقال: « و الموضع الذي تعمل فيه مرة و لا تعمل أخرى إذا جاءت بعد الواو و الفاء تقول: إن تكرمني أكرمك فإذًا أزورك و أزورك، و قد يجوز الجزم عطفا على أكرمك، فهذا ما تعمل فيه ظاهرا و لا تعمل مضمرا... » [3]

1 - سيبويه: الكتاب، ج3 ، ص 12

2 - ابن السراج: الأصول في النحو ، ج2 ، ص 149

3 - الواسطي الضرير: شرح اللمع في النحو ، ص 167 .

واختار الرضي أيضا الأوجه الثلاثة في الفعل من رفع و نصب و جزم و قوّة الوجه الأخير فقال : « و يجوز في نحو قولك : إن تأتني آتيك و إذن أكرمك، ثلاثة أوجه الجزم و هو الأقوى يعطف الفعل على المجزوم و النصب على الاستئناف، و عطف "إذن" مع الفعل و هما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية و الرفع على إضمار المبتدأ بعد إذن أي إذن أنا أكرمك...»[1]

فالحرف كلما تغير عن موضعه الأصلي الثابت له، و نقصت بعض شروطه خاصة إذا كان من الحروف العاملة، فإنه يؤثر في الوحدات التي تليه عملا أو معنى في السياق، و دليل تمكن الحرف هو خروجه إلى معان أخرى و أيضا هو أن تليه أفعال أو أسماء دون الاختصاص بوحدة معينة .

3-4-5-الحرف و موضع الاسم :

ومن الحروف التي لا يبتدأ بعدها إلا الأسماء ليبني عليها فترفع بعامل الابتداء "أما" و "إذا" الفجائية ، و قال سيبويه : «... قد لقيت زيدا و أمّا عمرو فقد مررت به و لقيت زيدا و إذا عبد الله يضربه عمرو فارفع إلا في قول من قال : زيدا رأيته و زيدا مررت به، لأنّ أمّا و إذا يقطع بهما الكلام و هما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء، إلا أنه يدخل عليهما ما ينصب و لا يحمل واحد منهما آخر على أول كما يحمل بـ"ثم" و الفاء.. »[2]

إذا "أمّا" و "إذا" الفجائية من الحروف التي تكون بعدها الوحدة النحوية الاسم و ليس من حروف العطف.

أمّا
إذا [موضع الاسم]

فما بعد أما و إذا جملة استئنافية قطعت عما قبلها و ليست بمعطوفة على الأولى فتتبعها في التصدير باسم أو فعل للمشاكلة و تحمل عليها، و يكون ما بعدها مرفوعا على الابتدائية و في موضع اسم مبتدأ إلا إذا دخل العامل بعدهما، قال سيبويه : «...إلا أن يدخل عليها ما ينصب...»[3]

1 - الرضي الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3 ، ص 48
2 - سيبويه، الكتاب ، ج1، ص 149 -150 .
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 150 .

وقد شرح السيرافي قوله هذا فقال : « يعني إلا أن تدخل على ما بعد أما و إذا فتقول: "لقيت زيدا" و أمّا عمرو فضربته، و أو ما يجر فتقول و أمّا بعمرو فمررت... فما بعدها بمنزلة المبتدأ حتى يدخل عليهما ما ينصب أو يجر» [1]

و قد استشهد سيبويه على أن هذين الحرفين "أمّا" و "إذا" ما بعدهما هو موضع الابتداء قوله : « ألا ترى أنهم قرأوا و أمّا ثمود فهديناهما [سورة فصلت من الآية :17] ،و قبله نصب و ذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء... » [2]

فثمود في موضع المبتدأ و لا يعمل فيها ما قبلها و لا تعطف عليها لأنها مسبوقة بأمّا التي تصرف الكلام إلى الابتداء .

هذا بالإضافة إلى حروف أخرى تختص بالدخول على الاسم كحروف الجرّ مثلا .

قال سيبويه : « و الجرّ إنما يكون في كل اسم يضاف إليه... » [3]

و قد أورد أمثلة عن حروف الجر و أصل دخولها على الأسماء ، فقال : « فأمّا الذي ليس باسم و لا ظرف فقولك : مررت بعبد الله و هذا العبد الله و ما أنت كذلك، و يالبكر، و تا الله لا أفعل ذلك و من و في و مذ و عن و ربّ و ما أشبه ذلك و كذلك أخذته عن زيد و إلى زيد... » [4]

فهذه الحروف تدخل على الأسماء و لديها معاني مختلفة تؤديها في التركيب حتى و إن كانت مشتركة في عمل الجر، فالوحدة النحوية الحرف لديها موضع ثابت و تساعد على تحديد باقي الوحدات النحوية

3-4-6- الحرف و موضع الاختيار :

و ذكر سيبويه أيضا حروفا يجوز أن تليها الأفعال أو الأسماء و مثال ذلك : « لكن و إنما و كأنما و إذ، و نحو ذلك ، لأنها حروف لا تعمل شيئا، و تركت الأسماء بعدها على حالها كأنها لم يذكر قبلها شيء فلم يجاوز ذا بها، إذ كانت لا تغير ما دخلت عليه فيجعل الاسم أولى بها من الفعل.» [5]

فالحرف إذا لم يختص بالدخول على وحدة نحوية معينة فإنه يجوز أن تليه الأفعال أو الأسماء.

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3 ، ص 142 .
2 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 150 .
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 484 .
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 184.
5 - المصدر نفسه، ج1، ص 420 .

3-4-7-الحرف و موضع الإتباع .

ذكر سيبويه حروفا أيضا لا تختص بالدخول على وحدة نحوية معينة، و إنما ما بعدها يكون في موضع اتباع لما قبلها كحروف العطف و ما يحمل على معناها، فقد تليها أسماء أو أفعال و تحمل الوحدة بعدها على حسب ما قبلها ، قال سيبويه : « و مما يختار فيه النصب لنصب الأول و يكون الحرف الذي بين الأول و الآخر بمنزلة الواو و الفاء و ثم قولك : قد لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته و ضربت القوم حتى زيدا ضربت أباه و أتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به و مررت بالقوم حتى زيدا مررت به و حتى تجري مجرى الواو و ثم و ليست بمنزلة أمّا لأنها تكون على الكلام الذي قبلها و لا تبتدأ... » [1]

فالوحدة النحوية بعد حتى تكون في موضع اتباع لما قبلها و يستحسن المطابقة .

فتنزلت حتى منزلة حروف العطف فإذا كان قبلها فعل كان الاختيار و الرتبة و الموضع للفعل لا غير للمشاكلة و المطابقة فالجمل التي ذكرها مصدرة بفعل لذلك يكون التقدير بإضماره على حسب المفسر له ، و هي لا تشبه "أمّا" و لا يجوز الإبتداء بها و تربط ما بعدها بما قبلها فهي بمعنى الواو...» [2]

فحروف العطف و ما ينزل منزلتها تكون الوحدات النحوية بعدها في موضع اتباع لنوع الوحدات التي قبلها ،فمعنى الحرف هو الذي يحدد نوع الوحدة النحوية التي تليه و مثال ذلك أيضا حتى عندما تخرلا إلى معنى الغاية و لا تكون في معنى العطف، فتجر ما بعدها أي الوحدة النحوية الاسم ، فقال : « و قد يحسن الجر في هذا كله و هو عربي و ذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته فإنما جاء لقيته توكيدا بعد أن جعله غاية كما تقول : مررت بزيد و عبد الله مررت به...» [3] و بين هذا السيرافي في قوله: « يعنى أنك إذا قلت: لقيت القوم حتى عبد الله لقيته فعبد الله مجرور في معنى بـ"إلى"، و قد تم الكلام ثم جئت لقيته توكيدا للفاء الواقع بعبد الله في المعنى كما أنك إذا قلت: مررت بزيد و عبد الله مررت به، فعبد الله مجرور بالباء الأولى التي في زيد ثم جئت مررت الثانية لتوكيد المرور الواقع بعبد الله في المعنى... » [4]

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 150
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج3 ، ص 154 .
3 - سيبويه، الكتاب ، ج1، ص 151 .
4- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج3 ، ص 149 .

و حتى قد تحمل على معنى الواو "حرف العطف" أو على معنى "إلى"، و معناها يحدد الوحدة التي تليها، و قد استشهد سيبويه على معنى الغاية فيها و جرّ ما بعدها بقول "ابن مروان النحوي" فقال:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله*** والزاد حتى نعله ألقاها[1]

فنعله في موضع جرّ بـ"حتى"، و أجاز سيبويه الرفع أيضا فقال :« فالرفع جائز كما جاز في الواو و ثم و ذلك قولك: "لقيت القوم حتى عبد الله لقيته" ، جعلت عبد الله مبتدأ و جعلت لقيته مبنيا عليه كما جاز في الابتداء كأنك قلت : " لقيت القوم حتى زيد ملقي" و سرحت القوم حتى زيد مسرح و هذا لا يكون فيه إلا الرفع » [2]، فالحرف وحدة نحوية ثابتة الموضع تساعد في تحديد مواضع الوحدات النحوية الأخرى كالاسم و الفعل .

و في الأخير ننتهي إلى نتيجة أن آلية الموضع تمكننا من تحديد الوحدات النحوية ،الاسم الفعل، الصفة، الحرف في المتتالية اللغوية .

3-5- موضع الصفة :

إن الوحدة النحوية الصفة متميزة عن باقي الوحدات النحوية بموضعها الخاص بها الذي لا يكون لغيرها، لأنها والموصوف كالاسم الواحد .

وأكد سيبويه على أن الصفة من تمام ما قبلها ولا يجوز أن توضع الأسماء في موضعها فقال : « وإنما نصب الصفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الأسماء كما أنه لا يكون إلا حالا قوله : "ألا ماء ولو باردا" لأنه لو قال: "ولو أتاني بارد" كان قبيحا . ولو قلت :"أتيتك بجيد" كان قبيحا حتى تقول:" بدرهم جيد"...» [3]، فالصفة ليست وحدة نحوية مستقلة بمفهوميتها لذا يستحسن ذكر الموصوف قبلها لأنهما بمنزلة اسم واحد.

« يعني لما لم تقو الصفة إلا بتقدم الموصوف، جعلوه حالا في قولك : "ولو باردا" أو "أتتيك به جيدا" وكذلك الصفة لا تجوز إلا ظرفا في قولك : " سير عليه طويلا"أو تجري على اسم فتقول : "سير عليه دهر طويل"...» [4] و الصفة من تمام الأسماء التي قبلها وتقع في موضع تابع لها.

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 151 .
2 - المصدر نفسه .
3- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 285.
4- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج4، ص 210.

ويواصل سيبويه تأكيده فيقول :« فلو قلت : "ألا مائة ولو باردا " لم يحسن إلا النصب لأن باردا صفة. ولو قلت: "ائتني ببارد" كان قبيحا، و لو قلت : "ائتني بتمر" كان حسنا، ألا ترى كيف قبح أن تضع الصفة موضع الاسم .. » [1]

فسيبويه يعمد إلى وضع عنصر في موضع عنصر معين في التركيب، فإذا امتنع عن ذلك الموضع واستحال، استنتج من ذلك حكما هو أن هذه الوحدة النحوية مخالفة في الحكم للوحدات النحوية التي ترد في هذا الموضع كوضعه في القول السابق الصفة "بارد" موضع الاسم، حتى يبين أن لكل وحدة نحوية موضعها الخاص ،وأن للصفة موضعا في سياق الكلام لا يحسن لغيرها .

ويستخدم أمثلة كثيرة حتى يبرهن على صحة حكمه وأن الموضع والمعنى يستوجبان وحدة نحوية معينة، فيقول: « ..."أخذته بدرهم فصاعدا" و"أخذته بدرهم فزائدا" حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباب، لو قلت: "أخذته بصاعد" كان قبيحا، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال : "أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا"... »[2] ، وقال أيضا : « ولا يجوز أن تقول و "صاعدا" لأنك لا تريد أن تخبر أن "الدرهم" مع "صاعدا" ثمن لشيء كقولك : بدرهم وزيادة...»[3].

إذا الصفة لا تكون في موضع الاسم لأن لديها خصائص تركيبية خاصة بها وموضعا خاصا .

وقد علل السيرافي لعدم جواز وضع الصفة موضع الاسم أو العكس فقال : « و لا يحسن أن تقول : "أخذته بدرهم فصاعد" من جهتين : إحداهما : أن صاعدا نعت ولا يحسن أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت والجهة الأخرى : أن الثمن لا يعطف على بعضه بعض بالفاء لا تقول: أخذت الثوب بدرهم فدانق...» [4]

وأحيانا يجيز سيبويه أن يكون الموضع للصفة أو وحدة أخرى كالحال مثلا إذا استويا واستقام المعنى، فيجوز إجراء الصفة على الموصوف قبلها ويجوز أن يكون الموضع للحال .

1- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 327.
2- المصدر نفسه، ج1، ص 349.
3- المصدر نفسه .
4- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ،ج3، ص 61.

ومثال ذلك قوله : «...فهما ما استويا فيه فقوله : "مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به" إن جعلته وصفا وإن لم تحمله على "الرجل" وحمله على الاسم المضمر المعرو2، نصبته فقلت : "مررت برجل معه صقر صائدًا به" كأنه قال : "معه بازٌ صائدًا به" ، حين لم يرد أن يحمله على الأول ... »[1]

"فصائد" يجوز أن يكون وصفا ثانيا "لرجل" ويجوز أن يكون حالا ، ومثال ذلك أيضا قوله : « وكما تقول :" أتيت على رجلٍ ومررت به قائم"، إن حملته على "الرجل" وإن حملته على "مررت به" نصبته كأنك قلت : "مررت به قائما" ... »[2].

"فقائم" يكون صفة إذا حمل على الموصو2 "رجل" كما يكون حالا إذا حمل على الفعل "مررت".

ويختار سيبويه موضع الحال أحيانا ولا يجيز الصفة لاستقامة الكلام، وذلك باستخدامه لطريقة قلب المواضع، لأن الصفة لا تتقدم على موصوفها فيقول : « قلت: "معه الفرΣ راكبا برذونا". فهذا لا يكون فيه وصـ2 ولا يكون إلا خبرا. ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون، لفسد كلام كثير، ولكان الوجه: "مررت برجل حسن الوجه جميله"؛ لأنك لا تقول : "مررت برجل جميله حسن الوجه" ... »[3].

إذًا اختبار وحدة ما في موضع معين يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى، ويعكΣ سيبويه مواضع الوحدات النحوية التي يقابل بينها حتى يبين الحكم ويعلل الاختيار، فيقول : « ومثله في أن الوصـ2 أحسن: "هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ"، لم يجعل الآخر حالا وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعا سواءً، وسوّى بينهما في الإجراء على الاسم ... »[4] .

ويجيز سيبويه الموضعين معا لكنه يبين الوجه والاختيار ، فقال : « وتقول: "مررت برجل معه كيΣ مختوم عليه"، الرفع الوجه لأنه صفة "الكيΣ" والنصب جائز على قوله : "فيها رجل قائما" و"هذا رجل ذاهبا" ... »[5]، فالوجه هو الرفع على الصفة مع جواز النصب على الحال .

1- سيبويه: الكتاب ، ج2، ص 46.
2- المصدر نفسه .
3- المصدر نفسه ، ج2 ، ص 47.
4- المصدر نفسه.
5- المصدر نفسه ،ج2، ص 48.

ويكشف سيبويه في تتبعه لمواضع الوحدة النحوية الصفة عن موضعها الخاص بالنظر إلى الوحدات التي قبلها وبدلالة تنكيرها ، قال « ويقوي إن "من" نكرة قول عمر بن قميئة :

يارب من يبغض أذوادنا*** رحن على بغضائه واجدين»[1]

فربّ لا يكون بعدها إلا نكرة وما بعد النكرة صفة "فيبغض" إذًا في موضع الصفة .

وقال أمية بن أبي الصلت :

لا تضيقنّ بالأمور فقد تكو *** ن فرجاؤها بغير احتيال

ربما تكره النفوس من الأمو *** ر له فرجة كحل العقال[2]

فدليل الصفة هو أن ما بعد "ربما" ترد الأسماء النكرة وغالبا ما تكون بعد النكرات صفات.

وقول الشاعر أيضا :

ألا رب من قلبي له الله ناصح *** ومن هو في الظباء السوائح[3].

"فقلبي له" في موضع صفة "لمن"، وبين سيبويه على أن ما بعد النكرات صفات حتى وإن كانت الأسماء في ظاهرها معرفة لكن الاستعمال و الوصف بها دليل على أنها نكرة، فقال : «...وذلك قولك: "هذا أول فارس مقبل" و"هذا كل متاع عندك موضوع" و"هذا خير منك مقبل" ومما يدلك على أنهن نكرة أنهن مضافات إلى نكرة وتصف بهن النكرات، وذلك أنك تقول فيما كان وصفا: "هذا رجل خير منك" و"هذا فارس أول فارس" و"هذا مال كل مال عنده" ، ويستدل على أن هن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعد هن بما تصف به النكرة ولا تصفه بما توصف به المعرفة وذلك قولك : "هذا أول فارس شجاع مقبل" ... »[4].

فالوحدة النحوية الصفة تساعد على تحديد خصائص الوحدة النحوية الاسم من حيث التعريف والتنكير وهي تكون من تمامها وفي موضع اتباع لها، فدليل تنكير الاسم هو موضع الصفة بعده .

1- سيبويه: الكتاب ، ج2، ص 104.
2- المصدر نفسه ،ج2 ، ص 105
3- المصدر نفسه ، ج2 ، ص 106.
4- المصدر نفسه ،ج2 ، ص 107.

وقد وضح السيرافي مقصود سيبويه من الشواهد التي أوردها في هذا الباب أي:" باب مالا يكون فيه الاسم إلا نكرة " قال: « قصد سيبويه في هذا الباب إلى آخره ذكر أسماء لا تدخل عليها الألف واللام و أنها مع لامتناع دخول الألف و اللام عليها منكورة بدلائل التنكير عليها، و جعل دلائل التنكير فيها أنها توصف بالأسماء النكرات، وتوصف بها الأسماء النكرات، فمن تلك الأسماء: "خير منك" و"أول فارس" و"كل مال عندك"، وقد وصف بهن نكرات ووصفن بنكرات في قوله :"أول فارس شجاع مقبل" ... »[1]

ولا يكتفي سيبويه بإطلاق الحكم بل دائما يسعى إلى الإحاطة بكل الظاهرة، لذلك يعطي احتمال إضافة "اللا" لهذه الأسماء حتى يبين استحالة ذلك، لينتقل إلى أن موضع الاتباع الذي تختص به الصفة و لا يجوز إدخال "اللا"عليها، فدليل النكرة "الوصف".

و قال : « ومثل ذلك :"هذا أيما رجل منطلق" و"هذا حسبك من رجل منطلق"، ويدلك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة، فتقول: " هذا رجل حسبك من رجل" فهو بمنزلة "مثلك" و"ضاربك" ... »[2]

و قال أيضا : « ألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها ... »[3].

فالصفة إذا تتبع الموصوف في تعريفه و تنكيره، و قال : « ...قال : "هذا أول فارس مقبلا "من قبل أنه لا يستطيع أن يقول : "هذا أول الفارس"، فيدخل عليه الألف واللام ...»[4]، فلا يمكن إدخال الألف واللام على هذه الأسماء، وفي هذا المعنى يقول السيرافي : « ويكشف ما قاله سيبويه بأنه يراد فيه أنهن يوصفن بنكرات يمكن دخول الألف واللام عليها، فلا تدخل نحو: أول فارس شجاع، ولا يقال الشجاع، و امتناع دخول الألف واللام عليها أن مواضعهن أوجبت لها التنكير... »[5] .

فالصفة تتبع الموصوف في كل أحواله وهما كالاسم الواحد إلا أن الحد هو أن يتقدم الاسم ثم تليه الصفة لأن موضعها بعده ولا يجوز أن تكون في موضعه .

1- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ،ج7 ، ص 39.
2- سيبويه : الكتاب ، ج2 ، ص 108.
3- المصدر نفسه ، ج2 ، ص 110.
4- المصدر نفسه ، ج2، ص 109.
5- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج7، ص 39.

و قد بين هذا سيبويه في قوله : « وذلك قولك : "هذا قائما رجل" وفيها "قائما رجل". لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول: " فيها قائم" فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: "مررت بقائم" و"أتاني قائم" جعلت "القائم" حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. ولو حسن أن تقول : "فيها قائم" لجاز فيها "قائم رجل" لا على الصفة ولكنه كقوله لما قال : "فيها قائم" قيل له : "من هو ؟" و"ما هو؟" فقال : "رجل" أو "عبد الله" وقد يجوز عن ضعفه ...»[1].

فالصفة لا توضع موضع الاسم ولا بد من الخضوع للترتيب، وإن قدمتها على الاسم "الموصوف" تخرلها عن أصلها إلى الحالية، والشاهد عند سيبويه قول كثير عزة :

لعزّه موحشا طلل*** يلوح كقنه خلل [2]

« الشاهد فيه تقديم "موحشا" على "الطلل" و نصبه على الحال»[3]

مع أنّ الأصل فيه أن يكون صفة "لطلل"

وقد شرح السيرافي في هذا البيت ووضح علة اعتبار"موحشا" حالا وليس صفة فقال : «..."لعزة موحشا طلل قديم" أصله : لعزة طلل قديم موحش على الصفة، وكان يجوز موحشا على الحال، والعامل فيه لعزة، فلما قدمت نصبته على الحال ولم يكن يحسن أن تقول فيها قائم، لأن قائما صفة لا يحسن وضعها في موضع الأسماء، ولو حسن أن تقول : فيها قائم لجعلت رجلا بدلا منه أو يكون رفعه على الاستئناف، وكقولك قلت: "هو رجل "عن سؤال من قال : "من هو ؟"...»[4].

ويؤكد سيبويه على أن للصفة موضعا خاصا بها، وأن الاسم قبلها إذا كان نكرة فالقصد من ذكر الصفة هو التخصيص ، وإن كانت معرفة فالغرض منها التوضيح، والصفات المعارف لا تكون أحوالا فلا بد من وضع كل وحدة نحوية في موضعها الخاص بها فيقول : « ...فإذا أردت الخبر الذي يكون حالا وقع فيه الأمر فلا تصنع في موضعه الاسم الذي جعل لتوضح المعرفة أو تبين به. فالنكرة تكون حالا وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة فاجره كما أجروه، وضع كل شيء موضعه ... »[5]، فالأصل هو اتباع كلام العرب ووضع كل شيء موضعه وأي تغيير في المواضع فإنه يستوجب حكما آخر.

1- سيبويه : الكتاب ، ج2 ، ص 119.
2- المصدر نفسه ، ج2 ، ص 120.
3- الشنتمري: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص 327..
4- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج7 ، ص 58.
5- سيبويه :الكتاب ، ج2 ، ص 110-111.

و الصفة تكون في موضع اتباع لما قبلها ويعلل سيبويه لذلك في باب النداء ويستشهد بقول العرب فيقول : « أفرأيت قول العرب كلهم :

أزيدا أخا ورقاء إن كنت ثائرا *** فقد عرضت أحناء حق فخاصم[1]

فـ"أخ ورقاء" في موضع نصب صفة لـ"زيد" اتباعا لمحله .

وعلل سيبويه بقوله : « لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في "الطويل" قال: لأن المنادى إذا وصف بالمضاف، فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت : "يا أخونا"، يريد أن تجعله في موضع المفرد وهذا لحن. فالمضاف إذا وصف به بالمنادى، فهو بمنزلته إذا ناديته، لأنه هنا وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله ... »[2]، فالصفة تتبع الموصوف "المنادى" و تكون في موضع نصب .

3-6-موضوع الصفة والمعنى :

يبين سيبويه في تتبعه للوحدة النحوية الصفة أن لديها خصائص تميزها عن باقي الوحدات النحوية منها: أن تكون بعد الاسم لأنها من تمامه فهي والموصوف كالاسم الواحد ، وتتبعه في التعريف والتنكير، ولديها موضع خاص بها، ولكن يمكن أحيانا أن يكون الموصوف نكرة والصفة معرفة لأن المعنى المراد يخول لها أن تكون نكرة حسب التأويل قال سيبويه : « وزعم خليل أنه يجوز أن تقول: "له صوت صوت الحمار" على [الصفة]، لأنه تشبيه فمن ثم حسن أن تصف به النكرة...»[3].

فتفسير مذهب الخليل وتقديره أن المعنى هو : "له صوت مثل صوت الحمار"، و"مثل" وإن كان مضافا إلى معرفة فهو نكرة لذا يجوز حمله على الصفة .

ومثال ذلك أيضا قوله : « وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يجوز أن يقول الرجل :" هذا رجل أخو زيد" إذا أردت أن تشبهه أخي زيد ... ولو جاز هذا لقلت : "هذا قصير الطويل" تريد مثل الطويل. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالا للنكرة إلا في الشعر. وهو في الصفة أقبح، لأنك تنقض ما تكلمت به، فلم يجامعه في الحال كما فارقه في الصفة ... »[4]

1- سيبويه :الكتاب ، ج2، ص 185.
2- المصدر نفسه ، ج2 ، ص 186.
3- المصدر نفسه ، ج1 ، ص 427.
4- المصدر نفسه .

فسيبويه يشترط عدم نقض المعنى وأن الصفة لا تخالف الموصوف، وهو لا يجيز التقدير الذي أورده الخليل حتى لا يكون هناك لبس بين الوحدات النحوية وخصائصها، ويقدم الحجة بالمفارقة بين الحال والصفة و يؤكد أن حد استقامة الكلام هو المعنى.

و قد شرح السيرافي موقفه وبينه فقال : « يريد أن الصفة والموصوف كشيء واحد، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة والحال مع الذي منه الحال ليس كشيء واحد فصار في الصفة أقبح... » [1] ، فاختيار وحدة نحوية في أي موضع يستلزم مراعاة المعنى وخصائصها التركيبية .

قال سيبويه : « هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون عليه الكلام وذلك إذا كان الآخر هو الأول. وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن لأنك إنما أردت الوصف كأنك قلت : له صوت حسن، وإنما ذكرت الصوت توكيدا ولم ترد أن تحمله على الفعل، لما كان صفة وكان الآخر هو الأول، كما قلت : "ما أنت إلا قائم وقاعدا" حملت الآخر على أنت لما كان الآخر هو الأول ...»[2]

وما دام المعنى غير منتقض فيجوز الحمل على الصفة لأنها من تمام ما قبلها .

ويجيز سيبويه أن توضع وحدة ما موضع الصفة، وتجرى عليها وإن كانت مخالفة لوجه الكلام و لكنها أتمت معنى ما قبلها مثل الصفة فنزلت منزلتها، فيقول : « وممّا جرى نعتا على غير وجه الكلام: "هذا جحر ضبٍّ خرب"، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأن "الخرب" نعت "الجحر" و"الجحر" رفع ولكن بعض العرب يجرّه... »[3] .

"فخرب" هي نعت الجحر لكن وضعت "ضبٍّ "، موضعها ولم ينتقض المعنى خاصة وأن بعض العرب أجازوا هذا القول واستعملوه بالجر وأنزلوه منزلة الصفة .

قال سيبويه : «... ولكنه نعت للذي أضيف إليه الضّب، فجرّوه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضّب، ولأنه صار هو الضّب بمنزلة اسم واحد. ألا ترى أنك تقول : "هذا حب رمان" فإذا كان لك قلت : "هذا حب رماني"، فأضفت "الرمان" إليك وليس لك "الرمان" إنما لك الحبّ ...»[4] .

1- السيرافي: شرح كتاب سيبويه ،الجزء 5 ، ص 135.
2- سيبويه : الكتاب ، الجزء 1 ، ص 429.
3- المصدر نفسه ،الجزء 1 ، ص 500.
4- المصدر نفسه.

فالنسبة الحاصلة بين الوحدتين النحويتين "جحر ضب" و "حب رمان" أي الإضافة مكنت من تمام المعنى و اعتبارهما اسما واحدا مفردا، ويدعم ذلك بقوله : « تقول : "هذا جحر ضبي" وليس لك "الضبّ" إنما لك "جحر ضبّ" فلم يمنعك ذلك من أن قلت : "جحر ضبي" والجحر والضبّ" بمنزلة اسم مفرد...»[1].

3-7- الصفة والتابع :

رصد سيبويه المواضع المختلفة للوحدة النحوية الصفة منها موضعها عندما تكون عاملة فيما بعدها، قال "في باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه ووصفه ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له ":«"هذا ما كان من ذلك عملٌ وذلك قولك : "مررت برجل ضاربٍ أبوه رجلٌ"، و"مررت برجل ملازمٍ أبوه رجلٌ"، ومن ذلك أيضا : "مررت برجل ملازمٍ أباه رجل"، و"مررت برجل مخالطٍ أباه داءٌ"، فالمعنى فيه على وجهين: إن شئت، جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل، وإن شئت، جعلته عملٌ كائنا في حال مرورك وإن ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونا ....»[2].

فالنعت السببي يتعلق بما قبله وما بعده ويكون خالصا للاسم الأول وقد شرحه السيرافي فقال: « "صفة ما كان من سببه" يعني: ما كان الفعل من فاعله اسما مضافا إلى ضميره أو يكون ضميره متصلٌ بجملة الكلام وهو هاهنا اسم الفاعل فإذا كان منهما من فعل الموصوف به فقد جرى على من هو له كقوله : "مررت برجل ضارب زيد وملازم عمرا "»[3] .

فالصفة تجرى على ما قبلها و تكون خالصة للاسم الأول حتى إن عملت في الثاني و لا يهم التنوين فيها أو إسقاطه، والدليل قوله : « ألست تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين و غير التنوين سواء أن أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين...»[4] ،و من الشواهد التي أوردها سيبويه قول الشاعر:

وارتشن حين أردنا أن يرمينانا *** نبلاً بلا ريش ولا بقلاداح

ونظرن من خلل الخدور بأعين *** مرضى مخالطها السقام صحاح[5]

1- سيبويه : الكتاب، ج1 ، ص 500.
2- المصدر نفسه ، ج2، ص 16.
3- السيرافي شرح كتاب سيبويه، ج6 ، ص 94.
4- سيبويه : الكتاب ، ج2، ص 17.
5- المصدر نفسه .

وأنشد غيره من العرب :

حمين العراقيب العصار وتركنه *** له نفح عالٍ مخالطه بهرا[1]

فالشاهد في البيت الأول "مخالطها" صفة لمرضى و الإضافة فيها لفظية، و كذلك في البيت الثاني "مخالطه" صفة لـ"نفح".

وذكر سيبويه موضعها آخر للصفة وخروجها للتسمية فقال : « هذا باب ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم يكون لكل من كان من أمته، أو كان من صفته، من الأسماء التي يدخلها الألف و اللام وتكون نكرته الجامعة لما ذكرت لك من المعاني. وذالك قولك:" فلان بن الصعق" و"الصعق" في الأصل صفة تقع عن كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب عليه حتى صار علما بمنزلة "زيد وعمرو"...»[2]

فالموضع آلية تساعد على تحديد الوحدات النحوية ومن بينها الصفة التي تتميز بموضعها الخاص فهي و الموصوف بمنزلة الاسم الواحد .

و في الأخير ننتهي إلى نتيجة أنّ آلية الموضع تمكن من تحديد الوحدات النحوية: الاسم الفعل، الصفة، الحرف في المتتالية اللغوية.

3-8- الحمل علَى الموضع:

تتردد هذه الصورة مقترنة بصورة الحمل على اللفظ في كثير من الأحيان و قد يستبدلون بلفظ الموضع كلمة المحل و« المحل أو الموضع في اللغة هو المكان»[3] و الالتفات إلى الحمل على موضع طريقة سلكها النحاة -باعتبار الموضع آلية- فاستعانوا بها لمعالجة الحالات التي يفترض فيها المطابقة و لكنها تأتي بخلاف ذلك .

فالمعروف أنّ التابع يلحق المتبوع، و يعطى حكمه الإعرابي من رفع و نصب و جرّ و جزم، و لكنهم لاحظوا أنّ التابع يغاير المتبوع في حركته الإعرابية، لذلك كان الحمل على الموضع خير وسيلة لتسويغ هذه الحالات فهو يجري إلا عمّا خرلا عن صورته.

1- سيبويه : الكتاب ، ج2 ، ص 18.
2- المصدر نفسه ، ج2 ، ص 97.
3- ابن منظور: لسان العرب، مادة حال، ص 163.

و يقصد به هو إجراء الثاني على الأول لشبه بينهما في الصورة أو الدلالة بشرط عدم نقض المعنى و بيان هذا سيبويه بقوله : «حمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقض المعنى»[1] و يجري على جميع أبواب النحو.

3-8-1-شروط الحمل على الموضع :

وضع النحاة شروطا و قوانين لصحة الأخذ به، منهم "الزمخشري" الذي يرى أن الحمل على الموضع لا يتم إلا بعد تمام الجملة، فيقول : «إنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة، فإن لم تمض لزمك أن تقول: إنّ زيدا أو عمرا قائمان : ينصب عمرو لا غير »[2].

و تبعه ابن يعيش موضحا قوله: «..إنّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام، لأنه حمله على التأويل، و لا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه، فعلى هذا تقول: " إنّ زيدا و عمرا منطلقان و لا يجوز الرفع في عمرو بالعطف على الموضع لأنّ الكلام لم يتم إذ الخبر متأخر عن الاسم المعطوف...»[3].

و يشترط أبو حيان لصحة العطف على الموضع ثلاثة شروط:

- الأول : أن يكون للاسم لفظ و موضع .
- الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة .
- الثالث : أن يكون هناك محرز للموضع .

و أفرد للناسخ "إنّ" ، شروطا فقال : «و إن كان الناسخ "أنّ" فأكثر المحققين على أنه لا يجوز أن تقول: "بلغني أنّ زيدا قائم و عمرو " بالرفع، لا على الابتداء، و لا على الموضع، و قال قوم : يجوز ذلك مطلقا، و فصل قوم فقالوا: إن كان الموضع يصلح للمفرد، و الجملة، جاز العطف على موضع "أن" و"صلتها" نحو أن تقول : "أنّ زيدا قائم" و "عمرو قائم"، و إن كان لا يصلح إلا للمفرد لم يصلح العطف على الموضع، نحو : "بلغني أنّ زيدا قائم و عمرو"،فمن ورد أوّل

[1] - سيبويه: الكتاب، الجزء1، ص 299.
[2] - الزمخشري محمود بن عمرو، المفصل في اللغة، الطبعة الثانية، تصوير دار الجيل للنشر و التوزيع و الطباعة بيروت، لبنان، ص 296.
[3] - ابن يعيش : شرح المفصل ، الجزء5، ص 60.

على حذف الخبر فمن أجاز العطف على الموضع في "أنّ" أجازه في لكنّ، و من منعه هناك منعه و جعله على إضمار خبر المبتدأ...»[1]

و لا يجوز العطف على المحل في أخوات "إنّ" و يوضح هذا ابن حيان في قوله : «و إن كان معطوفا عطف النسق و الناسق ليت و كأنّ و لعلّ، فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز الرفع، لا على الموضع و لا على الابتداء و أجاز الفراء الرفع على الابتداء... »[2]

و أما ابن هشام فقد ذكر أقسام العطف على المحل، و ذلك أنّ له عند المحققين ثلاثة شروط :

«- الأول : أمّا ظهوره في الفصيح و مثل له بـ " ليس زيد بقائم" و ما جاءني من أمره .

حيث يمكن في هذين المثالين أن تسقط "الباء" فتنصب و تحذف "من" فترفع، لأنّ "الباء" و "من" في هذين المثالين زائدتان، و لذا فعنده لا يجوز أن يقال : مررت بزيد و عمرا لأنه لا يجوز مررت زيدا و مراعاة الموضع لا تختفي بكون العامل في اللفظ زائدا و استدل على رأيه هذا بقول لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا *** و دونك معدّا فلتزعك العواذل »[*]

حيث عطف "دون معدّ" بالنصب على "من دون عدنان" لأنّها في محل نصب ثاني مفعولي "تجد" .

- الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز عنده "هذا ضارب زيدا و أخيه" و علّل الوصفي المستوفي لشروط العمل الأصل لإعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل .

و قد أجاز البغداديون مستشهدين بقول امرئ القيس :

فظلّ طهاة اللحم مابين منضج *** صفيف شواء أو قدير معجّل

الثالث : وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحل و لذلك لا يجوز أن يقال : « "إنّ زيدا و عمرو قائمان"لأن الطالب رفع زيد هو الابتداء و الابتداء هو التجرد و قد انتفى بدخول "أنّ" .

و لم يشترط الكوفيون و بعض البصريين وجود المحرز لصحة الحمل على الموضع فالمهم عندهم هو "عدم نقض المعنى" فلقد أجازوا " إنّ زيدا قائم و عمرو" بالعطف على المحل لا مبتدأ»[3] .

---

[1] - أبو حيان الأندلسي: محمد يوسف بن علي بن يوسف حيان الإمام أثير الدين الغرناطي النفزي الجياني، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق و شرح و دراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، سنة 1998، ج3، ص 1286 - 1290.

[2] - المصدر نفسه، ج3، ص 1288.

[*] - ينظر سيبويه: ج1، ص 114 .

[3] - ابن هشام: تبن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، بيروت، 1999، ج2، ص 472 .

و يذكر ابن هشام عدم أخذ أبي حيان بالشرط الثالث و اكتفى بأن يكون للمعطوف عليه لفظ و موضع لأنه جعل صورة المسألة "أن يكون للمعطوف عليه لفظ و موضع" شرطا لها[1] .

3-8-2- إطراد زائد الصورة :

يشيع جواز الحمل على اللفظ و الحمل على المحل في عدد من المسائل النحوية أشهرها :

3-8-2-1- أولا : توابع المنادى :

و يقصدون بها "التوابع الخمسة من وصف و توكيد و بدل و عطف بيان و عطف نسق[2]

كما يعنون بالمنادى هنا المفرد إذا كان معرفة، و لك ففي هذه التوابع الخمسة الحمل على اللفظ فتعطى التابع حركة المنادى الظاهرة و هي "الضم" و لك أن تحمله على الموضع فتعطيه حركة المحل و هي "النصب" و مثال ذلك قول الشاعر :

إنّ هندا المليحة الحسناء *** و أي من أضمرت لحلم وفاء[3]

فإن قوله : "المليحة الحسناء" صفتان لهند، أمّا المليحة بالرفع فمحمولة على لفظ "هند" و أمّا الحسناء بالنصب فهي محمولة على موضع "هند" .

« فالمنادى المفرد المعرفة بالألف و اللام النصب حملا على الموضع ...و يجوز في صفته الرفع حملا على اللفظ، لأنّ ضمته إذا كانت بناء تثنية ضمة الإعراب لا طرادها في كل اسم مفرد معرفة...»[4] ، و قد أمثلة هذين الحملين في القرآن الكريم و الشعر و فصيح الكلام، فمن أمثلة الصفة في قوله تعالى : « ...ما لكم من إله غيره [سورة الأعراف الآية 59]. و غيره بالرفع فيه وجهان : أحدهما : صفة "الإله" على الموضع، و الثاني : هو بدل من الموضع مثل : "لا إله إلا الله"، و يقرأ بالنصب على الاستثناء، و بالجر صفة على اللفظ...»[5] .

و من الحمل على اللفظ أو الموضع قولك : « "يا زيدا الطويل" ، و" يا زيدا الطويل " »[6] .

فالرفع في "الطويل" حملا على اللفظ و النصب حملا على الموضع، و من أمثلة التوكيد : « يا تميما أجمعون و أجمعين و أنت بالخيار إن شئت رفعت و إن شئت نصبت... »[1] .

---

[1] - ينظر هذه الشروط تفصيلا في المصدر نفسه، ج 473 .
[2] - ابن يعيش : شرح المفصل، ط2، ج 393 .
[3] - ابن هشام: مغني اللبيب، ط1، ج 19
[4] - المصدر نفسه .
[5] - العكبري: ابو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري الأزجي الضرير، الحنبلي النحوي التبيان في إعراب القرآن، إشراف مكتب البحوث و الدراسات، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان 2005، ط1 ج 429-430 .
[6] - سيبويه: الكتاب، ط2، ج 193

و أمّا عطف البيان فهو كالتوكيد و البدل، و من ذلك قول رؤبة:

إني و أسطار سطرن سطرا *** لقائل يا نصرُ نصرا نصرا

و الشاهد فيه قوله : « "يا نصرُ نصرا نصرا" فإنّ قوله : نصر الأول منادى، و نصر الثاني نصب على الإعراب، و قوله :" نصرا " الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله »[1] .

و من أمثلة عطف النسق« قوله تعالى: يا جبال أوبي معه و الطيرَ [سورة سبأ الآية 10] و "الطيرَ" بالنصب و فيه أربعة أوجه أحدهما : هو معطوف على موضع جبال...و يقرأ بالرفع و فيه وجهان: احدهما : هو معطوف على لفظ جبال، و الثاني : على الضمير في أوبي....»[2] .

و منه قوله تعالى : « و ما من دابة في الأرض و لا طائر يطير بجناحيه [سورة الأنعام الآية 38] و لا طائرٌ معطوف على لفظ دابة و قرئ بالرفع على الموضع »[3] .

و من ذلك أيضا قول العجاج :

«يذهبن في نجد و غورا غائرا» [4]

« نصب غورا حملا على موضع نجد، و ما عمل فيه لأن معنى يذهبن في نجد و يسلكن نجد واحد، فكأنه قال : يسلكن نجدا و نحورا غائرا »[5] .

و من أمثلة النصب عطفا على الموضع قول رجل من قيس بن عيلان :

بينا نحن نطلبه أتانا *** معلق و فضة و زناد راع[6]

« الشاهد فيه نصب زناد حملا على موضع وفضه لأن المعنى يعلق وفضة و زناد راع »[7] .

3-8-2-2- ثانيا : اسم إنّ و أخواتها :

يكثر في هذه الصورة الحمل على الموضع و الحمل على اللفظ و من أمثلة جواز الحمل على الموضع قول جرير :

إنّ الخلافة و النبوة فيهم *** و المكرمات و سادة أطهار[8]

---

1 - ، f 187

2 - العكبري: مصدر سابق، ج2، f 327 .

3 - المصدر نفسه، ج1، f 367.

4 - سيبويه: الكتاب ، ج1، f 95.

5 - الشنتمري ، مصدر سابق ، ج1، f 95.

6 - المصدر نفسه ،ج1، f 226.

7 - المصدر نفسه ، ج1، f 137.

8 - سيبويه: الكتاب سابق ، ج2، f 146.

فإن"المكرمات" بالرفع حملاً على موضع اسم "إنّ" في الأصل مبتدأ أصلاً، و مثله أيضا قولك: "إن زيداً طريفٌ و عمرو" و "إنّ زيداً منطلق و سعيد" فإن "عمرو" و "سعيد" يرتفعان على وجهين فقحد الوجهين حسن و الآخر ضعيفٌ، فأمّا الوجه الحسن فإن يكون محمولا لا على الابتداء لأنّ معنى إنّ زيداً منطلق : زيد منطلق و إنّ دخلت توكيداً كأنه قال : زيد منطلق و عمرو" و في القرآن مثله : إنّ الله بريءٌ من المشركين و رسوله [التوبة الآية 54]»[1] .

« فقد قرئ بنصب "رسول" عطفا على لفظ الجلالة الله عزّ وجلّ، و بالرفع حملاً على موضع إنّ قبل دخولها في أحد أقول ثلاثة »[2] .

« و العطف على الموضع جائز مع "إنّ ولكنّ " دون سائر أخواتها، و أجاز ابن الأنباري ذلك لأنهما لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لأنها غيرت معنى الابتداء لأنّ كأنّ أفادت معنى التشبيه و ليت أفادت معنى التمني و لعلّ معنى الترجي»[3] .

و يؤكد سيبويه على عدم جواز حمل هذه الأحرف "كأن، ليت، لعلّ" على موضع الابتداء بقوله : «واعلم أنّ "لعلّ" و "كأنّ" و "ليت" ثلاثتهن يجوز فيهن ما جاز في "إنّ" إلا أنه لا يرفع بعده شيءٌ على الابتداء، و من ثم اختار الناس " ليت زيدا منطلق و عمرا"... »[4] .

فيجوز عند سيبويه العطف على موضع إنّ الابتداء بعد استيفاء الخبر .

و قد اختلف النحاة في جواز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر «فمنعه البصريون و احتجوا على ذلك بقولهم : إذا قلت : "إنك و زيد قائمان" وجب أن يكون مرفوعا بالابتداء و وجب أن يكون عاملاً في خبر زيد و تكون إنّ عاملة في خبر "الكاف" و قد اجتمعا معا و ذلك لا يجوز، و أمّا الكوفيون فقد اختلفوا في ذلك فجوّزه الكسائي على الإطلاق و ذهب الفراء إلى عدم جواز ذلك، إلا في ما لم يتبين فيه عمل "إنّ" و استبدل على ذلك بقوله تعالى: إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئون و النصارى... [سورة المائدة الآية 69] حيث عطف الصائبين على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر و هو قوله تعالى: من آمن بالله و اليوم الآخر [سورة المائدة 69] »[5] .

---

[1] - سيبويه: الكتاب، ج2، ص 145

[2] - الزجاجي، مصدر سابق ، ص 156

[3] - ابن الأنباري، مصدر سابق ، ص 151

[4] - سيبويه: الكتاب، ج2، ص 147.

[5] - ابن الأنباري: مصدر سابق ، ص 152

3-8-2-3- ثالثا : تابعا اسم لا النافية للجنس :

يرى النحاة أنّ "لا" النافية للجنس قد عملت عمل "إنّ" للمشابهة بينهما، و نتيجة لهذه المشابهة أعطيت "لا" حكم "إنّ" «فكما جاز في توابع "اسم إنّ" و إن كان معربا الحمل على المحل فكذ في توابع اسم "لا" معربا كان أم مبنيا»[1] ، و لذلك فإن نعت اسم لا المبني فلك في الصفة :

«أولا : النصب و التنوين على الأصل مع بناء موصوفها نحو : "لا رجل ظريفًا عندك" فهو اسم لا "رجل" النصب و لذلك حمل الوصف على موضع الموصوف .

ثانيا : بناء الصفة و الموصوف على الفتح و جعلهما كالكلمة الواحدة إذ أنّ معناهما كالمعنى الكلمة الواحدة نحو : "لا رجلَ ظريفَ عندك" .

ثالثا : الرفع حملًا موضع اسم لا و اسمها لأن موضعها الابتداء و لذلك يستوجب التنوين... »[2] .

و يؤكد سيبويه على أن "لا و اسمها " في موضع اسم مبتدأ بقوله : « و الدليل على أنّ "لا رجل" في موضع اسم المبتدأ و " ما من رجل" في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضلُ منك... »[3] .

و من الشواهد التي ذكرها في جواز الحمل على موضع الابتداء قول ذي الرمة :

بها العين و الآرام لا عدّ عندها *** و لا كرعٌ إلا المغارات و الرّبل

و الشاهد فيه : رفع "كرع" عطفا على موضع الاسم المنصوب بـ "لا"[4] ، و من ذلك أيضا قول رجل من بني مذحج :

«هذا لعمركم الصّغارُ بعينه *** لا أمّ لي إن كان ذاك و لا أبُ»

و الشاهد فيه قوله : و "لا أبُ" حيث جاء أب مرفوعا بالابتداء بعد "لا" النافية غير العاملة التي تلت "لا" النافية للجنس»[5] .

---

[1] - الرضي الاستراباذي: شرح الكافية ابن الحاجب، ط1، ج 111

[2] - الصميري: أبو محمد عبد الله بن علي، التبصرة و التذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، 1402ه، ط1، ج 387.

[3] -سيبويه: الكتاب، ط2، ج 287.

[4] - المصدر نفسه، ط2، ج 302.

[5] - المصدر نفسه ، ط2، ج 303.

كما أورد سيبويه شواهد أخرى في حمل الاسم المعطوف بعد لا النافية للجنس على موضع اسمها و من ذلك قول الشاعر :

لا أبا و لا ابنا مثل مروان و ابنيه *** إذا هو بالمجد ارتدى و تأزّرا[1] .

«و الشاهد فيه قوله "فلا أب وابنا" حيث عطف على اسم "لا" النافية للجنس و لم يكررها وجاء بالمعطوف منصوبا لأنه عطفه على محل اسم لا... »[2] .

و مثال ذلك أيضا قول أنس بن العباس :

لا نسبا اليوم و لا خلة *** اتسع الخرق على الراتق[3]

حيث نصب "خلة" على موضع اسم لا "نسب" .

و قد ذكر الصميري أوجه إعراب المعطوف على اسم "لا" النافية للجنس قال : «أما إذا عطفت على اسمها فيستوجب التنوين في المعطوف نصبا و رفعا، نحو "لا رجل و عمّا في الدار" و "لا رجل و عمّا في الدار" فإذا اتبع النعت الأول نعتا آخر جاز في الثاني الرفع على الموضع و النصب بالتنوين حملا على اللفظ "لا رجل عاقلا كريما و كريم"، و إذا تكرر اسم "لا" جاز في الاسم الثاني الفتح و النصب بالتنوين نحو : لا ماء لك، لا ماءَ ماءَ لك، و لا ماء ماءٍ لك...»[4] .

أمّا إذا كررت "لا" نحو: "لا رجل فيها و لا امرأة فلك في هذا الأسلوب خمسة اوجه :

«الأول : البناء على الفتح في اسم لا الأولى و الثانية فتقول : لا رجل فيها و لا امرأة .

الثاني : بناء اسم لا الأولى و نصب اسم لا الثانية بالتنوين حيث تعد لا الثانية زائدة و تعطفه على اللفظ نحو : لا رجل و لا امرأةً.

الثالث : بناء الأول و رفع الثاني و "عدلا" الثانية زائدة، و يعطف الثاني على موضع الأول نحو : لا رجلٌ فيها و لا امرأةٌ.

الرابعة : الرفع فيها جميعا نحو : لا رجلٌ و لا امرأةٌ.

و الخامسة : رفع الأول و فتح الثانية نحو : لا رجلٌ و لا امرأةَ »[5].

---

[1] - سيبويه: الكتاب، ج2، ص 294.
[2] - المصدر نفسه ، ج2، ص 294-295.
[3] -المصدر نفسه، ج2، ص 295.
[4] -الصمري، التبصرة و التذكرة، ج1، ص 387.
[5] - المصدر نفسه ، ج1، ص 387-388.

و اختلف النحاة في "ألا التي تفيد التمني، فذهب المازني و المبرد إلى جواز العطف و الوصف على موضع اسمها نحو : « ألا مال كثيرا ننفقه، و ألا ماءً و خمر أثرهما، و تابعهما في هذا ابن الحاجب و خالفهما في ذلك سيبويه...»[1] * .

و بالرغم من أنّ النحاة قد اشترطوا في صحة الحمل على الموضع ألا يتغير معنى الجملة بدخول الحروف عليها نحو: " إنّ زيدا قائم و عمرو" حيث دخول إنّ لم يغير معنى الابتداء فيها، بل أكد مضمون الجملة، فإنهم أجازوا الحمل على موضع مع "لا" إذا كان اسمها مبنيا مع أنّ الجملة يتغير معناها بدخول لا عليها .

و علل الرضي ذلك بقوله : «لأنه إذا كان معربا، فالحمل على الإعراب الظاهر أي النصب أو لن من الرفع البعيد الذي إذ اعتبر فلكونه أصلا في هذا الاسم مع مشابهته "لا" لأنّ التي معها كالباقي، أمّا إذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه، لأنّ النصب فيه صار بسبب البناء فتحا، فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابهة للنصب بعروضه بلا و زواله بزوالهما... »[2] .

3-8-2-4- رابعا: تابع المضاف إلى اسم الفاعل أو المصدر :

أجاز النحاة حمل تابع ما أضيف عليه المصدر على اللفظ و هو الأرجح و قالوا : « إنما يصار إلى الحمل إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر »[3] ، و مثال ذلك قول رؤبة :

قد كنت داينت به حسانا *** مخافة الإفلاس و الليانا

يحسن بيع الأصل و القيانا[4]

«الشاهد فيه نصب الليان و القيان على معنى الأول، و التقدير داينت بها من أجل أن خفت الإفلاس و الليان، و يحسن أن يبيع الأصل و القيان، و يجوز أن يكون الليّان مفعول على الليان فلما سقط الجار نصب بالفعل، و أقام الليان مقامهما في الإعراب... »[5] .

---

[1]* - الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص 262

[2] -المصدر نفسه، ج1، ص 111.

[3] -ابن الحاجب: مصدر سابق ، ج1، ص 64.

[4] - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 252.

[5] -الشنتمري: شرح أبيات سيبويه ، ج1، ص 159.

و أمّا تابع اسم الفاعل فله حالتان :

« أن يكون معمول اسم الفاعل مجرورا، و في هذه الحالة إن كان التابع نعتا أو تأكيدا أو عطف بيان فلك الخفض على اللفظ و النصب على الموضع، و إن كان التابع عطف نسق أو بدلا، فإن لم يكن في اسم الفاعل ألف و لام فالخفض على اللفظ و النصب بإضمار فعل نحو قولك: هذا ضارب زيد و عمرا أي و ضرب عمرا، و إن كان فيه ألف و لام جاز الخفض على اللفظ و النصب على الموضع إن كان مثنى أو جمع مذكر سالم نحو قولك : إذا هذا الضاربا أخيك و عمرو، بخفض الأخ و عمرو و نصبهما، و إن لم يكن مثنى و لا جمع مذكر سالم، و كان التابع معرفا بالألف و اللام أو مضافا إلى ما فيه الألف و اللام أو إلى ضميره، ففي هذه الأحوال يجوز الخفض على اللفظ و النصب على الموضع كقول الأعشى :

الواهب المائة الهجان و عبدها *** عوذا تزجي خلفها أطفالها

فقد روي بخفض "عبد" على اللفظ و نصبه على الموضع »[1] .

و من الحمل على الموضع قول الشاعر :

هل أنت باعث دينار لحاجتنا *** أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق

و الشاهد فيه قوله : "عبد ربّ" حيث نصب "عبد" حملا على الموضع [2] فشرط الحمل و تمامه هو عدم نقض المعنى .

3-8-2-5- خامسا : تابع الأسماء المتصلة بحرف زائدة :

و من أمثلة سيبويه على هذا قولك : « ليس زيد بجبان و لا بخيل، و "ما زيد بأخيك و لا صاحبك" و الوجه فيه الجرّ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين و ليس ينقض إجراؤه عليه المعنى و أن يكون آخره على أوّله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه»[3] .

فوجه الإعراب عند سيبويه هو الجرّ لتطابق اللفظين مع تساوي المعنيين و لكنه يجيز إجراء الثاني على الأول على حملا موضع الأول بشرط عدم نقض المعنى .

[1] -ابن عصفور الإشبيلي: المقرب، تحقيق عبد الستار الجواري، بدون طبعة، بغداد 1986، ج1 125-126.
[2] - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 227.
[3] -المصدر نفسه، ج1، ص 113.

و من أمثلة الإجراء على الموضع قول عبيد الأسدي :

معاوية إننا بشر فأسجح *** فلسنا بالجبال و لا الحديدا[1]

فقد نصب "الحديدا" على موضع "الجبال" لأن موضعها النصب، و جاء الجرّ في الاسم قبله بالباء الزائدة التي يجوز إسقاطها و يعلل سيبويه « لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى و لم يحتج إليها و لكان نصبا، ألا تراهم يقولون : حسبك هذا و "بحسبك هذا" فلا يتغير المعنى، و جرّه هذا مجراه قبيل أن تدخل عليه الباء لأن بحسبك في موضع ابتداء... »[2] .

و مثال الحمل على الموضع أيضا قول لبيد :

فإن لم تجد من دون عدنان والدا *** و دون معد فلتزعك العواذل[3]

« و الشاهد في البيت أنه نصب دون معد و عطفه على موضع من كأنه قال : فإن لم تجد دون عدنان والدا و دون معدّ... »[4] .

و مثال ذلك أيضا قول كعب بن جعيل :

ألا حي ندماني عمير بن عامر *** إذا ما التقينا من اليوم أو غدا[5]

فنصب "غدا" عطفا على موضع "اليوم"

و قال العجّاج :

كشحا طويا من بلاد مختارا *** من يقسة اليائس أو حذارا

و الشاهد فيه قوله : « "حذارا" حيث عطفها على محل "يقسة" فهذا المجرور محله النصب لأنه مفعول لأجله لكنه جرّ بـ"من" التعليلية مع أنه استوفى شروط النصب و هذا جائز و قدرت "من" زائدة هنا»[6].

و كذلك في خبر "ما" العاملة عمل ليس نحو : «"ما زيد كعمرو ولا شبيها به" و " ما عمرو كخالد و لا مفلحا"هذا معنى الكلام...»[7].

---

[1] - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 113

[2] -المصدر نفسه، ج1، ص 114.

[3] -المصدر نفسه.

[4] -ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص 161.

[5] - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 115.

[6] -المصدر نفسه، ج1، ص 116.

[7] - المصدر نفسه.

و قد ذكر ابن عصفور أوجه إعراب الاسم المعطوف على خبر ما قال: « ما زيد بقائم و لكن قاعد أو قاعدا أو قاعد فالرفع على حمله على موضع "قائم" إن قدرتها تميمية و النصب حمله على موضع "قائم" إن قدرتها حجازية و الجرّ حمله على اللفظ... »[1] .

3-8-2-6-سادسا: باب المستثنى :

ترد هذه الصورة عندما يتعذر حمل البدل على لفظ المستثنى منه و حينئذ يحمل على موضع المستثنى منه، و ذلك نحو : « ما أتاني من أحد إلا زيدا و ما رأيت من أحد إلا زيدا »[2] .

فزيد حمل على موضع أحد، قال « ...فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلا منه كأنه قال : "ما أتاني أحد إلا فلان" و معنى "ما أتاني أحد" و "ما أتاني من أحد" واحد و لكن "من" دخلت هنا توكيدا...»[3] .

و مثل ذلك أيضا : « ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، من قبل أنّ "بشيء" في موضع رفع في لغة تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء، صار كأنه بدل من اسم مرفوع و "شيء" في لغة أهل حجاز في موضع منصوب »[4] .

و استشهد أيضا بقول الشاعر :

يا ابني لبينى لستما بيد *** إلا يدا ليست لها عضد[5]

«و الشاهد فيه نصب ما بعد "إلا" على البدل من موضع الباء و ما عملت فيه و التقدير : لستما يدا لا عضد لها، و لا يجوز الجرّ على البدل من المجرور لأنّ ما بعد إلا موجب و الباء مؤكده للنفي»[6] .

.

فإذا تعذر حمل البدل على اللفظ حمل على الموضع. و في الجملة فإن النحاة القدماء التفتوا إلى صورة الموضع، و يكاد يجمعون على جواز تعاقب الحمل على اللفظ و على الموضع في أبواب النحو العربي.

---

[1] -ابن عصفور: المقرب، ج1، ص 104.
[2] - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 327.
[3] -المصدر نفسه.
[4] - المصدر نفسه.
[5] -المصدر نفسه، ج2، ص 328..
[6] -الشنتمري: شرح أبيات سيبويه ، ج1، ص 421..

فقصدوا بالموضع تلك الحركة الإعرابية التي يستحقها اللفظ أو الجملة أو المركب من الموقع الإعرابي و لذلك قدروها خلافا للحركة التي تظهر عليه، و قد شاعت هذه الصورة و لكن بشروط وضعها النحاة -على خلاف بينهم- في توابع اسم إنّ و أخواتها و اسم لا النافية للجنس، و تابع المضاف إلى اسمي الفاعل و المصدر، و الأسماء المتصلة بحروف زائدة في باب الاستثناء، كما تباينت مواقف النحاة في جواز العطف على الموضع قبل تمام الكلام، لكن على الرغم من هذا الاختلاف في مفهومه و بعض شروطه إلا أنهم يجيزونه و يرون أنّ الحمل على الظاهر أولى و يليه الحمل على الموضع ثم التوهم.

4- آليـة الـرتبة :

4-1- مفهوم الرتبة :

إن اللغة نظام من الأدلة والرموز ونسق من العلاقات موجه بقواعد نحوية، تؤدي وظيفتها المتمثلة في التواصل والإفهام، فلابد من ترتيب مفرداتها وتراكيبها، فهي ليست مجرد كلمات مرصوفة، فكل وحدة متعلقة بما قبلها وما بعدها ما يعرف بالعلاقات السياقية (التركيبية).

4-1-1-الرتبة لغة :

« الرتبة من رتبة رتبا ورتوبا، قال ابن فارس « من هذا الباب قولهم : أمر ترتبة كأنه تفعل من رتب إذا دام...والرتب الشدة والنصب...والرتب ما أسرف من الأرض كالدرلاء، وتقول رتبة ورتب كقولك : درجة ودرجة... »[1] .

وقال ابن منظور في معجمه : « الرتبة من رتب الشيء رتب رتوبا وترتب ثبت فلم يتحرك...والرتبة والمرتبة المنزلة عند الملوك ونحوها...المرتبة المنزلة الرفيعة أراد بها الغزو والحلل ونحوهما من العبادات الشاقة...»[2]، فيفهم أن الرتبة هي المنزلة أو المكان الذي يكون فيه الشيء وكثيرا ما يستخدم الترتيب كمرادف لها وهو نظم من الكلام وتأليفه على المستوى الخطي الأفقي وخضوعه لنظام معين .

وقد بين عبد القاهر الجرجاني أن الألفاظ تكتسب المعنى حين ينظم بعضها إلى بعض في جمل .

يقول عبد القاهر الجرجاني : « الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن ينضم بعضها إلى بعض، فيعرف ما بينها من فوائد »[3] .

كما استخدم من مرادفات الرتبة : الترتيب، التأليف والنظم، ويقول أيضا مؤكدا على أن التراكيب اللغوية لابد أن تكون خاضعة لترتيب معين، وإلا كانت ضربا من الهذيان : « والألفاظ لا تفيد شيئا حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب و الترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر، فعددت كلماته عدا، كيف جاء واتفق ؟ وأبطلت نضده ونظامه الذي

1 - ابن فارس أبو الحسن أحمد فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون ط1، القاهرة دار إحياء الكتب العربية، الجزء2، ص 486 .

2 –ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، بيروت للطباعة و النشر، مجلد 1، ص 409 – 410 .

3 – عبد القاهر الجرجانيى: دلائل الإعجاز، شكله و شرحه ياسين الأيوبي، طبعة 1 المطبعة المصرية، بيروت 2000 ص 495.

عليه بني وفيه أفرز المعنى وأجري وغيرت ترتيبه الذي بخصوصه أفاد كما أفاد وبنسقه أبان المراد نحو أن تقول:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

منزل قفا ذكرى من نبك حبيب

أخرجته من كمال البيان على مجال الهذيان واستقطعت نسبته من قائله وقطعت الرحم بينه وبين منشئه بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل ونسب يختص بمتكلم »[1] .

فالمعنى يكتسب من ترتيب الكلمات على طريقة معلومة وعملية التأليف هذه تنتظمها رتب مختلفة من لغة إلى أخرى باختلاف نظام ترتيب الوحدات في التركيب .

4-1-2-الرتبة اصطلاحا :

الكلام في اصطلاح النحويين هو عبارة عما ألف من مسند ومسند إليه أو مقدر بهما، حتى إنهم جعلوا تراكيب الأمر، النهي، والاستفهام والنداء والتمييز مؤلفة من مسند ومسند إليه، وعملية الإسناد لكي تتم لابد من ركنيها الأساسيين : المسند والمسند إليه .

فمعنى الرتبة في الاصطلاح هو موقع الوحدة في التركيب كرتبة الفاعل التقدم على المفعول ورتبة المفعول به التأخر «فهي قرينة لفظية و علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء التركيب، يدل موقع كل منهما على الآخر على معناه و مفهومها في التركيب العربي يظهر تحت عنوان التقديم و التأخير....» [2].

والعلاقة الأساسية التي تقوم عليها باقي الوحدات الإسناد، والعملية الإسنادية تتم بركنيين أساسيين : المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر .

قال سيبويه : « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الأخرى ولا يجد المتكلم منه "بد"، و من ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه و هو قولك : "عبد الله أخوك"، و "هذا أخوك" و مثل ذلك قولك: " يذهب عبد الله"، فلا بد للفعل من الفاعل كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء...»[3]

1 - عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق ريتر، مطبعة وزارة المعارف، إسطنبول، سنة 1954 ، ص 20.
2 - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 99 .
3 - سيبويه، مصدر سابق، ج1، ص 48 .

وهذا الإيضاح من سيبويه مبني على أساس وظائف الكلمات في التركيب النحوي، فالمسند هو "الفعل" في الجملة الفعلية ورتبته قبل الفاعل وكلاهما يشكلان وحدة نحوية، وأيضا الخبر "المسند" في الجملة الاسمية، والمسند إليه هو "الفاعل" في الجملة الفعلية و"المبتدأ" في الجملة الاسمية، والعلاقة بين الفعل وفاعله وبين المبتدأ وخبره علاقة لزومية هي علاقة الإسناد لتمام المعنى والإفادة، فلابد من طرفي الإسناد ليكون التركيب كلاما .

كما بين العلاقة الإسنادية حديثا " أندري مارتيني " بقوله : « إن أصغر قول لابد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشد الانتباه إليه، ونسميه المسند ويشير الأخر مشار كإيجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه ويكون تقويم دوره على هذا الأساس»[1]

فالعلاقة الإسنادية هي الأساس في النظام التتابعي للجملة بصورة عامة، الجملة الاسمية (اسم+فعل) والجملة الفعلية (فعل + اسم) لا يتحقق مفهوم دلالتها إلا بوجودها ضمن علاقة إسنا دية لأن المسند والمسند إليه هما اللذان يقران المواضع النحوية للوحدات في حال تغير ترتيبها (التقديم والتأخير)، ولكل وحدة نحوية في النحو العربي رتبتها أو منزلتها الخاصة في التركيب، فهناك رتب محفوظة و غير محفوظة .

4-2-الرتبة من حيث الخفة والثقل بين الوحدات النحوية :

تتميز الوحدة النحوية "الاسم" بالحركة الحرة والتصرف في المتتالية اللغوية لأنها الأصل ويمكنها الاستغناء عن باقي الوحدات، فيكون لديها معنى في بنفسها، قال سيبويه: « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون»[2]

فرتبة الأسماء أنها الأولى لتمكنها ومعنى التمكن التصرف وتعاقب الحركات (الضمة الكسرة الفتحة) لخفة هذه الوحدة ولحاق التنوين بها .

1 - أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات، أحمد الحمو، دون طبعة، 1985، سورية، ص 123 .
2 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 46.

وقال أيضا : « واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع لأن الواحد الأول ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من المجمع على مثال ليس للواحد نحو مساجد ومفاتيح ... »[1]

والاسم المفرد الأول وهو الأصل لعدم وجود الزيادة فيه كزيادة التثنية والجمع والاسم المذكر هو الأول والتأنيث فرع منه.

قال سيبويه : «اعلم أن المذكر اخف من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا وإنما يخرلا التأنيث من التذكير»[2].

فالاسم هو الأول من حيث تمكنه، إفراده وتذكيره، ثم يليه الفعل الذي لا يمكنه الاستغناء عن فاعله ولا يتم معناه إلا بذكره، ثم الصفة التي لا تستغني عن الموصوف لأنهما بمنزلة الاسم الواحد.

وقد بين هذا في قوله : « أترى أن هذا يقبح هاهنا كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعه الاسم لأن الاسم قبل الصفة كما أنه قبل الفعل... »[3].

وقد شرح السيرافي قوله هذا : « يعني أن النعت لا يحسن إلا بذكر المنعوت كما أن الفعل المضارع لا يستغني عن الاسم، وإنما خف المضارع وإن كان الماضي قد شاركه في هذا المعنى، لأن التشبيه الذي ذكره وقع بين المضارع وبين الاسم وقد مر هذا المعنى.. »[4].

4-3- رتبة المبتدأ و الخبر:

إن العلاقة التي تتم بين الاسمين في الجملة الاسمية مرتبطة بتعلق الاسم المبتدأ بالمبني عليه بسبب الابتداء، وهذا البناء محتواه متضمن في نظام التركيب القائم بين العناصر على أساس علائقي ولذلك لا يمكن للاسم أن يستغني عن المبني عليه.

قال سيبويه: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام...فأما الابتداء لا يكون إلا مبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده » [5]

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 47
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه.
4 - السيرافي: مصدر سابق ، ج2، ص 50 .
5 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 126.

و في الجملة الاسمية يكون الترتيب على هذا الشكل: مبتدأ + خبر = كلام.

كما ذكر الاسم المبتدأ حتى يبين استقراره في موضعه ورتبته وهذا من خلال علاقة البناء و الإسناد.

فقال : « فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك: "عبد الله أخوك" و""هذا أخوك ، ومثل ذلك : "يذهب زيد"، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء...» [1].

فترتيب الوحدات يكون على هذا الشكل :

الجملة الفعلية : ح+فا.

الجملة الاسمية : م+خ.

وليΣ المبتدأ "مبتدأ " لأنه واقع في أول الجملة الاسمية، وليΣ الخبر خبرا لأنه واقع بعده ، بل المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه والخبر خبر لأنه مسند.

وقد ذكر الرضي الاستراباذي علة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فقال: « إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم عليه...» [2].

إن طرفي الإسناد في الجملة الاسمية يملكان حرية التحرك في الرتبة فيقدم الخبر حينا ويؤخر المبتدأ حينا آخر مع وجود رتب محفوظة .

4-4-رتبة الفعل والفاعل:

تتركب الجملة الفعلية البسيطة عادة من فعل لازم + فاعل أو فعل متعدي + فاعل + مفعول به أو أكثر أو الفعل الذي لم يسم فاعله + نائب الفاعل على هذا الترتيب .

وسنحاول توضيح هذا الترتيب من خلال ما قاله سيبويه في باب الإسناد :«...ومثل ذلك "يذهب زيد" فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء...» [3].

فالفعل الأول ثم يليه الاسم، وكلاهما يشكلان وحدة نحوية ولا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر.

وقال أيضا : يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل... [4].

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 48.
2 - الاستراباذي: مصدر سابق، ج1، ص 77 .
3 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 48 .
4 - سيبويه: مصدر سابق، ج1، ص 67.

وقال أيضا « ألا ترى أنك تقول بلغني أن زيدا جاء فتن زيدا جاء كله اسم...» [1].

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا "الفاعل"، هو الركن الأساسي في الجملة الفعلية، لأنه اسم ومناط الحركة عليه في التركيب، وهو المسند إليه الذي يتم معنى مع المسند وكلاهما يشكلان وحدة نحوية.

- فلكل فاعل فعل يهتم به ويتفرغ له.
- كل فاعل هو اسم وهذا الاسم رتبته بعد الفعل مباشرة.
- العلاقة التي تجمع بين الفعل والفاعل هي الإسناد والنسبة.

ومن أمثلة الترتيب الخطي في باب الفعل اللازم والمتعدي قول سيبويه : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول، الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر... فأما الفاعل الذي لم يتعداه فعله فقولك : "ذهب زيد" و "جلس عمرو" و المفعول الذي لم يتعده فعله و لم يتعد إليه فعل فاعل فقولك : ضرب زيد ويضرب عمرو... »[2].

فالعامل رتبته مقدما عن فاعله أو نائب الفاعل سواء في البناء للمعلوم أو الذي لم يسم فاعله.

مثل: ذهب زيد / ضارب زيد

2+ فا 2+نائب الفاعل (م به في المعنى) .

وقال : « والفاعل والمفعول في هذا سواء...» [3].

إذا الترتيب الفعل ثم الفاعل فهو أول ما تشغل به الفعل، وبما أن الفاعل رتبته بعد الفعل فهو أول ما يشغل به وأعطيت له الضمة، فهي علامة للوحدة الأصل في الكلام .

وقد علل السيرافي علة اختيار الضمة للفاعل عن باقي الحركات ،فقال : « هو أن الفاعل أول لأن ترتيبه أن يكون بعد الفعل، لأن الفعل لا يستغني عنه ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين والمفعول بعد الفاعل في ترتيبه وكانت الحركات مختلفة...فالضمة مأخوذة من الواو...فأول هذه المخارج وأقربها متنا الواو فجعلوا الحركة المأخوذة منها لأول الأسماء رتبة وآخرها لآخرها وهاتان علتان مرضيتان ... [4].

1 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص 11 .
2 - المصدر نفسه ، ج1، ص 67.
3 - المصدر نفسه، ص 11 .
4 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص 256.

وهناك فريق آخر علل وقوع الفاعل بعد الفعل وبين سبب اختيار الضمة : « وربما احتج بعض النحويين بأن يقول : الفاعل أقوى من المفعول لأنه محتاج إليه فجعلوا له أقوى الحركات...»[1].
فرتبة المعمولين (الفاعل أو نائب الفاعل) بعد الفعل، لأنهما المسند إليه الذي لا يستغني عنه الفعل ويتجلى ذلك في قول سيبويه : « لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له...»[2].

وقد احتج بعضهم بأن الفاعل مضارع للمبتدأ، لأنه يخبر عنه بفعله الذي قبله كما يخبر عنه المبتدأ بخبره الذي بعده والمقصود بتسمية الفاعل هو الفاعل من طريق النحو لا حقيقة الفاعل مثل الفعل الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة...» [3].

إذا رتبة الفاعل أو نائب الفاعل بعد فعليهما لأنهما كالخبر لا يمكن الاستغناء عنهما.

ويمكن أن نفهم من خلال هذه الأقوال ارتباط الوحدات النحوية في الجملة الاسمية أو الفعلية بعلاقة الإسناد، وأن الرتبة تمكننا من معرفة وحدات التركيب كالفعل قبل الفاعل مثل يذهب زيد وكالمبتدأ ثم الخبر وأن المبتدأ هو الوحدة النحوية الاسم.

لكن سيبويه لم يقصد الترتيب المتتالي الخطي ودخول الوحدة في علاقات سياقية وتركيبية تتمثل في موقع الوحدة وعلاقتها بما قبلها وما بعدها ما يعرف حديثا بالعلاقات التركيبية ولكنه أيضا قصد العلاقات الترابطية وصورتها المجردة التي تجعلها تقر المواضع لباقي الوحدات النحوية.
فالرتبة هي : « قوة صورة اللفظ داخل التركيب »[4].
ويمكن أن نفهم من خلال مفهومه للرتبة العلاقة بين حد اللفظ وحد الكلام فيفهم التمثيل الافتراضي والقواعدي الذي يؤسس لباقي الوحدات النحوية .

4-5-الرتبة وحدة اللغة :

أدرك سيبويه أهمية نظم الوحدات في التركيب وعلاقتها بمعاني النحو والبلاغة.
واهتم بالمستوى الدلالي المرتبط بالتركيب النحوي الذي يعتريه أحيانا تغيير في ترتيب الوحدات وبالتالي تغيير في المعنى.

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص 265.
2 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 67 .
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج2، ص 266.
4 - تعريف الدكتور أحمد بلحوت.

ولم يكتف بوصف نظام اللغة لذاته ودراسة الوحدات وعلاقتها فيما بينها وإنما اهتم أيضا بالمتكلم والمتلقي ما يعرف بدورة الخطاب.

فللتركيب بنية عميقة هي الأصل، لكن يعمد المتكلم إلى تعديل ترتيبها والخروج عن حد اللفظ لأغراض بلاغية حسب عناية المتكلم والاهتمام وفي هذا يقول: « فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى الأول وذلك قولك : "ضرب زيدا عبدُ الله" لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، و إن كان مؤخرا في اللفظ ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم و بيانه أعنى وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم... »[1].

وقد شرح السيرافي المقصود بحد اللفظ فقال : « حد اللفظ أن يكون تقديم الفاعل هو حد اللفظ الذي لا يحسن غيره وإنما تريد بحد اللفظ ترتيبه وتقديره... »[2].

و من خلال ما ذكره سيبويه و شرحه السيرافي يتأكد لنا أن أصل الترتيب في الجملة الفعلية هو الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، وأن الفاعل رتبته دائما بعد الفعل فهو أول ما تشغل به الفعل ويبنى عليه حتى وإن كان مؤخرا لفظا لكن النية التقديم وهذا هو حد اللفظ .

وإنما نقدم لأغراض بلاغية مثل العناية والاهتمام ويتجلى هذا في قول سيبويه « وكأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم » [3].

فسيبويه تفطن إلى وجود أغراض بلاغية تدفع المتكلم إلى إعادة ترتيب الوحدات في كلام ، فهو المتحكم في توجيه نظم الكلام، والمثال الذي قدمه يبين وجود تحويل للمواضع في التراكيب .

ضرب زيدا عبد الله

↓ ↓ ↓

عا مع2 مع1

حد اللفظ : عا + مع 1+ مع2

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 68.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص 273.
3 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 68.

وبيّن أيضا في باب التنازع أن رتبة الفاعل بعد فعله وأنهما وحدة نحوية بعكس المفعول الذي يمكن الاستغناء عنه، قال « وإذا قلت : "ضربوني وضربتهم قومك" ، جعلت القوم بدلا من هم لأن الفعل لابد له من فاعل ، والفاعل هنا جماعة وضمير الجماعة الواو... »[1].

ضربوني و ضربتهم قومك

عا مع1 مع2 عا مع 1 مع2 بدل

فحق الكلام أن يستوفي كل فعل فاعله ولا يمكن الاستغناء عنه.

وتكون رتبة الفعل التأخر عن الاسم إذا كان مبنيا عليه وليس في موضع الإعمال، فيمكن تقديمه وتأخيره، وإنما هو من تمام الاسم الذي قبله و الغرض من تأخيره هو البناء و نسبة الثاني للأول .

قال السيرافي في تعريفه للبناء : « فالبناء احتياجا الثاني للأول و عدم استغنائه عنه، أي أن الذي حكمه أن يكون مؤخرا مبنيا على ما حكمه أن يكون مقدما، عمل في اللفظ و لم يعمل إذا كان أحدهما يحتاجا إلى الأخر...» [2].

فرتبة "المبني عليه" سواء كان فعلا أو اسما التأخر، فإذا بني الفعل على الاسم فحكمه التأخر، لأنه من تمام ما قبله و له موضع إعرابي كالاسم و يشترط فيه وجود الهاء حتى لا يعمل فيما قبله.

مثل : زيد ضربته ⟺ عبد الله منطلق

اسم مبتدأ 2 فا م به اسم مبتدأ خ

موضع الخبر

و يشترط في بناء الفعل على الاسم قبله أن يكون مستوفيا لمعمولاته حتى لا يصل الاسم المبني عليه فيعمل فيه و بالتالي يمكن التقديم و التأخير فوجود العائد على الاسم قبله يمنع من تصرف الفعل و تقدمه .

مثل : زيد ضربته

لا يعمل

1 - سيبويه: الكتاب ، ط1، ج 131.

2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ط3، ج 99.

و يعتبر التقديم من باب التوسع في الكلام إذا أمن اللبس حيث قال السيرافي في شرحه: « و أما قولهم: ضرب زيد عبد الله فإنما قدموا المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه، فلم يضر من جهة المعنى تقديمه و اكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام لأن في كلامهم الشعر المقفى و الكلام المسجع و ربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه ...» [1].

و إذا لم يتبين الإعراب في الوحدات النحوية فلا بد من حفظ الرتب فيقدم الفاعل على مفعول

مثل : ضرب عيسى موسى

2 + فا + م به

أما المفعول به فيمكن الاستغناء عنه ورتبته بعد الفاعل ، ويستقيم المعنى دونه .

قال سيبويه : «... وإنما قلت ضربت وضربني قومك، فلم يجعل في الأول الهاء والميم لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل ...» [2].

و مثال ذلك : ضربت Ø و ضربني قومك

عا مع1 مع2 عا مع2 مع1

وقد ذكر سيبويه الحد عند بناء الاسم على الفعل، وربط التقديم و التأخير في إطار البناء إما بناء الاسم على الفعل أو بناء الفعل على الاسم فيكون الفعل في موضع من تمام الاسم الذي قبله .

قال : « فإذا بنيت الاسم عليه قلت : "ضربت زيدا" وهو الحد ، لأنك تريد أن تعلمه وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد : "ضرب زيد عمرا" حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل ، وكذلك وهذا إذا كان يعمل فيه ، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذاك عربيا جيدا وذلك قولك: زيدا ضربت والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد...»[3].

إذا الرتبة مرتبطة بالحد وهو الموجه لترتيب الكلم ، فهو في الجملة الفعلية : 2+ فا+ م به و قد نجد تحويلا للمواضع في البنية لتركيبية على هذا الشكل : 2 + م به + فا، م به + 2 + فا .

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص 273.
2 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 131.
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 133 .

ومن أمثلة ذلك : ضرب زيد عمرا ⟵ الحد

↓ ↓ ↓

م به + فا ع

ضرب عمرا زيد

↓ ↓ ↓

فا م به ع

عمرا ضربت

↓ ↓ ↓

فا ع م به

أما إذا ظهر الإعراب في أحدهما فيمكن التقديم والتأخير مثل : ضرب زيد عيسى يمكن أن تقدم فتقول : عيسى ضرب زيد ، وضرب عيسى زيد ، فالبنية التركيبية موجهة بقواعد تقر رتب الوحدات النحوية .

4-6-الرتبة وحد الكلام :

قال سيبويه : « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام لأنهما شيء واحد ...»[1] .

و شرح السيرافي إنزال الفرع منزلة الأصل وتصرفه في قوله « حد الكلام هو أن تخبر عمن يعرف بما لا يعرف، والفائدة في الخبر فالأولى جعل الاسم المعروف مبتدأ و المنكور هو الخبر... »[2] .

حد الكلام = المعرفة ثم النكرة .

و قال :«...وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت : "عبد الله منطلق" تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر وذلك قولك كان زيد حليما وكان حليما زيد ، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك : "ضرب زيدا عبد الله" ... »[3] .

يعني أن حد الكلام أن يكون المبتدأ المعرف هو الأول ثم يليه الخبر المنكور، ويجوز تقديم الخبر على الاسم مثل تقديم المفعول به على الفاعل في باب العامل، ووجه الخلاف بينهما أن كان و معموليها بمنزلة الابتداء لأنهما لشيء واحد، أي الخبر هو صفة للمبتدأ، أمّا الفاعل والمفعول فهما شيئان مختلفان .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 87.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص 371 .
3 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 87 .

الحد : عبد الله منطلق ← الأصل

م خ

كان عبد الله منطلقا ← بمنزلة الابتداء

اسم كان خبر كان

ويمكن التقديم والتأخير مثل : كان منطلقا عبد الله .

خبر كان مقدم اسم كان مؤخر

ويرتبط الخضوع للحد ارتباطا شديدا باستقامة الكلام وأمن اللبس، و يتجلى ذلك في قول سيبويه:« فإذا قلت: "كان حليما" فإنما ينتظر أن تعرف صاحب الصفة، فهو مبدوء في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ، فإن قلت "كان حليم أو رجل" فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور وليس هذا الذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب اللبس» [1].

فإذا بدئ بالنكرة فلا يستقيم الكلام، لأن المخاطب لا ينزل منزلتك في المعرفة وهو جاهل لما تخبره به، فاستقامة الكلام تستوجب البدء بالمعرفة ثم النكرة ، فحد الكلام هو المعنى ، والمعنى لا يستقيم إذا لم يتساو طرفا الكلام.

4-7- الرتبة واللبس:

اهتم سيبويه في تحليله لآلية الرتبة بالجانب الدلالي المرتبط بالاستقامة، والجانب التركيبي المتمثل في عدم الخروج عن نظام اللغة و عدم الإخلال بقواعدها، وبالتالي تخرج اللغة عن غاية التواصل والإفادة .

ومن خلال ما أورده فآلية الرتبة تمكن من تحديد الوحدات النحوية في الجملة الفعلية و الاسمية لكن بشرط الإفهام وعدم اللبس، و من الأمثلة التي ذكرها لعدم الوقوع في اللبس قوله:

« فالمعروف هو المبدوء به ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ،ألا ترى أنك لو قلت:" كان إنسان حليما" أو "كان رجل منطلقا"، كنت تلبس لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه اللبس ...» [2].

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 87.

2 - المصدر نفسه .

و في هذا القول أعطى سيبويه صورة عن اللبس وهو أن تجعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة وبذلك بين أن رتبة الاسم المبتدأ المعرفة قبل الخبر النكرة، حتى وإن أخر في اللفظ لأن الابتداء بالنكرة يؤدي إلى اللبس فهي تدل على العموم، فالبدء بإنسان أو رجل غير محدد من عامة الناس .

ويجوز عدم حفظ رتبة المعرفة والنكرة في الشعر وفيه ضعف في الكلام، وإنزالهم "كان" منزلة الفعل، قال سيبويه : « وقد يجوز في الشعر وفيه ضعف في الكلام حملهم على ذلك أنه "فعل" بمنزلة "ضرب"، وأنه قد يعلم إذا ذكرت: زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خداش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حول***أظبي كان أمك أم حمار ...»[1].

فالشاهد هو جعل اسم كان المحذوفة بعد حرف الاستفهام نكرة"ظبي"لأن فما يجوز في الشعر لا يجوز في الكلام، و قال السيرافي : « وعلل لذلك أنهم جعلوا "كان" فعلا بمنزلة "ضرب" وقد يجوز أن يكون فاعل ضرب منكورا ومفعوله معروفا...»[2].

4-8-الرتبة الاختيارية ومبدأ التكافؤ :

إذا تكافأ طرفا التركيب من حيث التعريف والتنكير فإنت بالخيار في تقديم أحدهما عن الآخر دون إخلال بالمعنى .

قال سيبويه : « وإذا كانت معرفة فإنت بالخيار أيهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب وذلك قولك : "كان أخوك زيدا" و"كان زيد صاحبك" ، وكان هذا زيدا وكان المتكلم أخاك ... »[3]، إذا تساوى الاسم والخبر فيمكن التقديم والتأخير وجعل أحدهما اسما أو خبرا مثل :

كان أخوك زيدا
↓ ↓
اسم كان خبر كان

كان زيد أخاك
↓ ↓
اسم كان خبر كان

كان أخاك زيد
↓ ↓
خبر كان اسم كان مؤخر

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 88.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص 375.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 90.

كما تخبر بالنكرة عن النكرة و هي تنزل منزلة المعرفة مقدم في التقديم والتأخير .

قال سيبويه : « وذلك قولك : "ما كان أحد مثلك" و"ليس خيرا منك" وما كان أحد مجترئا عليك...وإنما حسن الاختيار هاهنا عن النكرة، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا..» [1].

تكافؤ الطرفين في التعريف والتنكير = حرية الحركة (التقديم والتأخير)

ويؤكد سيبويه بقوله : « التقديم والتأخير في هذا بمنزلة في المعرفة وما ذكرت لك في الفعل وحسنت النكرة ها هنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعرج في موضع الأنكر ، وهما متكافئتان كما تكافأت المعرفتان، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا... »[2].

4-9- رتبة التأخير والإلغاء:

كثيرا ما ربط سيبويه التأخر بالإلغاء وعدم العمل، إذا كانت الوحدة النحوية "فعلا" واعتبارها حشوا.

قال سيبويه: « إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن ، وإذا أردت أن يكون مستقرا تكتفي به ، فكلما قدمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملا في شيء قدمته كما تقدم "أظن" و"أحسب" وإذا أخرته كما تؤخرهما لأنهما ليس يعملان ...» [3]

فعمل الفعل يرتبط بالرتبة المتقدمة مثل : حسبت زيدا حاضرا، وعدم العمل يرتبط بالتأخر لذلك يستحسن الإلغاء مثل : زيد حاضر حسبت، فكلما بعدت المسافة بين العامل و معموله لم يصل إليه ولم يعمل فيهو تكمن العامل يمكن في تقدمه.

أما الرتبة المتوسطة فتمت بالخيار، بين الإعمال أو عدمه وما ينزل بمنزلة الفعل مثل "كان" فإن لديه نفس الحكم، و لأنسم في التركيب حرية الحركة وتغيير المواضيع وكذلك ما ينزل منزلته .

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 98 .
2 - المصدر نفسه.
3 - المصدر نفسه ، ج1، ص 99 .

قال سيبويه: « وتقول : "ما كان فيها أحد خير منك" ، و"ما كان أحد مثلك فيها"، و"ليس أحد فيها خير منك"، إذا جعلت فيها مستقرا ولم تجعله على قولك : فيها زيد قائم، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك : "فيها زيد قائم نصبت" تقول : "ما كان فيها أحد خيرا منك"، و"ما كان أحد خيرا منك فيها" ، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن ... »[1]

بيّن سيبويه في هذا القول أن الظرف - الذي يكون مستقر-أي في موضع خبر الاسم يمكن تقديمه إذا كان لديه موضع إعرابي وعملت فيه كان، أما إذا لم يكن له موضع إعرابي فالتأخر والإلغاء فيه أحسن.

وقال أيضا : « والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفا أو اسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول ...»[2] فالظرف إذا كان في موضع الاسم فإنه يتسم بحرية الحركة مثله.

ويواصل سيبويه تتبعه لرتبة الوحدات النحوية ولا يعطي حكما مطلقا بإلغاء الظرف أو الجار و المجرور، لأنه يمكن أن لا يكون المعنى تاما إلا بذكرهما .

فيقر بهذا حكما آخر هو ضرورة حفظ الرتبة وعدم الحذف خوفا من الإخلال بالمعنى ، فحد الكلام هو المعنى دائما.

و قال : « فمن ذلك قوله عز وجل : ولم يكن له كفؤا أحد وأهل الحجاز من العرب يقولون : ولم يكن كفؤا له أحد ، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة ... »[3].

فسيبويه لا يجيز حذف " لنا" حتى وإن يكن مستقرا أي خبرا لأنه بمنزلته وتمام المعنى بذكره، لذلك لا بد من الخضوع لترتيب الوحدات النحوية في التركيب دون تأخير أو حذف، لأن المعنى لا يستقيم إلا بذكر "له" .

وبين هذا المعنى السيرافي فقال : « فصار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه وإن لم يكن خبرا لأن في إسقاطه إخلال بالمعنى ولم يجعله مثل : "ما كان فيها أحد خيرا منك" فإنّ يجوز التأخير في الأولى ولا الإسقاط ...» [4]

1 - سيبويه:الكتاب ، ج1 ، ص 99
2 - المصدر نفسه.
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 99-100.
4 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص 13.

فتحفظ الرتب حتى لا ينقلب المعنى ولا يجوز الحذف أيضا، ومن الشواهد التي أوردها سيبويه قول الشاعر :

لتقربنّ قربا جاذيا*** مادام فيها فصيل حيا

فقد دجا الليل فهيا هيا[1]

الشاهد هنا تقدم الجار والمجرور " فيها " على متعلقه الخبر " حيا " ولا يجوز حذفه ولا تأخيره حتى لا ينقلب المعنى، فحد ترتيب الوحدات في التركيب يخضع للمعنى وهو الموجه للعلاقات التركيبية بينها.

4-10-الرتبة والعامل :

لم يكتف سيبويه بوصف الوحدات النحوية في التركيب بل رصد الوحدات النحوية الأصل في بابها كالوحدة النحوية "الفعل" في باب العاملية، و التي تتسم بالتصرف والتمكن عن الوحدات التي تنزل منزلتها.

أما الاسم فيتميز بحركة حرة في المتتالية اللغوية فيتقدم ويتأخر ويمكنه الاستغناء عن باقي الوحدات لأنه وحدة نحوية مستقلة بمفهوميتها .

و يرتبط عمل الوحدة النحوية "الفعل" برتبة التقدم لأن العامل هو الموجه لباقي المعمولات والمتحكم في ترتيبها غالبا وهذا ما يعرف بالتضام .

وقد بين سيبويه تمكنه وتصرفه إذا كان متقدما من خلال مفهوم التعدية كما رتب معمولاته أي المفاعيل ليبين أنه الأصل في اللعمل و تأثيره في باقي الوحدات النحوية .

قال سيبويه : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، إنما يذكر ليدل على الحدث ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب... ويتعدى إلى الزمان لأنه بني لما مضي منه وما لم يمض، ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان...و إلى ما كان وقتا في الأماكن كما يتعدى إلى ما كان وقتا في الأزمنة...»[2]

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 100 .

2 - المصدر نسه، ج1، ص 69 - 70 .

ترتيب المفاعيل حسب التعدية :

- ƨ + فا + المصدر (أقوǎ المفاعيل) مثل : جاΣ جلوسا .
- ƨ + فا + ظرƨ زمان مثل : قعد شهرين .
- ƨ + فا + اسم المكان مثل: ذهب المذهب البعيد .
- ƨ + فا + المكان مثل : دخلت البيت .
- ƨ + فا + وقت في الزمان .
- ƨ + فا + وقت في المكان .
- ƨ +فا (المفعول به أو المفعول معه أو المفعول له...) .

واتفق النحويون على تعدي الفعل إلى أربعة وهي : المصدر ، ظرƨ الزمان ، اسم المكان ، الحال.

أما "المفعول به" فقد أورد له سيبويه أبوابا في تعدي الفعل إليه وقد تتوسع الفئة إلى أكثر من مفعول .

المهم هو أن رتبة المفاعيل أو ما تعدǎ إليه الفعل بعد الفعل والفاعل .

الحد : [ƨ + فا + المفاعيل]

وتتبع سيبويه في باب التعدية "المفاعيل" وبيّن أن رتبتها بعد الفعل والفاعل وفي «باب ما يتعدǎ إلى مفعولين أو أكثر» "أكد" على ضرورة ترتيب المفعول الثاني بعد الأول، ولا يمكن الاقتصار على أحدهما حتى يكون المعنى تاما.

ƨ + فا + مƨ به$_1$ + مƨ به$_2$

قال سيبويه « وذلك قولك : "حسب عبد الله زيدا بكرا" و"ظنّ عمرو خالدا أباك" و"خال عبد الله زيدا أخاك" ، ومثل ذلك : "رأǎ عبد الله زيدا صاحبنا" و"وجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ"...» [1]

فلابد من الخضوع للترتيب لأن الاعتماد يكون على المفعول الثاني والمتكلم هو الذي يخضع الكلام لهذا الترتيب لأن قصده تبيين الشك أو اليقين .

1 - سيبويه: الكتاب، للا1، f 76.

قال سيبويه« وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا، أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو...» [1]

فحد الكلام وتمامه أن لا تقتصر على أحد المفعولين، والاعتماد يكون على الثاني فيحسن السكوت عليه وتتم الفائدة.

وكذلك في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل لا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم دون الثلاثة .

فحد اللفظ أن تذكرهم جميعا ليتم الكلام باستيفائه حقه من التركيب .

ف + فا + م به1 + م به2 + م به 3

والحد هو ثلاثة مفاعيل ويمكن التعدي إلى الحال أو المصدر...

قال سيبويه : « ومن ذلك قولك : "أرى الله بشرا زيدا أباك"، "ونبأت زيدا عمرا أبا فلان" و"أعلم الله زيدا عمرا خيرا منك"، وأعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدى، تعدت إلى جميع ما تعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل ... »[2]

فرتبة العامل دائما متقدمة ثم يليه الفاعل ثم المفاعيل .

أما الفعل الذي لم يسم فاعله فينزل منزلة الفعل المبني للمعلوم في تقدمه وتصرفه في التركيب ويجوز تقديمه وتأخيره وتعديه إلى كل ما يتعدى إليه الفعل المبني للمعلوم .

و يتضح هذا في قول سيبويه : « وذلك قولك : "كسي عبد الله الثوب" و"أعطي عبد الله المال" رفعت "عبد الله" ها هنا كما رفعته في ضارب حين قلت : "ضارب عبد الله" و شغلت به "كسي" و"أعطي" كما شغلت به ضارب... وإن شئت قدمت وأخرت فقلت : كسي الثوب زيد ، وأعطي المال عبد الله»[3]

الحد : كسي عبد الله الثوب ⟺ ضرب عبد الله زيدا

مع2 مع1 عا ⟺ مع1 عا مع2

التحويل : الثوب كسي عبد الله ⟺ ضرب زيدا عبد الله

مع2 عا مع1 ⟺ عا مع2 مع1

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 76.
2 - المصدر نفسه ، ج1، ص 78.
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 79 .

فيتساوى الذي لم يسم فاعله والمبني للمعلوم في التقديم والتأخير، ونلاحظ أن رتبة الفاعل في المبني للمعلوم دائما بعد الفعل فهو أو لما تشغله به مثل : ضرب عبدا الله زيدا ، ورتبة نائب الفاعل وهو المفعول به في المعنى بعد فعله مثل : كسي عبدا الله الثوبا .

فالوحدة النحوية الفعل المتميزة بالعاملية لها حرية التصرف ومتمكنة في بابها من التقديم والتأخير .

أما ما ينزل منزلتها مثل"كان وأخوتها" فإنها لا تتمكن تمكن الفعل حتى وإن كانت أفعالا إلا "كان" أم الباب، قد تكون ناقصة وتامة ويمكن تقديم اسمها على خبرها إذا أمن اللبس، ودليل عدم تصرف أخواتها قول سيبويه : « فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك لأنها وضعت موضعا واحدا ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل الآخر...» [1]

"فليس" تكون ناقصة وتتصرف فقط في الماضي فلا مضارع و لا أمر لها ولا اسم فاعل يشتق منها.

وقد اختلف النحاة في تقديم خبرها عليها بين القبول والرفض « ولا خلاف فيما يخ ف تقديم الخبر على اسمها كقولك : "ليس قائما زيد"...» [2]

و أما أخواتها فقد ذكرها السيرافي في شرحه : « فأما "مازال" و"ما فتئ" و"ما دام" فلا يجوز تقديم الأسماء على "ما" فيهن وذلك أن "ما" في "مازال" و"مافتئ" و"ما انفك" للنفي ولا يجوز أن يعمل ما بعد "ما" فيما قبلها ، فلا يجوز أن تقول منطلقا مازال زيد... و أما "مادام" و"مافتئ" واحد فلا يجوز أن يتقدم "ما" شيء عمل فيه دام لأن دام صلة "لما" ولا يفرق بين "ما" وبينها كما لم يفرق بين أن الخفيفة والفعل...» [3] .

وقد أجاز النحويون في زال إذا كان النفي بلا أو لم أن يتقدم عليها الخبر فتقول :- قائما لم يزل زيد
- قائما لا يزال زيد.

ويواصل سيبويه تأكيده على أن رتبة الوحدات النحوية و تحويل مواضعها مرتبط بالوحدة في حد ذاتها، فكلما كانت الوحدة أصلا في بابها مثل العامل "الفعل" أمكن التقديم والتأخير، ويتبين في الحرف الذي ينزل منزلة الفعل في العمل لأنه في نفس معناه و لا يتصرف تصرفه.

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 85 .
2 - السيرافي:شرح كتاب سيبويه، ج3، ص 363.
3 - المصدر نفسه، ج3، ص 362.

قال : « فإذا قلت: "ما منطلقٌ عبد الله" و"ما مسيئٌ من أعتب" رفعت، فلا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن تقول: أن "أخوك عبد الله" على حد قولك : "إن عبد الله أخوك"، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته فكما لا تتصرف "إن" كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يكون في الفعل ولم تقو قوته فكذلك ما...» [1]

إذا تقدم الخبر على الاسم في ما الحجازية بطل عملها .

الحد : ما عبد الله منطلقا

اسم ما خ ما

التحويل : ما منطلق عبد الله

ح م

وكذلك "إنّ" لا يمكن تقديم خبرها على اسمها، فتكد على ضرورة حفظ الترتيب في هذا الباب وضعف "ما" وإبطال عملها إما لتقدم الخبر على المبتدأ أو لقلب المعنى، وهذا ما لا يؤثر في الوحدة النحوية "الفعل" .

قال سيبويه « وتقول "ما زيد إلا منطلق" تستوي فيه اللغتان ومثله قوله عز وجل: ما أنتم إلا بشر مثلنا لم تقو "ما" حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر....» [2]

أما "كان" و"ليس" فيجوز تقديم خبريهما على اسميهما حتى وإن عطف عليهما لأنهما فعلان .

و في هذا المعنى قال سيبويه : « ولكن ليس و كان يجوز فيهما النصب، وإن قدمت الخبر ولم يكن ملتبسا، لأنك لو ذكرتهما كان الخبر مقدما مثله مؤخرا وذلك قولك:" ما كان زيدٌ ذاهبا" و" لا قائما عمرو"...» [3]

وليس كل فعل يحسن التصرف في معمولاته، وقد ذكر هذا سيبويه في باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجراه ولم يتمكن تمكنه فقال : « وذلك قولك: "ما أحسن عبد الله" زعم الخليل أنه بمنزلة قولك:" شيئٌ أحسن عبد الله" ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل لا يتكلم به، ولا يجوز أن تقدم "عبد الله" وتؤخر "ما" ولا تزيل شيئا عن موضعه...» [4]

1- سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 103.
2 - المصدر نفسه.
3 - المصدر نفسه ، ج1، ص 105 .
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 122.

فلكي يتحقق معنى التعجب لابد من حفظ الرتب فحمل فعل التعجب على الاسم في لزومه بناءا واحدا وعدم تصرفه وعدم إمكانية التقديم والتأخير فيه، فإن يزال شيء عن موضعه.

وهناك من احتج بجواز الفصل قال السيرافي: « قالوا رأينا "أفعل" حرفا مشبها بالفعل ورأينا فعل التعجب فعلا ناقصا العمل والتصرف، ولي يبلغ من نقصان تصرفه أن يصير أضعف من أفعل التي ليست بفعل، وقد رأينا الفصل في "أفعل" جائزا بينها وبين الاسم بالظرف في قولك : إنّ فيها زيدا فكذلك قولك ما أحسن فيها زيدا ويدل على جواز ذلك أيضا قولهم: "ما أحسن بالرجل أنه يصدق" وتقديره : "ما أحسن بالرجل الصدق"، وقد فصل بين أحسن وبين الرجل بالباء...»[1]

فالوحدة النحوية تخضع للترتيب حسب أصلها في باب وتمكنها.

4-11- الرتبة في باب ما ينزل منزلة الفعل:

4-11-1- الرتبة والفصل:

4-11-1-1-اسم الفاعل :

اسم الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى والعمل، والأصل أن يكون نكرة منونا حتى ينزل منزلة الفعل ويتصرف تصرفه فيمكن التقديم والتأخير فيه.

قال سيبويه: « فإذا أردت فيه من المعنى في يفعل كان نكرة منونا وذلك قولك: "هذا ضاربٌ زيدا غدا" فمعناه وعمله مثل : "هذا يضرب زيدا غدا"...» [2]

ويبين سيبويه حرية حركة اسم الفاعل ورتبته إذا كان نكرة منونا، فيكون مفصولا عن معموله ولي متصلا به فيكون مضافا، فيخضع بالتالي للترتيب ولا يتصرف في التركيب.

و قال « وإن لم ترد بالاسم الذي يتعدى فعله إلى مفعولين أن يكون قد وقع، أجريته مجرى الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وترك التنوين وأنت تريد معناه ... فإذا نونت فقلت: "هذا معطٍ زيدا درهما" لم تبال أيهما قدمت لأنه يعمل عمل الفعل، وإن لم تعمل لم يجز "هذا معطي درهما زيدٍ" لأنه لا تفصل بين الجار والمجرور لأنه داخل في الاسم فإذا نونت انفصل كانفصاله في الفعل ...» [3]

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج3، ص 73- 74 .
2 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 218 .
3 - المصدر نفسه، ج1، ص 232.

إذا كان اسم الفاعل منونا ونكرة فصل عن الاسم الذي بعده وكان ما بعده منصوبا لذلك جاز التقديم والتأخير فيه.

مثال ذلك :

الأصل : هذا معطٍ Ø زيدا درهما

اسم الفاعل (فاعل مستتر) م به1 م به2

التحويل: هذا معطٍ Ø درهما زيدا

اسم فاعل (فاعل مستتر) م به2 م به 1

أما إذا لم يكن منونا أي مضافا إلى ما بعده، فإنه لا يمكن تقديم معموله عليه لأن المضاف و المضاف إليه كالاسم الواحد في حال الوصل فلا يجوز تغيير المواضع.

فالحد: "هذا معطي زيدا درهما" ، و لا يجوز : "هذا معطي درهما زيدا" ، لا يمكن التقديم والتأخير فرتبة معمول "اسم الفاعل" المضاف إليه التأخر عن عامله (اسم الفاعل) .

وهناك من أجاز الفصل بالظرف في الشعر وليس في الكلام و يتضح هذا في قول سيبويه:« ولا يجوز "يا سارق الليلة أهل الدار" في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ...[1]

و قال السيرافي في شرحه: « وإنما كرهوا ذلك لأن المجرور من تمام الجار لأنه يقوم مقام التنوين ويعاقبه، ولا يفصل بين الاسم وتنوينه فكرهوا الفصل بين الجار والمجرور لذلك ...» [2]

فمن خلال هذا القول نجد ارتباطا بين الرتبة والإعراب، فالاسم من خصائصه تعاقب التنوين والإضافة عليه، وهذا ما يجعله منفصلا أو متصلا، فإذا كان منفصلا نصب ما بعده واتسم بحرية الحركة أما إذا كان متصلا لزم موضعا واحدا لأن ما بعده من تمامه فلا يمكن تقديم معموله عليه.

ويجوز الفصل بين الجار والمجرور في الشعر فقط « ومما جاء في الشعر ففصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لما رأت ساتيدما استعبرت*** لله در اليوم من لامها ...» [3]

الشاهد هو فصل المضاف "درّ" عن المضاف إليه "من" بالظرف "اليوم"، فهذا الفصل يجوز فقط في الشعر.

1 - سيبويه: مصدر سابق ، ج1، ص 234.
2 - السيرافي: مصدر سابق ، ج4، ص 72 .
3 - سيبويه: مصدر سابق ، ج1، ص 236 .

4-11-1-2-صيغ المبالغة:

تنزل صيغ المبالغة منزلة اسم الفاعل في قوتها وتصرفها فيمكن التقديم والتأخير فيها وإضمارها في العمل فتنصب ما بعدها مثل اسم الفاعل .

قال سيبويه: « ولو قلت : "هذا ضروب رؤوس الرجال وسوقٌ الإبل" على و "ضروب سوق الإبل" جاز كما تقول: هذا ضارب زيدا وعمرا تضمر وضارب عمرا....» [1]

فصيغ المبالغة مثل ضروب تعمل عمل اسم الفاعل حتى وإن أضمرت ويمكن التقديم والتأخير فيها .

قال سيبويه : « ومما جاز فيه مقدما ومؤخرا نحو ما جاء في الفاعل قول ذي الرمة من الطويل:

قلى دينه واهتالا للشوق إنها***على الشوق إخوان العزاء هيولا...»[2]

الشاهد هو تقدم معمول صيغة المبالغة "إخوان العزاء" على "هيولا" .

ومثال تقدم المعمول أيضا:

قول الشاعر:

أخا الأدواء يحمد يومه *** كريم رؤوس الذارعين ضروب [3]

قدم معمول الصيغة "رؤوس الذارعين" على صيغة المبالغة "ضروب" .

ويعتمد سيبويه مبدأ التقابل بين الوحدات النحوية حتى يبين أو عدم تصرفها في رتبتها.

و يفهم هذا من قوله : «... ومنه قدير وعليم ورحيم لأنه يريد المبالغة في الفعل وليس هذا بمنزلة قولك : "حسن وجه الأخ" لأن هذا لا يلقب ولا يضمر وإنما حدّه أن يتكلم به في الألف واللام أو نكرة ولا تعني به أنك أوقعت سلفا منك وأحد ولا يحسن أن تفصل بينهما فتقول : "هو كريم فيها حسب الأب"...» [4]

فمن خلال هذا القول وضح سيبويه تصرف صيغ المبالغة مثل قدير و رحيم حيث يمكن تعديها والتقديم والتأخير فيها و كذلك الإضمار والإظهار عكس الصفة المشبهة حيث لا يقاب معمولها بمعنى لا يقدم عليها ويكون متصلا بها ولا يجوز الفصل حتى ولو كان ظرفا مثل : هو كريم فيها حسب الأب.

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 166 .
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه.
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 170 - 171 .

4-11-1-3-المصدر:

يجري المصدر مجرى الفعل ولا يتمكن تمكنه فلا يمكن تقديم معموله عليه ولابد من الخضوع للترتيب.

قال سيبويه« ومما أجري مجرى الفعل من المصادر قوله :

يمرون بالدهنا خفافا عيولهم***ويخرجن بين دارين بحر الحقائب

على حين ألهى الناس جل أمورهم***فندلا زريق المال ندل الثعالب»[1]

فالشاهد هنا هو نصب "المال" بنائب الفعل وهو المصدر "ندلا" ولا يمكن تقديمه على عامله المصدر.

قابل السيرافي في شرحه لقول سيبويه بين اسم الفاعل و المصدر ليبيّن اسم الفاعلي، فقال « اسم الفاعل قد يتقدم عليه المفعول، أما المصدر لا يقدم على معموله لا تقل: هذا زيدا ضربك فلا يمكن تقدم المفعول به على المصدر لأن المصدر، مقدر بأن والفعل بعدها وما بعد أن لا يعمل فيما قبلها...»[2]

فرتبة المعمول بعد المصدر دائما و لا يجوز تقديمه، فالحد هو المصدر (عا) + مع .

فما ينزل منزلة الفعل يخضع للترتيب أكثر منه ولا يتصرف تصرفه و لا يتمكن تمكنه .

4-12-الحرف والرتبة :

تتبع سيبويه الظاهرة اللغوية في مختلف أحوالها وبيّن ارتباط الوحدة النحوية الحرف برتبة ما بعدها ، فهناك حروف لها الصدارة مثل حروف الجزاء و الاستفهام وتكون رتبة الأفعال بعدها و قد بين هذا سيبويه في قوله: « وتقول "آتي من يأتني" و أقول ما تقول ، أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جاوزم ما بعده ...» [3]

فرتبة حروف الجزاء أن تكون لها الصدارة وما بعدها رتبة الفعل، وذكر أيضا في باب الاستفهام رتبة حروف الاستفهام التي لها الصدارة وتليها الأفعال أيضا فقال :« وذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا ...» [4]

ومن خلال معرفة الوحدة النحوية الحرف نفهم رتبة ما بعدها .

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 171 .
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج4، ص 220 - 221.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 81.
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 151 .

قال سيبويه: « فما لا يليه الفعل إلا مظهرا : قد وسوف ولما ونحوهن، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب وذلك نحو..."لم زيدا اضربه"...»[1]

وقد شرح السيرافي علاقة الحرف المختص بوحدة ما برتبة ما بعده، و أكد على أن الأصل في هذه الحروف التقدم ثم يليها الفعل قال : « قد وسوف مع الفعل بمنزلة الألف واللام والاسم لأن سوف تقصر الفعل عين زمان دون زمان، فهي بمنزلة التعريف، وقد توجب الفعل متوقعا وهو يشبه التعريف، و "الـ" التعريف لا ينفصل بينها وبين المعرف وسوف وقد مثله، أمّا لم ولما وسائر الحروف العاملة في الأفعال فإن حكمها أن لا يتقدم الاسم على الفعل فيها... »[2]

قال سيبويه: « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا ، مقدما ومؤخرا ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء فهلا ولولا ولوما وألا ولو قلت : "هلا زيدا ضربت" و "لولا زيدا ضربت"...ولو قلت: " ألا زيدا وهلا زيدا" على إضمار الفعل ولا تذكره جاز لأن فيه معنى التحضيض والأمر...»[3]

فكلما كان الحرف مختصا كمعنى التحضيض والأمر، فإن رتبة ما بعده حرة فيحسن ابتداء الاسم بعده والأجود أن تلي الأفعال هذه الحروف، لأن ما بعدها هو موضع الفعل، ومن الحروف التي تكون رتبة الأفعال ما بعدها حروف الاستفهام التي تنزل منزلة حروف الجزاء.

قال سيبويه: « ألا ترى أن جوابه جزم فلهذا اختير النصب، وكرهوا تقديم الاسم لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه وهي غير واجبة كالجزاء، فقبح تقديم الاسم لهذا ألا ترى أنك إذا قلت :"أين عبد الله آته" كأنك قلت : "حيثما يكن آته" ...»[4]

فـ"أين" و"حيثما" لها الصدارة ويأتي بعدها الفعل ولا يقدم عليها وإذا كان ما بعدها اسم فلا يقدم عليها أيضا.

أما إذا كان الحرف هو الأصل في بابه فيجوز تقديم ما بعده حتى وإن كان اسما.

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 153.
2 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص 152-153.
3 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 153.
4 - المصدر نفسه، ج1، ص 154.

و قد بيّن هذا سيبويه في باب الاستفهام فقال : « وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في "هل" وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول إلى غيره وليس في الاستفهام في الأصل غيره...»[1]

فالف الاستفهام يجوز أن يليها الاسم أو الفعل لتمكنها، أما هل ومتى ومن ... فلا يليها إلا الفعل.

الحد هو : حرف الاستفهام + عا + مع

قال سيبويه : « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم...» [2].

4-13- الرتبة و الالتباس :

استخدم سيبويه الرتبة أيضا كآلية لتحديد الوحدات في التركيب مثل : الفعل، الفاعل، الاسم المبتدأ، الخبر...وكذلك الصفة .

قال : « ومما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول قولك : "أزيدا ضربت عمرا وأخاه" و "أزيدا أضربت رجلا يحبه" و "أزيدا ضربت جاريتين يحبهما"، فإنما نصبت هذا الأول لأن الآخر ملتبس به إذا كان صفة ملتبسة ...» [3]، يعتمد سيبويه التقديم للدلالة على الالتباس وإعمال العامل في الصفة قال : « وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدخله في الباب الذي تقع فيه الصفة، فما حسن تقديم صفته فهو ملتبس بالأول وما لا يحسن فليس ملتبسا به...» [4].

إن رتبة الصفة دائما بعد الموصوف، فالتابع يتبع متبوعه، واعتمد سيبويه تقديم الصفة ها هنا على الموصوف حتى يبين الالتباس و العاملية ، ففي النعت السببي يجري النعت على إعراب الأول ويرتفع سببه بفعله .

ودليل الالتباس عنده هو إجراء التقديم، فإذا استقام المعنى مع التقديم فهذه الوحدة النحوية هي الصفة وإذا استحال تخرج هذه الوحدة على أن تكون صفة .

1 - سيبويه: الكتاب ، ج1، ص 154.
2 - المصدر نفسه، ج1، ص 155 .
3 - المصدر نفسه ، ج1، ص 161 .
4 - المصدر نفسه.

و مثال ذلك : مررت برجل أخوه قائم

الإجراء : مررت برجل قائم أخوه

فـ"قائم" هو نعت لأنه ملتبس بما قبله وفي معموله عائد عليه .

ومثل السيرافي لعدم الالتباس فقال : « "مررت برجل عمرو قائم في داره" ، ولو قلت : "مررت عمرو قائم" فليس بنعت ملتبس... »[1].

فالتقديم يظهر الالتباس ويبين الوحدة النحوية الصفة، و يتجلى هذا في قول سيبويه : « إذا أردت أن تعلم الملتبس فتقدم فعل الثاني، فإن صلح أن يكون نعتا للأول فهو ملتبس به وإن لم يصلح فليس بملتبس به، ثم قال : ألا ترى أنك تقول : "مررت برجل منطلقة جاريتان يحبهما" و"مررت برجل منطلق زيد أخوه" ...» [2] .

و قال السيرافي في شرح هذا القول : « فـ"منطلقة" نعت "لرجل" والفعل للجاريتين لأن في يحبهما ضميرا مرفوعا يرجع إلى الرجل، ومررت برجل" منطلقا زيد وأخوه"، فتصح بانطلاق زيد وأخيه لأنهما مرفوعان بفعل واحد ولا يجوز النعت بما ليس فيه عائد ...» [3]

فالاعتماد على التقديم مكننا من تحديد الوحدة النحوية الصفة .

4-14-اختيار الترتيب للمطابقة و المشاكلة :

اختار سيبويه في عطف جملة على جملة الخضوع للترتيب والتزام الجملة الثانية بترتيب الأولى للمشاكلة مع اشتراط عدم نقض المعنى .

قال سيبويه : « وذلك قولك : "رأيت زيدا وعمرا كلمته" و"رأيت عبد الله وزيدا مررت به" و"لقيت قيسا وبكرا أخذت أباه" و"لقيت خالدا وزيدا اشتريت له ثوبا"، وإنما اختير النصب لأن الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الأخر على الفعل أحسن عندهم ...» [4]

نلاحظ اختيار ترتيب الجملة الثانية حسب بناء الجملة الأولى للجوار وعدم انتقاض المعنى، لأن حد الكلام هو المعنى.

1 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، ج3، f 196.
2 - سيبويه: الكتاب، ج1، f 161.
3 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج3، f 197.
4 - سيبويه: مصدر سابق ، ج1، f 143.

مثال : رأيتُ عبد الله و Ø زيدا مررت به

عا مع1 مع2 (عا مضمر+مع2) عا (المفسّر)

فالغرض من اختيار الفعل وتقديمه وإعماله في الاسم حتى وإن كان مضمرا هو مطابقة الألفاظ ما لم تفسد المعاني .

ومن خلال هذا التمثيل فإن رتبة العامل دائما قبل معموله حتى وإن كان مضمرا .قال سيبويه : « و مثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ويدخل ما يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما ... » [1]

نصب " الظالمين" بتقديم فعل مضمر" يعذب " وحملت هذه الجملة على الجملة التي قبلها المصدرة بفعل. وما ينزل منزلة الفعل مثل "كان" فإنه يخضع للترتيب أيضا قال سيبويه : « ومثل ذلك : "كنت أخاك وزيدا كنت له أخا" لأن كنت أخاك بمنزلة "ضربت أخاك" وتقول : "ليس أخاك وزيدا أعنتك عليه" لأنها فعل وتصرف في معناها كتصرف كان ...» [2]

فآلية الرتبة تساعد على تحديد الوحدات النحوية داخل السلسلة الكلامية فنميز بين الاسم والفعل والحرف والصفة .

وقد وصف لنا سيبويه عمل هذه الآلية وضرورة الاعتماد عليها خاصة إذا لم يتبين الإعراب كما تستخدم لأغراض كثيرة إذا أمن اللبس ، والمتكلم هو المتحكم في توجيه الكلام وترتيبه .

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص 143.
2 - المصدر نفسه، ج1، ص 144 .

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة توصلت إلى استخلاص جملة من النتائج منها أنّ :

منهج تحديد الوحدات النحوية عند النحويين العرب و بالأخص سيبويه يختلف عن منهج تحديد اللسانيين الغربيين :

- فالبنوية السوسورية تحدد "الوحدة" على أنها ترابط بين دال و مدلول و تتميز بخاصيتين " الاعتباطية و الخطية " و لا تحدد إلا في النظام باعتماد مبدأ التقابل .

- أمّا النسقية فقد اعتبرت اللغة شكلا لا مادة، و تمثلت الوحدة النحوية عندها في الغلوسيم "أصغر وحدة ذات معنى" يحدد في نظام القيم .

- و التوزيعية درست اللغة دراسة فيزيائية و اعتبرتها سلوكا فيزيولوجيا يتسبب في حدوثه مثير معين، و المورفيم هو الوحدة الصرفية المعتمدة في التحليل و منهجها يقوم على أساس التجزئة و التصنيف – التوزيع- إلى مكونات مباشرة و مكونات نهائية .

- و التحويلية التوليدية اعتبرت اللغة مجموعة من الوحدات و التي تضم في الآن نفسه عددا لا متناهيا من العناصر، و الوحدة النحوية هي كل "كلمة تنتمي إلى طريقة معينة من الكلام" و اعتبر تمشومسكي الجملة آلية لإنتاج .

- أمّا الوظيفية فقد ركزت على الوظيفة و اعتبرتها جوهر اللغة و تتمثل في تحقيق التواصل و اختارت "المونيم" كوحدة أساسية للبحث باعتماد التقطيع المزدوج .

- أمّا النحاة العرب و من بينهم سيبويه فقد حددوا اللغة باعتبارها أداة تواصل لذلك اهتموا باللغة المنطوقة و في الآن نفسه لاحظوا أنها نظام قائم على مبدأ العلاقات تدرس بنيته في مستويات لغوية متفاعلة فيما بينها " المستوى الصوتي، الصرفي، التركيبي و الدلالي " .

- كما نجد أنّ سيبويه قد ميّز بين الاستعمالات اللغوية الحقيقية و الافتراضات التي اقترحها قصد التوضيح و هي أمثلة مصنوعة سماها بمصطلح التمثيل .

- و نصل إلى أنّ اللسانيين الغرب درسوا اللغة باعتبارها نظاما - في ذاتها و لذاتها-

- أمّا النحويون العرب فقد نظروا إلى اللغة باعتبارها أداة تواصل و نظاما متلاحما .

- التقسيم الثلاثي للكلم " الاسم، الفعل، الحرف " هو تقسيم لغوي يرتبط بعمق النظرية و يشمل جميع اللغات .

الوحدة النحوية هي "الوحدة المجردة التي تجري على جميع أصنافها"، و النحاة العرب لم يستخدموا هذا المصطلح ولكن مفهومه موجود عندهم يتمثل في اللفظة، و تعرّف بأنها ما يجري مجرى الاسمين أو أكثر، و تشمل أيضا أصغر وحدة دالة كالحركات، "أل" التعريف، التنوين، و موضع الوحدات .

الآليات اللسانية هي وسائل تقنية تحدد الوحدات النحوية المتمثلة في العامل، الإعراب، الموضع و الرتبة و توصلت إلى أنّ :

- آلية العامل تحدد لنا الوحدة النحوية الفعل لأن أصل العمل للأفعال، كما تحدد موضع الوحدات النحوية .

- آلية الإعراب تحدد الوحدة النحوية الاسم باعتبار أنّ الإعراب أصل للاسم و الفعل المضارع محمول عليه .

- آلية الموضع تحدد لنا أصناف الوحدات النحوية و هي من خواص الاسم لأنه يتميز بحركة حرة في التركيب، كما أنها وحدة نحوية أيضا .

- آلية الرتبة التي تعرف بأنها قوة "صورة اللفظ في التركيب" تحدد منازل الوحدات النحوية فتبيّن الرتب الأصل و الفرع الذي ينحط رتبة عنه، و هناك رتب محفوظة و غير محفوظة .

و في الأخير ننتهي إلى أنّ :

- حدّد الكلام الإعراب
- و حد الإعراب الحركة
- و حدّد الحركة الموضع
- و حد الموضع العامل
- و حدّد العامل المعنى

الفهرس

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول: تحديد الوحدات النحوية في اللسانيات الحديثة.....11

1- **تحديد الوحدة النحوية في اللسانيات** 11

1-2- العلامة في التصور البنوي السوسير 15

1-3- العلامة اللغوية عند دي سوسير.....17

1-4- النظام المفهومي لدى سوسير للعلامة.....17

1-5- خصائص العلامة اللغوية عند دي سوسير.....19

1-5-5- الخطية (الأفقية) 19

1-5-2-الجزافية (الاعتباطية) 19

1-6- منهج دي سوسير في تحديد أو حصر الوحدات.....21

1-7-الصعوبات العملية في تحديد أو حصر الوحدات.....22

1-8- تحديد الوحدة في النظام 23

1-9-أسس القيم.....25

2- النظرية النسقية (الغلوسيماتيك).....32

2-1-المبادئ العامة للغلوسيماتيك.....34

2-2-إجراءات التحليل 35

2-2-1-النظام و العملية 35

2-2-2-التعبير المضمون 36

2-3-مفهوم الوظيفة و العلامة 36

3- المدرسة التوزيعية.....38

3-1- فكرة النماذج اللسانية.....38

3-2- مبادئ التحليل التوزيعي.....39

3-3- العلاقات بين أصناف التوزيع 40

3-3-1-المكونات المباشرة 41

3-3-2-المكونات النهائية 41

4-المدرسة التحويلية التوليدية.....43

4-1- تحديد الوحدة 44

4-2-النماذج النحوية عند تشو مسكي.....44

4-2-1- نموذج القواعد النحوية المحدودة.....44

4-2-2-نموذج قواعد تركيب قواعد أركان الجملة 45

5-**الوظيفية** 47

5-1-التحليل الوظيفي ومبادئه 47

5-1-1- العلاقات القائمة بين الوحدات.....48

5-1-2-موضع الوحدات.....48

5-1-3- المحتوى الدلالي للوحدات.....49

5-2-أصناف الوحدات 50
5-2-1- المونيمات المستقلة 50
5-2-2- المونيمات الوظيفية.....50
5-2-3-الوحدات غير المستقلة أو التابعة 51
الفصل الثاني : أصناف الوحدات في التصنيف اللساني 54
1- **أصناف الوحدات في التصنيف اللساني**.....54
1-1- مفهوم الوحدة 54
1-2-أصناف الوحدات في التصنيف اللساني 54
1-2-1-الوحدات اللغوية 54
1-2-1-1-الاسم 55
1-2-1-2- الفعل.....56
1-2-1-3- الحرف 56
1-2-2-الوحدات الصرفية 57
1-2-2-1-الاسم 58
1-2-2-2- الفعل 59
1-2-3-الوحدات النحوية 60
1-2-3-1-مفهوم النحو 60
1-2-3-2-مفهوم الوحدة النحوية 61
أ – عند اللسانيين 61
ب – عند النحاة العرب 62
1-2-4-الوحدة المعجمية.....64
1-2-5-الوحدات الخطية : 64
1-3-الوحدة النحوية الاسم : 64
1-3-1-تحديد الاسم عند سيبويه.....67
1-4- الوحدة النحوية الفعل 74
1-4-1 تحديد الفعل عند النحويين 74
1-4-2- تحديد الفعل عند سيبويه.....77
1-5- الوحدة النحوية الحرف 81
1-5-1- تحديد الحرف عند النحويين 81
1-5-2 تحديد الحرف عند سيبويه.....82
1-6- الوحدة النحوية الصفة. تحديد الاسم عند سيبويه.....91
الفصل الثالث : الآليات اللسانية لتحديد الوحدات النحوية في كتاب سيبويه.....103
1- آلية العـــــامل 103
1-1-مفهوم العامل عند النحويين 103
1-2 -العامل عند سيبويه 105
1-3- كان و أخواتها و ما ينزل منزلتها 112
1-4-العامل في العطف 115
1-5-العامل في باب التنازع 117
1-6-العامل والموضع 119
1-7- اختيار العمل للمطابقة 122

1-8-الحمل على العامل 124
1-9- اختيار العامل في الاستفهام 126
1-10-ما ينزل منزلة الفعل في العمل 128
1-10-1-اسم الفاعل.....128
1-10-2- اسم المفعول.....133
1-10-3- صيغ المبالغة.....134
1-10-4- المصدر.....137
1-10-5- الصفة المشبهة.....139
1-10-6- أفعل التفضيل.....140
1-11-استعمال العامل و إلغاؤه 140
1-11—1-إلغاء المصدر 143
2- **آليـة الإعـراب** 146
2-2-1-مفهوم الإعراب 146
2-2-الإعراب عند سيبويه 147
2-3-حركات الإعراب 148
2-4-أصل الإعراب للأسماء 156
2-4-1-حروف الإعراب 160
2-4-2-الحركات الإعرابية الفرعية للاسم 164
2-4-3-جمع المذكر السالم 168
2-4-4- جمع المؤنث السالم 169
2-5-الفعل المضارع 171
2-5-1-آراء النحاة في رافع الفعل المضارع 177
2-5-2-الأفعال الخمسة 178
2-6-الإعراب و الضرورة الشعرية 182
2-7-المعنى و دلالة الحركات الإعرابية 186
3-**آلية الموضع** 194
3-1-مفهوم الموضع 194
3-2- مواضع الوحدات النحوية.....197
3-2-1- مواضع الوحدة النحوية الاسم.....197
3-2-2-العامل و موضع الاسم.....198
3-2-3- موضع الاسم وإعرابه حسب اتصاله بالكناية.....201
3-2-3-1-موضع الرفع.....201
3-2-4-الموضع ومبدأ التقابل بين الوحدات النحوية 203
3-2-5-موضع الاسم وعامل الابتداء.....207
3-2-6-ما ينزل منزلة الاسم 208
3-2-7-تبادل المواضع 209
3-3-مواضع الوحدة النحوية الفعل 211
3-3-1-الموضع النحوي.....211
3-3-2- ما ينزل موضع الفعل و ينوب عنه.....214
3-3-3-الموضع و المعنى 218

3-3-4-ما ينزل منزلة المصادر في الدعاء في إضمار العامل.....220
3-3-4-1-أسماء الجواهر 220
3-3-5-المواضع الإعرابية للفعل 221
3-3-5-1-الفعل في موضع الصفة 223
3-3-5-2-الفعل المضارع و مواضعه 224
3-3-5-3-الموضع و المعنى.....226
3-3-5-4-الفعل في موضع الخبر 228
3-3-6-ما ينزل منزلة الفعل و الموضع الإعرابي 229
3-3-6-1-بناء المصدر على ما قبله.....229
3-3-6-2-أفعل التفضيل.....230
3-3-7-موضع عدم إعمال الفعل 231
3-4-موضع الحرف 232
3-4-1-الحرف و موضع الفعل 233
3-4-1-1-موضع عدم إضمار الفعل 233
3-4-1-2-مواضع إظهار العامل أو إضماره 234
3-4-2-الحروف و منازلها 235
3-4-2-1-حروف الاستفهام و الجزاء و ما ينزل منزلتها.....235
3-4-2-2- حروف العرض و التحضيض.....244
3-4-3-الحرف النقيض و الموضع 245
3-4-4-الحرف وموضع التوسط 247
3-4-5-الحرف و موضع الاسم 249
3-4-6-الحرف و موضع الاختيار.....250
3-4-7-الحرف و موضع الاتباع.....251
3-5-موضع الصفة 352
3-6-موضع الصفة والمعنى 258
3-7-الصفة والاتباع 260
3-8- الحمل على الموضع 261
3-8-1- شروط الحمل على الموضع.....262
3-8-2- اطراد هذه الصورة.....264
3-8-2-1- توابع المنادى.....264
3-8-2-2- اسم إنّ و أخواتها.....265
3-8-2-3- تابع اسم لا النافية للجنس.....267
3-8-2-4-تابع المضاف إلى اسم الفاعل.....269
3-8-2-5- تابع الأسماء المتصلة بحرف زائدة.....270
3-8-2-6- باب المستثنى.....272
4-آليـة الـرتبة 275
4-1-مفهوم الرتبة 275
4-1-1الرتبة لغة 275
4-1-2-الرتبة اصطلاحا 276
4-2-الرتبة من حيث الخفة والثقل بين الوحدات النحوية 277

4-3-رتبة المبتدأ و الخبر..... 278
4-4-رتبة الفعل والفاعل.....279
4-5-الرتبة وحدة اللفظ 281
4-6-الرتبة وحد الكلام 285
4-7-الرتبة واللبس.....286
4-8-الرتبة الاختيارية ومبدأ التكافؤ 287
4-9-رتبة التأخير والإلغاء.....288
4-10-الرتبة والعامل 290
4-11-الرتبة في باب ما ينزل منزلة الفعل.....295
4-11-1-الرتبة والفصل.....295
4-11-1-1-اسم الفاعل 295
4-11-1-2-صيغ المبالغة.....297
4-11-1-3-المصدر..... 298
4-12-الحرف والرتبة 298
4-13-الرتبة و الالتباس 300
4-14-اختيار الترتيب للمطابقة و المشاكلة 301
الخاتمة 305
قائمة المصادر و المراجع.....308
الفهرس 317

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم .

- قائمة المعاجم القواميس :

1- ابن فارس أبو الحسن أحمد فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة .

2- ابن منظور ، لسان العرب، مجلد 1، 13، دار صادر، بيروت .

3- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي، فرنسي، عربي)، الطبيعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، دار البيضاء، 2002 .

- قائمة المصادر :

- باللغة العربية :

1- ابن الأنباري: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار دون طبعة، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957 .

2- ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة، بيروت، دون تاريخ .

3- ابن جني: أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، قدم له فتحي عبد الرحمن حجازي، حققه أحمد فريد، دون طبعة ، المكتبة التوفيقية، مصر .

4- ابن جني: أبو الفتح عثمان،علل التثنية، تحقيق صبحي التميمي، مراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، .1995

5- ابن الحاجب: جمال الدين أبو عثمان النحوي المالكي، الكافية في النحو شرح رضي الدين محمد بن الحسين الاستراباذي: دون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة 1995 .

6 - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عثمان النحوي المالكي، أمالي ابن الحاجب دراسة و تحقيق فخر سليمان قرارة، الطبعة الأولى، دار الجيل بيروت، .1989

7- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عثمان النحوي المالكي، الشافية في علم التصريف و يليها الوافية في نظم الشافية للنيساري، دراسة و تحقيق حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة الملكية السعودية، سنة 1999.

8- ابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتيلي، الطبعة الرابعة مؤسسة الرسالة بيروت، ج1 ، 1999.

9- ابن السيرافي : محمد بن يوسف المرزبان ، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد الريح هاشم، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1996 .

10- ابن الصفار: أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد البطليوسي، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه حققه و علق عليه معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المآثر النبوية، 1998 .

11- ابن عصفور: أبو الحسن بن علي الإشبيلي، المقرب، تحقيق عبد الستار الجواري، دون طبعة بغداد، 1986.

12- ابن عصفور: أبو الحسن بن علي الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له و وضع هوامشه و فهارسه فواز الشعار، إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 .

13- ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد المجيد السيد محمد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

14- ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، بيروت، 1999.

15- ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى و بل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دون طبعة، دار الباز، مكة المكرمة، دون تاريخ .

16- ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، دون طبعة، مكتبة المتنبي، القاهرة.

17- أبو حيان: محمد يوسف بن علي بن يوسف حيان الإمام أثير الدين الغرناطي النفزي الجياني ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق و شرح و دراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، سنة 1998.

18- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، حققه و قدم له و علق عليه رمضان عبد التواب، محمد فهمي حجازي و محمد هاشم عبد الدايم، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986، ج1 .

19- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ج2 .

20- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق فهمي أبو الفضل، مراجعة رمضان عبد التواب و محمد علي مكي، الطبعة الأولى، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة 2001، ج3 .

21- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق محمد هاشم عبد الدايم مراجعة رمضان عبد التواب و محمود علي مكي، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 1998، ج4 .

22- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق محمد عوني عبد الرؤوف دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2003، ج5 .

23- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق محمد عوني عبد الرؤوف دون طبعة، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2003، ج6 .

24- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد عفيفي و مصطفى موسي، مراجعة حسين النصار، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2006، ج7 .

25- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق شعبان صلاح عبد الرحمن و محمد عصر، مراجعة حسين النصار، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2006، ج9 .

26- أبو سعيد: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق صلاح رواة، مها مظلوم خضر، مراجعة محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2006، ج10 .

27- أبو سعيد، الحسن بن عبد الله السيرافي، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق و تعليق عوض بن محمد القوزي، الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق، الرياض .

28 – خالد بن حيان الأحمر البصري: مقدمة في النحو، تحقيق عزّ الدين التنوجي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1969 .

29 – ركن الدين جمال الإسلام أبو محمد بن محمد أبو الحسين الخاوراني الشوكاني: كتاب القواعد و الفوائد في الإعراب، تحقيق عبد الله بن محمد الخثران، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، 1993.

30 – الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو على أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006 .

31 – الأشموني: حاشية الصبان على شرح ألفية ابن مالك، دون طبعة، دار الإحياء للكتب العربية دون سنة .

32- الخوارزمي: صدر الأفاضل، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

33- الرضي الاستراباذي" رضي الدين محمد بن الحسين، شرح الرضي على الكافية، الطبعة الأولى عالم الكتب العلمية، بيروت، 1998 .

34- الرضي الاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسين، شرح كافية ابن الحاجب،تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، عالم الكتب العلمية، القاهرة، 2000 .

35- الرماني: أبو الحسن بن عيسى، الحدود في كتاب رسالتان في اللغة، تحقيق ابراهيم السامرائي الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 1984 .

36 – الرماني: أبو الحسن بن عيسى، معاني الحروف ،حققه عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2005 .

37- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك الطبعة الرابعة، دار النفائس، بيروت، 1982 .

38- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب حروف المعاني و الصفات، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دون طبعة، دار العلوم، الرياض، 1982 .

39 – الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق علي الحميد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1990.

40- الزمخشري: محمد بن عمرو، المفصل في اللغة، الطبعة الثانية، تصوير دار الجيل للنشر و التوزيع و الطباعة، بيروت، لبنان

41- سيبويه : أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، الكتاب، تحقيق إيميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت،1999 .

42 – سيبويه : ابو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، 2004.

43 – السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي و محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.

44- الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه ضبطه يحي مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005 .

45 – الشنتمري: أبو الحجالا يوس2 بن سليمان بن عيسى الأعلم، شرح أبيات سيبويه المسمى بتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، قدم له و خرّلا شواهده محمد الطعمة، الطبعة الأولى، مؤسسة البلّ3، بيروت، 1999 .

46- الصميري: محمد عبد الله بن علي، التبصرة و التذكرة، تحقيق أحمد محمد مصطفى علي الدين الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1402 هجري.

47- عبد القاهر الجرجاني: أبو بكر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أسرار البلّاغة، تحقيق ريتر، مطبعة وزارة المعار2 ، اسطنبول، 1954 .

49 - عبد القاهر الجرجاني: أبو بكر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، شكله و شرحه ياسين الأيوبي، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، بيروت، 2000 .

50- عبد القاهر الجرجاني: أبو بكر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، كتاب الجمل في النحو تحقيق يسري عبد الغنيم عبد الله، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، .1990

51- العكبري، أبو البقا' عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البنا' و الإعراب، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1995 ، الإعادة 2001 .

52- العكبري: أبو البقا' عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، إشرا2 كتب البحوث و الدراسات، دون طبعة، دار الفكر بيروت، لبنان، 2005.

53- الفارسي: أبو علي الحسين بن أحمد ابن الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق و تعليق عوض بن حمد القوزي، الطبعة، الأولى مطبعة الأمانة، القاهرة، 1990 .

54- الفاكهي: جمال الدين عبد الله، شرح الحدود، الطبعة الأولى، دار النفائΣ، بيروت، 1996 .

55 – المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق حسن حامد مراجعة إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، 1999 .

56 – الواسطي الضرير: القاسم بن محمد بن مباشر، شرح اللمع في النحو، تحقيق رجب عثمان محمد، تصدير رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000 .

قائمة المراجلا :

باللغة العربية :

1- أحمد المختار:أحمد ديرة ديرة، دراسة في النحو الكوفي من معاني القرآن للفرا'، الطبعة الثانية منشورات الدعوة الإسلّامية العالمية، طرابلΣ، 2003 .

2- أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية -مقاربة لسانية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .

3- أحمد مومن: اللسانيات النشأة و التطور، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر .

4- الطيب دبه: مبادئ في اللسانيات البنوية، -دراسة تحليلية ابستمولوجية-، الأعواط، جويلية 2001.

5- أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات، ترجمة أحمد حمو، دون طبعة، سورية، 1985 .

6- أندري مارتيني: مبادئ ألسنية، ترجمة ريمون رزق الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت لبنان، 1990 .

7- أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات، ترجمة سعدي الزبير، دون طبعة، دار الآفاق الجزائر .

8- أيوب جرجس عطية القيسي: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، دار الإيمان، الاسكندرية .

9- تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، دون طبعة، مطبعة النجاح ، دار البيضاء، دون سنة.

10- جرهارد هلبش : تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمه و علق عليه سعيد حسن البحيري، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، سنة 2003 .

11- جيفري سامسون: المدارس اللسانية، -التسابق و التطور-، ترجمة محمد زياد كبة، دون طبعة جامعة الملك سعود، الرياض، .1994

12- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة و تعليق حلمي الخليل، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995 .

13- خولة طالب الابراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر.

14- عادل حمادي: التوسع في كتاب سيبويه، دون طبعة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة .

15- عبد الجليل عبد القادر: علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، سنة 2001 .

16- عبد السلام العيساوي: التفريع النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، الطبعة الأولى دار سحر بمعية كلية الآداب منوبة، تونس، 2004 .

17- فريديناند دي سوسور: محاضرات في علم اللسان، ترجمة عبد الرحمن قنيني، إفريقيا الشرق 1985 .

18- كارل ديتربونتل: المدخل إلى علم اللغة، تحقيق سعيد حسن البحيري، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، 2003 .

19- كاتوΣ هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة، ترجمة سعيد حسن البحيري، الطبعة الأولى مؤسسة المختار، القاهرة، 2003 .

20 – محمد ابراهيم عبادة: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، مكتبة الأدب القاهرة، 2002 .

21– محمد خليفة الدناع: لمحات من تاريخ تطور النحو العربي بالأندلΣ في ضوء كتاب سيبويه الطبعة الأولى، دار الملتقى، لبنان، 2003 .

22 – محمد خير الحلواني: النحو الميسر، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، بيروت، 1997 .

23 – محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، 2006 .

24– محمد محمد محمد سعيد: ابن ولاد النحوي، الطبعة الأولى، المطبعة الفنية، القاهرة، 1986 .

25– منيرة بنت سليمان العلولا: الإعراب و أثره في ضبط المعنى –دراسة نحوية قرآنية-، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993 .

26– ميلكا افيتيا : اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعيد عبد العزيز مصلوح و وفاء كامل، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للشؤون، المطابع الأميرية، 1996 .

27– نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، سنة 1996.

28– يوسف بن خلف العيساوي: علم إعراب القرآن، -تفصيل و بيان-، تقديم حاتم صالح الضامن، ، الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، 2007 .

- بالفرنسية :

1 – André MARTINET, Eléments de linguistique générale,4eme édition, Armand colin, Paris, 1998.

2- Ferdinand DE SAUSSURE, Cours de linguistique générale, 2eme Edition , Alger, 1994 .

3- Georges MOUNIN, Dictionnaire de linguistique, Quadrige Presses Universitaire, France, 2004.

4 – Giulio CLPSCHY, La linguistique structurale, Petite Bibliothèque payot, Paris .

5- Jacques MOUSHLURAUCHIN, Introduction à La linguistique

contemporaine, 2eme Edition, Armand colin, Paris, 1980.

الرسائل الجامعية و المقالات :

- أحمد بلحوت، تدريΣ النحو العربي في الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1992 .
- عبد الرحمن حالا صالO، دراسات و بحوث في اللسانيات العربية .

كنّوΣ هيشن: القضايا الأساسية في اللغة،
ينظر الطيب دبه: مبادϴ اللسانيات البنوية
ينظر جرهارد هلبϮ : تاريϱ علم اللغة الحديث ، f 107 .
ميلكا إفيتϮ :اتجاهات البحث اللساني ، f 332 .
عبد الجليل عبد القادر: علم اللسانيات الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاϹ، سنة 2001، f 232 .
فرديناند دي سوسور: محاضرات في علم اللسان العام ، f 164.
205.FERDINAND de saussure, cours de linguistique générale ,P :1-
المرجع نفسه
أحمد مومن: اللسانيات النشϴة والتطور
كارل ديتر بونتϱ : المدخل إلى علم اللغة
جيفري سامسون: مدارΣ لسانية، التسابق والتطور،.
[1]- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية،
جيفري سامسون: مدارΣ لسانية، التسابق والتطور،
Georges Mounin, Dictionnaire de linguistique
[1]- أندري مارتيني: مبادϴ في اللسانيات العامة،
[2] - André Martinet, Elément de linguistique générale,
أندري مارتيني: مبادϴ ألسنية عامة
خولة طالب: مبادϴ في اللسانيات
ينظر : تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها مبناها".
[1]- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي،
[1]- ابن يعيϮ :
[1]- الرماني: علي بن عيسى، الحدود في كتاب رسالتان في اللغة،
سيبويه: الكتاب
الزجاجي: ، الإيضاح في علل النحو
المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق حسن حامد
محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي
محمد خير حلواني: النحو الميّسر، الطبعة الأولى
جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر
ابن منظور: لسان العرب
ابن جني: أبو الفتϴ عثمان
السيوطي: جنّال الدين عبد الرحمن
أحمد بلحوت:تدريΣ النحو العربي في الجزائر (رسالة الماجيستير)، f 105 .
[1] - Jacques Moeschler Antoine Auchin, Introduction a la Linguistique contemporaine , 1 ere Edition, Armand Colin , Paris2000 , P : 54.
Giulio Clpschy, La Linguistique Structurale, petite bibliothéque, payot, Paris, P157.
الرضي الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية،.
[1]- عبد الرحمن حاللا: دراسات و بحوث في اللسانيات العربية
ابن الصفار: ، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه
محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، الطبعة الأولى، دار السنّام، القاهرة 2006 f 214.
[1]- أحمد بلحوت: تدريΣ النحو العربي في الجزائر (رسالة ماجيستير)،
سيبويه: عمرو بن قنبر،الكتاب: تحقيق عبد السنّام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخليϱ القاهرة،للا، f 13.
السيرافي: شرح كتاب سيبويه،
عبد السنّام العيساوي: التϴريϱ النصي للنحو العربي من خنّال مفهوم الإضافة
الاستراباذي: ، شرح كافية ابن الحاجب،
أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية،للا، دار العلوم 1998، f 53 .
ابن السرالا: الأصول في النحو ، f 38

ابن الحاجب: عمرو بن عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قرارة، الطبعة الأولى دار الجيل، بيروت 1989، ط1، ج 35 .

[1]- المصدر نفسه .

[1]- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، سنة 1995، الإعادة سنة 2001، ط1، ج 48 .

[1]- ركن الدين جمال الإسنّام : أبو محمد بن أبو الحسن الخاوراني الشوكاني، كتاب القواعد والفوائد في الإعراب تحقيق عبد الله بن حمد الخثران، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1993، ج 38 .

[1]- أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، مقاربة لسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ج 07 .

الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار: التعليقة على كتاب سيبويه،
ابن جني : أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب،
الخوارزمي: صدر الأفاضل القاسم بن حسن، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير
ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان النحوي المالكي، الكافية في النحو
الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه
نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه

الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب حروف المعاني و الصفات
عادل هادي حمادي العبيدي: التوسع في كتاب سيبويه، دون طبعة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004، ج 95.

[1]- سيبويه: مصدر سابق ، ط1، ج 69 .

[1]- الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم ، شرح أبيات سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، قدم له وخرج شواهده محمد آل طعمة، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ بيروت،لبنان ، سنة 1999، ج 49 .

[1]- الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ط1، ج 54..

[1]- الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الابن هشام الأنصاري تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية لبنان، سنة 2005، ط1، ج 37 .